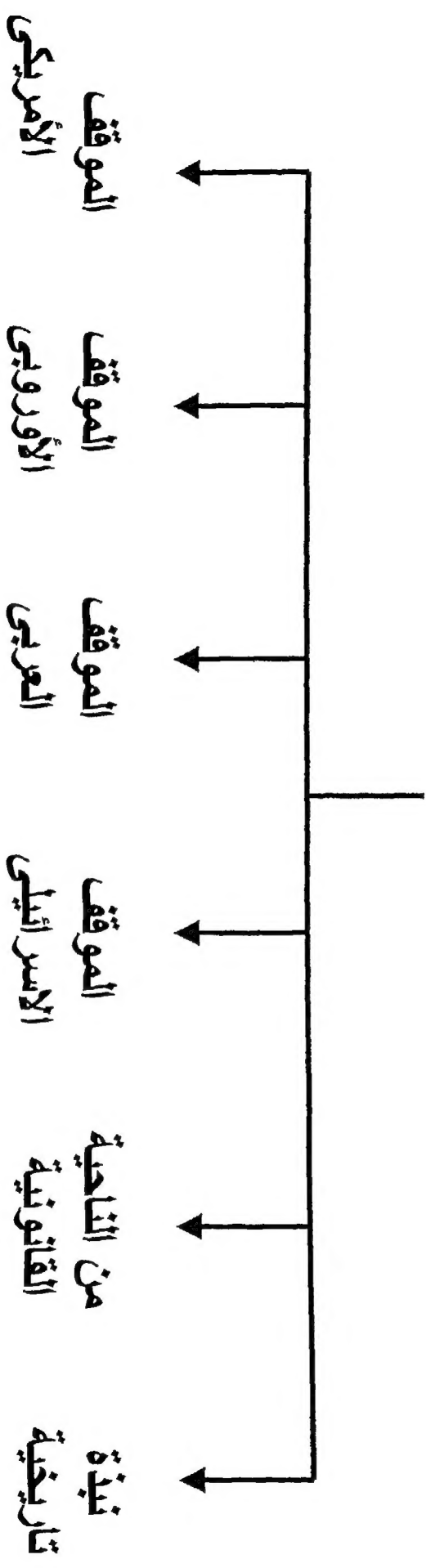


القدس

إعداد

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الفصل



قائمة المصادر

أولاً: الجرائد

الاهرام - الحياة - الشرق الأوسط - الوفد

ثانياً : المجلات

مجلة السياسة الدولية

ثالثاً : الكتب

- ١ - ملف الأهرام
الاستراتيجي
الخليل في اتفاق طابا
مركز الدراسات
السياسية و
الاستراتيجية
ع ١١
نوفمبر
١٩٩٦
- ٢ - مختارات اسرائيلية
المسار الفلسطيني الاسرائيلي
مركز الدراسات
السياسية و
الاستراتيجية
ع ٣٥
نوفمبر
١٩٩٧
- ٣ - كتاب
القدس من بن غوريون الى نيتياهو
احمد يوسف القرعي
١٩٩٧
- ٤ - كتاب
نحن و اوروبا
هانن خلاف
١٩٩٧
- ٥ - كتاب
موسوعة بيت المقدس
فؤاد ابراهيم عباس
١٩٩٨
- ٦ - كتاب
القانون الدولي لحقوق الانسان
جعفر عبد السلام
على
١٩٩٩

نبذة تاريخية

القدس
نبذة تاريخية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	القدس وحقنا التاريخي	فطين أحمد فريد	الاهرام	٤٠٢٨٣	١٩٩٧/٣/٢٢	١
٢	بيت المقدس	فؤاد ابراهيم عباس	موسوعة بيت المقدس		١٩٩٨	٢

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فطين أحمد فريد
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	٤٠٢٨٣
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٣/٢٢

القدس .. وحقنا التاريخى

داود وعاد الاسم «سالم» أو «شالم» ثمانية. وكانت القدس التاريخية كما كانت فلسطين كلها هدفا للهجرة العربية من قلب الجزيرة العربية ويوجد وجود الجنس العربى فيها فى رأى الباحثين الثقات إلى عشرة آلاف سنة. ولا ننسى هنا أن اليهود لم يكونوا قد ظهروا إلى عالم الوجود فى الألف الثالث الميلى. كان قلب الجزيرة العربية هو المعين الذى يمد العراق وسوريا وفلسطين بالسكان الذين كانوا يلتصقون بالماء والرعى والاستقرار.. وتحت تأثير هذه العوامل

خرجت قبائل عديدة مهاجرة إلى فلسطين، وفى أثناء الألف الرابع هاجرت من قلب الجزيرة العربية قبائل من العموريين والكنعانيين (اليبوسيين) وفى أوائل القرن الثانى للميلاد سماها الامبراطور الرومانى «ادريان» (إيليا كابيتولينا) أى إيلياء الكبرى و «إيلياء» من إيلويس، اسم عائلة الامبراطور، وظل الناس يستعملون هذا الاسم مرة ومرة أخرى «أورشليم»، وخاصة منذ منتصف القرن الرابع للميلاد.

واسم إيلياء هو الاسم الذى تضمنته العهدة العمورية التى حررها عمر بن الخطاب لاهل القدس عندما دخل اليها عام ١٣٧م وبعد الفتح الاسلامى شاعت اسماء «القدس» وبيت المقدس و «دار السلام» و «قرية السلام» و «مدينة السلام» وتعنى القدس فى اللغة العربية القديمة «للطهارة» كما تعنى «المكان المرتفع» الذى يصلح للزراعة وبيت المقدس المطهر، أى المكان الذى يتطهر به من الذنوب.

ولليهود ادعاء فى تسمية القدس فقد أسموها باسم «يراة شالم» وهم يقولون أن سام بن نوح قد سماها «شلم» أى السلام. وإبراهيم سماها «يراة» بمعنى الخوف فقرر الله «كما يدعون» أن يسميها بالاسمين معا أى (يراة شلم) أى أورشليم والادعاء خرافى من أساسه.

ومن كل ذلك نلاحظ أن اسماء القدس كلها عربية الاصول ييوسية أو كنعانية إلا عندما سماها داود وادريان باسميهما اللذين ذهبا مع الايام حتى الاسم أورشليم اسم كنعانى وكذلك الاسم ييوشلايم تعبير أرامى عربى، كما نلاحظ أن قسسية المدينة عربية الاصل، فقد دشن اليبوسيين العرب هذه القسسية قبل مرور النبى إبراهيم بالقدس أكثر من ألف سنة. وهى مدينة عربية قبل أن يحتلها داود بكثير من ألف سنة.

أن الشعب الفلسطينى يعتبر القدس بمثابة «القلب» من قضيته كلها، بالإضافة إلى الاصرار العربى المجمع على أهمية المدينة وقديستها مسنودا فى ذلك من اكثرية دولية. إزاء ذلك كله ستشكل القدس عقبة فى طريق أية تسوية تطرح فى الايام القادمة وتضع إسرائيل امام خيار جدى بين «سلام» تفيغيه للخلاص من حروبها مع الشعب الفلسطينى وبين الاستمرار فى «أسر» القدس ومواجهة اصرار الشعب الفلسطينى بل الشعوب العربية والاسلامية على عروبة واسلامية القدس..

تتفرد القدس عن بقية مدن العالم بمكانتها الروحية، والتاريخية، والحضارية.. وقد استأثرت المدينة بهذه المكانة عبر التاريخ وعلى اتساع الكرة الأرضية، فكان لها تأثير يندر مثيله فى مسيرة الإنسانية، كما لعبت دورا مهما فى عملية الاحتكاك والامتزاج بين الحضارات المختلفة قديمها وحديثها.. وقد تعرضت المدينة خلال تاريخها إلى الكثير من الغزوات كان آخرها وأخطرهما على الإطلاق الغزوة

الاستيطانية الصهيونية التى بدأت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وما زالت مستمرة حتى يومنا هذا.. وتستهدف هذه الغزوة فلسطين وأجزاء أخرى من الدول العربية المجاورة، وبشكل خاص مدينة القدس، بشعبها وأرضها ومقدساتها وتاريخها وحضارتها وأثارها ومستقبلها.

ولم يكن وقوع المدينة المقدسة فى قبضة الاحتلال الاسرائيلى نتيجة حربى ١٩٤٨، ١٩٦٧ فحسب، بل جاء تدويرا لسلسلة من الخططات الدقيقة والمدرسة التى كان تنفذها - وما زال - يجرى على مراحل متعددة تتلام مع القدرات الصهيونية البشورية والمادية، والسياسية، والعسكرية، واليوم وبعد مرور قرن من الزمان على أول تسلل صهيونى للقدس يأتى بنيامين نتنياهو ليكمل استيلاء الحركة الصهيونية على كل أراضى القدس غريبا وشرقها ويبنى عليها المزيد من المستوطنات.

ومن أشد الجوانب فجيعية فى مأساة القدس طغيان المفالطات والفران الافتراء والتجنى على التاريخ والحضارة لتغيير معالم المدينة العربية المقدسة، فالقدس عربية فى ما ضيها وخاضرها ومستقبلها لا يلقى عرويتها حكم عسكري دخيل، ولا يقلل من قدسيتها تأمر دول الاستعمار والمنظرون التاريخى للقدس يوضح ويؤكد ذلك.

فلسطين تعرف قديما بأرض «كنعان» نسبة إلى العرب الكنعانيين الذين عاشوا بها منذ سنة ٣٥٠٠ ق. م. وقد ذكر العالم البيروطانى برنارد استاذ التاريخ المتخصص فى شئون القدس بجامعة «ويلز» أن عائلات عمورية كثيرة سكنت القدس مما جعل المدينة عمورية فإن أمر المدينة استقر بعدئذ على أنها مدينة ييوسية «كنعانية» عربية واسموها «يوس» أو «سالم» نسبة فى الحالتين إلى اسم أحد جدودهم.. فلا علاقة إذن لليهود بإنشاء المدينة أو بقديستها. وقد عرف من ملوك القدس القدماء من اليبوسيين «سالم اليبوسى» ومكلى صادق وهادوني «بازق».

ولا ترد التوراة نفسها والمراجع الاثرية مدينة القدس إلى أقدم من عهد اليبوسيين ولا يعرف لها اسم قبل «يوسى» أو «سالم» ولا استولى داود على القدس سمي المدينة باسمه وجاء اسمها «مدينة داود» وبدأ اسم ييوسى يختفى تدريجيا ثم اختفى فيما بعد اسم مدينة

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس - بيت المقدس والعرب

يرجع وجود الجنس العربى فى القدس اعتماداً على الكشف الأثرى إلى عشرة آلاف سنة .

[Ellsworth Huntington. Palestine and its Transformation, British school of Archaeisgy, The American school of prehistoric]

فقد كانت القدس وفلسطين عامة هدفاً أو طريقاً للهجرات العربية القديمة من قلب شبه الجزيرة العربية فى اتجاه الشمال أو الشمال الشرقى (الهلل الخصب) ، وإذا اختلف العلماء فى بدايات هذه الهجرات من ناحية الزمن فإنهم لم يختلفوا فى انها كانت متواجدة منذ الألف الخامس والرابع والثالث قبل ميلاد المسيح .

[W.F. Albright: The Archaeslogy of Palestine. P. 37.]

واله فى خلال الألف الرابع هاجرت من قلب شبه الجزيرة قبائل من العموريين والكنعانيين ومعهم اليبوسيون من جهة الخليج العربى شرق شبه الجزيرة . وقد اكتشف العالم الأثرى (Ab. Thomas) المختص بدراسة القدس بجامعة أيرلندا الشمالية آثار اليبوسيين فى مدينة القدس فى زمن هو قبل زمن عيسى العبرانيين بثلاثة آلاف سنة .

وقيل إن أول من اختط المدينة من ملوك اليبوسيين (ملك صادق) .

(الآباء الفرنسين ، السير السليم فى يافا والرملة وأورشليم ، ص ٥١) . ولما تولى ملكهم سالم اليبوسى زاد فى بناء المدينة ، وأخذت المدينة اسمها منه : أورسالم بمعنى مدينة سالم ، كما أبدت ذلك نقوش لوحات تل العمارنة فى محافظة أسيوط بمصر .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس - نداء كنعانى من قرية العنب

الكنعانيون - التاريخ والسياسة والعسكر والعادات والتقاليد

من خلال كتابات فؤاد عباس

(تكريم الشهداء)

تقدم العبرانيون بطلب من العرب الكنعانيين التخلي عن مساحات واسعة من اراضيهم ، ولكن ملوك كنعان رفضوا التخلي عن شبر واحد من الأرض ، وعندما حشد العبرانيون قبائلهم للبطش بالفلاحين الكنعانيين أعلن الملوك الكنعانيون العرب النفي .

وتقدم ملك البيوسيين الكنعانيين (أدونى صادق) أى (السيد العادل) مع أربعة آخرين من حلفائه ملوك الكنعانيين ومهم (يافيغ) الأمورى فى مركباتهم الكنعانية تجرّها الخيول وبجانب كل مركبة جعبة القوس وبيت الرمح يتقدمهم المقاتلون فى سلاح المركبات من على القوم ومن خلفهم المشاة .

وكان من عادة الملوك الكنعانيين أن يمشوا على أرجلهم حفاة ومعهم أسلحتهم إذا اقتربوا من العدو لطلب المبارزة من قيادات العدو قبل التحام الجنود بالجنود . ويشاء سوء الطالع أن يقعوا فى كمين نصبه أعداؤهم وأمر (يوشع) زعيم اليهود قواد جيشه بعد أن أسر الملوك الخمسة أن يضعوا أرجلهم على أعناقهم إهانة لهم بعد أن رفضوا الاعتراف بالهزيمة والاستسلام لأعدائهم وأمر بتعذيبهم ثم قتلهم ، وعلقهم على خمسة خشب وبقوا معلقين على الخشب حتى المساء حيث أنزلوا عنها وطرحوا فى مغارة ووضعت حجارة كبيرة على فم المغارة .

ولم يستسلم الجنود بعد قتل ملوكهم ولكنهم أثاروا حرباً شرسة ضد المعتدين عند قرية (مغار) فى وسط فلسطين وهى قرب مدينة (الرملة) الآن ، وعرفت المعركة الشرسة باسم معركة المغار . لم يستسلم العرب الكنعانيون فيها لأعدائهم ولولا حزن عميق فى قلوب الجنود لسجلوا نصراً حاسماً على الأعداء .

ومن أريحا مدينة القمر ، حتى مواقع قرية من (أسدود) و (عسقلان) وكلها مدن كنعانية ، كان هناك حداد على الأبطال الخمسة أكثر من أربعين يوماً ، توقف الجميع فيها عن أكل الفريكة ، ولم يشبوا السنابل ، ولم يخبزوا الخبز فى التناير ، وما عجنوا الشعير والعدس ، وما وضعوا النار على البلوط فى الموالد ، وما قرشوا الطبلات ، وما أوقدوا الفتيلة فى المصابيح ، وما دهن النساء اليافعات شعورهن بالزيت ، وما

الموضوع الرئيسي :	القدس .	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

لبسن في أقدامهم الناعمة أحذية حمراء ، أما الرجال فقد جزوا شعورهم وكانوا يرسلون رسلهم خفية إلى المغارة التي تضم الشهداء لينشدوا أناشيدهم الوطنية على نغمات القيثارة ذات الثمانية أوتار ، ويفرسون غرسات من شجر الجميز المقدس على جنبات المغارة ، ويتلون أدعيتهم إلى آفتهم (الصاعقة) لتحمل الجثث إلى الأبد .

ولم يتوقف المؤيرون والأموريون واليوسيون وأحفاد العمالة والفرزيون بعد ذلك عن مهاجمة سهل (زرعين) الذي استوطنه اليهود ، كما لم يقطعوا عن الإغارة عليه ، وحذا حذوهم بعد مئات السنين خلفاؤهم الفلسطينيون في النقب جنبا إلى جنب مع أحفادهم حيث أثاروا معارك (أفيق) رأس العين و(جلبوع) وفي نابلس وفي قرية العنب (قرية أبو غوش اليوم وقريبا) من بيت المقدس قاتل الكنعانيون العرب اليهود .

ونادي (لاوى) زعيم الكنعانيين الحويين رجاله في قرية العنب من خلال أمر حربي يومي : لا تقبلوا أن ترضخوا لليهود فتكونوا محتطبي حطب أو سقائي ماء لهم ، ولا تمسوا أرقاء كالذين يقبلون مسألتهم .

ولا ننسى أن نلاحظ أنه قد غلط الصهاينة التاريخ حين خلطوا التراثين اليهودي والكنعاني لأن النصوص العبرانية هي في غالبيتها كنعانية الجذور .

فكلما عاودت قراءة كتاب جيمس فريزر "الفولكلور في العهد القديم" متخذاً الدراسة المتأنية هدفاً وأسلوباً زدت اقتناعاً بأن الفولكلور كما عرفه العبرانيون إنما هو ذو جذور كنعانية في أغلبية نصوصه ورواياته المنقولة ومعنى هذا أن أجدادنا من الكنعانيين والعمالة على أرض كنعان تركوا بصماتهم على الفولكلور الذي عاش على الأرض الفلسطينية بما في ذلك ما ورد في (العهد القديم) من أساطير . ويدعى الصهيونيون أن حضارة اليهود والعبرانيين القدامى هي مركبة كل الحضارات التي ظهرت في فلسطين وكل ما عداها يذوب فيها . لقد روى العهد القديم من الكتاب المقدس (التوراة) قصص العبرانيين جنبا إلى جنب مع قصص الكنعانيين العرب كما في سفر الزامير وسفر التكوين وسفر الملوك وسفر الأيام وغيرها ، وقد نقل اليهود التراثين مختلطين في أكبر مغالطة تاريخية حضارية حيث سموها معاً (تراث اليهود) (The Jewish Legacy) ، أي أنهم خلطوا بين التراثين اليهودي والكنعاني الفلسطيني محاولين اعتبار التراث الكنعاني جزءاً من تراثهم ، وهذا ليس له مبرر علمي ، وعكس ذلك بالتأكيد له مبرر ؛ ذلك لأن الكنعانيين كانوا في أرض كنعان قبل عام ٣ آلاف قبل الميلاد، أما العبرانيون فقد عبروا أرض كنعان أي فلسطين بعد عام ألفين قبل الميلاد .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

واذكر النى فى ندوة الفولكلور الأولى ببغداد فى آذار (مارس) ١٩٧٧ قد قلت أن تقارب بعض الأسماء التى وردت فى الأساطير الكنعانية والعبرانية قد أوجد مجالاً لمحاولة من جانب الصهيوليين تهدف إلى امتصاص الكلمات الكنعانية فى الأثر الأسطورى مجرد تشابه هذه الكلمات مع الكلمات العبرية ، وبالتالى محاولة امتصاص الأساطير الكنعانية للإيهام بأن كل تراث فلسطين القديم إنما هو تراث يهودى ، ونحن مطالبون عربياً وفلسطينياً بتحطيم هذه الأكاذوبة الكبرى عن طريق الكشف عن الحقائق .

ولو عدنا من ندوة الفولكلور الأولى فى بغداد إلى جيمس فريزر "الفولكلور فى العهد القديم" لوجدنا اعترافاً ضمنيّاً فى الكتاب بأن قصة الطوفان الكبير هى أم لكثير من الأثر الأسطورى كما هو فى العهد القديم كما نجد أيضاً اعتراف بوجهة الرأى الذى يقول بأن العبرانيين كانوا قد أخذوا حكاية الطوفان عن الكنعانيين أجداد الشعب الفلسطينى اليوم ، وذلك بعد أن عبروا وأقاموا فى أرض كنعان ، وأن سكان البلاد الأصليين عرفوا القصة عن طريق الأدب البابلى فى حوالى الألف الثانى قبل الميلاد . وقد آيدت الكتب العربية التى اهتمت بالزراث ما أورده جيمس فريزر .

وما أورده هذه الكتب ، أن العمالقة وعلى رأسهم (عوج بن عنق) قد ساهموا فى نقل الخشب اللازم لصنع سفينة نوح التى هى بمثابة سفينة الإنقاذ فى الطوفان العالمى الكبير ، وهو الطوفان الذى تحدث عنه الأثر الأسطورى لكثير من الشعوب الراقية فى العالم ، ومعنى هذا أن أجدادنا قد عاشوا قصة الطوفان الكبير ذاتها بتفصيلات أحداثها . أما الكتب الدينية فقد آيدت ما أورده الكتب المهمة بالزراث فجعلت قصة ابراهيم الخليل أبى الأنبياء والمرسلين المحور الذى تدور عليه قصص الأنبياء القدامى ، كما أكّدت هذه الكتب أن هذا الجد (ابراهيم) قد دفن فى مغارة بأرض كنعان ومعنى هذا أن قصص الأنبياء فى فلسطين بتفصيلات أحداثها وفولكلورها اصطليغ بصيغة أرض كنعان . ونحن إذا تحدثنا عن العمالقة أو العمالق امتزجت الأسطورة بالحقيقة والزراث الشعبى بالتاريخ ..

وأغلب الظن أنه لا بد أن نقف عند أساطير الأولين ونحن نقسب أوراقنا الفلسطينية منذ أقدم الأزمنة عبر العصور الموعلة فى القدم حتى هذه الأيام .. ونحن عندما نقول عن الفلسطينيين بعد نكبة عام ١٩٤٨ ، أنهم يستيقظون كالمارد أو العمالق الذى خرج من القمم فإن الحقيقة هى التى تطغى على الخيال وتصنعه ذلك أن من أجددهم قوم من الكنعانيين عرفوا باسم العمالقة أو العمالق وصفوا بأنهم ضخام الأجسام والأعمال سيطروا فى وقت ما من التاريخ القديم على طريق التجارة بين (غزة) و (العقبة) . وهناك

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

قول عن رحلات الشتاء والصيف هو أقدم من القول الوارد عن رحلة الشتاء والصيف المتحدر عن الجاهلية المتأخرة فى شبه جزيرة العرب . ولعل الرحلات التى أسهم فيها العمالة هى نواة الرحلات اللاحقة .

و(غزة) العماليق هى (غزة) التى تركت فى أبنائها العناد الثورى عندما يستحب العناد وعندما لا يكون هناك بديل عنه .

قالوا : وكانت بلاد العماليق فى مواضع الثقب وسيناء ومنهمم (الجرزيتون) ، وهم فرع منهم نسب إليه جبل (جرزيم) بنابلس كما نسب إلى العمالة (جبل العمالة) فى نابلس أيضاً

وقالوا أيضاً : أن من المدن التى كانت على هذا الجبل (فرعتون) وهى (فرعتا) اليوم ، التى تبعد عن مدينة (نابلس) عشرة كيلو مترات إلى الغرب ، ولعل فى هذه الصلة بين العمالة ونابلس ما يفسر أن جبالها هى جبال النار أو كما يقال (جبل النار) ، فقد عرف العمالة بشدة المراس والإقدام والبسالة فى ساحات القتال . وهم أول من صدم اليهود فيما حاولوا اغتصاب البلاد وأول من أوقع فيهم الرعب الشديد . ولا يذهب المؤرخ (الطبرى) بعيداً عندما يقول أن (عمليق) هو أو من تكلم اللغة العربية كما لا يبتعد المؤرخ (ابن خلدون) عن الحقيقة عندما يقول إن أول ملك للعرب فى بر الشام إنما هو الذى كان للعمالة .. وإذا ذكرنا جذور الأساطير الأولى فى فلسطين فلا بد من القول أن العمالة هم فى مرتبة عاد وثمود وطسم وجديس وجاسم وهؤلاء كلهم من العرب وبعضهم استوطن أجزاء من فلسطين ..

ويؤكد التاريخ أن العمالة ظلوا يقاتلون اليهود ولم يفت فى عضدهم أن أكثر أبنائهم ذبحوا فى المعارك ، وأنهم كادوا ينقضون فهم قد تركوا فى كل قرية ومدينة فى البلاد قبساً من الشعلة والجذوة للدود عن الوطن .. وحملت الراية بعدهم السلالات العديدة الضخمة الرئيسة من الكنعانيين .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس والفراعنة

طبقاً للوحات تل العمارنة المكتشفة فى محافظة أسيوط بمصر فإن النقوش دلّت على أن أحد رجال السلطة فى (أورسالم) - أى القدس - فى عهد اليبوسيين واسمه (عبد حيبا) أرسل إلى الفرعون تحتمس الأول سنة ١٥٥٠ ق.م رسالة يستجده فيها بمدد من الجند لصّد غارات أقوام اسمهم (حبيبرو) من العجر ، فأنجده بالفعل ، لكن المدينة ظلت خاضعة بعد ذلك للفراعنة فى عهد تحتمس الثالث ١٤٧٩ ق.م ، الذى أقام عليها حاكماً من أبناء مصر . كما كانت القدس خاضعة لمصر الفرعونية فى عهد (امنحوتب الثالث) ١٤١٣ ق.م ، وإخناتون ١٣٧٥ ق.م ، وسيتى الأول ، ورعمسيس الثانى ١٩٩٢ ق.م ، وتيخاو ٦١٠ ق.م .

بيت المقدس - الكنعانيين

والديانة المصرية القديمة

كنا نجد العبادات المصرية والوطنية جنباً إلى جنب فى فينيقيا وكنعان ، زمن ملوك الدولة الحديثة فى مصر . كان يعبد (رشف وعنات) إلى جانب (آمون رع) و (حراختى) .

والى الشرق من بحيرة طبرية صخرة منعزلة جاء عنها أن أيوب اعتمد عليها ، وقد مثل عليها (رمسيس الثانى) وهو يمجّد إليها علماً ، وقد التخر (رمسيس الثالث) كذلك صراحة بأنه شيد فى فينيقيا معبداً لآمون . وكان اسمه (بيت رمسيس فى كنعان) وهذا دليل على أن الفينيقيين هم فرع من الكنعانيين لكن ليس العكس ، وقد صنع الملك كذلك تمثالاً كبيراً لآمون يُسمّى (آمون رمسيس) تأتى إليه شعوب سوريا بتقديماتها . وكانت (بعلة جبيل) أو (سيدلة جبيل) الحامية العظيمة للملاحين ومنهم الملاحون المصريون . وقد سؤى هؤلاء بينها وبين آلههم (حاتحور) - التى سميت (سيدلة جبيل) .

فى الحرب السورية الخامسة على متابعة فتح جوف سوريا ، واستطاع (أنطيوخس) أن يتقدم حتى مدينة (غزة) لكن هذه المدينة الصادقة للوفاء لمصر باستمرار أظهرت شجاعة جديدة بتقاليدها ، إذ أنها قاومت أنطيوخس بعنف إلى أن أجهدتها الكفاح فسقطت فى يده ، وخربها عام ٢٠١ - ٢٠٠ ق.م . وكانت غزوة قد شجعت القائد (سقوباس) على تجميع جيش قوى فاسترد غزة وطرد أنطيوخس من فلسطين ، نجد أن أنطيوخس لم يلبث أن أنزل بسقوباس (قائد جيش بطليموس) هزيمة موجعة فى معركة (Panion)

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

وذلك عند المكان الذى يخرج فيه نهر الأردن من مؤخرة لبنان ، الأمر الذى جعله يتسحب مع من تبقى من رجاله إلى (صيدا) حيث حاصرها أنطيوخس براً وبحراً وذلك فى عام ٢٠٠ ق.م ، ولم يلبث أن أرغم (سقوباس) على التسليم ربيع عام ١٩٩ ق.م ، ثم استرد بيت المقدس ويافا ونشر سطوته على كل فلسطين حتى صحراء سيناء ، وعندما حل عام ١٨٩ ق.م كانت مصر قد فقدت جوف سوريا نهائياً .

ولقد كانت سياسة البطالسة الخارجية تهدف إلى السيطرة على طريق التجارة وبناء إمبراطورية بحرية وقد تمتعوا بالفعل بسيادة البحار فى فترات من عهد الملوك البطالسة الثلاثة الأوائل .

وطبقاً للمؤرخ (هرودوتس) فإن فينيين من صور كانوا يعيشون فى (منف) حيث كان يوجد معبد للإله (أفروديت) الأجنبية ، وهذه الآله فيما يبدو كانت الآله السامية (أسراتى) ، وفى خطاب من منتصف القرن الثالث ق.م موجه إلى (زيتون) وكيل أشغال (أبولونيوس) وزير مالية (فلادلفيوس) نجد أن كهنة (أسراتى) الفينيقيين المصريين المقيمين فى (منف) يطلبون منحة من الزيت لإقامة شعائرهم الدينية مثل تلك التى كانت تمنح لمعابد الإغريق المقيمين فى (منف) ، لكن بعد انتهاء عصر بطليموس الثالث لم تعد مصر مركزاً لنشر عبادة (سرايس) فى العالم الإغريقى ، إذا أخذ نفوذ مصر الخارجى فى الانكماش منذ عهد بطليموس الرابع ، كما أصاب الاهتمام بعد ذلك بعبادة (سرايس) الاضطراب نسبياً .

لقد اكتسب (سرايس) لدى الإغريق مكانة مرموقة مثل ما كان (للأم العظمى) و(ميثراس) فى آسيا الصغرى ، و (الشمس) فى سوريا و (سابازيوس) فى تراقيا ..

ومثل (سرايس) قدمت (إيزيس) للإغريق فى صورة إغريقية كما أصبحت عبادة (سرايس) تنتشر من الأسكندرية إلى حوض البحر الأبيض المتوسط إلى الهند ، وساعدت عبادة سرايس على تضييق الخلاف بين المعتقدات الدينية لكل من المصريين والإغريق ..

وكان هدف بطليموس الأول من إنشاء عبادة سرايس لغرس اخبة بين أهل مصر والإغريق المقيمين فيها ، والأكثر من ذلك العمل على إقامة آله الإمبراطورية البطلمية ، وهذا يساعد على تقوية بنيان الإمبراطورية فى الأخذ فى الاعتبار أن قوة البطالسة وحدها كانت البند الأول للإمبراطورية ، فعندما تلاشت قوتهم زالت إمبراطوريتهم .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس فى العصر الإسلامى الأموى

سمح عبد الملك بن مروان لبعض اليهود بالإقامة فى القدس ، وكانوا يقومون بخدمة المسجد الأقصى نظير إعفائهم من دفع الجزية (مجير الدين الحنبلى : الأنس الجليل ، ص ١٢٣) ، لكن الخليفة عمر بن عبد العزيز أدرك سوء نواياهم ففصلهم عن خدمة المسجد ، وقد بلغ من حب الخليفة (سليمان بن عبد الملك) لمدينة القدس أن ترك فى دمشق أخاه الأصغر وحضر إلى القدس وهو ينوى أن يجعلها عاصمة للخلافة الإسلامية ، ثم عدل عن ذلك .

بيت المقدس فى العصر الإسلامى العباسى

يصف لنا العالم المعروف (برنارد الحكيم) الذى زار القدس فى العصر العباسى سنة ٢٥٧ هـ الموافق ٨٧٠م فيقول : أن المسلمين والمسيحيين فيها على تفاهم تام ، وأن الأمن مستتب للغاية حتى إن المسافر ليلاً يفرض عليه أن تكون بيده وثيقة تثبت هويته وإلا زجَّ به فى السجن حتى يحقق فى أمره .

بيت المقدس فى عهد الدولة الإخشيدية

فى عهد هذه الدولة زار القدس الرحالة الفارسى (ناصر خسرو) وقال فى وصفها : فيها عشرون ألف نسمة ، وفيها أسواق جميلة ، وأرضها مرصوفة بالحجارة ، وعلى حالة سهل الساهرة فيها توجد قراة عظيمة فيها مقابر للصالحين .

بيت المقدس فى عهد الفاطميين والسلاجقة

استولى (ألب أرسلان) على بيت المقدس فى عام ٤٦١ هـ الموافق ١٠٧٢م ، وهو من الأتراك السلاجقة وانتزعها من الفاطميين ، إلا أن أهلها قاموا بثورة قالت المدينة فى عام ١٠٧٧م إلى الأرتقيين التركمان ، وفى سنة ١٠٩٨م استردها الفاطميون بقيادة (الأفضل) بعد أن حاصرها وانتزعها من حاكمها (كماني) ، ولكن هذا لم يدم طويلاً ، إذ استولى عليها الصليبيون بعد عام واحد .



الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس فى عهد المماليك

فى عهد المماليك خرج الصليبيين من بيت المقدس وبلاد الشام كلها إلى غير رجعه ؛ فقد عقدت بين السلطان الأشرف بن خليل قلاوون والفرنج فى عكا سنة ٦٨٢ هـ - ١٢٨٣ م ، معاهدة مدتها عشر سنين وعشرة أشهر وعشرة أيام وعشر ساعات (اللقمى : سوانح الألس برحلتى لوادى القدس ، مخطوطة بمكتبة رشيد مكى بجورة عسقلان) على أن يكون للسلطان جميع الديار المصرية والحجازية ومعظم بلاد الشام والأردن وفلسطين بما فى ذلك القدس (جمال سرور ، دولة ابن قلاوون فى مصر ، ص ٢٣٣) ، وعندما انتهت دولة المماليك على يدى السلطان سليم الأول العثمانى سنة ٩٢٣ هـ - ١٥١٧ م ، أقام السلطان نائباً للسلطنة فى بلاد الشام ، وكانت القدس من أعماله ، ذلك النائب كان جان بردى الغزالى . (أحمد راسم ، عثمانلى تاريخى ، ص ٢٠٠) .

والجدير بالذكر أن المماليك هم الذين خلفوا دولة بنى آيوب فى رد الصليبيين والاحتفاظ بالقدس ، ومنهم السلطان الظاهر بيبرس الذى زار القدس مرتين فى سنة ١٢٦٢ ، ١٢٦٥ ، وأنشأ داراً للحديث والمدرسة الأباصيرية ، كما جدد ما تهدم من بناء قبة الصخرة . (القلقشندي : صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٢٩ ، النجوم الزاهرة ، ج ٧ ، ص ١٩٤) .

كما أنشأ السلطان المنصور سيف الدين قلاوون (٦٧٩ هـ - ١٢٨٠ م) كثيراً من المنشآت مثل رباط قلاوون ، والمسجد القلندرى ، وقبة الكيكبة ، وغيرها كثير . (مخير الدين الحنبلى : الألس الجليل فى تاريخ القدس والخليل ، ص ٣٤٩ ، ٦٠٥) .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس والممالك
دولة الممالك البحرية وفضلها فى القضاء النهائى على
الصليبيين وما اتصل من ذلك ببيت المقدس
 يعود الفضل للممالك البحرية فى القضاء النهائى على الصليبيين والمغول . إن هذه حقيقة تاريخية .

ومن الخطأ اعتبار الممالك خدماً للملكيه فى الأصل فالمملوك هو عبد مالكة ، لكن الممالك هؤلاء الأرقاء البيض غالباً لم يكونوا خدماً للملكيه ، بل هم أولئك الذين استحضروا من أقطار مختلفة ورباهم مالكوهم تربية خاصة جعلت منهم محاررين أشداء ، كما أعدوا إعداداً مرموقاً ليكونوا جنداً وحكاماً ورجال سياسة يتولون الوظائف العليا فى الدولة بوصفهم كوادر معتنى بهم . وكان أشد الأيوبيين اهتماماً بهم الملك الصالح نجم الدين أيوب (٦٣٧-٦٤٧ هـ - ١٢٤٠ - ١٢٥٠ م) بنى لهم المعسكرات فى جزيرة الروضة سنة ٦٣٨ هـ - ١٢٤١ م - وسأهم الممالك البحرية الساحلية ، وأقام معهم فى القلعة ، واعتمد عليهم فى صد هجمة لويس التاسع الفرنسى عن مصر .

لقد كان الذى فعله الملك الصالح فى تربية كوادر الممالك تربية عسكرية وسياسية وإدارية عميقة أثرها فى غرس روح وثابة فى قلوبهم أثرت فى تربيتهم للجند وإيقاد شعله وهاجة قضت على الخطر الصليبي والمغولى الذى كان قد هدد كيان العرب والمسلمين ووجودهم فى المنطقة . وتجربة الملك الصالح تشبهها فى التاريخ الحديث تجارب الحرس الملكى وتجارب الحرس الجمهورى فى بعض الأفكار فى العالم عرفت بالضلالة العسكرية .

قتل ممالك الملك الصالح أيوب ابنه (نوران شاه) الذى تولى السلطنة فى مصر بعد الملك الصالح مع إنه أدرك هزيمة الصليبيين بقيادة لويس التاسع فى مصر فخلفته (شجرة الدر) زوجة ابنه (صفر ٦٤٨ هـ - ١٢٥٠ م) حيث عينت المملوك (عز الدين إيبك) الجاشنكير أتباعاً للجند فتزوجها. بضغط وقع عليها من بعض الممالك وتنازلت له عن السلطنة ولكنها تمكنت من التآمر عليه وقتله (٦٥٥ هـ - ١٢٥٧ م) ، وانتقم منها الممالك فقتلوا وعينوا ابن عز الدين الطفل مكانها تحت رعاية أتاك هو (قُطز) ، وقُدِّر لقطز هذا أن يعزل الطفل ويتولى السلطنة (٦٥٧ هـ - ١٢٥٧ م) ، ساعده على ذلك ظهور خطر المغول وحاجة الناس إليه بصلته وكان عند حسن ظنهم ؛ فهو الذى تصدى للمغول ، فتوجه إلى الشام وهزمهم فى معركة (عين جالوت)

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

- رمضان ٦٥٨ هـ - ١٢٦٠ م - وعند عودته إلى مصر ظافراً تأمر عليه بعض المماليك بقيادة (بيبرس) فقتلوه وولوا بيبرس مكانه . أحيا بيبرس الخلافة العباسية في مصر ٦٥٩ هـ بعد أن قضى عليها التتار في بغداد ، وهذا الصنيع أكسبه سلطة شرعية مدعومة بموافقة الخليفة العباسي . وكرس (بيبرس) حياته في محاربة الصليبيين . وتتابع سلاطين المماليك البحرية على الحكم حتى عام ٧٨٣ هـ ١٣٨٢ م - ثم خلفهم سلاطين دولة المماليك البرجية (٧٨٤ - ٩٢٣ هـ / ١٣٨٢ - ١٥١٧ م) . ويمكن إجمال حروب المماليك البحرية ضد الصليبيين فيما يلي :

أولاً :

باعت في زمنهم الحملة الصليبية السابعة التي كانت بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا بالفشل ، وهكذا لم تتحقق أحلام لويس في استرداد بيت المقدس عن طريق مصر . وغادر دمياط إلى قبرص بعد أن فك المماليك أسرهم مقابل فدية كبيرة وشروط مدلة ، وانجبه من (قبرص) إلى (عكا) التي كان يحكمها يوحنا شقيق ماري إمبراطورة القسطنطينية ، حيث بدأ لويس يساوم الأيوبيين - وعلى رأسهم السلطان الناصر يوسف صاحب حلب - والمماليك واستطاع أن يخدع المماليك فأبرم مع السلطان عز الدين أيلك اتفاقية تقضى أهم شروطها بتسليم بيت المقدس للفرنجية إذا دعم الفرنجية المماليك ضد السلطان الناصر يوسف ، ولكن المماليك لم يكونوا جادين في تنفيذ هذا الشرط ، وتوسط الخليفة العباسي المستعصم بالله بين الأيوبيين والمماليك فجنب بيت المقدس من السقوط بأيدي الصليبيين ، وخلال ذلك بدأ لويس التاسع بإقامة تحصينات في مدن : عكا ، وحيفا ، ويافا ، وصيدا . الأمر الذي أثار سقوط الإمارات الصليبية مدة ليست قليلة ، وبعد إقامة هذه التحصينات غادر لويس الشام إلى بلاده ليقود حملة صليبية ثامنة إلى (تونس) ، ولكنه توفي في بداية تلك الحملة ٦٦٩ هـ - ١٢٧١ م .

ثانياً :

اعتبر الصليبيون خطر المغول عاملاً مساعداً لهم . كما أن الصليبيين تآمروا مع (الحشيشيين) الذين كانوا خطراً يهدد المجاهدين من أقطاب المسلمين . لذلك قام (بيبرس) بالتحالف مع (بالولوجس) الإمبراطور البيزنطي كرد فعل لهذه المخاطر واتجه إلى الشام لمحاربة الإمارات الصليبيين ٦٦٣ هـ - ١٢٦٥ م ، فقضى على (فرسان الإيستارية) في قاعدتهم الرئيسية في قلعة (أرسوف) البحرية وفتح (يافا) و (عتليت) ، ثم في عام ٦٦٤ هـ فتح (صفد) و (هونين) و (تبين) و (الرملة) . وهكذا ألجأ الصليبيين إلى طلب مجموعة اتفاقات هدنة ومصالحة ، فصالحهم على أساس تقديم غلاتهم

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ومنتجاتهم دورياً ، وذكر القلقشندي (صبح الأعشى ٣٩/٤) اتفاقية طريفة من هذه الاتفاقيات التي عقدتها معه (إيزايلا) ملكة بيروت عام ٦٣٧ هـ ١٢٦٨ م ومدتها عشر سنوات . كانت إيزايلا تابعة لبيبرس إلى درجة أنها كانت عندما ترغب في السفر إلى جهة ما تذهب بنفسها إلى (بيبرس) وتستودعه بلادها . واتخذت لنفسها حرساً من الماليك حتى مات (بيبرس) ٦٧٢ هـ ، وقلدتها في هذه السياسة أختها وخليفتها على بيروت إلى أن استولى المسلمون على بيروت بيد الأشرف خليل (Ranciman, History of the Crusades, p.p. 343/344) ، بالإضافة إلى هذا فتح بيبرس مدينة أنطاكية ٦٦٦ هـ ١٢٦٨ م ، وأحرقها ، فكان سقوطها معلماً على طريق نهاية الصليبيين في بر الشام .

ثم هاجم طرابلس وهاجم جيشها ولم يمنعه من فتحها إلا لانصرافه لقتال المغول والحشيشين (بقيادة نجم الدين الشعراني) - عن الحشيشين أو الحشاشين . راجع بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ١٣٣/٢ .

ثالثاً :

وعندما اعتلى السلطان قلاوون عرش مصر كان له ثلاثة أعداء :

شمس الدين مستقر الأشقر نائب الشام ، والصليبيين والمغول ، فهادن الصليبيين وحيدهم والصرف للمغول وهزمهم في حمص ٦٨٠ هـ ١٢٨١ م وبعد ذلك انصرف للصليبيين ففتح أهم حصونهم وهو حصن (المرقب) على الساحل ، ثم اللاذقية ٦٨٦ هـ ١٢٨٧ م آخر أملاك إمارة أنطاكية ، بعدها احتل طرابلس ٦٨٨ هـ ١٢٨٩ م . وتلا ذلك احتلاله لبيروت ، وبهذا لم يبق بيد الصليبيين سوى صور وصيدا وعتليت وعكا التي كانت مركز مملكة بيت المقدس بعد سقوط القدس . وكان يستعد للإجهاز على هذه البقية المتبقية لولا وفاته فجأة وهو في الطريق لتحقيق هذا الغرض ٦٨٩ هـ ١٢٩٠ م .

وقد خلف الأشرف خليل بن قلاوون أباه في السلطة ، توجه إلى (عكا) وحاصرها أربعة وأربعين يوماً ورمها بالمنجنيق حتى فتحها في جمادى الأولى من عام ٦٩٠ هـ ١٢٩١ م ، رغم مقاومة مستميتة من حاميتها ورغم مؤازرة جزيرة قبرص لها . وقد فر بعض سكانها إلى عرض البحر الأبيض المتوسط ، وتكدسوا في السفن التي غرق بعضها لكثرة من كان على ظهرها .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس فى عهد الممالك

السكان فى عهد الممالك

كان السكان فى القدس فى عهد الممالك البحرية (٦٥٠-٧٧٩ هـ / ١٢٥٢-١٣٨٢ م) لا يتجاوزون العشرة آلاف نسمة ، أغلبيتهم الساحقة من المسلمين وأصولهم :

١. عرب من الجزيرة العربية وهم العموريون نسبة إلى بنى عمر وهم عدنانية ، والقيضيون نسبة إلى بنى فيض وهم قحطانيون ، والجعافرة وهم من العدنانية .
٢. المغاربة ، وأوائلهم فى القدس وصلوا إليها زمن الأيوبيين ، ولهم حارة نسبت إليهم وقفها عليهم الملك الأفضل بن صلاح الدين الأيوبي ، وتولوا أمر صلاة المالكية بالمدينة .

٣. الأكراد وهم قلّة .

٤. الهنود وهم قلّة .

٥. المسيحيون وهم قلّة ، وكان فى المدينة بطرك من طائفة الروم الأرثوذكس ، يأتى مرسوم تعيينه علماً أو عن السلطان ، وكان من ألقابه : البجل ، مجلس القسيس ، الجليل الروحاني ، المتبتل ، ابن المطران ، الناصب الخاشع البجل ، قدوة دين النصرانية ، فخر الملة العيسوية ، عماد بنى المعمودية ، جمال الطائفة الفلانية ، صفوة الملوك والسلاطين فلان ، أدام الله تعالى بهجته .

وكانت مذاهبهم فى المدينة : الأحباش وأهم مراكزهم الدينية : دير السيدة ماري اللاتينية ، الهنود ومات أغلبيتهم بالأوينة ، وتعبدوا فى كنيسة القيامة ، والسريان فى كنيسة القيامة ، بالإضافة إلى دير السريان ، والأقباط بكنيسة القيامة ، واليونان كذلك ، والإفرنج من أصل الحملات الصليبية ، كذلك بالإضافة إلى كنيسة صهيون ، والكرج فى القيامة أيضاً بالإضافة إلى كنيسة المصلية ، والموارنة ، وكان لهم كذلك مكان خاص بهم فى كنيسة القيامة .

٦. ويليهم اليهود ، وكانوا أقل عدداً من المسيحيين وكانت لهم حارة اسمها حارة اليهود .

وإذا اختلف السكان كان السلطان يبت فى أمور الاختلافات . وكان الممالك قد فرضوا حظراً على بناء أو ترميم عمائر خاصة بالنصارى أو اليهود وفيما عدا ذلك كان الأمر متيسراً .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس زمن الأيوبيين والمماليك

الحياة الاقتصادية فى عصر الأيوبيين والمماليك

لم تكن المدينة على طريق رئيسى تجارى من طرق التجارة لذلك كانت أسواقها يغلب عليها الطابع الحلى ، يضاف إلى ذلك ما يحدث من الرواج الاقتصادى بسبب الحج إلى المدينة المقدسة ومنطقتها .

وكانت الزراعة تعتمد على الأمطار ، ولا رى غير ذلك لقلة المياه ، فالقواكه مثل التفاح والعنب والتين كانت بعلية ، وحول المدينة كان يتشجر غرس الزيتون ، وفى المدينة كان هناك (سوق الزيت) والمصابن ، وكانت تصل إلى المدينة المنتجات الزراعية للسهل والجبل والغور فيجتمع الأترنج واللوز مع الرطب والجوز ، والتين واللوز . وفى دور زمنى متأخر صناعة الفضة .

هذا بالإضافة إلى صناعات تعتمد على الإنتاج الزراعى مثل صناعة الصابون .

بالإضافة إلى النشاط الاقتصادى ، كان الوقف مصدر فائدة للناس ، كانت الأراضي والأبنية الموقوفة على المساجد والمدارس الكثيرة فى المدينة تُدرّز رزقاً على الاهالى . يضاف إلى هذا بالطبع الفوائد المادية التى كانت تعود على سكان بيت المقدس ، وعلى سكان المنطقة بأكملها نتيجة زيارات الحجاج النصارى وزيارات المسلمين .

بيت المقدس فى العهد العثمانى

كانت القدس فى العهد العثمانى مركزاً لوحدة إدارية كبيرة تعرف باسم سنجق القدس ، وهو مؤلف من خمسة أفضية وهى : قضاء القدس ، قضاء يافا ، قضاء الخليل ، قضاء غزة ، قضاء بئر السبع ، هذا فضلاً عن أربع عشرة ناحية ، وكان يقوم على رأس كل قضاء (قائمقام) وعلى رأس القطاع (متصرف) . (سيد مير على : مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامى ص ٢٣٣ ترجمة رياض رأفت ؛ الآباء القورنسيون ، السير السليم فى يافا والرملة وأورشليم ، ص ٢٢٧ ؛ عارف العارف ، تاريخ القدس ، ص ١٢١) ، وكان قاضى القدس فى العصر العثمانى يحتل مكانة كبيرة ؛ فقد كانت يديه جميع السلطات الإدارية ، والسلطة القضائية ، والسلطة التنفيذية ، وكان معظم الموظفين من أبناء القدس (خليل طوطح ، تاريخ القدس ، ص ٢٣٨) . وكان بالقدس مجلس شورى ، ومجلس عمومى ، كما مُثل القدس (لواء القدس) فى البرلمان العثمانى سنة ١٩٠٨ بنسبة ثلاثة نواب ، اثنان من القدس ، والثالث من يافا . (ابراهيم الأسود : الرحلة الإمبراطورية فى الممالك العثمانية ، ص ٢٢٩) .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس - متصرفية بيت المقدس

فى أواخر العهد العثمانى

بعد فترة الحكم المصرى - فتوحات ابراهيم باشا - فى بر الشام ، عاد الحكم العثمانى لبر الشام ، بما فى ذلك القدس عام ١٨٤٠م ، وأدرجت الدولة العثمانية ميزة القدس عن سائر الألوية السورية لأسباب منها :

١. وجود الأماكن الدينية فى القدس بما فى ذلك الأماكن المسيحية .
 ٢. التى جلبت اهتمامات أوروبية .
 ٣. ودفعت إلى تأسيس القنصليات فى المدينة المقدسة ، ولذلك كانت متصرفية القدس تتبع الباب العالى رأساً ، ولا تخضع للألوية الأخرى .
- وقبل هذا الإجراء ١٨٧٤ بفترة (١٨٤٠-١٨٦٤) كانت القدس تابعة لإيالة صيدا ، وفى الفترة (١٨٦٤-١٨٧٤) لولاية سوريا .
- وقد حافظت متصرفية القدس على حدودها الإدارية حتى آخر العهد العثمانى ، فتألفت من أقضية القدس ، ويافا ، والخليل ، وغزة ، وبئر السبع فيما بعد . . .
- وإلى جانب أجهزة الموظفين أوجدت الدولة عدداً من أجهزة الإدارة المحلية التى اشترك الأهالى فى عضويتها . وهى :
- ١- مجلس المتصرفية العمومى . ٢- مجلس إدارة المتصرفية . ٣- مجلس بلدية القدس . وجميعها فى القدس ومجالس إدارة الأقضية ، والمجالس البلدية فى كل من يافا ، والخليل ، وغزة ، وبئر السبع .
 - ومجالس اختيارية القرى (أى شيوخ القرى) فى قرى المتصرفية المختلفة .

بيت المقدس زمن الدولة العثمانية

التجارة والزراعة والصناعة فى بر الشام

زمن الدولة العثمانية ووضع القدس من ذلك

كان لاكتشاف (فاسكودى جاما) طريق الهند البحرية أثر سئى على التجارة الخارجية فى بلاد الشام ، فكما قلّ بسبب ذلك عدد القوافل التجارية التى كانت ترداد ما بين بغداد وحلب ، نقص عدد السفن التى كانت تجوب البحر الأبيض المتوسط كثيراً لتصل إلى الموانئ الشامية مثل طرابلس

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

وبירות و**یافا** . وزاد الأمر سوءاً أيام الدولة العثمانية ، ذلك لأن السلطان فاتح مصر وسوريا عمل على منع دخول البضاعة الهندية إليها بهدف جعل (اصطبول) سوقها الوحيد ، ولكن هذا الانحسار الاقتصادي لم يستمر طويلاً ؛ ذلك لأن البرتغاليين لم يحسنوا جنى الفائدة من مستعمراتهم في أفريقيا والهند ، كما أن حماس الأسم الأوروبية على التعاقد مع السلطنة العثمانية والتعامل مع أمصارها كان في حقيقته ونتائجه دعماً لبر الشام على استرداد نشاطه من الناحية الاقتصادية فبرزت حلب ، ثم دمشق وحلب ، وبرزت بيروت وصيدا و**یافا** على السواحل اقتصادياً .

ولكن تعدد النزاعات والفتن أيام ظاهر العمر ، والحملة الفرنسية ، والحملة المصرية ، وحكم الجزائر ، وصراعات الإقطاعيات أدخلت من التحسن الاقتصادي ، أضيف إلى ذلك زلازل ١٨٢٢ ، ١٨٢٧ ، ١٨٣٢ ، وكوليرا ١٨٣٢ وطاعون ١٨٣٧ ، وكذلك هجومات البدو المستمرة على المدن ، ونهب الأكراد للمدن ، وتقل الضرائب على الناس ، كل ذلك جعل الخراب يحيط بالديار الشامية .

وفي أيام السلطان عبد المجيد نال السلطنة بعض التنفس المؤقت بفضل مستشاره (رشيد باشا) الذي دفع السلطان إلى إصدار مرسوم (كلخانة) الإصلاح سنة ١٨٢٩ ، ثم مرسوم (همايون) سنة ١٨٤٥ ، لتحسن الوضع الاقتصادي في أقطار السلطنة نسبياً ومنها بر الشام ، وشجع ذلك بعض الشركات الأجنبية - خاصة الشركات الفرنسية - على قبول تنفيذ مشاريع في أراضي السلطنة ، ومنها مد خطوط السكك الحديدية ، ونال (**یافا**) نصيب من هذه الخطوط إذ مُد خط سكة حديد **یافا - القدس** في عام ١٨٨٨ .

الزراعة في بر الشام في عهد آل عثمان : إنحطت الزراعة في بر الشام زمن الدولة العثمانية لأسباب كثيرة نورد أهمها :

١ . كانت السلطنة العثمانية تلجأ إلى تعيين (ملتزم) في كل وحدة من وحدات مناطق السلطنة يُرهق الفلاحين بالضرائب العشوائية الباهظة .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

٢. كان الموظفون على اختلاف مستوياتهم يتقلدون - بما فيهم رؤساء السناجق - الأمر الذي عطل أية مبادرة إصلاحية منهم .

٣. كان الأمن على الأرواح والأموال غير مستتب ، وتعرضت المدن إلى هجومات من البدو .

٤. نقصت الأيدي العاملة المدربة ، ونقصت رؤوس الأموال .

٥. ضعف مستوى طرق المواصلات ووسائلها .

وفي فترة لاحقة عاود بر الشام نشاط في الزراعة لسببين : أولاهما المتاح قناة السويس وهي - بسبب تقصيرها طريق الهند - عملت على زيادة ارتياد البواخر لموانئ بر الشام مثل بيروت و**يافا** ، وثانيهما : ملة خطوط سكك حديدية في بر الشام ومنها خط حديد **يافا - القدس** ، وبيروت - دمشق ، ودمشق حلب ، وطرابلس - حمص ، وغيرها .

يضاف إلى ذلك فيما يختص بفلسطين إنشاء الآباء البيض مدارس للزراعة ومشاتل ، وزيادة المغروس من البرتقال والزيتون .

الصناعة في بر الشام زمن الدولة العثمانية :

إن عهد الانحطاط بالنسبة للدولة العثمانية وما تخلله من الفوضى الداخلية في الأقاليم ومنها سوريا أدى إلى ضياع الصنائع النفيسة في بر الشام لضياع العمران ومن المعروف أن الصنائع النفيسة تتبع ازدهار العمران . وكانت صناعة الفسيفساء قد أهملت منذ أوائل القرن الثالث عشر ولحقت بها فنون التطعيم ، والدهان الشرقي ، والنقش ، وسائر صناعات الحدادة والنجارة الفنية القديمة ، ولولا مركز **القدس** السياحي ، بالنسبة للأمم المسيحية لاندثر ذلك في **القدس** أيضاً . وتحسنت صناعة الصابون في نابلس و**يافا** .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس - السياحة والصناعات الشعبية

في العهد العثماني

تحدث سائح في كتاب له عن السياحة إلى الأراضي المقدسة وإلى شرقي النهر فقال :
إن آلاف القطع المصنوعة من خشب الزيتون قد أرسلت من القدس للاشتراك في
أحد معارض أوروبا عام ١٨٧٦* وأضاف المؤلف يقول : أنه يعرف عائلة تتألف من
سيدة أرملة وابنتها قضت عدة أشهر وهي تعد بطاقات تحمل زهوراً برية جافة تم جمعها
من الأماكن المقدسة .

(ر) Selah Merrill, East of the Jordan, 1881, London, Gilead and Baskan, P. 180.

كان السائح يحمل معه من القدس وبيت لحم هدايا من نفائس الأصناف والخشب
المزخرف من شجرة الزيتون المباركة . ولم يكتف كثير من الحجاج إلى الأماكن المقدسة
بالحج إلى القدس وبيت لحم . كان حب التجوال والرغبة في السياحة يدفعانه إلى
السياحة عبر نهر الأردن إلى شرقي الأردن أو إلى منطقة القدس بأكملها وسائر أنحاء
فلسطين وسوريا .

ومجموعات السائحين كانت تضطر إلى اصطحاب رجال من قبائل البدو يحرسونهم
مقابل مبلغ من المال خلال ترحالهم يدفع إلى شيخهم ومادام الرحالة في حمى أى واحد
من هؤلاء فلا خوف عليهم ولكن الرحالة إذا تجاوزوا منطقة نفوذ هذا الشيخ أو ذاك
فإن عليهم أن يعتمدوا على أنفسهم أو على حماية زعيم جديد ، وأن سبب اتباع
الحكومة العثمانية سياسة عدم السماح للسياح بالذهاب إلى حيث شاءوا يعود إلى
المضاعفات التي تنشأ عن موت السائح في مجاهل البلاد .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس فى العهد العثمانى

التعليم فى القدس فى العهد العثمانى

كان التعليم فى فلسطين إبان الحكم العثمانى كغيره من البلاد السورية الواقعة آنذاك تحت الحكم العثمانى ينحصر فى الكتاتيب بصورة عامة ولم تتوفر الأبنية المدرسية الصالحة ، ولا المستلزمات اللازمة ، وكانت الحالة التعليمية فى القرى أسوأ من المدن ، فالجامع هو مركز المدرسة فى القرية ، وخطيب المسجد هو المدرس . واستمر التعليم على هذه الحالة إلى أن أصدر الباب العالى قانوناً فى أغسطس (آب) ١٨٤٦ يقضى بإصلاح التعليم فى الإمبراطورية العثمانية ، وبموجبه تولت الحكومة العثمانية الإشراف على التعليم بدلاً من رجال الدين الذين كانوا يشرفون عليه فى جميع أنحاء الدولة ، وذلك عن طريق مجلس دائم للمعارف يرأسه وزير الخارجية ، وبموجب هذا القانون غدت المرحلة الابتدائية ثلاث سنوات يدرس فيها التربة الدينية ، والقراءة والكتابة ، والحساب ، وحسن الخط ، وقد أنشئت بموجبه أيضاً معاهد التعليم الثانوى عُرفت باسم المكاتب الإعدادية ومدة الدراسة فيها خمس سنوات ، والمكاتب الرشيدية ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات . وكانت هذه المكاتب فى المدن الرئيسية فى الدولة ، وأخذت هذه المعاهد الثانوية تهتم بتدريس القواعد والنحو والصرف إلى جانب اهتمامها بتدريس العلوم الدينية ، وتبعاً للدستور الذى أصدرته الدولة العثمانية عام ١٩٠٨ أدمجت المدارس الرشيدية الابتدائية وأصبحت مراحلها ثلاث : أولى ومتوسطة وعليا ، مدة الدراسة فيها اثنا عشر عاماً ، الخمس الأولى منها ابتدائية ، وأقيمت المدارس السلطانية والمدارس العالية ودور المعلمين فى المراكز الهامة من الولايات .

وحتى بداية الحرب العالمية الأولى كان فى القدس مدارس رسمية حكومية ، ومدارس طائفية ، ومدارس أجنبية وحتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بلغ عدد المدارس الابتدائية الحكومية بالقدس نحو ٦٧ مدرسة للبنين و ١٤ مدرسة للبنات ، وأما المدارس الثانوية فقد تأخر إنشاؤها حيث أنشئ المكتب السلطانى فى القدس عام ١٨٨٩ كمكتب إعدادى فى أول الأمر ثم تحول إلى مكتب سلطانى عام ١٩١٣ ومعنى هذا أنه لم يكن فى القدس مدرسة ثانوية بالمعنى المكتمل قبل الحرب العالمية الأولى وهى إحدى العواصم فى المنطقة العربية ، وقس على ذلك باقى عواصم المنطقة تقريباً ، إذن أمر التعليم هو فى المراسيم حبر على ورق . الجهل والتجهيل هو القاعدة وخلاف ذلك شاذ عن القاعدة .

وقد أنشئت خلال الحرب العالمية الأولى الكلية الصلاحية فى القدس ، وقد كانت كلية رسمية .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

لكن كان هناك مدارس طائفية وأهلية وأجنبية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر خففت من مصيبة فقدان التعليم كلية ، ولكنها لم تف تماماً بال مطلوب وأهم المدارس الطائفية والأهلية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى مدينة القدس هى :

اسم المدرسة	عددتها	عدد مدرسيها	عدد طلابها
مدرسة جمعية المرسلين الكنائسية	٢	٩	١٣١
مدارس الروم الأرثوذكس	٣	١١	٢٩٤
مدارس اللاتين	١١	٥٦	٧٦٥
مدارس الروم الكاثوليك	١	١	١٠
مدارس الجمعية الألمانية	٥	٣٠	٣٣٩
مدارس الأرمن	٣	١٣	١١٠
مدارس المسلمين	٢	٩	٣٦٠
مدرسة جمعية انتشار الإنجيل بين اليهود	٤	٩	١٣٨

المدارس الأجنبية :

بلغ عدد المدارس الألمانية فى لواء القدس وحده نحو ١٥ مدرسة ، عدد طلابها نحو ١٧٣٤ طالباً منهم ١٠٧٨ طالباً و ٦٥٦ طالبة .
وكان للإنجليز أيضاً فى القدس مدرسة للذكور ودار للمعلمين ، وكانت تخرج مدرسين للمدارس الابتدائية الإنجليزية .

وكانت المدارس الأجنبية ترسل المتفوقين من أبنائها إلى الجامعات التابعة لها .
وأصدق من يمكن أن يعبر عن حقيقة التعليم فى العهد العثمانى فى بر الشام هم شهود العيان أو شخصيات العصر من العرب الذين تعلموا فى العهد العثمانى . محب الدين الخطيب علم من أعلام الشام فى القرن التاسع عشر وصدر القرن العشرين يقول بالحرف الزاحد : "لم يكن فى دمشق إلا مدرسة ثانوية واحدة كان عنوانها الرسمى (المكتب الإعدادى) ، وكان الدمشقيون يسمونها مكتب عنبر . وعنبر هذا ترى يهودى من أصحاب الملايين بنى لنفسه داراً فى دمشق ثم صارت هذه الدار من أملك الدولة فجعلتها مدرسة ثانوية ، وكانت الدراسة باللغة التركية ، بل أن علم النحو للغة العربية وصرفها كان ضمن كتاب باللغة التركية يسمى (المشذب) قررته نظارة المعارف العثمانية لمدارس الأناضول (والروم ايللى) ، فكان مقروضاً على مدارس الحكومة فى الولايات العربية كذلك أن تستعمله فى تعليم أبناء العرب النحو الخاص بلغتهم وصرفها

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ولم تترك لنا وزارة المعارف العمومية في العهد العثماني نصوصاً شافية تبين بوضوح كافة حال التعليم في ديار بيت المقدس ، باستثناء ما ذكره الكتاب السنوي لهذه الوزارة لعام ١٣١٦ هـ الموافق ١٨٩٨ م من أن قريتين من قرى قضاء القدس أنشئ في كل منهما مدرسة للبنين الأولى في قرية بتير عام ١٣٠٦ هـ ، والثانية في قرية المالحة عام ١٣١١ هـ .

وفي الكتاب السنوي لهذه الوزارة لعام ١٣١٩ هـ الموافق ١٩٠١ م ما يشير إلى وجود مدارس ابتدائية في ديار بيت المقدس (المقصود قرى بيت المقدس) .

وللروم الأرثوذكس ٦ مدارس للبنين واحدة في كل من : بيت جالا ، وعين عريك ، وبير زيت ، وجفنة ، والطيبة ، وعابود ، وهي ابتدائية .

وللاتين ٧ مدارس بنين ابتدائية ، واحدة في كل من بيت جالا ، وعين عريك ، والطيبة ، وجفنة ، وبير زيت ، ومدرستان في بيت ساحور ، وأربع مدارس ابتدائية للبنات في كل من بيت جالا ، وجفنة ، وبير زيت .

أما المدارس الأجنبية ، فقد بلغ عددها ٥ مدارس ابتدائية للبنين : واحدة في كل من بيت جالا ، وجفنة ، والطيبة ، وبير زيت ، وعابود ، وثلاث مدارس ابتدائية للبنات اثنتان في بيت جالا ، وواحدة في عين كارم .

وفي الكتاب السنوي لوزارة المعارف العمومية في العهد العثماني لعام ١٣٢١ هـ ، الموافق عام ١٩٠٣ م كانت الزيادة في عدد المدارس إذا قورنت بالبيانات السابقة محدودة جداً .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس فى عهد الانتداب البريطانى وفى العهد الأردنى ، وفى عهد الاحتلال الصهيونى

١- القدس فى عهد الانتداب البريطانى :

كانت سمة التحيز لليهود دون العرب هى التى تتصف بها الإدارة البريطانية لفلسطين ومن الانتداب . وكان مرسوماً لهذا التحيز بموجب صك الانتداب ووعده بلفور أن يسهل كل الأوضاع فى اتجاه جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود . ومن الإجراءات التى نفذها البريطانيون فى سبيل ذلك ما يأتى :

١. كانوا يسهلون لليهود شراء الأراضى العربية أو وضع يدهم عليها . رغم أن الكثير منها من الأوقاف الخيرية الإسلامية ، مثل قرية عين كارم وما حولها التى كانت من أوقاف سيدى أبى مدين القوث المغربى .

٢. فرض الضرائب الكبيرة على الأراضى فى منطقة القدس وسائر مناطق الأرض الفلسطينية حتى يضطر العرب لبيع أرضه ، أو يحجز عليها من قبل دوائر التنفيذ مقابل الأموال المستحقة للحكومة نتيجة تلك الضرائب الباهظة .

٣. منعت السلطات تصدير الحبوب والزيت ، وهما أساس ثروة البلاد ، على الرغم من وفرة محاصيلها لكى تهبط أسعارها فيعجز الفلاح بالتالى عن تسديد ديونه وتأدية الضرائب المطالب بها ، الأمر الذى يضطره إلى بيع أرضه ليتلقفها اليهود .

٤. إبعاد العرب عن الوظائف ذات المسئولية الكبيرة وقصرها على اليهود والانجليز إمعاناً فى تسهيل إقامة الوطن القومى اليهودى على أرض فلسطين .

٥. عملت إدارة الانتداب على تشجيع الصناعات اليهودية وحمايتها على حساب مصلحة العرب . وذلك بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات لوقاية منتجات الصناعة اليهودية أو إلغاء أو تخفيض الرسوم عن المواد التى تحتاج إليها الصناعة اليهودية مثال ذلك ما صنعه فى سبيل مصنع الأسمت اليهودى (نيشر) ، ومعمل استخراج الزيوت اليهودى (شمن) ، وموافقها سنة ١٩٢٧ على منح اليهوديين الوكيلين عن شركة البوتاس ، نوفومسكى ، وطولوخ امتياز استخراج أملاح البحر الميت ومعادنه ، وقد تم التوقيع على الامتياز فى كانون الثانى (يناير) ١٩٣٠ لشركة البوتاس الفلسطينية لمدة ٧٥ سنة ، والامتياز منح الشركة أراضى واسعة على حدود البحر الميت كما أن الحكومة أجرت الشركة أربعة وستين ألف دونم من أملاكها . كان هذا العمل يشابه ما فعلته إدارة الانتداب عندما مكنت اليهود من

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

منبع آخر من منابع الثروة فى البلاد ألا وهو امتياز روتنبرغ للكهرباء ، وهكذا أصبح لليهود امتيازان رئيسيان هما القوة الكهربائية وقوة الموارد الصناعية الكيماوية . يضاف إلى هذه الإجراءات عشرات الممارسات بل مئات منها من تلك التى سنتها بريطانيا والإدارة البريطانية فى فلسطين لتهديد البلاد وعلى رأسها تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين بشتى الوسائل . ورغم كل ذلك فقد قاوم عرب فلسطين كلا من الانتداب البريطانى والحركة الصهيونية فى ثورات مسلحة فى سنين ١٩٢٢ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ ، وسنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ . ومن قواد الفصائل البارزين فى منطقة القدس فى ثورة ٣٦-١٩٣٩ كان (أبو شوكة النوبانى) من مزارع القدس ومن القيادات البارزة فى سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، كان الشهيد عبد القادر الحسينى بطل القسطل والشهيد ابراهيم أبو دية بطل حركة رامات راحيل والشهيد سعيد العاص بطل جبل الخليل ، وهناك مئات من الشهداء بل الألوف منهم انجهولون منهم أكثر عدداً من المعروفين ، إنهم جميعاً يمثلون الإنسان الفلسطينى العنيد عناداً ثورياً . ومن شهداء القدس البارزين فى عام ١٩٣٦ سامى الأنصارى وفريد العرورى من القدس والشيخ عبد الحفيظ بركات من الخليل ،

وفى

جانب آخر دأب عرب فلسطين على الإنتاج المثر فى ميادين العمران ينشئون ويشيدون . وبالنسبة للقدس نفسها أحدثوا أحياء كبيرة وعمارات حديثة مثل حى الطالبة وحى القطمون وحى البقعة فوقا وحى البقعة التحتا ، ومونتفيورى .. الخ . وكلها تقع فيما سمي بالقدس الجديدة التى سطا اليهود عليها فى مؤامرة ١٩٤٨ فالعرب لم يكن نشاطهم العمرانى محصوراً فى القدس القديمة فقط .

٢- القدس فى العهد الأردنى :

ألقى الوضع العسكرى بعد توقف القتال بين العرب واليهود فى حرب عام ١٩٤٨ إلى بقاء القدس القديمة بيد العرب يضاف إليها أحياء باب الساهرة والشيخ جراح ووادى الجوز ، وقد أتاح هذا للأيدى النشطة من أهل القدس لبناء مدينة جديدة ثانية فى القدس غير تلك التى احتلتها القوات اليهودية فى صراع ١٩٤٨ ، وبعد مؤتمر أريحا وانضمام هذه بالإضافة إلى مناطق الضفة الغربية من نهر الأردن إلى شرق الأردن خرجت إلى الوجود المملكة الأردنية الهاشمية حيث كان عبداً لله بن الحسين أول ملك فيها

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

وقد استمرت عملية العمران والإنشاءات في القدس على العهد الأردني بجهود الأوقاف الإسلامية والأوقاف المسيحية والشركات والجهود الذاتية من الأفراد الأثرياء والجهود الحكومية، وكان نصيب إعمار المسجد الأقصى من هذه الجهود كبيراً، وتنافست في هذا المضمار كل من الحكومة والأوقاف ولجنة عمارة الحرم الشريف. وأسهمت مئات الألوف من الدنانير من الأقطار الإسلامية في المحافظة على مسجد الصخرة المشرفة وإعادة بنائه، وبناء قبة القريضة في العالم، وكان الاحتفال بهذا المعمار يوماً مشهوداً من أيام عام ١٩٦٤، حضره لقيف من زعماء الأقطار الإسلامية يتقدمهم الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

وقد أذكى هذا الشعور شعلة الحماس تجاه المقدسات من المهندسين والفنانين من الحكومة والشعب في أرض الكنانة فاتجه المكتب المعماري في القاهرة نحو المسجد الأقصى للشروع في إعماره سواء يدفع الأموال أو إرسال المهندسين والفنانين المختصين وامتد هذا العمل إلى منتصف الستينيات. ويؤكد الشيخ روجي الخطيب قطب الأمور الروحية في المدينة المقدسة أن الحكومة الأردنية قد حافظت على جميع الأماكن المقدسة وحقوق الطوائف المختلفة فيها، ولم تسمح بأي عدوان على أي منها، ولم يكن منع اليهود من الوصول إلى ساحة المبكى في أثناء الحكم الأردني إلا بسبب وجود حالة الحرب بين العرب واليهود خصوصاً وأن المكان واقع بين الأماكن الآهلة بالسكان العرب.

وبالنسبة للمؤسسات الثقافية يمكن أن يقال أن المكتبات العامة كانت تؤدي دورها في الثقافة العامة قبل عام ١٩٦٧ مما حفلت به من الكتب والدوريات العربية التي كانت تقرأ إليها من كل مكان وحظيت بكثير من المترددين وأصبحت نجاحاً، كما نجحت بعض المكتبات التجارية ودور النشر مثل مكتبة شكري طه في القدس التي تأسست عام ١٩٦٥، ووكالة أبو عرفة للنشر التي تأسست عام ١٩٦٦. وأصاب التعليم العام في هذه الفترة طفرات من التقدم السريع.

٣- القدس في عهد الاحتلال الصهيوني :

في حرب ١٩٦٧ ضرب اليهود القدس من الجو وبالمدفعية، وأعملوا في المخاللات التجارية السلب والخرق، وضربوا المسجد الأقصى وحطموا بابيه الأوسط تماماً، وأصابوا منذنة باب الأسباط وهي إحدى مآذنه إصابة مباشرة، وأصابوا قبة الأقصى نفسها وقبة مسجد الصخرة إصابات مختلفة، كما أصابوا عدداً من الكنائس مثل كنيسة

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

القدس يوحنا (الصلحية) ، وهدموا بعض الدير والكنائس ، وهدموا المسجدين اللذين يقعان في ساحة البراق ، وأبادوا جميع أبنية حارة المغاربة وأعملوا النسف في كثير من الأبنية الأخرى . وقد أشهد السكان بعض قنصل الدول على ممارسات اليهود التعسفية في القدس عند الاحتلال .

وتبع عمليات التخريب هذه انتهاك حرمة المقدسات بدخولها وتلوينها ، ضم القدس العربية إلى الشريحة الأخرى من المدينة المحتلة منذ عام ١٩٤٨ . وانتزع اختل من أرض القدس العربية ٣٣٤٥ دوغاً من الأرض ، وأعلن (تيدى كولك) رئيس بلدية القدس عن هندسة جديدة تنتظر المدينة فيما سُمي (بالقدس الكبرى) تضييع وتمحي بموجبها معالم الكثير من قرى القدس وضواحيها عند ضمها إلى المدينة مما يقضح النيات الصهيونية التوسعية . وداوم الاحتلال على الإمعان في سياسة طرد السكان والارتفاع الأملاك بما في ذلك أملاك الأوقاف الإسلامية ، وإبعاد السكان لتسهيل خطط التوسع ، كما داوم الاحتلال على انتهاك حرمة المقدسات يوماً عندما سيطر على مفتاح باب المغاربة أحد أبواب المسجد الأقصى فأساء بذلك إلى صلاحيات الأوقاف الإسلامية ، وهكذا تيسر لمن يشاء من المتطرفين والإرهابيين اليهود الدخول دون مراقبة إلى المسجد .

وبالرغم من كل هذه الإجراءات القمعية والتعسفية ضد الإنسان الفلسطيني في القدس ظل هذا الإنسان صامداً ليبقي وليرمز في كل يوم منذ بدء الاحتلال إلى حفاظه على القدس ومقدسات القدس .

هذا عن المدينة نفسها فماذا عن الفلاح في قرى منطقة القدس وسائر المناطق المحتلة في الوطن ؟ .

لقد ووجه هذا الفلاح في قرى القدس وقرى رام الله وأريحا والخليل وغيرها بالإجراءات التعسفية الظالمة أيضاً من جانب الصهاينة .

إن الأغلبية العظمى من السكان الفلسطينيين العرب جبلوا على العمل في الزراعة سواء في عهد الانتداب البريطاني ، أو في العهد الأردني ، أو في عهد الاحتلال الصهيوني .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ولكن المزارعين أو الفلاحين الفلسطينيين فى عهد الانتداب وفى عهد الاحتلال الصهيونى كانت تساء السبل أمامهم دائماً فى طريق تطوير زراعاتهم ، وكانوا يواجهون بحرب فعلية فى مضمار زراعة الأرض ، ومن ذلك أنه :

١. صودرت عشرات الألوف من الدوغمات من خيرة الاراضى العربية الزراعية .
٢. حرموا من الآلات الزراعية المناسبة
٣. حوربوا فى مجال تسويق منتجاتهم الزراعية .
٤. بالمقابل تطورت الزراعة اليهودية تطوراً هائلاً على حساب تطوير الزراعة العربية .
٥. وضعت أسعار متدنية للمحاصيل الزراعية العربية بالنسبة إلى مثيلاتها من المحاصيل اليهودية .
٦. وضع تسويق كثير من المحاصيل الزراعية العربية بأيدى شركات يهودية .
٧. أجبر المزارعون العرب على بيع أنواع معينة من المحاصيل الزراعية كالتبغ مثلاً إلى شركات يهودية بأسعار متدنية كثيراً عن الاسعار التى تباع بها المحاصيل اليهودية .
٨. صرفت كثير من الأيدى العاملة العربية فى الزراعة للعمل داخل إسرائيل فى الاعمال اليدوية الصعبة كالتجارى والبناء وفى أحوال معينة فى الزراعة ، وكل ذلك بأسعار متدنية . ثم طرد العمال العرب فى المزارع اليهودية بحجة عدم تنظيمهم وإمعاناً فى تصعيد حدة البطالة بينهم .
٩. أبعد العمال العرب عن التكنولوجيا وأمعن فى جعل عملهم محدوداً فى الاشغال الشاقة .

١٠. الحصار الثقافى بالإضافة إلى الحصار الاقتصادى على القرى العربية .

لقد حاولت الدولة العبرية بث وسائل السيطرة الأيدلوجية والثقافة الإسرائيلية فى الوطن المحتل . واهتمت منذ البداية بالنسبة لنظم التعليم بفرز الكتب المدرسية المقررة وحذف كل ما تراه هى معادياً للنسامة . وواصلت الدولة العبرية مناهج الدراسة الأردنية والمصرية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ؛ كما أنشأت مناهج دراسية إسرائيلية عربية مشتركة فى القدس الشرقية . ومنذ عام ١٩٧٠ بدأت برامج دراسية أعلى خاصة لتلاميذ القدس الذين يرغبون فى الاستعداد لاختبارات أردنية .

وفى عام ١٩٧٢ قَدِمَ منهج دراسى إسرائيلى / عربى مشترك الخيار فى الالتحاق بالمدارس الأردنية أو الإسرائيلية .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ويمكن القول أن الإجراءات التعسفية والقمعية التي اتبعت في الضفة وغزة والقدس أدت إلى تقليص عدد المعلمين المتوفرين للتعليم وجعلت وضع التلميذ والمعلم حرجاً وقلقاً وجعلت التعليم الإلزامي بعيداً جداً عن واقعية التطبيق .

وقد شددت الرقابة على المطبوعات والمصنفات الفنية ووضعت قوائم بكتب من تأليف فلسطينيين ومصريين وعرب آخرين مُنعت من التداول . وشمل التهديد أو القبرانة ممارسة كل ما من شأنه إضعاف اللغة العربية وإضعاف الإرشاد والتوجيه الديني ؛ فلا يوجد دار للإفتاء ، وتكرر الإجراءات والممارسات الاستفزازية ضد المساجد والأماكن الدينية الأخرى وعلى رأسها المسجد الأقصى ، كما تتصرف وزارة الأديان في أوقاف المسلمين كأُملاك غائبة أصحابها . بالرغم من ذلك فعجلة التقدم لدى الإنسان الفلسطيني تدور .. فقد صدرت في الوطن اختل صحف ومجلات ودوريات عديدة منها ما تأسس في القدس مثل : صحيفة الفجر ، والقدس ، والشعب ، والطليلة ، والميثاق ، وانبئادر ، والفجر الأدبي ، والعودة ، والعهد ، وهدي الإسلام ..

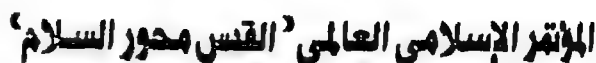
ونشأت الجامعات ، جامعة بيت لحم أنشئت عام ١٩٧٢ بتوجيه من القاصد الرسول في القدس ، وتم افتتاحها في أكتوبر من العام نفسه في مبنى مدرسة الفرير ، وانضمت إلى عضوية الجامعات العربية عام ١٩٨١ . جامعة بير زيت التي كانت قد تأسست كمدرسة خاصة عام ١٩٢٤ أصبحت في العام الجامعي ١٩٧٥/٧٤ تخرج الليسانس واليكالوريوس في الآداب والعلوم والإدارة والاقتصاد والهندسة . جامعة النجاح الوطنية التي تأسست كمدرسة في عام ١٩١٨ في نابلس أصبحت في عام ١٩٧٦ جامعة وانضمت إلى الاتحاد الدولي للجامعات في باريس عام ١٩٨١ . الجامعة الإسلامية في غزة التي كانت في الأصل معهداً دينياً أزهرياً في عام ١٩٥٤ تحول في ديسمبر من عام ١٩٧٨ إلى جامعة فيها ست كليات . كما تأسست جامعة جديدة في مدينة الخليل في عام ١٩٧٢ .

من الناحية القانونية

القدس
من الناحية القانونية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الشق القانوني في مواجهة تهويد القدس	أحمد يوسف القرعي	(مجلة) السياسة الدولية	١٢٩	يوليو ١٩٩٧	٢٩
٢	الوضع القانوني لمدينة القدس (١ من ٥)	اسامة الحلبي	الحياة	١٢٥٦٤	١٩٩٧/٧/٢٤	٣٣
٣	الوضع القانوني لمدينة القدس (٢ من ٥)	اسامة الحلبي	الحياة	١٢٥٦٥	١٩٩٧/٧/٢٥	٣٦
٤	الوضع القانوني لمدينة القدس (٣ من ٥)	اسامة الحلبي	الحياة	١٢٥٦٦	١٩٩٧/٧/٢٦	٤٠
٥	الوضع القانوني لمدينة القدس (٤ من ٥)	اسامة الحلبي	الحياة	١٢٥٦٧	١٩٩٧/٧/٢٧	٤٤
٦	الوضع القانوني لمدينة القدس (٥ من ٥)	اسامة الحلبي	الحياة	١٢٥٦٨	١٩٩٧/٧/٢٨	٤٧
٧	المركز القانوني للقدس (١)	حسن احمد عمر	الاهرام	٤٠٧٩٠	١٩٩٨/٨/١١	٥١
٨	المركز القانوني للقدس (٢)	حسن احمد عمر	الاهرام	٤٠٧٩١	١٩٩٨/٨/١٢	٥٢
٩	المركز القانوني للقدس (٣)	حسن احمد عمر	الاهرام	٤٠٧٩٢	١٩٩٨/٨/١٣	٥٣
١٠	القانون الدولي يكرس الحق العربي والاسلامي	الجريدة	الشرق الاوسط	٧٣٠٥	١١/٢٨ ١٩٩٨	٥٥
١١	المركز القانوني الدولي لمدينة القدس	جعفر عبد السلام علي	(كتاب) القانون الدولي لحقوق الانسان		١٩٩٩	٥٧

من الناحية القانونية



الشق القانونى فى مواجهة تهويد القدس

أحمد يوسف القرعى

تشكلت اللجنة النولية من ققهاء من نول سويسرا وهولندا والسويد، وأطلق عليها اسم لجنة اليراق - واستمعت اللجنة إلى الطرفين وشهودهما وأطلعت على بياناتهما خلال ثلاث وعشرين جلسة استمعت خلالها لأثنتين وخمسين شاهدا بينهم اثنا عشر قدمهم الجانب اليهودى وثلاثون من الجانب العربى، وواحد من موظفى حكومة الانتداب البريطانى.

واستمعت اللجنة لمرافعات الفريقين وحضر عن الجانب المسلم بالإضافة إلى المحامين الفلسطينيين أحد عشر محامياً من مسلمين ومسيحيين جاؤا من أطراف العالم المختلفة، كالهند والمغرب والجزائر وليبيا ومصر وسوريا وشرق الأردن والعراق وإيران والجزر الهولندية (اندونيسيا حالياً)، ومناطق إسلامية في القارة الأفريقية لم تكن قد استقلت بعد.

في مواجهة الممارسات الإسرائيلية المستمرة والمتواصلة
للتهميد القدس وفي إطار الدعوة إلى وضع قضية المدينة
المقسمة في سلم أولويات التحرك العربي والإسلامي حتى
معد المفاوضات بشأنها، فإن التحرك الدبلوماسي والاعلامي
العربي والإسلامي بشأن القدس لا بد وأن تسنده وتؤازره
اجتهادات قانونية على شكل سيناريوهات للتفاوض قائمة
أساسا على تأكيد الحق العربي التاريخي في القدس لأن
طبيعة مرحلة التفاوض القادمة تتطلب الاستعداد العربي
والإسلامي لرفع المسألة إلى التحكيم الدولي أو قبول مبدأ
التبديل أو تشجيع فكرة المشاركة الفلسطينية الإسرائيلية في
عاصمة موحدة ... الخ، ولكن يبقى عنصر ثابت لدى
الفلسطينيين عند التفاوض - وأيّا كان شكل السيناريو أو
مضمونه - هو بقاء السيادة الإقليمية على القدس الشرقية
للفلسطينيين حتى ولو تم تبديل الأماكن المقدسة أو مشاركة
الدول في إدارة موحدة للمدينتين. (*)

لقد انبرء عدد من فقهاءنا وخبرائنا إلى تناول الإطار

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٩
المصدر :	مجلة السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يوليو ١٩٩٧

وتوصلت اللجنة إلى مايلى :

أولاً: وجدت اللجنة أن ملكية حائط المبكى وحق التصرف به والاقسام المحيطة به تعود إلى المسلمين وأن الحائط نفسه كجزء غير منفصل من الحرم الشريف هو ملك للمسلمين.

ثانياً: وجدت اللجنة أن الجانب اليهودى لم يدع فى أية مرحلة من مراحل التحقيق الذى قامت به اللجنة ملكية لا فى الحائط ولا فى حى المغاربة ولا فى جزء من المناطق المجاورة (وهى المناطق التى تعرضت بعد الاحتلال لأعمال الهدم وإخلاء السكان وإقامة أماكن جديدة للاستيطان) وذكرت اللجنة أن الجانب اليهودى عندما تقم بمرافعته قال بوضوح: (أن الجانب اليهودى لا يدعى ولا يطالب بلحق ملكية فى الحائط).

ثالثاً: وجدت اللجنة أن الطلب اليهودى كيفما نظرنا إليه لا يمكن أن يذهب لأكثر من طلب منح امتياز لزيارة الحائط.

رابعاً: وجدت اللجنة أنه حتى الساحة المجاورة للحائط هى ملك إسلامى وتعتبر وقفاً للمسلمين وأوقفها: الأفضل بن صلاح الدين فى عام ١١٩٣م.

خامساً: وجدت لجنة الفقهاء أن حى المغاربة والمباني القائمة فيه (وهى المباني التى مسحتها الجرافات بعد الاحتلال الإسرائيلى للمدينة مباشرة وسوتها بالأرض) قد أقيمت فى عام ١٣٢٠م من أجل إقامة وخدمة الحاج المغاربة وأنها أيضاً أوقفها أبومدين وأصبحت أملاك وقف.

سادساً: وجدت لجنة الفقهاء أن المشرف على رعاية وقف (أبومدين) بحى المغاربة اشتكى عام ١٩١١ من أن اليهود خلافاً للعادة قد وضعوا كراس على الساحة المجاورة لحائط المبكى وأنه قد طلب إزالتها حالاً بمنعاً لتقديم اليهود فى المستقبل بادعاء الملكية.

والمعروف أن هذه الشكوى قدمت لمجلس القدس الإدارى وكانت حجة الجانب العربى أنه (إذا سمح بإحضار المقاعد فسيتيح ذلك إحضار مقاعد أطول وأكثر. ويمكن تثبيت هذه المقاعد بالأرض وإن تمر مدة طويلة حتى يدعى اليهود ملكية الأرض اعتماداً على مبدأ التصرف المزمّن) وهذا يبين أن المسلمين كانوا يتوقعون مثل هذه الأعمال ويتخوفون من الدسائس والمكائد والأساليب التى تحدث حتى الوقت الحاضر بالنسبة لحى المغاربة (الذى هدم الآن) ولحائط المبكى الذى هو الحائط المغربى للحرم الشريف والساحة المجاورة لهما.

وعندما نظر مجلس القدس الإدارى فى هذه الشكوى عام

١٩١١ قرر أنه لا يجوز لليهود وضع أية أدوات على أملاك الوقف حتى لا تعتبر وسيلة للمطالبة بملكية وكان هذا القرار يتفق مع ما توصلت إليه لجنة الفقهاء بعد ١٨ عاماً من ذلك القرار.

سابعاً: وجدت لجنة الفقهاء أن الحكومة البريطانية قد ذكرت للبرلمان فى كتابها الأبيض المؤرخ فى نوفمبر ١٩٢٨: أن الحائط المغربى (حائط المبكى) هو من الناحية القانونية ملك للمسلمين وأن الرصيف المواجه له هو أيضاً من أملاك الوقف كما تبين من الوثائق التى يحتفظ بها الحارس على الوقف.

وهكذا أظهر دفاع فقهاءنا عن حقنا فى مكان البراق الشريف بقطة قومية أدركت منذ وقت مبكر خطورة المشروع الصهيونى فى القدس، وما كان من اللجنة الدولية إلا الإقرار بملكية مكان البراق للمسلمين وحدهم حيث أقروا بالحق العيى فيه لكونه يؤلف جزءاً من ساحة الحرم الشريف التى هى من أملاك الوقف، المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط لكونه موقوفاً حسب أحكام الشرع الإسلامى لجهاز البر والخير.

ومع هذا فلقد سمحت اللجنة لليهود بممارسة ما اعتادوه من البكاء إلى جانب الحائط بحجة أن الحالة الراهنة تخول لهم ذلك بموجب السماح الممنوح لهم قديماً من بعض الحكام المسلمين.

وقول تقرير اللجنة الدولية بموجة من السخط والغضب عمت فلسطين والدول العربية - الإسلامية، واتجهت النية على أثر ذلك إلى عقد المؤتمر الإسلامى العالمى للدفاع عن المقاصد الإسلامية الذى عقد بالفعل بجوار المسجد الأقصى عام ١٩٣١.

العنصر القانونى إذن يواكب التحرك الدبلوماسى والإعلامى العربى والإسلامى بشأن القدس منذ وقت مبكر ... ومن هنا تقع المسؤولية كاملة على المدرسة القانونية العربية وهى مدرسة لها مكانتها الدولية المعروفة حيث يشغل رموز منها مناصب مرموقة فى المحافل الدولية أو الجامعات الأوروبية والأمريكية.

ومع ذلك فإن الجانب القانونى لقضية القدس لا يحظى إلا بكتابات ودراسات عربية قليلة نسبياً. وعادة ما تضع مثل هذه الدراسات فى المؤتمرات الخاصة بالقدس فى زحمة الدراسات التاريخية والسياسية والإعلامية أو الخطب والكلمات الإنشائية التى تكتفى بالتغنى بأمجادنا فى القدس.

وكان يمكن للعرب منذ عام ١٩٦٧ (أى بعد الاحتلال الإسرائيلى للقدس) المبادرة بعرض مسألة توحيد بلدية المدينتين الغربية والشرقية على محكمة العدل الدولية للحصول على فتوى استشارية بموجب المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة بناء على طلب الجمعية العامة حيث ينص البند الأول من المادة نفسها على أنه يجوز للجمعية العامة أو لمجلس الأمن مطالبة محكمة العدل بإصدار رأى استشارى فى أى مشكلة قانونية. وقد حدث مثل هذا فى قضية ناميبيا عام ١٩٧١ وقضية الصحراء الغربية عام ١٩٧٥.

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٩
المصدر :	مجلة السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يوليو ١٩٩٧

مدافعا عن قضية الحق العزى وعروية القدس، ونبه الاتحاد منذ وقت مبكر إلى خطورة المخطط الصهيونى الرامى إلى هدم المسجد الأقصى المبارك وإقامة الهيكل مكانه.

- اعتزازاً بما تمثله القدس من دلالات روحية وفضائية وتبنيها لطبيعة المخاطر التى تواجهها المدينة المقدسة من مخاطر التهويد والضم فى إطار المشروع الصهيونى التوسعى، أطلق اتحاد المحامين العرب على دورة الاعتقاد الثانى للمكتب الدائم للاتحاد لعام ١٩٩٠ دورة القدس بهدف مناقشة وضع المدينة المقدسة فى إطار قضية التهجير والتوطين ويهدف تبني خطة تحرك واسعة ضمن خطة عمل الاتحاد لمواجهة الأزمة وللحفاظ على عروية القدس وهويتها المقدسة. وفى هذا الصدد اقترح الاتحاد تنظيم حملة دولية واسعة تشارك فيها الهيئات العربية والاسلامية يكون هدفها الحفاظ على عروية القدس ومواجهة مخطط التهويد، ويتولى اتحاد المحامين العرب مع بقية المنظمات القانونية فى العالم العربى والاسلامى وأفريقيا وآسيا الشق القانونى فى الحملة، وذلك بحشد خبراء القانون الدولى حول قضية القدس والعمل على تعزيز واحترام قواعد وأحكام القانون الدولى وقرارات الشرعية الدولية.

يعنى هذا أن تعبئة رأى عام دوليا حول القدس يشكل هاجسا قويا لدى اتحاد المحامين العرب، ومما يساعد على نجاحه فى صياغة وثيقة الدفاع القانونى عن القدس تعرس الاتحاد منذ نشأته على مخالطة المنظمات الدولية والرأى العام العالمى والدعوة إلى إدانة انتهاكات إسرائيل فى الأراضى العربية المحتلة وفى مقدمتها القدس.

ولاشك أن مصداقية عريضة الدفاع القانونى عن القدس تكتسب أهميتها أمام الرأى العام العالمى فى إطار الشرعية التى صاغتها قرارات أجمع عليها المجتمع الدولى ومن أبرزها:

أولاً: أن قضية القدس مكانها المفاوضات الثنائية طبقاً لمبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ونصوصه وخاصة ما يتعلق منها بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى عن طريق القوة.

وليس أدل على هذا من تفسير اللورد كارادون (الذى صاغ القرار) عندما طرح مجموعة أسئلة وأجوبة فى أغسطس ١٩٧٩ ذهب إلى أنه (يجب أن يكون هناك قدس عربية وقدس إسرائيلية لكل منهما سيادة على منطقتها ضمن حدودها (أى إسرائيل ودولة فلسطين) ولكن بلا حواجز فيما بينهما وبلا معوقات لحرة الحركة بينهما).

ومثل هذه الفتوى الاستشارية فى هذا الوقت المبكر كان يمكن أن تصدر بسهولة من قبل محكمة العدل الدولية لأن إسرائيل تجد صعوبة كبيرة فى إثبات قانونية الاجراءات التى اتخذتها بعد ٢٠ يوماً من احتلالها القدس حيث سن الكنيس ثلاثه قوانين فى ٢٧ يونيو ١٩٦٧ بشأن توحيد البلديتين فى القدس الشرقية والغربية.

وكان يمكن لمثل هذه الفتوى الاستشارية منذ عام ١٩٦٧ أن تشكل ضغطاً على ممارسات إسرائيل العدوانية فى القدس الشرقية بعد ذلك وكان يمكن أن تشكل أيضاً مرجعية لفتاوى استشارية أخرى أو لقرارات أقوى من مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو مختلف المنظمات والمحافل الدولية الأخرى.

واتفق مع الأستاذ الدكتور عبدالله الأشعل بشأن ما جاء فى مقاله بالأهرام (٢٧ مايو ١٩٩٥) واقتراحه طلب رأى استشاريا حول المركز القانونى للقدس بموجب الإحالة الواردة فى طلب قرار تقسيم فلسطين (رقم ١٨١) لسنة ١٩٤٧ حيث تختص المحكمة بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تفسير القرار وتطبيقه وبالذات فيما يتصل بالمركز الدولى للقدس.

واعتقد أن اقتراح د. عبدالله الأشعل يفتح الملف القانونى لقضية القدس ويلقى بالمسئولية على فقهاءنا لإعداد سيناريوهات عدة توازن موقف المفاوضات الفلسطينية الصعب عندما يدخل مفاوضات الوضع النهائى إذا صدقت إسرائيل فى وعدها بشأن بدء هذه المفاوضات.

ويمكن كما سبقت الإشارة أن يكون قبول مبدأ تدويل القدس أو التمسك بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أو تشجيع فكرة المشاركة فى عاصمة موحدة أو طلب التحكيم عنائين لسيناريوهات مصير القدس. ويتطلب هذا من فقهاءنا أن يربوا أودائعهم ووثائقهم ويصنفوها حججهم واجتهاداتهم حتى يكتمل للحرك الدبلوماسى والاعلامى العربى والاسلامى جانبه القانونى المؤكد لحقنا فى القدس.

ولعل اتحاد المحامين العرب هو الجهة العربية الوحيدة التى يمكن أن تقوم بصياغة وثيقة الدفاع القانونى عن القدس ومقدساتها بمختلف اللغات وذلك لاعتبارات عديدة فى مقدمتها مايلي:

- أن اتحاد المحامين العرب من أقدم الاتحادات المهنية العربية وقد تزامن تأسيسه مع نشأة الجامعة العربية منذ منتصف الأربعينات. وتابع الاتحاد منذ ذلك الوقت تطورات القضية الفلسطينية والظروف والملابسات لتلك التطورات

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٩
المصدر :	مجلة السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يوليو ١٩٩٧

ثانياً: قرار مجلس الأمن بشأن القدس رقم ٢٥٢ الصادر فى ٢١ مايو ١٩٦٨، وجاء به أن المجلس يعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التى قامت بها إسرائيل بما فى ذلك مصادرة الأراضى والأماكن التى من شأنها أن تؤدى إلى تغيير فى الوضع القانونى للقدس هى إجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير فى وضع القدس. ولقد تبنى المجلس هذا القرار بأغلبية ١٢ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع الولايات المتحدة وكندا عن التصويت، فأصبح قراراً نافذاً ومعبراً عن الشرعية الدولية وملزماً لجميع أعضاء الأمم المتحدة بما فيهم الولايات المتحدة نفسها التى لم تستخدم حق الفيتو لإزاعه.

ثالثاً: قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر فى ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ بعدم الاعتراف بالقانون الأساسى الذى أصدره الكنيست الإسرائيلى بشأن توحيد القدس الشرقية والغربية وجعلها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل ودعوة مجلس الأمن للدول التى أقامت بعثات دبلوماسية فى القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة. وأكد المجلس فى قراره أن قانون الكنيست يشكل انتهاكاً للقانون الدولى ولا يؤثر فى استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة (أغسطس ١٩٤٩) والمعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضى الفلسطينية وغيرها من الأراضى العربية التى تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس.

رابعاً: قرارات المنظمات الدولية الأخرى وفى مقدمتها اليونسكو بدعوة إسرائيل إلى المحافظة على الممتلكات الثقافية خصوصاً فى القدس القديمة وأن تمتنع إسرائيل عن أية عملية من عمليات تغيير الطبيعة التاريخية للمدينة بإجراء عمليات الحفر التى تمثل خطراً على آثار المدينة.

وأخيراً: فإن تجربة مصر فى الدفاع القانونى عن طابا تظل نموذجاً أمثل للإقتداء بها فى الدفاع عن القدس. فلقد عبات مصر أبرز القانونيين للدفاع أمام هيئة التحكيم الدولية وأمدتهم بوثائق السيادة المصرية على طابا، ويعنى هذا أن المهمة القومية لا تقتصر على اتحاد المحامين العرب فحسب، وإنما هى دعوة مفتوحة لفتحائنا للمشاركة باجتهاداتهم حتى يكتمل للتحرك الدبلوماسى والاعلامى العربى والإسلامى بجانبه القانونى المؤكد لحقنا فى القدس.

اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي
رقم العدد : ١٢٥٦٤
تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٤

لموضوع الرئيسي : القدس
لموضوع الفرعي : من الناحية القانونية
المصدر : الحياة

الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب (١ من ١٥)

الاحتلال والضم

□ يبحث كتاب «الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب» من تأليف المحامي أسامة الحلبي في السياسة العملية التي انتهجتها إسرائيل إزاء القدس، وفي الأساليب التنفيذية التي اتخذتها لترجمة هذه السياسة على أرض الواقع ولكي تصبح القدس العربية شقاً مكملاً للقدس الغربية، فتؤلفان معاً «عاصمة موحدة لإسرائيل».

ويناقش الكتاب أيضاً التغيرات القانونية الناجمة عن ضم القدس العربية واثار ذلك في حقوق سكانها الفلسطينيين. وهذا الكتاب فائق الأهمية ولا سيما في هذه المرحلة التي تشهد فيها وتيرة الاستيطان في القدس وفي محيطها بحيث صار من الراجح ان قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات وفي مقدمتها قضية القدس، قد جرى تاجيلها الى مرحلة لاحقة غير محددة.

تنشر هذه الحلقات بالاتفاق مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت التي ستقوم، لاحقاً، باصدارها في كتاب مستقل.

أسامة الحلبي *

□ في السابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أتم الجيش الإسرائيلي احتلال القدس الشرقية، وتشكلت ادارة عسكرية اسرائيلية للمدينة بقيادة شلومو لاهط، رئيس بلدية تل ابيب السابق، حاكماً عسكرياً، واتخذت فندق إمبراسادور مقراً لها.

أسفر احتلال المدينة والقنال الذي سبقه عن خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات، وإتلاف شبكات الكهرباء والهاتف وتعطيلها. ويهدف السيطرة على أكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد ممكن من السكان العرب وتهويد القدس لاحقاً، انتهجت الادارة العسكرية سياسة مزجت بين التهريب والترغيب لحمل السكان على ترك المدينة، الأمر الذي أدى الى هجرة ونزوح الاف من سكانها. ويقدر بعض المصادر الفلسطينية عدد الذين تركوا المدينة في الأيام الأولى بعد احتلالها بـ ٢٠ - ٣٠ ألف نسمة، من مجموع ١٠٠ الف. في حين يقدر مصدر اسرائيلي عدد

المخادرين خلال الأيام الأولى التي تلت الحرب بـ ٦٠٠ نسمة يومياً، من مجموع ٦٠ ألف نسمة عدد سكان المدينة. ومع إتمام إسرائيل احتلال الأراضي الفلسطينية التي كانت تحت الحكم الأردني، أصدر حاييم هيرتسوغ، قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، مراسيم (مناشير) أعلن فيها تولي الجيش الإسرائيلي زمام الحكم في المناطق التي احتلها، ونقل صلاحيات الحكم والتشريع والادارة اليه، كما اوقف عمل محكمة الاستئناف في القدس. وباشرت السلطات الاسرائيلية سلسلة من الاجراءات العملية هدفت الى دمج شطري المدينة تمهيداً لضمها، كان أبرزها إزالة بوابة منلبوم التي كانت نقطة العبور بين القدس الغربية والشرقية، وعوائق مادية أخرى على امتداد خط الهدنة الذي أنفق عليه بين الأردن وإسرائيل في نيسان (ابريل) ١٩٤٩. وبناء على ذلك، يمكن القول ان القضاء والادارة العربيين في القدس الشرقية الغيا منذ أيام الاحتلال الأولى، غير ان الخطوة الأكثر بروزاً التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية بهذا الصدد، كانت

حل المجلس البلدي وأماهه القدس في ١٩٦٧/٦/٢٩ بأمر من شلومو لاهط، وبناء على طلبات متكررة من تبدي كوليك.

الضم بين القرار السياسي والنظام القانوني.

منذ احتلال القدس الشرقية عقد الاسرائيليون العزم على البقاء في المدينة وعدم الانسحاب منها، لذا لم يمر وقت طويل حتى اتخذت إسرائيل قرارها بشأن مصير المدينة المحتلة. فاجتمعت الحكومة الاسرائيلية برئاسة ليفي إشكول بتاريخ ١٩٦٧/٦/١١، لتبحث في مستقبل القدس الشرقية، وأيد معظم الوزراء ضمها الى إسرائيل. فاوكلت الحكومة الى لجنة وزارية صوغ اقتراح لحل المشكلات القضائية والادارية الناجمة عن قرار الضم. وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢١، قدمت اللجنة الى الحكومة ثلاثة مشاريع قوانين تم نقاشها وإقرارها بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٥. وفي اليوم التالي، ١٩٦٧/٦/٢٦، قامت السلطات الاسرائيلية بإجراء احصاء للسكان في المناطق التي سيتم ضمها. ولكي يكتسب قرار الضم السياسي غطاءه القانوني، قام البرلمان الاسرائيلي بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧ بمناقشة مشاريع القوانين الثلاثة التي وضعتها الحكومة وأقرها خلال ثلاث ساعات ونصف ساعة وسن القوانين الآتية: قانون بتعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء (رقم ١١) لسنة ٥٧٢٧ - ١٩٦٧، وقانون بتعديل قانون البلديات (رقم ٦) لسنة ٥٧٢٧ - ١٩٦٧، وقانون المحافظة على الاماكن المقدسة لسنة ٥٧٢٧ - ١٩٦٧. وسنتطرق في ما يلي الى القوانين الثلاثة التي رأت فيها الحكومة «ثلاثة مداميك في بناء قانوني واحد».

(أ) قانون بتعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء: يتكوّن هذا القانون من مادتين، نصت الأولى على اضافة المادة ١١ الى القانون الأصلي، وسريان قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على كل مساحة من أرض إسرائيل حديتها الحكومة في مرسوم. ونصت المادة الثانية على ان موعده سريان القانون هو تاريخ إقراره في الكنيست. وعلى رغم ان القانون لا يذكر القدس ولا الضم في نصه، الا ان تلك من باب التمويه الذي لجأت اليه إسرائيل ليس الا. وفي خطابه أمام

الكنيست في اثناء عرضه لمشروع القانون، قال وزير العدل آنذاك، يعقوب شمشون شبيرا، مؤكداً الهدف من سن القانون ومن دون ان يذكر القدس: «ما يجب إقراره - لأغراض مشروع القانون الذي اعرضه الآن أمام الكنيست - هو ان الجيش الاسرائيلي قد حرر من ثمر الغزاة أجزاء كثيرة، ليست بالضرورة متلاصقة من أرض إسرائيل والواقعة منذ اسبوعين تحت سيطرته. ان رأي الحكومة - وبهذا يتلاءم تصورها مع القانون الدولي - هو انه فضلاً عن سيطرة الجيش الاسرائيلي، هناك حاجة الى اجراء لإثبات السيادة من قبل الدولة، حتى يصبح القضاء الاسرائيلي ساري المفعول على منطقة كهذه».

وبسن هذا القانون أصبح في امكان الحكومة اصدار مرسوم بضم القدس الشرقية. وفعلاً قامت في اليوم التالي، ١٩٦٧/٦/٢٨، بإصدار مرسوم أنظمت السلطة والقضاء (رقم ١) لسنة ٥٧٢٧ - ١٩٦٧. وكما في القانون، لم يرد ذكر القدس الشرقية في نص المرسوم ايضاً الذي اكتفى بتحديد المنطقة التي يسري عليها قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها في النيل المرفق به. اما ذيل المرسوم فقد حدد ارقام الإحداثيات التي يصل في ما بينها خط حدود المنطقة المضمومة من دون ذكر اسماء المواقع. لكن، وكما تبين لاحقاً، فإن المنطقة التي يشير اليها المرسوم تشمل المنطقة التي كانت واقعة ضمن حدود البلدية العربية فضلاً عن مناطق أخرى كثيرة، وقد شملت المنطقة التي جرى ضمها بموجب المرسوم المذكور القرى والحارات العربية الآتية: صور باهر وام طوبا والسواحة الغربية والبلدة القديمة ووادي الجوز والشيخ جراح والمصرارة والعيساوية وشعفاط وبيت حنينا. وتمتد حدود البلدية الحالية شمالاً حتى مطار قلنديا على شكل شريط مستطيل يضم المطار وطريق القدس - رام الله والمسالك المقامة على جانبها الغربي، واستثنيت المساكن الواقعة على

أسامة الحلبي

اسم كاتب المقال :

١٢٥٦٤

رقم العدد :

١٩٩٧/٧/٢٤

تاريخ الصدور :

القدس

الموضوع الرئيسي :

من الناحية القانونية

الموضوع الفرعي :

الحياة

المصدر :

أحرى. ولكن الغلبة كانت للاعتبارين الأولين دائماً. ولأهمية العامل الديموغرافي في الصراع بشأن القدس، فقد كانت سياسة السلطة الاسرائيلية بعيدة الاحتمال وحتى اليوم المحاولة المستمرة للحفاظ على أغلبية يهودية في القدس بشقيها. فكانت نسبة العرب سنة ١٩٦٧ نحو ٢٦ في المئة من مجموع السكان. وفي بداية الثمانينات ارتفعت نسبتهم على الرغم من السياسة المتبعة (بسبب ارتفاع نسبة المواليد)، إلى ٢٨ في المئة من مجموع السكان في مقابل ٧٢ في المئة يهود. وانخفضت نسبة العرب سنة ١٩٩٠ إلى ٢٦,٧ في المئة وعادت فارقت إلى ٢٨,٣ في المئة في بداية سنة ١٩٩٣، وإلى ٢٩ في المئة في حزيران ١٩٩٥.

وبعد ان تم ضم القدس الشرقية بحصولها الموسعة وسريان القانون والقضاء والإدارة الاسرائيلية عليها وإلحاقها بمنطقة نفوذ بلدية القدس الغربية، برزت الحاجة إلى حل مشكلات قانونية وإدارية نجمت عن الضم وحالت من وجهة النظر الاسرائيلية دون دمج السكان العرب وتكيفهم وفق الوضع القانوني والإداري الجديد، وعلى سبيل المثال: بما أن سكان القدس الشرقية كانوا مواطنين إرنيين فقد اعتبروا «غائبين» عن أملاكهم وكان من الممكن مصادرتها، ذلك بأن تعريف «الغائب» بموجب قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠، شمل أي شخص كان مواطناً في أي دولة عربية أو في أي جزء من «أرض إسرائيل» يقع خارج دولة إسرائيل بعد ١٩٦٧/١١/٢٩. ولحل مثل هذه المشكلات ولسد ثغرات قانونية أخرى سنّ الكنيست قانون تسويات قضائية وإدارية لسنة ١٩٦٨

مجلس أمانة القدس في كتاب وجهوه إلى وزارة الداخلية، دعوتها إلى الاجتماع بهم والبحث في انضمام أو تعيين أعضاء عرب في بلدية القدس الغربية، واعتبروا ذلك بمثابة اعتراف رسمي منهم بقبول مبدأ ضم القدس الغربية إلى القطاع الذي تحتله إسرائيل من القدس.

الاعتبارات التي أدت إلى رسم الحدود بشكلها الحالي بعد أن توصلت الحكومة إلى حل قانوني لكيفية الضم، تم تعيين لجنة برئاسة نائب وزير الداخلية وعضوية ممثلين عن دائرة التخطيط والجيش، لتعيين حدود المنطقة التي سيضم إلى القدس الغربية. وانقسم أعضاء اللجنة بين مغالين في الموقف، طالبوا بضم منطقة بلغت مساحتها ٥٠ ألف هكتار وتضم ٢٢ قرية و ١٠٠ ألف نسمة، وبين «متهانين» في الموقف «اكتفوا بضم منطقة مساحتها أقل بكثير.

وفي نهاية الأمر توصلت اللجنة إلى حل وسط وقررت ضم المنطقة التي حدها لاحقاً مرسوم أنظمة السلطة والقضاء. وقد رسمت حدود المنطقة التي تقرر ضمها بناء على منظور أمني تقني رمي إلى ضمان السيطرة على رؤوس النمل ومسور خط الحدود عبر أوبية دفاعية. أما الاعتبار المهم الآخر الذي قاد إلى رسم حدود المنطقة التي ضمت فكان تقليص عدد السكان العرب فيها والحفاظ على غالبية يهودية في القدس بعد توحيدها. ولهذا السبب نجد أن ضواحي أهلة كالعيزية وأبو بيس قد استثنيت وقُصرت عن القدس. وتقدر مساحة المنطقة التي جرى ضمها ب ١٨ ألف هكتار (٧٢ كلم) منها ١٥٠٠ هكتار (٦ كلم) كانت ضمن حدود أمانة القدس. وبعد الضم أصبحت حدود الدولة وحدود القدس البلدية متماثلة، الأمر الذي أدى إلى حدوث تضارب بين الاعتبارات الأمنية والديموغرافية من جهة وبين الاعتبارات التنظيمية والتخطيطية من جهة

(ج) قانون المحافظة على الأماكن المقدسة: على رغم أن نص هذا القانون لا يتطرق إلى موضوع المحافظة على الأماكن المقدسة في القدس بالذات، إلا أن سنه سوية مع القانونين السابقين لم يكن محض مصافقة وجاء ليكملهما بكل ما يتعلق بالأماكن المقدسة الموجودة في المنطقة التي جرى ضمها. وما يؤكد قولنا هذا، ما جاء على لسان وزير العدل آنذاك، شبيرا، عند تقديمه مشاريع القوانين الثلاثة لمناقشتها في الكنيست: «أن مشروع قانون المحافظة على الأماكن المقدسة - الذي سيقدمه للكنيست وزير الأديان - يأخذ حجمة الصحيح إذا أقر الكنيست مشروع قانون تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء». وهذه إشارة واضحة إلى أن الموضوع ليس الأماكن المقدسة داخل إسرائيل، وإنما وفي الأساس الأماكن المقدسة في القدس ومن بينها حائط المبكى (حائط البراق).

وبعد سن القوانين الثلاثة المذكورة، قام تيدي كوليك، رئيس بلدية القدس الغربية آنذاك، في ١٩٦٧/٦/٢٩، بالاتصال بالحاكم العسكري للقدس وطلب منه حل المجلس البلدي العربي (أمانة القدس). وفي اليوم نفسه قام نائب الحاكم العسكري يعقوب سلمان، ومساعد دافيد فرحي، بإبلاغ أمين القدس المرحوم روجي الخطيب، وأعضاء الأمانة بحلها وذلك في اجتماع طارئ عقد في فندق غلوريا، جلب إليه الأمين والأعضاء بواسطة الشرطة العسكرية. ونشير هنا إلى أن كوليك كان قد اتخذ موقف معارضاً لموقف الحكومة، الذي تجلّى في نص القانون المعدل لقانون البلديات، ومنح وزير الداخلية صلاحية تعيين أعضاء جدد في المجلس البلدي للقدس الغربية من بين سكان المنطقة التي تقرر ضمها. وقد عبر كوليك عن خشيتة أن مثل هؤلاء الأعضاء العرب سيجلسون في جلسات البلدية وسيخاطبون جساماً خارجية وعناصر معادية، ولكن، وعلى أي حال، رفض أعضاء

الجانب الشرقي من الطريق، وكذلك ضاحية البريد والرام ومخيم قلنديا. وتضم حدود البلدية، بسبب ما، منطقة كفر عقب الواقعة على الجانب الشرقي من الطريق أيضاً. وبلغت مساحة الأراضي التي ضُمَّت إلى إسرائيل، ولاحقاً لنفوذ بلدية القدس، ٧٢ ألف دونم تمتد من صور باهر في الجنوب إلى مطار قلنديا في الشمال.

(ب) قانون بتعديل قانون البلديات: يعتبر هذا القانون مكملاً للقانون السابق ويتألف من مائتين أيضاً. نصت المادة الأولى على إضافة المادة ١٨ إلى القانون الأصلي، ومنح وزير الداخلية الاسرائيلي صلاحية إصدار إعلان يوسع فيه منطقة اختصاص بلدية ما بواسطة ضم مساحة تحدت في مرسوم صادر بموجب المادة ١٨ من قانون أنظمة السلطة والقضاء سابق الذكر. وأعطى القانون المعدل الوزير من واجب إجراء تحقيق قبل إصدار الإعلان كما نصت المادة ٨ من القانون الأصلي، ومنحه صلاحية تعيين أعضاء إضافيين في المجلس البلدي من بين سكان المنطقة التي ضمت إلى منطقة اختصاص البلدية. ونصت المادة الثانية من القانون على أن تاريخ بدء سريانه هو تاريخ إقراره في الكنيست، أي ١٩٦٧/٦/٢٨.

وكما في قانون تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء لم يشر هذا القانون أيضاً إلى القدس. وفي اليوم التالي لسن القانون، أصدر وزير الداخلية إعلاناً بموجب المادة ١٨ من قانون البلديات. وفي حين أن النبل الملحق بالإعلان مطابق من ناحية الشكل والمحتوى للنبل الملحق بمرسوم أنظمة السلطة والقضاء، إلا أن اسمه يشير بعكس المرسوم، إلى القدس: «إعلان القدس (توسيع نفوذ البلدية)». ٥٧٧٧ - ١٩٦٧. ومع صدور هذا الإعلان أصبحت المناطق التي ضُمَّت إلى إسرائيل بموجب مرسوم أنظمة السلطة والقضاء (أي القدس الشرقية الموسعة) واقعة ضمن منطقة نفوذ بلدية القدس الاسرائيلية.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٥٦٤
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٤

وأخيراً، تشير إلى ان مسائل تسويات قضائية وإدارية بمنح رئيس الحكومة صلاحية إصدار أنظمة يعفي بموجبها سكان المنطقة التي ضمت من تصودس أي قانون يشترط التعيين لوظيفة موظف دولة يحمل الجنسية الإسرائيلية (المادة ١٩ من القانون الأصلي التي أصبحت المادة ٢٣ في النص المدمج)، فأصبح في الإمكان توظيف أناس من القدس الشرقية في مؤسسات حكومية، كمؤسسة التأمين الوطني أو مكتب سجل السكان التابع لوزارة الداخلية، من دون ان يضطروا إلى الحصول على الجنسية الإسرائيلية.

وهكذا أصبحت القدس الشرقية بحدودها الموسعة جزءاً من إسرائيل وواقعة ضمن منطقة نفوذ بلدية القدس الغربية، وأصبح سكانها العرب خاضعين للقانون الإسرائيلي الساري المفعول، بما يمنحه من حقوق وما يفرضه من واجبات في المجالات والنواحي المتعددة.

* باحث قانوني ومحام يعمل في

حين تتناول المادة ١٠ من القانون طلب تحويل الشركة نفسها إلى شركة إسرائيلية. وتسري أحكام المواد ٦ - ١٠ من القانون على التعاونيات (المادة ١١ التي أصبحت المادة ١٤ في النص المدمج) للقانون الذي صدر سنة ١٩٧٠، وفي ما يلي: النص المدمج. وخولت المادة ١٩ من القانون (المادة ١١) في النص المدمج التي أضيفت بموجب قانون تمديد سريان أنظمة الطوارئ (تسويات قضائية وإدارية - تعليمات إضافية لسنة ١٩٦٨) وزير العدل إصدار أمر بتسجيل شركة لم تتصرف وفق المواد ٦ و ٩ و ١٠ من القانون. سجل الشركات الإسرائيلي. كذلك سمح القانون بتسوية قضائية وإدارية لكل شخص كان يمارس مهنة أو صناعة قبل احتلال القدس الشرقية وتحتاج إلى رخصة وفق القانون الإسرائيلي، بالاستمرار في مزاومتها لمدة ستة أشهر من يوم بدء سريان مرسوم أنظمة السلطة والقضاء، أو من يوم بدء سريان القانون، أو حتى بت طلبه الحصول على رخصة إسرائيلية (المادة ١٥ من القانون الأصلي التي أصبحت المادة ١٨ في النص المدمج). وإذا تخلف مثل هذا الشخص عن تقديم طلب بالحصول على ترخيص وفقاً للقانون الإسرائيلي ذي العلاقة، فإن للوزير المختص صلاحية إصدار أمر يعتبر الشخص المعني بموجب كمن يحمل ترخيصاً إسرائيلياً (المادة ١٥ من القانون الأصلي التي أصبحت المادة ١٩ في النص المدمج). ويمكن هذا القانون صاحب رخصة بناء لم يتم بناء المبنى الذي شرع فيه قبل الضم، من الاستمرار في أعمال البناء والحصول على ترخيص بناء إسرائيلي شريطة أن يعلم لجنة التنظيم والبناء اللوائية، خلال عام من بدء سريان مرسوم أنظمة السلطة والقضاء أو بدء سريان هذا القانون، عن رغبته في الاستمرار في البناء (المادة ١٨ من القانون الأصلي التي أصبحت المادة ٢٢ في النص المدمج).

سن هذا القانون بتاريخ ١٩٦٨/٨/١٤، وكما ورد في الشروحات المرفقة بالمشروع، فقد جاء مكملاً لقانون تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء الذي وضع الإطار القانوني لسريان القضاء والإدارة الإسرائيلية على القدس الشرقية. وهدف قانون سنة ١٩٦٨ إلى ترتيب انتقال المنطقة، التي جرى ضمها وسكانها، إلى حكم القضاء الإسرائيلي في موضوعات معينة. ونص على عدم سريان قانون املاك الغائبين لسنة ١٩٥٠ على الاماكن المقدسة (المادة ٢)، وعدم اعتبار من كان مقيماً في المنطقة التي ضمت «غائباً» بالنسبة إلى ملك يقع في المنطقة ذاتها، إذا كان موجوداً في المنطقة يوم سريان مرسوم أنظمة السلطة والقضاء، أي في (المادة ٣). وبناء عليه، لا ينتقل حق الملكية والتصرف في مثل هذا الملك إلى القيم على املاك الغائبين وإنما يبقى بيد أصحابه. ومنع القانون إشارة الادعاء في المحكمة أن مقيماً في القدس الشرقية بحدودها الموسعة هو «عدو» أو «مواطن بلد معاد» إلا من قبل المستشار القضائي للحكومة أو بتصريح خطي منه (المادة ٤). كما نص القانون على تحرير الأراضي التي كانت مسجلة باسم «حارس املاك العدو» الأرمني، ونقلها إلى القيم العام الإسرائيلي الذي جاز له التصرف فيها، ضمن الحدود التي وضعها القانون نفسه، فاستطاع القيم العام أعادتها إلى أصحابها أو من حل محلهم، وإذا كانت الاملاك قد استعملت للأغراض العامة قبل الضم فإنها تصبح املاك دولة (المادة ٥ كما عدلت سنة ١٩٧٣).

وسمح قانون سنة ١٩٦٨ للشركات التي كانت عاملة في المنطقة التي ضمت إلى إسرائيل، بالاستمرار في العمل لمدة ستة أشهر من يوم بدء سريان مرسوم أنظمة السلطة والقضاء، أو من يوم بدء سريان القانون، أو حتى صدور قرار المحكمة في طلب قدم إليها بموجب المادتين ٩ و ١٠ من القانون (المادة ٦). أما المادة ٩ فتتناول طلب مصادقة على نقل املاك والتزامات شركة عاملة في القدس الشرقية إلى شركة سجلت في إسرائيل لهذا الغرض، في

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٥٦٥
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٥

الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب

تثبيت الضم وتكريسه: «القدس الموحدة والكاملة عاصمة اسرائيل»

وموحدة وهي عاصمة دولة اسرائيل، وأن للقدس مكانة خاصة داخل اسرائيل تستوجب مد بلديتها بعون مادي يتعدى المساعدات والهبات التي تقدمها الحكومة للسلطات المحلية من خلال وزارة الداخلية. وعملياً لم يات القانون الاساسي بجديد فيما يتعلق بالجانب القانوني لمسألة ضم القدس الشرقية الى اسرائيل، وجاء ليصالح على ما سبق أن صوبق عليه، ليس فقط من قبل المشرع الاسرائيلي، من خلال قانون تعديل أنظمة السلطة والقضاء وتعديل قانون البلديات في حزيران ١٩٦٧، بل من قبل محكمة العدل العليا أيضاً. فقد اكد قضاة المحكمة العليا، في اكثر من مناسبة، حقيقة الضم بصورة او باخرى. وعلى سبيل المثال: في قضية عدل عليا ٦٧/٢٢٣ بن دوف ضد وزير ابلان، قال القاضي اغرانث انه من خلال تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء والمرسوم الحكومي الذي عقبه قامت دولة اسرائيل باجراء يظهر سيادتها على المنظمة التي اشتملها نيل المرسوم المذكور، أي القدس الشرقية بصورتها الموسعة. وفي قضية عدل عليا ٦٨/١٧١ هانزاليس ضد المحكمة الكنسية للطائفة اليونانية الارثوذكسية، عبر القاضي هليفي عن رأيه في أن «القدس الموحدة قد اصبحت جزءاً لا يتجزأ من اسرائيل». وفي قضية عدل عليا ٦٩/٢٨٣ عبدالله رويدي ضد المحكمة العسكرية في الخليل، وافق الفريقان على أن القدس الشرقية قد ضمت الى اسرائيل. وعلى الرغم من ذلك فقد تطرق القضاء الى الموضوع، ففي حين أبدى القاضي حاييم كوهين شكه فيما اذا كان فرض القانون والإدارة الاسرائيليين يعني الضم، فقد تعامل القاضي فيتكون مع الضم كحقيقة قائمة، وأكد القاضي كاهان أن القدس اصبحت جزءاً من اسرائيل.

استمرت موجبات المصادرة في التسعينات أيضاً حتى بعد توقيع اتفاقية اعلان المبادئ (أوسلو ١) بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٩٣/٩/١٣.

ثانياً: تكريس الضم وسن قانون اساسي:

القدس عاصمة اسرائيل في حين حرصت السلطات الاسرائيلية عند احتلال القدس الشرقية على عدم الحديث عن الضم ولم تسمه صراحة، وحاولت اقناع المجتمع الدولي بان القوانين الثلاثة التي سنتها في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والتي تطرقنا اليها في الفصل السابق، لم يقصد من ورائها سوى «تأمين الخدمات البلدية والاجتماعية والمالية لسكان جميع اجزاء المدينة» كما جاء على لسان وزير الخارجية الاسرائيلية آنذاك، أبا إيبين، لم تخف اسرائيل نواياها وموقفها ازاء القدس المحتلة. عندما سن البرلمان الاسرائيلي، في ١٩٨٠/٧/٣٠، قانون اساسي: القدس عاصمة اسرائيل. فقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن «القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة اسرائيل». ونصت المادة الثانية منه على أن الحسب هي مقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا. اما المادة الرابعة من القانون فنصت على أن تخصص الحكومة موارد خاصة لأجل تطوير القدس، بما فيها منحة سنوية خاصة لبلدية القدس (منحة العاصمة) بمصادقة اللجنة المالية للكنيست. والهدف الاعلامي

- السياسي لهذا القانون واضح للعيان. لقد ارادت اسرائيل أن تؤكد ما كانت قد اوضحته من خلال خطواتها وافعالها خلال الاعوام التي سبقت صدور القانون، وهو أن القدس الشرقية والقدس الغربية مدينة واحدة

اليهودية الثالثة: التلة الفرنسية وجبل سكوبس (اقيمت على اراضي كرم اللوزين وارض السمار ويسكنها اليوم ٨٣٠٠ نسمة)، رمت إشكول (اقيمت على اراضي البياض والمنطقة الحرام ويسكنها ٦٣٠٠ نسمة)

راموت (مساحتها ٤٨٤٠ واما ويسكنها اليوم ٣٨٠٠٠ نسمة)، تلبيوت مزراح (بنيت على اراض من جبل المكبر وصور باهر ومساحتها ٢٢٤٠ دونماً ويسكنها اليوم ١٥٠٠٠ نسمة)، غيلو (مساحتها ٢٧٠٠ دونم ويسكنها نحو ٣٠٠٠٠ نسمة)، منطقة عطور (مساحتها ١٢٠٠٠ دونم خصصت كمنطقة صناعية)، وصور ما مساحتها ١٣٠ دونماً في منطقة غاي بن هينوم (وادي الربابة) كمنطقة خضراء، ١٠٠ دونم في منطقة باب الخليل بني عليها حي قرية داود، ٦٠٠ دونم بني عليها كيبوتس رماز راحيل. وبعد ان استنفدت امكانيات

البذاء في اغلبية المساحات التي صودرت وبنيت الحسارات اليهودية المذكورة، عادت الحكومة الاسرائيلية، في بداية الثمانينات، الى مصادرة المزيد من الأراضي العربية في القدس، للأغراض العامة: فصور في ثناء سنة ١٩٨٠ ما مساحته ٤٤٠٠ دونم من اراضي قريتي شعفاط وبيت حنينا لشبني عليها لاحقاً مستعمرة بسغات زئيف، التي يقدر عدد سكانها بثلاثين ألف نسمة. وفي صيف سنة ١٩٨٢ صور ما مساحته ١٣٧ دونماً لتضاف الى المنطقة الصناعية في عطور. وكما سنرى لاحقاً

بعد ان اصبحت القدس الشرقية بحدودها الموسعة خاضعة لقانون الدولة وقضائها وإدارتها، وواقعة ضمن منطقة نفوذ بلدية القدس الغربية، وتم وضع اطار قانوني نظري لضم المنطقة الى اسرائيل، سعت الحكومة الاسرائيلية لاتخاذ خطوات عملية لتكريس الضم وتثبيته وفرض السيادة الاسرائيلية، ثم تلته خطوات وقرارات ادارية وقضائية كثيرة كان لها بعد اعلامي واضح لتأكيد «توحيد القدس» وانها، بشقيها، عاصمة ابدية لاسرائيل.

أولاً: مصادرة الأرض وبناء المستعمرات اليهودية في الاعوام الثلاثة الأولى التي تلت الاحتلال والضم، لجأت الحكومة الاسرائيلية الى اتخاذ خطوات ادارية متعددة لفرض الامر الواقع وتثبيت وجودها وسيادتها. فتوقف العمل بموجب القوانين الاربعة، والغيت المحاكم المدنية الاربعة والحققت بجهاز المحاكم الاسرائيلي، والغى النظام المالي الاربني، واغلقت المصارف العربية، وفرضت الضرائب الاسرائيلية كما فرضت مناهج التعليم الاسرائيلية في المدارس الحكومية الرسمية. لكن الخطوات الحاسمة في نظرنا، التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية لتثبيت احتلالها القدس الشرقية وضمتها اليها، كانت موجة المصادرات الهائلة التي قامت بها من خلال وزارة المالية تحت غطاء «الاستيلاء للمصلحة العامة» في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٠. فقد تم في هذه الفترة مصادرة ما مجموعه ١٦,٩٩١ دونماً، وذلك بموجب قانون الأراضي (استيلاء للمصلحة العامة) لسنة ١٩٥٣. واقسمت على هذه الأراضي المصادرة الحارات والمستعمرات

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية
المصدر : الحياة
اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي
رقم العدد : ١٢٥٦٥
تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٥

ثالثاً: استنكار وشجب دولي ولكن...

في اثر صدور القانون الاساسي المذكور، عبر المجتمع الدولي عن استنكاره وانتقاده الشديدين لهذه الخطوة. وبتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٠، اتخذ مجلس الأمن الدولي قراره رقم ٤٧٨ الذي ادان فيه اسرائيل، وقرر ان «جميع الاجراءات والاعمال التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصاً (القانون الاساسي) الاخير بشأن القدس، هي اجراءات باطلة أصلاً ويجب الغاؤها». ودعا المجلس الدول التي اقامت بعثات دبلوماسية في القدس الى سحب هذه البعثات. وفعلاً قامت ١٢ دولة، من مجموع ١٢، بسحب سفاراتها من القدس، ولم تبقى سوى سفارة كوستاريكا. لكن اسرائيل، وكما في السابق، استمرت في رفضها التقيد بقسرات مجلس الأمن ذات العلاقة، وفي سياستها تكريس ضم القدس الشرقية اليها وتثبيتته من خلال الاستمرار في مصادرة الارض «للغراض العامة، وبناء «حصارات» جديدة في «القدس الكاملة والموحدة»، وتأكيد هذه السياسة اعلامياً من خلال سلطات الحكم المتعددة، فكما

ذكرنا، تم في سنة ١٩٨٠ اعلان مصادرة ٤٤١١ دونم من اراضي قريتي شعفاط وبيت حنينا بنيت عليها مستعمرة بسغات زئيف. وفي سنة ١٩٨٢ اعلن وزير المالية الاسرائيلي مصادرة ١٢٣ دونماً اضافية ضمت الى المنطقة الصناعية عطروت التي تقع في مقابل مفرق الرام شمالي القدس. وجنباً الى جنب مع عمليات المصادرة، استمرت اسرائيل في نشاطها الاعلامي لتأكيد ان القدس موحدة وعاصمة ابدية لها. ولعل ابرز ادلة من ادوات الاعلام بهذا الشأن كانت الاحتفال بـ «يوم القدس» الذي يحتفل به كل عام في التاريخ العبري الذي «حررت» فيه القدس الشرقية، وتشارك فيه فرق رياضية وموسيقية من جميع انحاء اسرائيل ويعتبر يوم اختياري، يمكن لكل موظف او عامل التغب في عمله من دون ان يمس ذلك بحقوقه. ولا يغيب دور الاجهزة الرسمية في

الدولة، بما في ذلك الحكومة والكنيست، التي تشارك في هذا الاحتفال من خلال ممثلها، وتحتفل به في جلساتها التي تتزامن ويوم القدس، او تخصص له.

رابعاً: الكنيست يساهم في سياسة تكريس الضم يساهم البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) في سياسة تكريس ضم القدس الشرقية الى اسرائيل وتثبيتته ليس من خلال تشريعات اصدرها فقط بل من خلال قرارات اتخذها في اكثر من مناسبة ايضاً، وعلى سبيل المثال، ناقش الكنيست في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨ مواقف حزب العمل بالنسبة الى موضوعي القدس وهضبة الجولان، وكذلك الحاجة الى قرار لمنع مفاوضات بشأن اي تغيير في سيادة اسرائيل الكاملة على القدس. وفي نهاية الجلسة تم تبني اقتراح قرار قدمه عضو الكنيست شلومو هيلل، من حزب التجمع، وحظي بموافقة جميع الكتل البرلمانية الموجودة ما عدا ممثلي الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة والحزب الديموقراطي العربي. وبرز غياب ممثلي حزب ميرت عن الجلسة. وجاء في القرار الاتي: «١- يعود الكنيست ويقرر ان القدس الموحدة والكاملة وتحت السيادة الاسرائيلية هي عاصمة اسرائيل وممثلي لا يشاركون في اي مفاوضات في شأن وحدتها والسيادة الاسرائيلية عليها. ٢- يناشد الكنيست سكان الدولة والقادمين الجدد الاستيطان في القدس الكبرى (يروشاليم ريتي)، في جميع اجزائها، لضمان استمرار تطورها وتقوية امن المدينة، وتثبيت بنيتها الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية وسلامة سكانها...».

عاد الكنيست في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٩، التي تزامنت ويوم القدس، ليتبنى قراراً شبيهاً بالقرار السابق جاء فيه: «١- في يوم القدس، ٢٨ ايار (مايو) ٥٧٥٤، ومرور ٢٧ عاماً على تحرير المدينة وتوحيدها، يعود كنيست اسرائيل ويقرر ان القدس عاصمة اسرائيل ستبقى الى الابد مدينة موحدة تحت سيادة اسرائيل، تؤمن فيها حرية العبادة لأبناء جميع الأديان. ٢- يقرر الكنيست انه يجب منع كل

محاولة للمس بمكانة المدينة ووحدتها. القدس وضواحيها ليست موضوعاً سياسياً أو أمنياً وإنما روح الشعب اليهودي... ومن الجدير بالتوضيح ان القرار المذكور قد صدر في اثر توحيد البحث في اقتراحين لعضوي الكنيست، ماتسا من الليكود (الخطر على مكانة القدس)، وداليا ايتسيك من المعراخ (القدس - الى اين؟). وقد حظي اقتراح التلخيص، الذي قدمه عضو الكنيست ماتسا، بموافقة جميع الكتل الصهيونية في الكنيست ودعمها: العمل والليكود وميرتس والمفدال وتسموت واغودات اسرائيل ويعود وشاس وموليت. وفي سياق تأكيد ان تسعاً من بين الكتل البرلمانية الاحدى عشرة تؤيد اقتراح القرار، قال عضو الكنيست زيسمان، من حزب العمل، موجهاً كلامه الى رئيس البلدية اولمرت: «اذا قلت اليوم ان هناك غيمة من الشكوك وعلامات الاستفهام، فليس عندي شك في ان هذه الغيمة ستنتفشع. اليوم تقررت حقائق ملموسة، توحيد معالي ادوميم مع القدس وغفعات زئيف مع القدس. والقدس، ليست فقط القدس الموحدة والكاملة في حدودها التي تقررت لأسباب وفي ظروف مختلفة في حزيران ١٩٦٧. وقبيل ذلك، وفي خطابه امام الكنيست قال الوزير شاحل، مؤيداً مشروع القرار ومؤكداً موقف الحكومة: «في هذه الايام، سيدي الرئيس، تقوم حكومة اسرائيل بتخطيط سيوف وازالة اسوار. عن سور واحد لن نتنازل. عن سور القدس، القدس كانت وستبقى العاصمة الابدية لدولة اسرائيل، موحدة وتحت سيادة اسرائيل».

خامساً: المحكمة العليا ايضاً... لم يكن البرلمان الاسرائيلي والحكومة الاسرائيلية والسلطين الوحيدين الذين اتوا دوراً في تأكيد وتثبيت ضم القدس المحتلة الى اسرائيل، فقد عادت المحكمة العليا ايضاً وفي اكثر من قرار لتؤكد حقيقة الضم وأن سريان القوانين الاسرائيلية على القدس الشرقية قد جعلها جزءاً لا يتجزأ من اسرائيل، استمراراً لموقف قضائتها في الاعوام الاولى التي تلت الاحتلال. ففي قضية عدل عليا ٨٨/٢٨٢ مبارك عوض ضد رئيس الحكومة ووزير الداخلية

وزير الشرطة، جاء على لسان القاضي براك مايلي: «لقد قررت الحكومة، في مرسوم منظمة السلطة والقضاء رقم ١ لسنة ١٩٦٧، ان شرقي القدس هي جزء من ارض اسرائيل وتيسري عليها قضاء الدولة وادارتها. وان هذا القرار قد اوجد تكاملاً (انسجاماً) بين المنطقة وسكانها وبين جهاز القضاء والادارة في الدولة. ان القدس الشرقية قد وحدت مع القدس، وهذا هو مفهوم ضم شرقي القدس الى الدولة وجعلها جزءاً منها». وبناء عليه، ردت المحكمة الانتماس وقررت ان حق الإقامة بالقدس وفقدانه يُحسمان بموجب قانون الدخول الى اسرائيل سنة ١٩٥٢ والانتظمة الصادرة بموجبيه. وبما ان الدكتور عوض كان قد غادر القدس سادساً: استمرار اسرائيل في

تثبيت سيادتها في القدس بعد اتفاقيات اوسلو استمرت اسرائيل في نهجها وسياساتها تجاه القدس والتأكيد فعلياً واعلامياً انها «عاصمتها الكاملة والموحدة». خلال المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية، وبعد توقيع اتفاقية اعلان المبادئ بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣، وبعد اتفاقية القاهرة التي وقعت بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤، وما زال الامر كذلك بعد اتفاقية طابا بشأن المرحلة الانتقالية التي وقعت في واشنطن بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨ (اوسلو ٣). ومن خلال مراجعة سوك السلطات الاسرائيلية المختلفة والخطوات التي اتخذتها بشأن القدس وسكانها الفلسطينيين منذ اتفاقية اعلان المبادئ، ومقارنتها مع سلوكها وسياساتها قبل ذلك، نجد انه لم يطرأ اي تغيير وان اسرائيل استمرت في تثبيت سيادتها في القدس. ولعل في الامثلة التالية ما يثبت ذلك:

(١) استمرار تغيير الوضع القائم من خلال مصادرة المزيد من الارض العربية والتخطيط لبناء مستعمرات جديدة. مثال على ذلك مصادرة الحكومة على بناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية في منطقة جبل ابو غنيم (هار حوما) ضمن مستعمرة يهودية جديدة. وكان اعلان مصادرة ما مساحته ١٨٥٠ دونماً قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخه ١٩٩١/٤/٢١. ولكن

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٥٦٥
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٥

الحكومة استمرت في معالجة الموضوع وقررت في آذار (مارس) ١٩٩٤ المصادقة على مصادرة جزء من أراضي بلدة بيت ساحور لبناء المرحلة (١) من حارة هار حوصا، وكانت سلطات التخطيط قد صادقت على المخطط لإقامة الوحدات السكنية المذكورة بتاريخه ١٩٩٥/٤/٣٠.

والهدف من إقامة مستعمرة هار حوصا هو توطين المزيد من اليهود في القدس وضواحيها لتقوية الوجود اليهودي من جهة، ومنع امكان امتداد سكاني عربي في المنطقة، وفصل شمال الضفة عن جنوبها بوجود «القدس الكبرى» من جهة أخرى.

(٢) مصادقة اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس على مخطط طريق الخاتم (غفيش هطبعات) الشرقي بطول ١٤ كلم الذي سيربط بين الطريق المؤدية الى بيت لحم (بالقرب من مستعمرة غفيلو) ويمر في مناطق من المفروض انها تقع ضمن حدود الحكم الذاتي ويصل حتى مستعمرة بسغات زئيف في الشمال. وقدرت مساحة الأرض التي ستصادر من أراضي سلوان ورأس العمود وجبل المبكر والسواحيحة من أجل شق هذا الطريق بنحو ألف دونم.

(٣) سن قانون تطبيق الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا (تقييد نشاط) لسنة ١٩٩٤، وذلك في أثر توقيع اتفاقية القاهرة بين اسرائيل والفلسطينيين بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤. وبموجب هذا القانون يحظر على السلطة الفلسطينية فتح ممثلة لها او الدعوة الى اجتماع عام في اسرائيل إلا بعد الحصول على تصريح خطي من الحكومة الاسرائيلية. كذلك يخول القانون الحكومة الاسرائيلية منع منظمة التحرير الفلسطينية من فتح او تفعيل ممثلة لها في اسرائيل، والأمر بإغلاق مثل هذه الممثلة ومنع اجتماع عام دعت اليه المنظمة. ومن الجدير بالتوضيح هنا ان المشرع الاسرائيلي فضل الحديث عن تحديد نشاط السلطة الوطنية «في اسرائيل» بدلاً من الحديث عن تحديد نشاطها «في القدس» حتى لا يفهم ان للقدس وضعاً متبايناً عن بقية مدن اسرائيل في هذا السياق وتأكيد انها جزء لا يتجزأ منها.

٤- ملاحقة ومضايقة سلطات الأمن الاسرائيلية لمؤسسات فلسطينية تعمل في القدس، قبل توقيع اتفاقية إعلان المبادئ واتفاقية القاهرة، بحجة انها ذات طابع سلطوي وتعمل من قبل السلطة الفلسطينية، وان ذلك مخالف لاتفاقية القاهرة التي التزم بموجبها الجانب الفلسطيني ان يكون مقر سلطاته في غزة وأريحا. وكانت «الجهات الأمنية الاسرائيلية» قد وضعت وثيقة رسمية سجل فيها ١٣ مؤسسة فلسطينية من بينها: بيت الشرق، وزارة الأوقاف والمقدسات، المجلس الفلسطيني الأعلى للصحة، مركز الإحصاء الفلسطيني، جامعة القدس، مؤسسة الأرض والمياه، وأوصت الوثيقة بإعداد ملف لكل مؤسسة يتضمن المعلومات المتوفرة عنها ويرأسه من قبل حقوقيين لتبين امكان اتخاذ إجراءات قانونية ضدها. علماً أن وزير الخارجية الاسرائيلي، شمعون بيريز، كان قد التزم، في رسالة بعث بها الى وزير الخارجية النرويجي بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١، ان «كل المؤسسات الفلسطينية في شرقي القدس بما في ذلك الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية وكذلك الاماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة تلعب دوراً حيوياً للسكان الفلسطينيين ولن نقوم بتشويش انشطتها». وإذا أخذنا بيت الشرق، الذي شكل مركزاً للطواقم الفنية منذ بدء المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية كمثل، نجد ان السلطات الاسرائيلية تتخذ بين الحين والآخر اجراء للتضييق على العاملين فيه أو على الزائرين، فمرة تغلق شارع «أبو عبيدة» المؤدي الى المبنى، ومرة تلجأ الى تفتيش الداخلين والخارجين بحجج متعددة، ولعل أبرز ما تقوم به هذه السلطات هو محاولتها المستمرة منع ممثلي الدول الأجنبية، من سفراء ووزراء ورؤساء حكومات، من زيارة بيت الشرق واعتبارها تمس بسيادة اسرائيل على المدينة. وفي بداية كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ أقامت (الصحف الاسرائيلية) ان «لجنة القدس» الوزارية، برئاسة الوزير شاحل، قسرت منع زيارات شخصيات اجنبية لبيت الشرق حتى لو تطلب ذلك استخدام

الشرطة. وفي تصريح له بتاريخ ١٩٩٦/١/١٧ أوضح الوزير ان القسوسرار لا ينطبق على الديبلوماسيين الأجانب حتى درجة وزير خارجية، وانما ينطبق على رؤساء الحكومات. وكان شاحل يتحدث خلال لقائه اعضاء كنيسة من اليمين ورئيس بلدية القدس، الذين احتجوا على زيارة وزير خارجية هولندا لبيت الشرق واجتماعه مع السيد فيصل الحسيني، مسؤول حقبة القدس في السلطة الفلسطينية.

٥- استمرار العمل على فصل القدس عن بقية اجزاء الضفة الغربية بفرض الاغلاق ومنع الفلسطينيين من غيبر سكان القدس من القدوم الى المدينة الا اذا كانوا مزويين بتصاريح خطية تعطى عادة ليوم واحد. وكانت لجنة خاصة، برئاسة الوزير شاحل، قد قسمت بتصاريح ١٩٩٥/٤/١١ توصياتها الى رئيس الحكومة آنذاك اسحق رابين، في ثمان ما يسمى «مخطط الفصل»، وتضمنت التوصيات ضرورة تشديد القيود على حجرة الفلسطينيين الى القدس، ودرس امكان اخراج من يمكث بالمدينة بصورة دائمة وغير قانونية.

بالتصريح. كذلك أوصت اللجنة بوضع ستة معايير على المداخل المؤدية الى القدس تكون تحت مسؤولية الشرطة بقصد ضبط مسألة الدخول والخروج من القدس.

٦- استمرار الحفريات التي تقوم بها دائرة الآثار الاسرائيلية في منطقة الحرم وتحت المسجد الأقصى، الأمر الذي يهدد بانهياره. وكانت السلطة الفلسطينية قد اصدرت بياناً يطالب بوقف هذه الحفريات.

٧- مصادقة الحكومة الاسرائيلية في جلستها بتاريخ ١٩٩٥/٥/١٤ على مصادرة اراض عربية اضافية «للمصلحة العامة»، تبلغ مساحتها ٥٣٥ دونماً، موزعة كالاتي: ٣٣٥ دونماً من أراضي بيت حنينا لبناء وحدات سكنية اضافية في راموت، و ٢٠٠ دونم من اراضي بيت صفا. وجمدت الحكومة تنفيذ المصادرة بسبب الضجة الاعلامية التي أثارها القرار ولكنه لم يبلغ. يضاف الى

ذلك التخطيط لبناء حارة يهودية جديدة مكونة من ١١٠ وحدة سكنية تصل بين نفي يعقوف وبسغات زئيف بين شارع رقم ١٣ وشارع رقم ١. وستبنى هذه الحارة في المكان الذي كان حتى نهاية سنة ١٩٩٥ معسكراً للجيش، على اراض صودرت في مطلع الثمانينات.

٨- قيدت السلطات الاسرائيلية امكانات الدعاية الانتخابية بالنسبة الى المرشحين من القدس لمجلس الحكم الذاتي، وسمحت بها في مناطق محددة وبعد الحصول على إذن مسبق في ذلك. ولم تتردد السلطات الاسرائيلية في منع مهرجانات انتخابية غير مرخصة. وعلى سبيل المثال: قامت السلطات بمنع عقد مهرجان خطابي دعت اليه رابطت أبناء «فتح» في القدس كان من المقرر إقامته لدعم كتلة بيت المقدس على ملعب كلية المطران. ومنع الجنود الاسرائيليون مرشحين فلسطينيين من دخول القدس، إذ كانت سياراتهم تحمل صورهم ودعايات انتخابية واشترطوا دخولهم القدس بعد إزالتها. وتجاه اسرائيل في قرض قيود على الانتخابات في القدس يعود في رأينا الى الاتفاقية المحلية.

فأما الدعاية السادسة من الملحق الثاني للاتفاقية، وعنوانها «ترتيبات للانتخاب بخصوص القدس»، نصت على ان على المرشحين الذين يقومون بنشاطات الحملة الانتخابية في القدس، الحصول على اذن في ذلك من اللجنة المركزية للانتخابات، التي تحصل عليها بدورها من الجانب الاسرائيلي في اللجنة الفرعية للجنة الشؤون المدنية (CAC). وحصرت اسرائيل أماكن الاقتراع في القدس في خمسة فروع بريد. ورفضت السماح بختم الهويات الاسرائيلية التي يحملها سكان القدس، واشترطت قراء أصوات المقترعين المقدسين خارج القدس وفي منطقة الحكم الذاتي، حيث تسلم صناديق الاقتراع بعد انتهاء التصويت لمكتب لجنة الانتخابات اللوائية ذات العلاقة. وأكد وزير العدل الاسرائيلي في أثناء مناقشة مشروع قانون تنفيذ الاتفاقية المحلية في الكنيسة، ان منح سكان القدس الشرقية حق المشاركة في الانتخابات للمجلس

الموضوع الرئيسي : القدس

اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي

الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية

رقم العدد : ١٢٥٦٥

المصدر : الحياة

تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٥

مستعمرتي معالي انوميم وغفعات زئيف اثباتاً على ذلك. ولأن احزاب المعارضة اليمينية تتنك في ان الحكومة الحالية قد تتنازل في مفاوضات الحل النهائي عن موقفها ببقاء القدس الموحدة تحت السيادة الاسرائيلية، وايدت هذه الاحزاب مشروع قانون يمنع تغيير او تقليص مساحة القدس كما حدها مرسوم الحكومة في حزيران ١٩٦٧ الا باغلبية ٨٠ من اعضاء الكنيست. وقبيل الانتخابات البرلمانية التي جرت اهتمت احزاب اليمين، وعلى رأسها حزب الليكود، حزب العمل بالتخلي عن القدس وطرح شعار «بيريز سيجزئ القدس» الأمر الذي اضطر الحكومة في حينه الى اصدار اعلان رسمي من خلال سكرتيرها اوضحت فيه ان موقفها من القدس ثابت وانها ستبقى عاصمة اسرائيل غير المجزأة. ووضح بيرس من جهته انه «لن تكون هناك حكومتان في القدس، ولن تكون هناك ادارتان في القدس».

قرية عين كارم وميانى المكر الطبي ومستشفى هداسا. وضمن حدود القدس الموحدة، تتصرف اسرائيل كصاحبة سيادة تماماً كما تتصرف في أي مدينة اسرائيلية أخرى من دون ان يشغلها الحفاظ على الأمر الواقع، حتى بدء مفاوضات الحل النهائي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يبدو ان موقف الحكومة الاسرائيلية الحالية هو عدم توسيع حدود القدس الحالية وعدم ضم مستعمرات معالي انوميم التي تبعد ١٠ كلم الى الشرق من القدس بحدودها الحالية، وغفعات زئيف الواقعة الى الشمال من القدس، وبيتار ومستعمرات غوش عتسيون الواقعة جنوبي مدينة بيت لحم الى القدس. وتخلل وزير العدل الاسرائيلي، ليياي، تلك بقوله ان فرض قانون الدولة وقضائها وإدارتها على المناطق المذكورة يعتبر خرقاً للاتفاقات التي وقعت بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي والتي صادق عليها الكنيست. فقد اتفق الطرفان على ان الوضع القانوني لقطاع غزة والضفة الغربية (حيث تقع المناطق المذكورة)، لن يتغير خلال المرحلة الانتقالية. وبناء على هذا الموقف، طلب الوزير من الكنيست شطب مشروع قانون قدمهما عضوا الكنيست، ماتتسا من الليكود (اقتراح قانون يضم معالي انوميم وغفعات زئيف وبيتار الى القدس لسنة ١٩٩٥)، وبيبي من المجدال (الذي عاد وطرح مشروع قانون القدس الكبرى لسنة ١٩٩٣) من جدول اعماله. اذا، فالحكومة الاسرائيلية لم تر في استثمار مصادرة الأراضي العربية وبناء حارات يهودية جديدة (هار حوما مثلاً) وشق شوارع سريعة (كشارع الخاتم الشرقي)، خرقاً لاتفاقية اعلان المبادئ التي اجلت البحث في مسألة القدس الى مفاوضات الحل النهائي، وإنما رأت في تلك ترجمة وتنفيذاً لسيادتها على المدينة. وفي حين اتفقت احزاب اليمين مع الحكومة في موقفها المذكور، فانها لم تتفق معها في موقفها بعدم توسيع حدود القدس الحالية ومطالبتها المستمرة بضم

سابعاً: تلخيص الموقف الاسرائيلي قبيل بدء مفاوضات الحل النهائي يمكن تلخيص الموقف الاسرائيلي الرسمي ازاء مسألة القدس كالآتي: القدس الموحدة بحدودها التي حدتها الحكومة في مرسوم انظمة السلطة والقضاء في حزيران ١٩٦٧ (مع بعض التعديلات في اتجاه الغرب في التسعينات) هي عاصمة اسرائيل وستبقى تحت السيادة الاسرائيلية. وهذا الموقف ورد في

اكثر من تصريح وخطاب للوزراء ورئيس الحكومة الحالي. ففي سياق رده على اقتراح لجدول أعمال الكنيست قدمه عضو الكنيست دان ميريديور (الليكود) في شأن «إخفاء معلومات عن التزامات الحكومة لمنظمة التحرير الفلسطينية بشأن القدس»، قال رئيس الحكومة بيريز (الذي شغل منصب وزير الخارجية حتى اغتيال رابين في ١١/٤/١٩٩٥): «أريد ان أبدا بوصف مسوقف حكومة اسرائيل في الماضي وفي الحاضر والمستقبل من القدس. بحسب رؤية حكومة اسرائيل وموقفها، وبحسب افعالها أيضاً، القدس لن تقسم، ولن نوافق على أي تقسيم للقدس. القدس لن تكون عاصمة لكيانين، وإنما عاصمة حكومة (نولة ١، ح)) اسرائيل. القدس لن تكون برلين، لن يقام فيها سور ولن تجزأ. سوف تبقى موحدة وفق الخريطة التي صادق عليها الكنيست، وتحت سيادة اسرائيلية. لن تكون جزءاً من الاوتونوميا، ومؤسسات هذا هو موقفنا وهذا هو هدف الصراع». وتمتد المدينة الموحدة، عاصمة اسرائيل على مساحة ١٠٨ الاف دونم مربع، كما يقول وزير العدل، بيفيد ليياي، محدداً المناطق التي شملتها حدود المدينة بعد توحيدها: «في الشرق منحدرات جبل الزيتون وجبل سكوبس، في الشمال شعفاط ومطار عطروت، في الجنوب قرية صور باهر وبيت صفافا، وفي الغرب ضمت الى النطاق البلدي

التشريعي لا يعني أبدا تنازل اسرائيل عن سيادتها على القدس. واعلن وزير الأمن الداخلي، شاحل، موقفاً مشابهاً في اثناء لقائه ممثلين عن اليمين الاسرائيلي ورئيس بلدية القدس اولمرت بتاريخ ١٧/١/١٩٩٦. ولأن سكان القدس الذين اضطروا الى السكن خارج الحدود البلدية للمدينة، كما حدتها اسرائيل، سيسمح لهم بالتصويت في اماكن سكناهم الحالية، ولأن اصحاب حق الاقتراع قد نشرت اسماؤهم في قوائم صادق عليها الجانب الاسرائيلي قبل نشرها، فنحن نعتقد بوجود خطر فعلي بسحب الهويات الاسرائيلية منهم بعد الانتخابات، وخصوصاً من يسكن منهم في مناطق الحكم الذاتي، بحجة الاقامة خارج «نولة اسرائيل»، الأمر الذي يعني إلغاء حقهم في الاقامة بالقدس. واذا عرفنا ان عدد هؤلاء الفلسطينيين يبلغ عشرات الآلاف، فإننا نتحدث عن امر شديد الأهمية وخصوصاً ان للعمال الديموغرافي وزنه النوعي عند التفاوض في شأن حل مسألة القدس.

الى ما تقدم، استغلت الحكومة الاسرائيلية اتفاقية اعلان المبادئ وما صاحبها من تغيير ايجابي في الاجواء والمواقف الدولية تجاهها، لتوقيع اتفاق مع الفاتيكاني يعزز مضمونه الى حد ما موقف اسرائيل من القدس، ويعترف فيه الفاتيكاني ب«نولة اسرائيل»، ويتعامل مع الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي على انه نزاع حدود، ولا يشير الاتفاق، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الى قرارات الامم المتحدة المتعددة التي ترى في الوجود الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة احتلالاً حربياً خاضعة للقانون الدولي. وغير شمعون بيريز عن مدى أهمية الاتفاق قائلاً: «لقد توصلنا الى اتفاق ذي قيمة تاريخية مع الفاتيكاني، في القدس كما هي موحدة وعاصمة اسرائيل وتحت سيادة اسرائيلية. هذا حدث يقع مرة كل ١٩٩٤ عاماً، وقد وقع في كانون الثاني من هذه السنة».

الموضوع الرئيسي : القدس

الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية

المصدر : الحياة

اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي

رقم العدد : ١٢٥٦٦

تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٦

الوضع القانوني لمدنية القدس ومواطنيها العرب (٣ من ٥)

مسألة القدس في ضوء القانون الدولي

والاتفاقيات الاسرائيلية - الفلسطينية

أسامة الحلبي

المتحاربين تنص على انتقال المنطقة المحتلة من الفريق المهزوم الى الفريق المنتصر. ويشترط بعض فقهاء القانون الدولي ان يكون انتقال المنطقة المحتلة من الفريق المعتدي الى الفريق المعتدى عليه. وينسجم هذا الشرط مع المبدأ القائل بعدم تمكين المعتدي من قطف ثمار اعتدائه. ومن الحالات الأخرى التي يمكن لدولة ما بسط سيادتها على اقليم لم يكن تابعاً لها من قبل، تلك التي تمتد فيها حيافة الدولة المعنية على الاقليم مدة طويلة من دون ان تجابه تلك الدولة وتلك الحيافة بمعارضة او تحدي طرف آخر كسكان المنطقة او دولة مجاورة. وتعرف هذه النظرية في القانون الدولي بـ "Acquisitive Prescription". ولا تسري هذه النظرية اذا كانت حيافة الاقليم تمت باستعمال القوة وجوبت بمقاومة ومعارضة قوية. ويشير بعض المصادر الى حالة أخرى يجيز فيها القانون الدولي ضم اقليم الى دولة احتلتها، وهي عندما تتأثر الأمة المهزومة بنتائج الحرب الى درجة انهاء وجودها السياسي اي انها وصلت الى حالة التفتت (Debellation). ولكننا نرى ان هذه النظرية - التي كانت مقبولة بموجب القانون الدولي التقليدي وتعتمد على الانتصار الكامل الذي يؤدي الى خضوع الدولة المهزومة واستسلامها ثم نقل السيادة عليها - لا تتفق ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضي الدول الأخرى بالقوة واحترام سيادة الدول واستقلالها، الذي تبناه المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الأولى وتبوا مكانة مرموقة في ديباجة ميثاق هيئة الأمم المتحدة، الذي بموجبه لا يجوز ضم منطقة محتلة الى الدولة التي احتلتها، حتى لو كانت الأخيرة دخلت الحرب دفاعاً عن النفس. فمبدأ الدفاع عن النفس يعطي الدولة المعتدي عليها الحق في الرد على الاعتداء ودرء الخطر المحدق بها، ولكن

وعلى القدس الشرقية - بات واضحاً ان قرار التقسيم لم يعد واقعياً كاساس لحل سياسي للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، لكن فكرة تدويل القدس بقيت قائمة. وهكذا، عندما احتلت اسرائيل القدس الشرقية في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كانت المدينة تحت السيادة الأردنية او على الأقل تحت الحكم الأردني اذا اعتبرنا ان السيادة - كما سنفصل لاحقاً - هي للشعب الفلسطيني.

بطلان ضم القدس الشرقية من طرف واحد

ان احتلال احد طرفين متحاربين لمنطقة تابعة للطرف الآخر لا يعني، في اي حال من الاحوال، انتقال السيادة على تلك المنطقة - نتيجة الاحتلال - من الطرف المهزوم الى الطرف المحتل. بل ان حكومة الاقليم المحتل الشرعية تحتفظ بالسيادة عليه، لكن هذه السيادة تكون معلقة، وتنتقل صلاحيات السلطة السابقة من تشريع وتنفيذ وادارة الى السلطة المحتلة طوال فترة الاحتلال الى ان يتم تقرير مصير الاقليم المحتل. وتخضع الصلاحيات التي تمارسها القوة المحتلة خلال فترة الاحتلال، لقانون الاحتلال الحربي الممثل بلوائح لاهاي لسنة ١٩٠٧ وباتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب لسنة ١٩٤٩. وبناء عليه، يجب التفريق بين الاجراءات التي تمارسها القوة المحتلة في الاقليم المحتل وبين ممارستها سيادتها داخل اقليمها الأصلي. ولا يجيز القانون الدولي ضم منطقة محتلة الى البلد المحتل بناء على رغبة الأخير فقط. كما ان السيادة لا تنتقل نتيجة الاحتلال الا في حال التوصل الى اتفاقية بين الفريقين

في إثر اعلان قيام دولة اسرائيل في ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٨ واشتداد سلطة الانتداب البريطانية من فلسطين، دارت معارك بين الجيوش العربية والقوات اليهودية في نواح متعددة من فلسطين. وفي فترة لاحقة تم توقيع اتفاقيات وقف اطلاق نار تبعتها اتفاقيات هدنة بين الاطراف المتحاربة في ربيع سنة ١٩٤٩. فسوّق الأردن واسرائيل اتفاقية وقف اطلاق نار على الجبهة الشرقية بتاريخ ١٩٤٨/١١/٣٠، بعد ان سبق ذلك تعيين الخط الفاصل بين الجزء الغربي من القدس والجزء الشرقي منه، وذلك بتساريخ ١٩٤٨/٧/٢٢. وتبعتها اتفاقية هدنة وقعها الطرفان في ١٩٤٩/٤/٣. ويتوقع هذه الاتفاقية تم، في الواقع، تأكيد حقيقة اقتسام مدينة القدس بين الطرفين: الجزء الغربي الموجود فيه الجيش الاسرائيلي لاسرائيل، الجزء الشرقي الذي كان تحت سيطرة الجيش الأردني للأردن. وعلى رغم ان قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩، الذي اوصى بتدويل القدس، لم يُلغ او يعدل، فانه نتيجة الوقائع المادية التي تلتها - بما في ذلك رفض الفلسطينيين، ممثلين بالجنة العربية العليا، للقرار، وقيام اسرائيل على مساحة جغرافية تفوق ما خصص للدولة اليهودية بموجبها، ثم توقيع اتفاقيات الهدنة المذكورة وبعدها توحيد الضفتين في اثر مؤتمر اريحا واجراء الانتخابات النيابية فيهما بتاريخ ١٩٥٠/٤/١١، التي كرسست السيادة الأردنية على الضفة الغربية

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٥٦٦
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٦

عند رد الاعتداء وزوال الخطر ينتهي الدفاع عن النفس، ولا يمكن الاستمرار في التمسك بالمنطقة المحتلة. فمبدأ الدفاع عن النفس لا يولد حقاً في ملكية الأرض التي احتلت نتيجة صد الاعتداء.

وعودة الى الموقف الاسرائيلي بعد حرب حزيران ١٩٦٧ واحتلال القدس الشرقية وتوحيدها مع القدس الغربية، فقد ادعت اسرائيل انها دخلت الحرب مرغمه ودفاعاً عن النفس امام دول عربية اعتدت عليها، ولذلك فإن احتلالها قطاع غزة والضفة الغربية والقدس يعطيها الحق في الاستمرار في الاحتفاظ بهذه المناطق. لكن، حتى لو قبلنا ادعاء اسرائيل انها دخلت الحرب دفاعاً عن النفس فإن حق الدفاع عن النفس يسمح لها باستعمال القوة لصد الاعتداء، الا انه لا يجيز لها الاحتفاظ بمناطق احتلتها خلال دفاعها عن النفس. والدولة المحتلة ملزمة بالانسحاب حالما تتم دفاعها عن نفسها وتصد الاعتداء. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة لا يجوز، قانوناً، جني الربح نتيجة الحرب بضم الأراضي التي احتلت حتى لو كانت الدولة ذات العلاقة قد تصرفت بموجب حق الدفاع عن النفس. لذلك، فإن استمرار اسرائيل في الاحتفاظ بالمناطق التي احتلتها سنة ١٩٦٧ ومن ضمنها القدس الشرقية، لا يمكن تبريره بناء على حق الدفاع عن النفس. وتبرر اسرائيل، في ادعاء آخر، احتفاظها بالأراضي التي احتلتها نتيجة حرب حزيران بأنه ضروري وملام لحاجات اسرائيل الأمنية، وإن هذه الضرورة الأمنية لم تنته فوراً بعد انتهاء الحرب. لكن، حتى لو كانت اسرائيل ردت على خطر محقق سنة ١٩٦٧، فإنها سرعان ما زالت هذا الخطر وكانت ملزمة بالانسحاب بعد زواله. وادعى آخرون ان اسرائيل تستطيع الاحتفاظ بالمناطق التي احتلتها، بما فيها القدس الشرقية، حتى توقيع معاهدة سلام بينها وبين الدول العربية. ووصل الموقف الاسرائيلي، ممثلاً ببعض الباحثين الاسرائيليين، الى أبعد من ذلك إذ ادعى يهودا بلوم، وهو استاذ القانون الدولي وشغل منصب ممثل اسرائيل في الأمم المتحدة، ان اسرائيل تستطيع الاحتفاظ بالضفة الغربية والقدس بصورة دائمة لأن لها افضلية على الأردن بشأن مسألة السيادة عليهما، إذ لم يكن للأردن، بحسب ادعاء بلوم، صفة قانونية او شرعية في تلك المناطق ولم

يعترف بسيادته عليها سوى باكستان وبريطانيا. وبالتالي ادعى بلوم بـ «فراغ السيادة في الضفة الغربية» وبعدم وجود دولة ذات سيادة لتعاد إليها المنطقة التي احتلتها اسرائيل في حرب خاضتها دفاعاً عن النفس. وكما نعرف، لم تضم اسرائيل الضفة الغربية وغزة، وإنما ضمت القدس الشرقية لتصبح جزءاً من عاصمتها الموحدة. ان الموقف الذي طرحه بلوم مغلوط فيه ومرفوض للأسباب التالية: أولاً، بالروح نفسها التي يتحدث بها بلوم يمكن الادعاء (غير المقبول من كاتب هذه السطور) ان الأردن أصبح صاحب السيادة في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية عقب مؤتمر أريحا والانتخابات النيابية في الضفتين التي جرت بتاريخ ١٩٥٠/٤/١١. ثانياً، بما ان الأردن كان صاحب السلطة في الضفة الغربية وفي القدس فقد انتقلت هذه السلطة الى يد القوة المحتلة، اي اسرائيل. اما السيادة على هذه المناطق فلم تكن للأردن، وبالتالي لم تصبح لاسرائيل، بل هي للفلسطينيين كمجموعة. ثالثاً، ان الادعاء بغياب السيادة على الضفة الغربية وعلى القدس الشرقية يتجاهل حق الشعب الفلسطيني الموجود في هاتين المنطقتين في تقرير مصيره، الأمر الذي تعترف به الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعددة، وهو حق غالب لأي قوة محتلة بغض النظر عن الطريقة والظروف التي أدت الى الاحتلال. رابعاً، حتى لو قلنا ان الأردن ضم الضفة الغربية والقدس الشرقية بصورة غير شرعية، فقد كان على اقل تقدير بمثابة وصي على هاتين المنطقتين الى ان تحل القضية الفلسطينية. وبعد احتلال اسرائيل لهاتين المنطقتين في حزيران ١٩٦٧، أصبحت هي أيضاً بمثابة «محتل وصي» (Occupant Trustee)، وكان عليها ادارتها بأمانة حتى اعانها الى اصحاب الحق فيها، أي الشعب العربي الفلسطيني. خامساً، ان اندلاع الانتفاضة في اواخر سنة ١٩٨٧ في قطاع غزة والضفة الغربية - والتي وصلت القدس أيضاً، وما تبعه من قرار الأردن بك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، ومن إعلان الاستقلال الفلسطيني في ١٩٨٨/١١/١٥ الذي حظي باعتراف نحو مئة دولة، ولاحقاً قبول اسرائيل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني وما تبعه من اتفاقيات - يؤكد ضعف الادعاء الاسرائيلي بفراغ السيادة في

المناطق التي أحتلت سنة ١٩٦٧، ويؤكد ان الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق فيها والنقد للجانب الاسرائيلي. وأخيراً، ورد في أحد المصادر الإذاعة التالي لتقرير موقف اسرائيل وسيادتها على القدس: بما ان قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧، والذي تضمن نصاً بتحويل القدس، لم ينفذ ولم يتم، فقد باثت القدس مفتوحة للاحتلال من قبل أي من الطرفين المستفيدين من قرار سنة ١٩٤٧. لذلك كانت القدس، قانوناً، مفتوحة للاحتلال من قبل اسرائيل التي احتلتها فعلاً سنة ١٩٦٧. ان هذا الادعاء لا شك في انه ضعيف وواو، ذلك بان قرار التقسيم، وخصوصاً ما تضمنه من تدويل للقدس لم يتعد كونه توصية صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وحيث انه لم يقبل به ولم ينفذ، فإنه لم يولد حقوقاً. ومثلما لم تُمنح الحكومة البريطانية حق السيادة على فلسطين عندما انتبنتها عصبة الأمم، فإن مجلس الوصاية الذي اقيم بموجب قرار التقسيم لم يمنح أو يتمتع بحق السيادة على القدس، وإنما منح صلاحية ادارتها ضمن مشروع التدويل. وعلاوة على ذلك، فإن الادعاء المذكور يتناقض مع مبدأ عدم جواز استمرار حيازة أو ضم منطقة احتلت حتل لو كان الاحتلال نتيجة حرب خضت دفاعاً عن النفس، ويتعارض مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي يعني في هذا السياق ان القدس لم تكن مفتوحة او مهياة قانوناً للاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٦٧، وإنما كانت السيادة عليها وما زالت تعود لأهلها الاصليين.

بناء على ما تقدم، يمكن الاستنتاج ان استمرار بقاء القدس الشرقية في حيازة اسرائيل وضمتها لتصبح جزءاً من عاصمتها الموحدة، مخالفان لأحكام القانون الدولي. وقد عبر المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة عن موقفهما الواضح الراض لسلك اسرائيل وقرارها بـ «سريان قانونها وقضائها وادارتها على القدس الشرقية، ومن ثم توحيدها مع القدس الغربية وضمتها في الواقع اليها». فبعد احتلال القدس الشرقية وسن البرلمان الاسرائيلي للقوانين التي فرضت قانون الدولة وقضائها وادارتها على المدينة وعلى مناطق أخرى من الضفة الغربية المحيطة بها، اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية المنعقدة بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٤ قرارها رقم ٢٢٥٣ الذي دعا اسرائيل الى الغاء جميع التدابير التي اتخذتها بشأن القدس والاستئذان فوراً عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مكانتها. وكررت

الجمعية العامة طلبها المدحوري قرارها رقم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٤. اما مجلس الأمن الدولي فقد اصدر قرارات كثيرة بهذا الشأن أيضاً. ففي قراره رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢١، شجب عدم امتثال اسرائيل لقرارات الجمعية العامة واعتبر «جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية، وجميع الأعمال التي قامت بها اسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والإملاك التي من شأنها ان تؤدي الى تغيير في الوضع القانوني للقدس، هي إجراءات باطلة، ولا يمكن ان تغير في وضع القدس». وعندما قامت اسرائيل ببناء المستعمرات اليهودية في المناطق التي ضمتها اليها ومن ضمنها القدس الشرقية، ولم تمثل قراراته بعدم تغيير معالم القدس ومكانتها، ولم تتعاون مع لجنة التي ألفت لدراس الوضع المتعلق بالمستعمرات في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، اصدر مجلس الأمن قراره رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٠ الذي جاء فيه ان المجلس يعتبر «سياسة اسرائيل في اقامة المستوطنات على الأراضي العربية المحتلة ليس لها مستند قانوني وتشكل خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب والمؤرخة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩». وأكد المجلس لاحقاً «الضرورة الملحة لإنهاء الاحتلال المطول للأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس». وفي إثر صدور «قانون أساسي: القدس عاصمة اسرائيل» اصدر مجلس الأمن قراره رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٠ الذي لام فيه اسرائيل أشد اللوم على سن القانون الأساسي المذكور وأكد ان ذلك يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ولا يمنع استمرار سريان اتفاقية جنيف الرابعة على القدس. ودعا المجلس الدول التي لديها سفارات في القدس (الغربية) الى سحبها من المدينة. وكما سبق وذكرنا، فقد استجابت الدول للقرار ونقلت سفاراتها الى تل أبيب، مما عدا كوستاريكا. وبعد وقوع مجزرة الأقصى بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٨ ومقتل ١٧ فلسطينياً برصاص الشرطة الاسرائيلية، شجب مجلس الأمن في

أسامة الحلبي

اسم كاتب المقال :

١٢٥٦٦

رقم العدد :

١٩٩٧/٧/٢٦

تاريخ الصدور :

القدس

الموضوع الرئيسي :

من الناحية القانونية

الموضوع الفرعي :

الحياة

المصدر :

قراره رقم ٦٧٢ المجزئة وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أعداد تقرير بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها. وعاد المجلس ليؤكد، كحساس لإجراء دولي، موقفه من أن القدس منطقة محتلة. وقد رفضت إسرائيل القرار على أساس أن القدس الشرقية ليست منطقة محتلة وإنما تقع تحت سيادتها، ولم تسمح بدخول بعثة تحقيق من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، الأمر الذي اضطر مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار عبر فيه عن استيائه الشديد من موقف إسرائيل، واضطر الأمين العام إلى تقديم تقريره، الداعي إلى منح الأمم المتحدة دوراً مستمراً في رقابة معاملة إسرائيل للفلسطينيين في المناطق المحتلة ومن ضمنها القدس، من دون أن يجري تحقيقاً في المجزئة على أرض الواقع. إذاً، فموقف القانون الدولي والمجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة وهيئاتها، واضح وصريح بشأن الخطوات الإدارية والقانونية التي اتخذتها إسرائيل تجاه القدس الشرقية منذ احتلالها في حزيران ١٩٦٧. وهذا الموقف يُلخص في اعتبار القدس الشرقية منطقة محتلة أسوة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وفي رفض الخطوات المذكورة واعتبارها غير شرعية وملغاة. واستمر هذا الموقف في الوضوح بنفسه حتى بداية المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية. فما هو تأثير الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الطرفين في القضية الفلسطينية عامة، وفي مسألة القدس خاصة؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال مراجعة الاتفاقيات المذكورة، وفي الأساس اتفاقية إعلان المبادئ التي تم توقيعها بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣/٩/١٩٩٣ في واشنطن والتي شكلت الإطار والأساس القانوني لاتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا التي وقعت بين الطرفين في القاهرة بتاريخ ٤/٥/١٩٩٤. وللاتفاقية المرحلية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة والمتعلقة بالفترة الانتقالية، وبإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي ونقل الصلاحيات إلى

بناء على ما تقدم، يمكن

الاستنتاج أن استمرار بقاء القدس

الشرقية في حيازة إسرائيل وضمها

لتصبح جزءاً من عاصمتها الموحدة،

مخالفان لأحكام القانون الدولي.

وعبرت هيئة الأمم المتحدة عن

موقفها الرافض لسلوك إسرائيل

وقرارها بسرائر قانونها وقضائها

وإدارتها على القدس الشرقية.

الجانب الفلسطيني، والتي تم التوصل إليها في طابا، وتم توقيعها في واشنطن بتاريخ ٢٨/٩/١٩٩٥.

مكانة القدس قبيل إعلان المبادئ

حتى تاريخ توقيع إعلان المبادئ، يمكن تلخيص الوضع القانوني للقدس بشقيها كما يلي: القدس الشرقية مدينة محتلة وضمها إلى إسرائيل غير قانوني ومناقض للاعتراف الدولية وعلى إسرائيل الانسحاب منها، ولسكانها الفلسطينيين، كجزء من الشعب الفلسطيني، حق تقرير المصير وذلك بناء على ما شرحناه. أما بالنسبة إلى القدس الغربية، فبعد فشل فكرة التقسيم كررت الجمعية العامة للأمم المتحدة دعوتها إلى تحويل القدس (بشقيها) في قرارها رقم ١٩٤ بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٨. وعلى الرغم من أن المدينة (بشقيها) لم تدول، فإن مكانتها (Status) لم تحسم. ومع أن شعوباً ودولاً كثيرة قد اعترفت بإسرائيل كدولة، لكنها لم تعترف بسيادة إسرائيل على القدس. وعلى سبيل

المثال، كان تفسير الولايات المتحدة في هذا الشأن يعتمد على قرار الجمعية العامة الداعي إلى التحويل. وبناء على هذه الخلفية يمكن تفسير فتح عدد قليل جداً من السفارات الأجنبية في القدس الغربية ووجود أغليتها في تل أبيب، وكذلك تفسير قيام دول متعددة بفتح قنصليات لها؛ واحدة في القدس الغربية، وأخرى في القدس الشرقية. وحتى بعد مرور أكثر من أربعين عاماً على قيام دولة إسرائيل وسيطرة إسرائيل الفعلية (Control de facto) على القدس الغربية، رأت أغلبية الدول في مكانة القدس الشرقية والغربية مسألة غير محلولة. لكن هذا الموقف الدولي لم يبرز بشأن القدس الغربية كما برز عند احتلال القدس الشرقية وضمها إلى إسرائيل. وبناء على هذه الخلفية أيضاً (كون مسألة القدس غير محلولة)، لم يحسد المجلس الوطني الفلسطيني عندما أعلن «استقلال الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس» بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٨ حدود الدولة، ولد يفصح عن أي قدس يتحدث. وقد أشار إعلان الاستقلال إلى قرار التقسيم رقم ١٨١ كأساس لشرعية قيام الدولة الفلسطينية. لكن الرسالة التي بعث بها المراقب الفلسطيني الدائم من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة، إلى الأمين العام بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٨، طالبت بعقد مؤتمر دولي على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي صدر سنة ١٩٦٧ ودعا إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها. لذلك رأى بعض خبراء القانون الدولي أن حدود الدولة التي يقصدها إعلان الاستقلال ليست تلك التي نص عليها قرار التقسيم وإنما هي حدود المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧. ويبقى السؤال: هل يتحدث إعلان الاستقلال، الذي اعترفت به دولة تقريباً، عن القدس الشرقية بحدودها سنة ١٩٦٧ كعاصمة للدولة الفلسطينية، أم يقصد أن تكون القدس (بشقيها) عاصمة للدولة الفلسطينية لا دون أن يلغي كونها عاصمة لإسرائيل أيضاً، فتكون القدس مدينة مفتوحة غير مقسمة تشكل عاصمة لدولتين تتفقان على مواقع المؤسسات الرسمية لكل منهما؟

مسألة القدس في ضوء إعلان المبادئ واتفاقية المرحلة الانتقالية

يتحدث إعلان المبادئ عن مرحلة انتقالية من المفروض أن تمر بها المنطقة الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، في الطريق إلى تسوية دائمة على أساس قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وقد بدأت هذه الفترة فور انسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة وأريحا وتستمر خمسة أعوام. ونص الإعلان على أنه خلال فترة لا تتعدى بداية العام الثالث من المرحلة الانتقالية، ستبدأ المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في شأن المكانة الدائمة (Permanent Status) للمنطقة الفلسطينية المحتلة. وبموجب الاتفاقية المرحلية الانتقالية (طابا أو أوسلو - ٢) التي وقعت بين الجانبين في واشنطن بتاريخ ٢٨/٩/١٩٩٥، تحدد يوم ٤/٥/١٩٩٦ موعداً لبدء هذه المفاوضات. وستشمل مفاوضات المرحلة النهائية الموضوعات التي لم تتم معالجتها في إعلان المبادئ، وهي: «القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الدول المجاورة الأخرى، وغيرها من القضايا ذات الهم المشترك». ونصت المادة الثالثة من اتفاقية إعلان المبادئ على إجراء انتخابات حرة ومباشرة وعامة من أجل «إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (المجلس المنتخب)». وتحدثت الفقرة الثانية من المادة نفسها عن اتفاقية خاصة تحدد طابع الانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق بإعلان المبادئ كملحق أول. ونصت المادة الأولى من الملحق على ما يلي: «سيكون للفلسطيني القدس الذين يقطنون هناك حق المشاركة في عملية الانتخابات بموجب الاتفاق بين الطرفين». وفي الملحق الثاني لاتفاقية المرحلة الانتقالية والمتعلق بالانتخابات، تم الاتفاق على منح فلسطيني القدس حق المشاركة في الانتخابات اقتراعاً وترشيحاً. ويمكن اعتبار هذا مكسباً

فلسطينياً أزاء الموقف الإسرائيلي المتشدد الذي كان حتى توقيع الاتفاقية يقول أن المشاركة التي نص عليها الملحق الأول لإعلان المبادئ تقتصر على ممارسة حق الاقتراع من دون الترشيح. وكان الجانب الإسرائيلي رفض في حينه المطلب الفلسطيني بتكرار حق الترشيح صراحة في نص الملحق المذكور، كما عاد قرفض هذا المطلب خلال المفاوضات التي جرت بين الطرفين في نيسان (أبريل) ١٩٩٥ من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الانتخابات لمجلس الحكم الذاتي. ويبقى هذا المكسب متواضعاً، لأن

الموضوع الرئيسي : القدس

الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية

المصدر : الحياة

اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي

رقم العدد : ١٢٥٦٦

تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٦

اسرائيل نجحت في تقييد الحق المذكور. فعلى سبيل المثال منعت السلطات الاسرائيلية عقد مهرجانا انتخابية في القدس، دعا اليه المرشحون المقيسون، بحجة عدم حصول المرشحين على اثن مسبق في تلك من اللجنة المركزية للانتخابات، والتي يجب ان تحصل عليه ببورها من الجانب الاسرائيلي عن طريق اللجنة الفرعية للشؤون المدنية. وجررت الانتخابات بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٠، وتم انتخاب مجلس الحكم الذاتي المكون من ٨٨ عضواً، والمتنوع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية حديثها اتفاقية طابا بشأن المرحلة الانتقالية. وشارك سكان القدس في هذه الانتخابات ضمن القيود التي وضعتها اتفاقية طابا ايضا، وتضمنت - اضافة الى تقييد حق الدعاية الانتخابية للمرشحين - تحديد عدد صناديق الاقتراع وحصرها في خمسة فروع بريد، واشترطت فرز الاصوات خارج حدود القدس الموسعة وفي داخل منطقة الحكم الذاتي. ونتيجة هذه التقييدات كان الانتخاب بان سيادة اسرائيل في القدس الشرقية لم تمس فعلاً، وبانها تتعامل مع الموضوع كما لو كان يتعلق برعايا لجان يشركون في انتخابات برلمانية في دولتهم من دون ان تمس ممارستهم حق الاقتراع بسيادة الدولة المضيف. ولان اعلان المبادئ كما الاتفاقية بشأن المرحلة الانتقالية التي تلتها، لم يشتمل على مادة تنص على حفظ الوضع القائم (Status Quo) بالنسبة الى الموضوعات التي تاجل البحث فيها حتى بدء مفاوضات المرحلة النهائية، واستمرت اسرائيل في تبني السياسة نفسها القاتلة بتثبيت سيادة الاسرائيلية في القدس، وتمشيا مع هذه السياسة قامت اسرائيل، ممثلة بسلطاتها المتعددة، باتخاذ الخطوات والمواقف التي سبق وتطرقتنا اليها في هذا الشأن: فاستمرت في مصادرة الاراضي العربية وبناء المستعمرات اليهودية، شق الطرق الالتفافية، ومضايقة المؤسسات الفلسطينية العاملة في القدس، فصل القدس عن بقية المناطق الفلسطينية وعدم السماح بدخولها الا بتصريح تقييد حرية المنتخبين والمرشحين لمجلس الحكم الذاتي... الخ، وذلك بالاضافة الى منع السلطة الوطنية ومنظمة التحرير بموجب قانون خاص سنه الكنيست من فتح مكاتب لهما او القيام بأي نشاط كعقد اجتماع او مهرجان في القدس الا باذن مسبق من الحكومة الاسرائيلية.

واذا اعتبرنا اعلان المبادئ اتفاقية دولية ثنائية تم التوصل اليها بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي برغبة حرة ومن دون إكراه أحدهما على دخولها، فإنها تكون خاضعة للمبادئ والمعايير الدولية المنصوص عليها في معاهدة فيينا بشأن احكام الاتفاقيات لسنة ١٩٦٩. ومن هذه المبادئ مبدأ تنفيذ الاتزمات من قبل طرفي الاتفاق بحسن نية (With Good Faith) الذي نصت عليه المادة ٢٦ من المعاهدة المذكورة. يضاف الى ذلك، المبدأ المنصوص عليه في المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب لسنة ١٩٤٩، والذي يحظر سلب سكان الاقليم المحتل في أي حال من الاحوال أي حق من الحقوق التي تنص عليها المعاهدة، حتى لو كان هذا المس بالحقوق نتيجة اتفاق يتم بين السلطة المظلمة للسكان المحتلين (منظمة التحرير الفلسطينية) وبين المحتل (حكومة اسرائيل).

وفي عودة الى الخطوات التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية في القدس منذ توقيع اعلان المبادئ (وخصوصاً الاستمرار في مصادرة الارض العربية وبناء المستعمرات اليهودية عليها والتضييق على سكان القدس العرب وعلى المؤسسات الفلسطينية العاملة فيها قبل اعلان المبادئ)، نجد انها تقوينا الى الاستنتاج المعقول والواضح ان السلطات الاسرائيلية اخلت بمبدأ حسن النية، لأنها استحدثت وقائع جديدة تعزز الموقف الاسرائيلي والوجود اليهودي في المدينة وتضعف الموقف الفلسطيني وقدرته على التفاوض بنجاح، حين تبدأ مفاوضات المرحلة النهائية بشأن مسألة القدس. وفي رأينا، ليس هالك شك في ان الحقوق الشرعية، وه الحقوق المشروعة، والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني تشمل حقه في تقرير مصيره، وفي السعي للاستقلال والسيادة، وفي تحقيق انماه الاقتصادية والاجتماعي والثقافي، وذلك في المناطق الفلسطينية التي كانت تحت الحكم العربي واحتلتها اسرائيل في حزيران ١٩٦٧، وبطلبها مجلس الأمن والجمعية العامة بالانسحاب منها في أكثر من قرار. اما الاتفاقيات التي تلت اعلان المبادئ، ومنها اتفاقية طابا، فما ورد فيها يجب الا يحجب او يفرغ من مضمونها النتيجة التي ستفضي اليها مفاوضات المرحلة النهائية. وبناء عليه، فإن اعلان المبادئ الذي تبني اسلوب الراحل في حل الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، لا

يعني ولا ينتقص حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. والخوف الوحيد هو من تبني الجانب الاسرائيلي النص الانكليزي للقرار رقم ٢٤٢ الذي يتحدث عن انسحاب اسرائيل من «أراض» احتلتها في حزيران ١٩٦٧، في حين ان النص الفرنسي يتحدث عن انسحاب من «الاراضي» التي احتلت. لكن قرارات مجلس الأمن اللاحقة، ومن ضمنها القرار رقم ٤٧٦، أكدت ضرورة انتهاء الاحتلال للأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧. لذلك فإن مفاوضات المرحلة النهائية يجب ان تؤدي الى تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و٢٤٣ كما هو منصوص عليها في المادة ٢٣٨ من الاتفاقية اعلان المبادئ واتفاق طابا (الذي حل محل اتفاق القاهرة). وهذا التطبيق يجب ان يتلاءم مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي يعني السيادة من دون تدخل أجنبي، بحيث يتم الانسحاب الاسرائيلي من المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧، وتقام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس. أما الشرقية بحدودها سنة ١٩٦٧، فيكون حل مسألة القدس بتقسيمها مرة أخرى، وإما في جزء من القدس يتفق عليه بحيث تبقى مدينة مفتوحة تتسع للعاصمتين: عاصمة الدولة الفلسطينية، وعاصمة دولة اسرائيل.

ان اعلان المبادئ لا يشير، في نص صريح، الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، لكن ذلك لا يعني إلغاء هذا الحق أو تخلياً عنه. فقد جاء في ديباجة الاعلان ان توقيعه كان تنويجا للمفاوضات التي أجراها الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي، ونتيجة اقتناعهما بأنه قد حان الوقت لوضع حد لعقود من المواجهة والصراع، والاعتراف بحقوقهما الشرعية والسياسية المتبادلة، وبذل أقصى الجهود للعيش في ظل تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين، والتوصل الى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة، ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وورد في المادة الأولى من الاعلان ان هدف المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية هو «اقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب (المجلس)، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مرحلة انتقالية لا تتجاوز خمسة اعوام، وتؤدي الى تسوية دائمة على اساس قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٢٣٨. كما ورد في المادة الثالثة من اعلان المبادئ ان الانتخابات للمجلس تشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة. وورد نص مشابه في ديباجة اتفاقية طابا.

خلاصة

ان مسألة القدس ومكانتها القانونية لم تحسم منذ القرار رقم ١٨١، المتعلق بالتقسيم وتبويل القدس، الى حين بدء المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية وتوقيع اعلان المبادئ في ١٩٩٣/٤/١٠. فحتى ذلك الوقت كان في الامكان ان تعني «القدس» فلسطيناً، القدس بشقيها. لكن، وبعد ان وقع اعلان المبادئ واتفق على ان يكون إطاراً لحل القضية الفلسطينية على اساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و٢٣٨ اللذين يتناولان الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة ١٩٦٧ فقط، وأصبح واضحاً ان «القدس» تعني اليوم عند الحديث عن السيادة الفلسطينية، «القدس الشرقية» (هذا لا يلغي امكان التوصل الى اتفاق آخر غير تقسيم القدس، كبقاء المدينة بشقيها، مدينة مفتوحة تحت سيادة مشتركة). أما القدس الغربية والقرى الفلسطينية التي ضمت مساحتها اليها بعد حرب ١٩٤٨ وقيام دولة اسرائيل، فقد يطالب الفلسطينيون بنعويضهم عن اصلاهم فيها ضمن حل مشكلة اللاجئين والقبضات الاخرى ذات الهم المشترك.

* باحث قانوني، ومحام يعمل في القدس

الموضوع الرئيسي : القدس

الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية

المصدر : الحياة

اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي

رقم العدد : ١٢٥٦٧

تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٧

الوضع القانوني لدينة القدس ومواطنيها العرب (٤ من ٥)

اسقاطات ضم القدس الشرقية على مكانة

سكانها الفلسطينيين وحقوقهم

أسامة الحلبي *

■ بعد ان خلصنا الى النتيجة ان القدس الشرقية هي منطقة محتلة بموجب القانون الدولي، كان من المفروض ان تحكم العلاقة بين اسرائيل كقوة محتلة (Occupying Power) وبين القدس وسكانها المحتلين، قواعد واحكام قانون الاحتلال الحربي الدولي وتحديداً القانون الدولي الانساني (International Humanitarian Law) ومن اهم بنوده: معاهدة جنيف الرابعة لحماية المدنيين في زمن الحرب لسنة ١٩٤٩، وانظمة لاهائي الملحق بمعاهدة لاهاي لسنة ١٩٠٧. وفي هذا الشأن، لا تبين بين مكانة القدس الشرقية ومكانة الضفة الغربية وقطاع غزة، فجميعها أصبحت، في اثر حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مناطق محتلة. وبما ان سكان القدس مسدنيون (Civilians) يعيشون في منطقة محتلة، فان الاحتلال لا يمكنه ايجاد علاقة ولاء وامانة (Allegiance) بينهم وبين المحتل، ولا يمكن اعتبارهم مواطنين في الدولة المحتلة او فرض ذلك عليهم. وكان على المحتل - اسرائيل - احترام حقوق سكان القدس وضمانها وعدم الانتقام منها وعدم فرض قيود عليهم الا ضمن ما يسمح ويقر به القانون الدولي كضربهم ليعتصم المحتل من القيام بواجباته تجاه السكان من جهة، ويحافظ على سلامة قواته وحاجاته الامنية من جهة اخرى، فضلاً عن ان واجب المحتل احترام القوانين سارية المفعول في المنطقة المحتلة ما دام لا يوجد مانع مطلق (unless absolutely prevented) يحول دون ذلك. واخيراً، وكما رأينا، يمنع القانون الدولي اسرائيل من ضم القدس الشرقية، ومن فرض قوانينها وادارتها وقضائها

فقدانها والشروط التي تحكم ذلك. ويمكن الحصول على الجنسية الاسرائيلية باحدى الطرق التالية: استناداً الى «حق العودة» (المادة ٢)، بناء على الإقامة باسرائيل (المادتان ٣ و١٣)، الولادة في اسرائيل (المادة ٤)، الولادة والإقامة باسرائيل (المادة ١٤)، وبطريق التجنس (المواد ٥ - ٨)، او بناء على منحها من قبل وزير الداخلية في حالات محددة (المادة ٩). أما حق العودة فهو لليهود او لبناء عائلاتهم (زوج او زوجة، ابن او ابنة، زوج الابنة او زوجة الابن) فقط. وعندما سن القانون بتاريخ ١٩٥٢/٤/١، فقد وجب توفر الشروط التالية مجتمعة حتى تؤدي الإقامة باسرائيل الى المواطنة: أولاً: ان يكون الشخص المعني فلسطينياً، أي مقيماً بفلسطين قبل قيام دولة اسرائيل، ويكون في حيازته جواز سفر فلسطيني أو شهادة مواطنة فلسطينية. ثانياً: ان يكون مسجلاً حتى تاريخ ١٩٥٢/٥/١ كمقيم في سجل السكان الاسرائيلي. ثالثاً: كان مقيماً باسرائيل عند بدء سريان القانون، أي بتاريخ ١٩٥٢/٧/١٤. رابعاً: اقام باسرائيل او بمنطقة، أصبحت جزءاً منها بعد اقامتها، او دخلها بطريقة قانونية في الفترة ما بين قيام دولة اسرائيل (١٩٤٨/٥/١٥) وبدء سريان القانون (١٩٥٢/٧/١٤). ولأن الشروط المذكورة، وخصوصاً الرابع منها، حالت دون حصول عدد غير قليل من السكان العرب في اسرائيل على الجنسية الاسرائيلية، فقد عدل قانون الجنسية سنة ١٩٨٠، وأضيفت المادة (١٣) التي نصت على وجوب توفر خمسة شروط حتى يستطيع الشخص المعني الحصول على المواطنة الاسرائيلية بناء على اقامته باسرائيل: أولاً: ان يكون قد حصل على

عليها. لكن اسرائيل تعاملت مع القدس الشرقية منذ احتلالها بطريقة متباينة عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وسرعان ما قررت ضمها اليها فعلياً، لتصبح جزءاً من عاصمتها الكاملة والموحدة، فاصبحت القوانين الاسرائيلية في المجالات المتعددة سارية المفعول على المدينة المحتلة. وعلى سكانها. وستتطرق فيما يلي الى اسقاطات هذا القرار الاسرائيلي وانعكاسه على المكانة القانونية لسكان القدس، وعلى حقوقهم وواجباتهم كما ينص عليها القانون الاسرائيلي. وذلك في المجالات الاتية: المكانة القانونية لسكان القدس الشرقية: الإقامة في مقابل المواطنة. ان ضم القدس الشرقية الى اسرائيل لم يصحبه ضم لسكان يعني اعتبارهم مواطنين في الدولة التي ضمت مدينتهم اليها. فابتعت الحكومة الاسرائيلية على الجوازات الاردنية التي حملها السكان، وقررت بعد اجراء احصاء منحهم الهوية الاسرائيلية، التي هي مؤشر على الإقامة باسرائيل. وهكذا ولد وضع قانوني غريب اصبح فيه سكان القدس الشرقية مواطنين اردنيين ومقيمين باسرائيل في الوقت نفسه. وللوقوف على الفارق القانوني والعملي بين المواطنة (Citizenship) والإقامة (Residency) باسرائيل، ونشأته الفعلية وانعكاساته على حياة السكان وحقوقهم، سنتوقف عند القوانين والانظمة الاسرائيلية ذات العلاقة، بالإضافة الى قرارات المحكمة العليا الاسرائيلية. ١) قانون الجنسية لسنة ١٩٥٢: يحدد هذا القانون كيفية الحصول على الجنسية (المواطنة) الاسرائيلية وكيفية

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٥٦٧
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٧

اصدار تاشيرات دخول لفترات تراوح بين خمسة ايام وثلاث سنوات على النحو الآتي:

- (١) تاشيرة وتصريح اقامة - مرور - حتى خمسة ايام.
- (٢) تاشيرة وتصريح اقامة - زيارة - حتى ثلاثة شهور.
- (٣) تاشيرة وتصريح اقامة - مؤقتة - حتى ثلاث سنوات.

(٤) تاشيرة وتصريح اقامة - دائمة.

ويستطيع الوزير تمديد تصريح

الزيارة من فترة الى اخرى شريطة الا

يتعدى مجموع فترات التمدد الستين،

وتمديد تصريح الإقامة المؤقتة حتى لا

تتعدى كل فترة تمديد الستين، اما

بشأن تصريح الإقامة الدائمة، فلم يرد

في قانون الدخول الى اسرائيل اي نص

في شأن الشروط او الظروف التي تقود

الى الحصول عليه او تلك التي ينتهي

فيها مفعوله. ومنع تصريح بالإقامة

الدائمة في اسرائيل متروك لوزير

الداخلية، تساعد في ذلك لجنة داخلية

من موظفي وزارة الداخلية وممثلي

اجهزة الأمن، التي تبحث في طلبات

الإقامة الدائمة وتقدم توصياتها له.

وفي الغالب تكون الطلبات المقدمة

عبارة عن طلبات يقدمها زوج يحمل

الهوية الاسرائيلية من اجل «لم شمل»

الزوج الآخر الذي لا يحمل الهوية، واما

الأصول التي تعمل اللجنة بموجبها،

وعدد «اعضائهم» ومواعيد انعقادها،

فغير معلنة، ولكن ما أعلن للجمهور في

هذا الشأن ان طلبات «لم الشمل» يبحث

فيها بصورة موضوعية اذا توفرت

الشروط التالية: أولاً، كان الزوجان

مرتبطين بعقد زواج رسمي. ثانياً،

يسكن الزوجان في القدس وعنوانهما

القدس، ثالثاً، انعدام مانع امني او

جنائي في الشخص المراد لم شمله.

ويشكو مقدمو الطلبات طول الفترة

التي تمر منذ تقديم الطلب حتى صدور

قرار بشأنه، والتي قد تتعدى عاماً

واحداً وتصل احياناً الى عامين.

وطريقة أخرى للحصول على الإقامة

الدائمة بالقدس هي بواسطة تقديم

طلب بتسجيل الاطفال المولودين في

القدس (= اسرائيل) لأبوين مقيمين، او

لوالدة مقيمة/ة بالقدس. ولكن في

الحالة الأخيرة، اذا كان الوالدان

مقيمين بالقدس او كان الأب هو المقيم

الدائم ومن يحمل الهوية الاسرائيلية،

فقسجيل الطفل يتم من دون عقبات. اما

اذا كانت الأم هي التي تحمل الهوية

الاسرائيلية وتريد تسجيل طفلها في

هويتها وفي سجل السكان الاسرائيلي،

فقليلها اتيات ان الطفل يسكن معها،

وان مركز حياتها وحياته هو القدس.

وهذا التمييز بين الرجل والمرأة مردد

الى الفرضية التي اعتمدها المشروع

ويعد ان يصبح الشخص المعني مواطناً اسرائيلياً فإنه لا يفقد جنسيته الاسرائيلية الا اذا تنازل هو عنها خطياً ووافق وزير الداخلية على ذلك، او اذا الغيت، وذلك في حالات قليلة حددها القانون وهي: أولاً، اذا غادر المواطن



اذا رغ أحد سكان القدس

الشرقية في الحصول على

الجنسية الاسرائيلية، فعليه ان

يكون مقيماً بالقدس اقامة

دائمة ويتقن اللغة العبرية

بعض الشيء، ويتنازل عن

جنسيته الأردنية.



الاسرائيلي البلاد بشكل غير قانوني او

حصل على جنسية اخرى الدول

المذكورة في المادة (١٢) من قانون منع

التسلل (مخالفات ومحاكمات) لسنة

١٩٥٤، وهي البول العبرية التي كانت

في حالة حرب مع اسرائيل وتشمل:

لبنان ومصر والأردن وسورية والعراق.

في مثل هذه الحالة يعتبر المواطن كمن

تنازل عن جنسيته الاسرائيلية وتلقى

منذ يوم خروجه من اسرائيل. ثانياً، اذا

ارتكب المواطن الاسرائيلي فعلاً تنم عنه

خيانة لدولة اسرائيل. ثالثاً، اذا فُت

لوزير الداخلية ان الجنسية تم

الحصول عليها على اساس معلومات

كاذبة. وفي الحالتين الثانية والثالثة،

يتم الغاء الجنسية باصدار الوزير

اعلاناً خطياً بذلك.

(ب) قانون الدخول الى اسرائيل

لسنة ١٩٥٢: في حين يغطي قانون

الجنسية القواعد والاحكام المتعلقة

بالجنسية والمواطنة في اسرائيل،

يتناول قانون الدخول الى اسرائيل

موضوع دخول من ليسوا مواطنين الى

اسرائيل واقامتهم بها، بما في ذلك

موضوع الإقامة الدائمة. ومن ليس

مواطناً اسرائيلياً يكون دخوله الى

اسرائيل بموجب تاشيرة «قادم جديد»

او تاشيرة دخول، ويكون مكوثه بها

بموجب تصريح اقامة بموجب هذا

القانون. ولوزير الداخلية صلاحية

«ويبدو ان تقديم طلب بالجنس هو الطريقة الاساسية الوحيدة المفوحة - وبشروط ايضاً - امام من يرغب من سكان القدس الشرقية الفلسطينيين في الحصول على الجنسية الاسرائيلية، وذلك وفقاً للمادة ٥ من قانون الجنسية. وتتشرط هذه المادة توفر الشروط الستة الآتية مجتمعة في الشخص المعني:

أولاً، ان يكون مقدم الطلب موجوداً في اسرائيل.

ثانياً، ان يكون مقدم الطلب قد مكث باسرائيل لمدة ثلاث سنوات، من مجموع خمس، سبقت تقديم الطلب.

ثالثاً، لمقدم الطلب حق الإقامة الدائمة باسرائيل.

رابعاً، استقر مقدم الطلب باسرائيل او في نيته الاستقرار بها.

خامساً، يلم بعض الاعلام باللغة العبرية.

سادساً، ان يتنازل مقدم الطلب عن جنسيته السابقة، او ان يثبت انه لن يبقى مواطناً اجنبياً بعد ان يصبح مواطناً اسرائيلياً.

وتوفر هذه الشروط الستة لا يعني الحصول على الجنسية اوتوماتيكياً.

بل لوزير الداخلية الصلاحية بمنحها او عدم منحها كما يرتئي، وليس قبل ان يصرح مقدم الطلب بالاتي: «اصرح

باني ساكون مواطناً مخلصاً لدولة اسرائيل». وللوزير الصلاحية ايضاً باعفاء مقدم طلب الجنس من بعض هذه الشروط اذا رأى هناك سبباً خاصاً لذلك.

وبناء على ما تقدم، اذا رغب أحد سكان القدس الشرقية في الحصول على الجنسية الاسرائيلية عن طريق

الجنس، فعليه ان يكون مقيماً بالقدس اقامة دائمة ويتقن اللغة العبرية بعض الشيء ويتنازل عن جنسيته الأردنية الا اذا أعفي من ذلك. ولذلك، عندما تقدم بعض سكان القدس بطلبات للحصول على الجنسية الاسرائيلية، فقد اضطر هؤلاء الى التنازل عن جوازات السفر الأردنية التي في حيازتهم. وكان وزير الداخلية الاسرائيلي، حاييم رامون، قد أعلن في بداية كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥ ان وزارته تعتزم تزويد السلطات الأردنية قائمة باسماء مواطنين عرب من سكان القدس الشرقيين حصلوا على جنسية اسرائيلية وعلى جوازات سفر اسرائيلية، وتسلميها جوازات السفر الأردنية التي كانت في حيازتهم. وليس هنالك عدد معتمد او رسمي لمن حصلوا على الجنسية الاسرائيلية، وبالتالي على جوازات سفر اسرائيلية.

الجنسية الاسرائيلية وفقاً لمادة أخرى من القانون...

ثانياً: كان مواطناً في فلسطين - ارض اسرائيل قبل قيام دولة اسرائيل.

ثالثاً: كان مقيماً باسرائيل ومسجلاً في سجل السكان بتاريخ ١٤/٧/١٩٥٢ (بدء سريان قانون الجنسية).

رابعاً: كان مقيماً باسرائيل ومسجلاً في سجل السكان يوم تعديل القانون.

خامساً: ليس مواطناً في احدي الدول المذكورة في المادة (١٢) من قانون منع التسلل (مخالفات ومحاكمات) لسنة ١٩٥٤ وهي: لبنان ومصر والأردن والعراق واليمن وكل جزء من ارض اسرائيل يقع خارج حدود دولة اسرائيل، اي الضفة الغربية.

هذه الشروط الخمسة يجب ان تتوفر مجتمعة في كل شخص ولد قبل قيام دولة اسرائيل. اما من ولد بعد قيامها، فيجب ان يكون ابناً لشخص تتوفر فيه الشروط الثلاثة الاولى من الشروط الخمسة، وتحول هذه الشروط دون حصول سكان القدس الفلسطينيين على الجنسية الاسرائيلية بناء على الإقامة، ذلك بان إقامتهم باسرائيل ابداً بعد احتلال القدس وبعد قرار اسرائيل بمرتب قانونها وقضائها وادارتها على المدينة، ومنع من احصي من سكانها ببطاقة الهوية الاسرائيلية، وذلك في حزيران ١٩٦٧.

ومثل «العودة» والإقامة، فان الولادة في اسرائيل، كطريق للحصول على الجنسية الاسرائيلية، غير مفتوحة.

بعد ذاتها، امام من يرغب من سكان القدس الشرقية. ذلك بان على الشخص المعني ان يكون مولوداً في اسرائيل لأبوين يحمل لحددهما الجنسية الاسرائيلية، اي ان الولادة بعد ذاتها غير كافية كشرط وتكون الولادة والإقامة باسرائيل اساساً كافياً للحصول على الجنسية الاسرائيلية، لمن ولد بعد قيام دولة اسرائيل ولم تكن له جنسية أخرى في يوم من الأيام، اذا تقدم مثل هذا الشخص بطلب للحصول على الجنسية بعد بلوغه سن الثامنة عشرة وقبل بلوغه الحادية والعشرين، واذا كان عند تقديمه الطلب مقيماً باسرائيل لمدة خمس سنوات متواصلة. ولكن، حتى لو توفرت هذه الشروط في الشخص المعني، فان لوزير الداخلية الصلاحية بعدم منحه الجنسية الاسرائيلية، اذا كان محكوماً بقضية أمنية او حكم عليه في قضية أخرى بالحبس لمدة خمس سنوات او أكثر.

الموضوع الرئيسي : القدس

اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي

رقم العدد : ١٢٥٦٧

تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٧

الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية

المصدر : الحياة

هوية اسرائيلية، ولكنها لم تتجنس (تطلب الجنسية (١. ح.)). لذلك، حكمها من يحمل تصريح اقامة دائمة، اقامة بدولة اخرى، أو اقامة خارج بموجب قانون النحول الى اسرائيل. وبعد ان تبين للمحكمة ان سكان القدس الى السكن في هاتين المتمسكة تزوجت سنة ١٩٨٥ فتحتي الشقاق، من سكان قطاع غزة، الذي كان زعيم «الجهاد الاسلامي» وانها انتقلت الى السكن مع زوجها بعد ابعاده سنة ١٩٨٨، وولدت اولادها الثلاثة منه في سورية، ولم تعد الى القدس الا بعد مرور نحو ست سنوات كزائرة، قررت المحكمة ان تصريح اقامة الدائمة قد بطل سريانه تلقائياً وان المتمسكة قد فقدت حقها في اقامة الدائمة باسرائيل ولذا اُجبرت السيدة شقاقي على مغادرة القيس. ووضحت المحكمة في قرارها ان الحالات الثلاث المذكورة في المادة (١١١) من انظمة النحول الى اسرائيل بشأن «الاستقرار بدولة اخرى» ليست قائمة مغلفة، ويمكن ان تستشف حقيقة استقرار الشخص ذي العلاقة بدولة اخرى، وبالتالي فقدانها لاقامتته الدائمة باسرائيل، من خفايق وظروف غير تلك المذكورة في المادة (١١١).

وكان لقراري المحكمة العليا المذكورين ابعاد خطيرة بالنسبة الى سكان القدس الشرقية، اهمها تمكن وزارة الداخلية الاسرائيلية من الغاء اقامتهم حتى في الحالات التي لم تبعد فيها مكوثهم خارج حدود اسرائيل فترة سبع سنوات. وقد قامت الوزارة في الفترة التي تلت صدور القرار في قضية «شقاقي» بمصادرة بطاقات الهوية الاسرائيلية بداية، وابعاد قليلة، من مقدسيات متزوجات مواطنين اردنيين، وبعدها بدأت وزارة الداخلية بسحب الهويات من ابناء القدس الشرقية، تكملاً وبخجة «انتقال مركز حياتهم الى خارج اسرائيل» على الرغم من ان خروجهم من القدس كان ضمن سياسة «الجسور المفتوحة» التي تبنتها حكومة اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، وبموجب تصريح خروج ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات، وكانت عودتهم قبل انتهاء المدة المذكورة. وتم احتجاز الكثير من بطاقات الهوية من قبل مسؤولي مكتب وزارة الداخلية في القدس الشرقية عندما اراد اصحابها تجديد بنائها بناء على «توجيه» من المستخمين الاسرائيليين في جسر «المنبي». وبما ان هذه الخطوات تدل في راسنا على تغيير في السياسة التي اتبعتها الوزارة تجاه هذه الشريحة من السكان، فان من المفروض ان يتم اعلان هذا التغيير في السياسة على الملأ واعطاء من قد يتضرر نتيجة ذلك الفرصة للتأقلم و/أو لاتخاذ القرار الملائم في ضوء هذا التغيير.

وسؤال آخر يثار هنا هو: هل تعبير «الاقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة» اقامة بدولة اخرى، أو اقامة خارج

وفضائها وادارتها على العكس الشرقية، فقد اصبح سكانها يتمتعون بمكانة خاصة هي اشبه بالمواطنة (Quasi Citizenship) الاسرائيلية أو «الاقامة الدستورية» (Constitutional Residency) بها، ولذلك لا صلاحية لوزير الداخلية بالغاء هذه المكانة وبإبعاد المتمسك من اسرائيل بحجة استقراره بدولة اخرى. وردت المحكمة الادعاء بان المادة (١١) من انظمة النحول الى اسرائيل غير قانونية وخارجة عن صلاحية وزير الداخلية لانها تحدد الشروط والظروف التي تنتهي فيها اقامة الدائمة باسرائيل، على الرغم من ان القانون الذي صدرت بموجب لم يحتو على أي تعليمات في هذا الشأن. وقررت المحكمة ان المقيم الدائم يفقد اقامته في كل حالة من الحالات المذكورة في المادة (١١١) من انظمة النحول الى اسرائيل. وأضافت المحكمة ان تصريح اقامة الدائمة من الممكن ان ينتهي وببطل مفعوله من تلقاء ذاته ومن دون حاجة الى قرار الغاء رسمي، وذلك اذا تبين من ظروف الحالة العينية ان حقيقة اقامة الدائمة باسرائيل، التي يستند مفعول تصريح اقامة الدائمة اليها، لم تعد قائمة. وفي كل واحدة من هذه الحالات يحق لوزير الداخلية اصدار امر ابعاد بحق الشخص ذي العلاقة بموجب المادة ١٣ من قانون النحول الى اسرائيل، وذلك بحجة المكوث غير القانوني بالبلاد. وليس هناك من اهمية لما يشعر به الشخص ذو العلاقة تجاه القدس في اثناء مكوثه واستقراره بالخارج، أو حقيقة انه كان يصو دائماً الى العودة اليها. بل المهم، قالت المحكمة، انه انتقل للسكن في منطقة اخرى خارج حدود اسرائيل واستقر بها. وبناء عليه، توصلت المحكمة الى القرار ان المتمسك «عوض» فقد حقه في اقامة باسرائيل بعد ان ترك القدس وسافر الى الولايات المتحدة واستقر بها وتزوج وحصل على جنسية اميركية وجواز سفر اميركي، ولذلك جاز لوزير الداخلية اصدار امر بابعاده.

وفي قضية عدل عليا ٩٤/٧٠٢٣ وفي قضية شقاقي ضد وزير الداخلية، عادت المحكمة العليا لتؤكد موقفها الذي اتحدته في فضته «مبارك عوض» بشأن مكانة سكان القدس كمقيمين دائمين باسرائيل، وفقدانهم لاقامتهم عند الاستقرار بمكان خارج القدس (اي خارج اسرائيل). وفي عرضه لحيثيات القضية قال القاضي غولدرغ: «أُحصيت اللمتسة كمقيمة بشرقي القدس في احصاء السكان الذي جرى سنة ١٩٦٧. وقد حصلت على بطاقة

«بناوي (اي وزير الداخلية) والتي يُعتبر بموجبها الاب في المجتمع العربي رأس العائلة، والزوجة والاطفال يتبعون الزوج - الاب ويعيشون في المكان الذي يختار العيش فيه. لكننا نجد ان انظمة النحول الى اسرائيل لسنة ١٩٧٤ تحدد الشروط والظروف التي ينتهي فيها مفعول تصريح اقامة الدائمة. فالمادة ١١ (ج) من الانظمة المذكورة نصت على ان مفعول تصريح اقامة الدائمة ينتهي، اذا اشترط الوزير استمرا سريان التصريح بتوفر شرط معين، أو لم يتوفر، أو اذا أدخل تغيير على التاشيرة التي يلازمها التصريح من قبل شخص غير مسؤول، أو اذا غادر حامل التصريح اسرائيل واستقر بدولة اخرى، اما «الاستقرار بدولة اخرى» فتعرفه المادة (١١١) من انظمة النحول الى اسرائيل، التي تعتبر المقيم الدائم باسرائيل كمن استقر في دولة اخرى هو الذي تنطبق عليه احدى الحالات الآتية:

(١) بقي خارج حدود اسرائيل لمدة سبع سنوات على الأقل»

(٢) حصل على تصريح اقامة دائمة بدولة اخرى.

(٣) حصل على جنسية دولة اخرى بطريق التجنس.

وقد اعتبرت حكومة اسرائيل سكان القدس الشرقية مقيمين دائمين بها، وبالتالي فهم «مخاضون للاحكام المنصوص عليها اعلاه. وصادقت المحكمة العليا الاسرائيلية على هذا الموقف أيضاً. ففي قضية عدل عليا ٨٧/٢٨٢، مبارك عوض ضد رئيس الوزراء وآخرين، قررت المحكمة الآتي: «يسري قضاء الدولة وسلطانها وادارتها على شرقي القدس، واستنداً الى هذا السريان، فان قانون النحول الى اسرائيل ينشأ في شرقي القدس، وبموجبها فان مكوث سكان شرقي القدس الذين لم يتجنسوا باسرائيل يكون بموجب تصريح اقامة، ويُعتبر كل من احصي في الاحصاء الذي جرى سنة ١٩٦٧ جنساً على تصريح اقامة دائمة. وبذلك تكون المحكمة قد رفضت قبول الادعاء بان قانون النحول الى اسرائيل لا يسري على سكان القدس الشرقية لأنه يعالج مسألة النحول الى اسرائيل رضائياً، في حين ان المقدسيين المحتلين من قبل اسرائيل لم «يدخلوا» اسرائيل بمحض ارادتهم. وكما رأينا فقد لجات المحكمة الى فرضية خيالية (fiction) واعتبرت بموجبها كل من احصي من سكان القدس كمن منح تصريح اقامة دائمة باسرائيل. وردت المحكمة العليا في قضية «مبارك عوض» المذكورة، الادعاء الذي تقدم به محامو المتمسك السيد عوض، بأنه مع سريان قانون الدولة

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٥٦٨
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٨

الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب (٥ من ٥)

الحقوق والواجبات المترتبة على المواطنة

وعلى الإقامة بإسرائيل

□ يبحث كتاب «الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب» من تأليف المحامي أسامة الحلبي في السياسة العملية التي انتهجتها إسرائيل إزاء القدس، وفي الأساليب التنفيذية التي اتخذتها لترجمة هذه السياسة على أرض الواقع ولكي تصبح القدس العربية شقاً مكملاً للقدس الغربية، فتتولفان معاً «عاصمة موحدة لإسرائيل».

ويناقش الكتاب أيضاً التغيرات القانونية الناجمة عن ضم القدس العربية وأثر ذلك في حقوق سكانها الفلسطينيين. وهذا الكتاب فائق الأهمية ولا سيما في هذه المرحلة التي تشهد فيها وتيرة الاستيطان في القدس وفي محيطها بحيث صار من الراجح أن قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات وفي مقدمتها قضية القدس، قد جرى تأجيلها إلى مرحلة لاحقة غير محددة. تنشر هذه الحلقات بالاتفاق مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت التي ستقوم، لاحقاً، بإصدارها في كتاب مستقل.

أسامة الحلبي *

■ بعد أن رأينا الفارق بين المواطنة والإقامة بإسرائيل، من حيث شروط الحصول على كل منهما والأوضاع التي تؤدي إلى فقدانهما، سنوقف في ما يلي عند الحقوق والواجبات المترتبة على كل من المواطنة والإقامة الدائمة بإسرائيل مع القاء الضوء، بصورة خاصة، على تبعات إسقاطات الإقامة الدائمة بالقدس الشرقية على حقوق وواجبات سكانها العرب في بعض القضايا.

١ - حق الانتخاب وحق الترشيح: إن حق الانتخاب للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) كذلك حق الترشيح مقصوران على المواطنين الإسرائيليين، في حين يجيز القانون للمقيمين الدائمين المشاركة في الانتخابات للسلطات المحلية، انتخاباً وترشيحاً. لذلك، فحق سكان القدس الشرقية، «كمقيمين دائمين بإسرائيل»، مقصور على المشاركة في الانتخابات لمدينة القدس. وشارك سكان القدس المحتلة في الماضي في هذه الانتخابات بنسب

متفاوتة: ففي حين راوحت نسبة المشاركين في الانتخابات البلدية التي جرت في السنوات ١٩٦٩ و ١٩٧٨ و ١٩٨٣ بين ١٥ في المئة و ٢٠ في المئة، انخفضت سنة ١٩٨٩ إلى أقل ٣ في المئة، ثم عادت فارتفعت في انتخابات سنة ١٩٩٣ إلى ٧ في المئة من أصحاب حق الاقتراع. ويبدل انخفاض نسبة المشاركين على رفض أغلبية سكان الفلسطينيين للوجود إسرائيلي في المدينة، واعتبارهم ساركة في الانتخابات لبلدية حرس سلوكاً قد يفسر بأنه يضفي الشرعية على قرار إسرائيل بحل بلدية القدس العربية وضم القدس الشرقية إليها، فالمشاركة في الانتخابات لبلدية القدس «الموحدة» لها إسقاطات سلبية على النضال القانوني والسياسي الفلسطيني كتغذيته للموقف الإسرائيلي الرسمي المعلن الذي يرى في القدس، بشقيها، مدينة واحدة لها بلدية واحدة وعاصمة لدولة واحدة هي إسرائيل. هذا الموقف يؤكده السياسة الإسرائيليون قبيل بدء المفاوضات في شأن الوضع

النهائي بموجب اتفاقية أوسلو. وقد يكون للمشاركة، نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، مكنول قانوني يتعلق بعدم ممانعة السكان المحتلين للاحتلال، وبالتالي فتح الطريق أمام إسرائيل بادعاء قانونية الضم بناء على تقادم الزمن وعدم الممانعة.

ب - حق الحصول على جواز سفر إسرائيلي: ينص قانون الجوازات لسنة ١٩٥٢ على أن حق الحصول على جواز سفر مقصور على المواطنين. ويستعمل المواطن جواز سفره الإسرائيلي في خروجه من إسرائيل وبخوله إليها، حتى وإن كان يحمل أكثر من جنسية. أما من يقيم بإسرائيل وليس مواطناً أو أن جنسيته غير محددة أو موضع شك، فيحصل على وثيقة سفر (Laissez Passer) يستعملها عند مغادرته إسرائيل وعودته إليها.

وفي حين يبقى جواز السفر ساري المفعول لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لخمس سنوات أخرى، فإن مدة سريان وثيقة السفر هي سنة واحدة قابلة للتجديد لسنة أخرى. وبما أن سكان القدس الشرقية، كما أسلفنا، هم مقيمون بإسرائيل فلا يحق لهم الحصول على جواز سفر إسرائيلي، وإنما على وثيقة سفر. ويمكن تقديم الطلبات للحصول على الجواز أو على الوثيقة، أو لتجديد فترة سريانها، في مكاتب وزارة الداخلية في إسرائيل، أو في القنصليات والسفارات الإسرائيلية في الخارج.

ج - الدخول إلى إسرائيل والخروج منها: لكل مواطن إسرائيلي موجود في الخارج الحق في الدخول إلى إسرائيل. لكن هذا الحق ليس ممنوحاً لمن ليس مواطناً. ودخول الزائر والمقيم، بما في ذلك المقيم الدائم، وإقامتهم بها تتم بواسطة تأشيرة دخول وتصریح إقامة وفقاً لما ينص عليه قانون الدخول إلى إسرائيل والأنظمة الصادرة

بحسبه. أما الخروج من إسرائيل فهو من حق كل إنسان. ولكن يمكن تقييد هذا الحق في حالات محددة، كوجود أساس للشك في أن خروج الشخص (المواطن والمقيم على حد سواء) من إسرائيل قد يمس بامن الدولة. ويكون الدخول والخروج من إسرائيل من النقاط الصلبة التي يحددها القانون ومن بينها: مطار بن - غوريون ومطار دوف (تل أبيب) ومطار عسكروت (قلنديا)، وميناء حيفا وميناء إيلات، وجسر دامية وجسر اللنبي. أما بالنسبة إلى سكان القدس الشرقية، فإن مغادرتهم القدس تكون عادة إما من مطار بن - غوريون مستعملين وثيقة السفر (Laissez Passer)، أو من جسري اللنبي ودامية، مستعملين جوازات السفر الأردنية وتصريّ خروج، يكون ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات. وكثيراً ما كانت وزارة الداخلية، بالتعاون مع سلطة الجسور التابعة للإدار المدنية والحكم العسكري، تمّد سكان القدس من السفر «لأسباب أمنية»، أو تشترط بقاعهم في الخارج مدة من الزمن لا تقل عن تسعة أشهر. وقد بقيت الجسور تحت سلطة إسرائيلية حتى بع اتفاقية إعلان المبادئ، على الر: من الوجود الفلسطيني في موا: متفق عليها، إلا أن الفرار النها: بالسماح بالدخول أو بالخرو: هو قرار إسرائيلي.

الموضوع الرئيسي : القدس

الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية

المصدر : الحياة

اسم كاتب المقال :

رقم العدد :

تاريخ الصدور :

أسماء الحلبي

١٢٥٦٨

١٩٩٧/٧/٢٨

في القدس بتسعيها والذي بلغ ٥٦٤,٣٠٠ نسمة. وفي الوقت الذي كانت فيه ٥٠٠٠ وحدة سكنية يهودية في طور الانشاء عند تاريخ نشر التقرير، كانت المخططات المتعلقة بالبناء في الاحياء العربية لا تزال حبرا على ورق. ومن مجموع ٩٠٧٠ وحدة سكنية بنيت في القدس في الفترة ما بين سنة ١٩٩٠ ونهاية سنة ١٩٩٣، بنيت ٤٦٣ وحدة فقط (٥,١ في المئة) في حارات فلسطينية. وعلى أي حال، فإن عدد الوحدات المخططة التي تحدث عنها تقرير وحدة التخطيط في الحارات العربية، لا يمكن ترجمته الى الواقع، ذلك بان العدد يشمل الابنية القائمة، والابنية التي يمكن اضافتها بشكل قانوني، والتي لا تتعدى بضعة مئات. فالمخططات المتعلقة بالحارات العربية تحدد البناء في مناطق معينة وتسمح بالبناء في الأراضي الخالية الواقعة بين البيوت القائمة فقط، وتعتبر نسبة كبيرة من الأراضي داخل المخطط «مناطق خضراء مفتوحة» أي لا يسمح بالبناء فيها، كما تستهلك الشوارع اجزاء غير قليلة من هذه المخططات. ثم ان نسبة البناء من مساحة القطعة تراوح في الحارات العربية بين ٥٠ في المئة و٧٥ في المئة، في حين تصل هذه النسبة الى ١٢٥ في المئة في بعض المناطق اليهودية، مثل المشروع البلدية في راس الصانقت عليه ليشيفات بيت اوروت. وبينما استغرق تخطيط مستعمرة بسغات زئيف (التي بنيت على اراض تعون بقرتي شعفاط وبيت حنينا) ثلاثة اعوام فقط، استمرت عملية التخطيط بالنسبة الى مخطط بيت حنينا اكثر من ١٣ عاما. وما زالت هناك عدة مناطق وحارات عربية في القدس من دور مخططات، مثل قرية خرماء بجزء الواقع ضمن جسد البلدية وقضلا عن التمييز في سياس التخطيط والبناء ضد السكان العرب، فقد منعت السلطات

اساسي، بجاهل حاجات السكان العرب واغفالها. فمخططات البناء والتطوير تركزت في ايجاد الحلول وتلبية حاجات الوسط اليهودي فقط وباستثناء مشاريع اسكانية صغيرة، كمشروع نسبية في بيت حنينا الذي شمل ٤٠٠ وحدة سكنية، ومشروع آخر في وادي الجوز شمل ٢٤ وحدة سكنية، لم تقم بلدية القدس ووزارة الاسكان بمشاريع اسكان داخل حدود القدس الشرقية لمصلحة السكان العرب. عندما وضعت بلدية القدس مخططا هيكليا مقترحاً لمنطقتي شعفاط وبيت حنينا اشتمل على ١٨٠٠٠ وحدة سكنية - بما في ذلك تلك القائمة - اعترضت وزارة الداخلية، ممثلة بحاكم لواء القدس، الذي يشغل منصب رئيس اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء، وكذلك وزارة الاسكان، الأمر الذي أدى الى خفض عدد الوحدات السكنية التي اشتمل عليها المخطط الى ٧٥٠٠ وحدة. وقد بلغت نسبة المنطقة الخضراء المفتوحة، في المخطط نحو ٢٥ في المئة. ويستمر الحديث عن اعداد البيوت الممكن بناؤها، من دون ان تكون هناك ترجمة لتلك في الواقع الصعب الذي تعيشه الحارات العربية في القدس الشرقية. ففي تقرير اعنته وحدة سياسة التخطيط في بلدية القدس ونشر ملخصه في الصحف بتاريخ ١٩٩٣/٨/١١، ورد في شأن امكانيات البناء المستقبلية ان هناك مجالا لاضافة ٣١,١٤٣ وحدة سكنية في الاحياء اليهودية (١٧,٧١٠ منها في القدس الشرقية) في مقابل ١٥,٢١٠ وحدات في الحارات غير اليهودية. و اضاف التقرير ان هناك اقلية يهودية حتى في القدس الشرقية إذ بلغ عدد اليهود ١٥٢,٨٠٠ نسمة، في حين بلغ عدد العرب ١٥٠,٦٠٠ نسمة شكلوا ٢٦,٧ في المئة من مجموع السكان

العقارات ما عدا ارض البناء (الأرض التي يمكن البناء عليها). وهذه الضريبة التي تجبى لتمكين البلدية من تقديم خدماتها للسكان، تفرض بنسب متفاوتة بحسب المنطقة التي يقع فيها العقار: فالمدينة مقسمة الى مناطق سكنية «أ» ومناطق سكنية «ب» ومناطق سكنية «ج» وتباين نسبة الضريبة بين المناطق لكنها تتساوى في القدس الغربية والقدس الشرقية، أي ان من يسكن في منطقة سكنية «أ» في القدس الغربية يدفع للمتر المربع المثل نفسه الذي يدفعه من يسكن منطقة «أ» في القدس الشرقية. مع ان الخدمات التي تقدمها البلدية في الأخيرة لا تتساوى مع الخدمات المقدمة في القدس الغربية، فخدمات التطوير والترفيه والخدمات الاجتماعية التي تتمتع بها الاحياء اليهودية معدومة في معظم الاحياء العربية. وكذلك الأمر بالنسبة الى المحال التجارية والفنادق التي تفرض عليها ضريبة الأرثونا بنسبة متساوية في القدس الغربية والقدس الشرقية، على الرغم من ان موارد ومدخل تلك الموجودة في القدس الشرقية اقل كثيراً من التي في القدس الغربية. و - التخطيط والبناء: ان قانون التخطيط والبناء لسنة ١٩٦٥ لا يميز بين مواطن ومقيم، وتنطبق الشروط المفروضة على من يرغب في البناء - ومن ضمنها وجوب استصدار رخصة بناء - على السكان جميعاً. وأدت السياسة التي اتبعتها السلطات الاسرائيلية، وعلى رأسها بلدية القدس، في مجال التخطيط والبناء في القدس، خلال سنوات الاحتلال الطويلة، الى تفاقم أزمة السكن في الحارات العربية، الأمر الذي دفع الكثيرين من سكان القدس الشرقية الى التفتيش عن حل لاضائقتهم في القرى والضواحي المحيطة بالقدس. وقد تميزت هذه السياسة بأمرين رئيسيين: الأول، مصادرة مكثفة للأراضي العربية وبناء مستعمرات وحارات يهودية جديدة عليها، كانت تخرجتها تقصا في الأراضي الصالحة للبناء في الوسط العربي وتطوير الوسط اليهودي، اذ تم بناء نحو ٣٨٥٠٠ وحدة سكنية للسكان اليهود على الأراضي المصادرة.

د - يعمل في سلك الدولة: ان الجنسية الاسرائيلية هي شرط للتوظيف في سلك الدولة. وقد نصت المادة ١٦ من قانون خدمة الدولة (تعيينات)، لسنة ١٩٥٩، على أنه لا يجوز تعيين شخص للعمل في خدمة الدولة إلا إذا كان مواطناً اسرائيلياً. ومن يتنازل عن جنسيته يعتبر مستقبلاً من عمله. ولكن لهذه القاعدة استثناءات: فالمادة ٤٠ من القانون ذاته تنص على تعيين شخص في خدمة الدولة بواسطة عقد خاص إذا توفرت فيه بقية الشروط التي يحددها القانون. وكذلك، منحت المادة ٢٣ من قانون التسويات القضائية والإدارية (نص مدمج) لسنة ١٩٧٠، رئيس الحكومة صلاحية اصدار أنظمة لإعفاء من يسكن في مناطق، تقرر سريان القانون الاسرائيلي عليها، من شرط الجنسية لتعيينه في منصب موظف جمهور (عوييد تصبور). ويبدو ان هذه الاستثناءات هي التي مكنت الحكومة الاسرائيلية من توظيف سكان من القدس الشرقية في المؤسسات ودوائر حكومية، كمؤسسة التأمين الوطني ودائرة تسجيل السكان التابعة لوزارة الداخلية، فضلاً عن حصول منهم على الجنسية الاسرائيلية واصبح مواطن اسرائيلياً. وباستثناء العمل في خدمة الدولة، لا يشترط القانون الاسرائيلي الجنسية شرطا للعمل.

هـ - الضرائب: لا يميز القانون الاسرائيلي في هذا المجال بين المواطن والمقيم الدائم. فضريبة الدخل مفروضة على كل دخل تم الحصول عليه في اسرائيل، سواء اكان صاحبه مواطناً ام مقيماً دائماً ام حتى اجنبياً. وقامت اسرائيل بفرض ضريبة الدخل على سكان القدس الشرقية، وفتحت فيها فرعاً لسلطة الضريبة، وفرضت أيضاً ضريبة القيمة المضافة على التجار والحرفيين وعلى مقدمي الخدمات من محامين ومهندسين وأطباء... الخ، العاملين في القدس الشرقية. ونتيجة سريان القانون الاسرائيلي، فرض على سكان القدس ضرائب الأراضي كضريبة التحسين (ماس شيج) وضريبة الاملاك (ماس رخوش). وتفرض بلدية القدس، كغيرها من البلديات، ضريبة الاملاك (الأرثونا) على البيوت والمحال التجارية، وعلى جميع أنواع

أسامة الحلبي

اسم كاتب المقال :

١٢٥٦٨

رقم العدد :

١٩٩٧/٧/٢٨

تاريخ الصدور :

الموضوع الرئيسي : القدس

الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية

المصدر : الحياة

وبموجب المادة ٢ من انظلمه ١٩٨٧، اذا تم رفع مخصص الى «مقيم بالمنطقة» في تاريخ بدء سريان هذه الانظمة (١/١/١٩٨٧)، يستمر في دفع المخصص له ما دامت تتوفر فيه بقية الشروط التي كانت ستؤدي الى استحقاق المخصص لو انه كان مقيماً باسرائيل. وإذا انتقل شخص الى «المنطقة» بعد بدء سريان الانظمة المذكورة وكان يدفع له مخصص في يوم انتقاله، تستمر مؤسسة التأمين الوطني في دفع المخصص حتى بعد انتقاله، اما من لم يبلغ الثامنة عشرة عند انتقاله الى الضفة الغربية او غزة ولم يكن يقبض مخصصاً من التأمين الوطني عند بدء سريان الانظمة او عند انتقاله، فلا يستحق المخصصات بعد انتقاله. وتنص المادة ١٥ فقرة (د) من الانظمة المذكورة على ان من عاد الى السكن في القدس وترك مكان سكناه في الضفة الغربية وغزة يبقى خاضعاً لهذه الانظمة لمدة اربعة وعشرين شهراً، والهدف من وراء هذه المادة هو تمكين مؤسسة التأمين الوطني من التأكد من ان الشخص المعني قد ترك فعلاً مكان سكناه السابق في الضفة الغربية وانتقل الى السكن في القدس بصورة دائمة. وبعد ان توقفت مؤسسة التأمين الوطني، بحسبة «الخطأ» عن دفع مخصصات اطفال ومخصصات اطفال عجز الى عائلات تسكن خارج حدود القدس البلدية، بعد ان كانت تدفعها خلال فترة طويلة، وقبل صدور انظمة سنة ١٩٨٧، على الرغم من معرفتها ان العائلات المذكورة تسكن خارج حدود القدس، توجهت جمعية حقوق المواطن في اسرائيل المحكمة العليا الاسرائيلية، اذ تم التوصل الى اتفاق تم في إثره صدور انظمة التأمين الوطني (دفعات) لسكان القدس الذين نقلوا مكان سكناهم الى يهودا والسامرة وقطاع غزة، لسنة ١٩٩٣. وتنص هذه الانظمة على تجديد دفع مخصصات تأمين بدئ بدفعها قبل بدء سريان انظمة ١٩٨٧ وقطعتها مؤسسة التأمين الوطني. واعفت انظمة ١٩٩٣ التأمين الوطني من دفع المخصصات باتر رجعي عن الفترة التي سبقت بدء سريان انظمة ١٩٩٣ (٢/١/١٩٩٣) إلا اذا كانت هناك قضاياعلقة في

وبدا اجل القدس الذين انتقلوا الى السكن خارج حدود البلدية بدفع التمن-فعلى سبيل المثال أوقفت مؤسسة التأمين الوطني دفع مخصصات الاطفال للكثير من العائلات بعد ان تبين لها انهم يسكنون في مناطق مثل الرام والعيزرية وابو بيس وضاحية البريد، بحجة انهم ليسوا مقيمين بالقدس ويسكنون خارج اسرائيل. وقد فسرت مؤسسة التأمين الوطني القرار الوزاري الصادر سنة ١٩٧٣، بأنه يحفظ حقوق السكان بالنسبة الى مخصصات الاطفال المولودين في القدس حتى تاريخ الانتقال الى الضواحي المذكورة فقط، اما الاطفال المولودين بعد الانتقال من القدس فلا تدفع لهم مخصصات، وقد قبلت محكمة العمل القطرية موقف مؤسسة التأمين الوطني هذا. وفي مرحلة لاحقة أصدر وزير العمل والرفاه الاجتماعي انظمة التأمين الوطني (حقوق وواجبات من ليسوا مقيمين في اسرائيل) لسنة ١٩٨٧ وجاءت هذه الانظمة لتعالج موضوع سكان القدس القاطنين بـ «المنطقة» (= الضفة الغربية وقطاع غزة) بما يتلاءم مع السياسة والموقف اللذين تبنتهما مؤسسة التأمين الوطني. ونصت المادة ١ منها على وجوب توفر خمسة شروط في الشخص المعني حتى يدخل في تعريف «مقيم بالمنطقة» وتسري عليه هذه الانظمة: اولاً: ليس مواطناً اسرائيلياً. ثانياً: مسجل في سجل السكان بموجب قانون سجل السكان لسنة ١٩٦٥. ثالثاً: يحمل الهوية الاسرائيلية والتي منحت له قبل سريان الانظمة (١/١/١٩٨٧). رابعاً: مكان سكناه المسجل في بطاقة الهوية يقع في المنطقة المحددة في ذيل مرسوم انظمة السلطة والقضاء (رقم ١) لسنة ١٩٦٧. خامساً: بلغ، يوم انتقاله الى الضفة الغربية أو قطاع غزة، سن، الثامنة عشرة.

محة المستسقى ومنحة الولادة ومخصص للولادة، ومخصصات الاطفال، ومخصصات البطالة، ومخصصات العجز، ومخصصات تأمين حقوق العمال عند افلاس صاحب العمل وجل الشركة. ولكل مخصص شروط استحقاق خاصة به يجب ان تتوفر حتى تدفع مؤسسة التأمين الوطني للشخص المستحق. لكن هنالك شرط مشترك يتعلق بمخصصات الشيخوخة والارامل والبطالة والاطفال، وهو ان يكون المستحق «مؤمناً» اي مقيماً باسرائيل. فالقانون يشترط الاقامة (وليس المواطنة) شرطاً أساسياً لاستحقاق المخصصات الاربعة المذكورة. وبما ان سكان القدس الشرقية قد أصبحوا مقيمين باسرائيل بعد ضم المدينة اليها، فمن تتوفر فيه الشروط يكون مستحقاً لهذه المخصصات. فتحت مؤسسة التأمين الوطني فرعاً لها في القدس الشرقية، وباشرت تقديم خدماتها للسكان الذين تم احصاؤهم في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ومنحوا الهويات الاسرائيلية. ولم تشترط المؤسسة استمرار سكن هؤلاء ضمن الحدود البلدية للقدس، وذلك تطبيقاً لقرار اللجنة الوزارية المنيقطة، الحكومة الاسرائيلية الصادر بتاريخ ١٣/٢/١٩٧٣. وقد نص القرار على ما يلي: «كل من يحمل الهوية الاسرائيلية كونه مقيماً بالقدس واستمر في تسديد دفعاته للتأمين الوطني بشكل متواصل، فإنه يبقى متمتعاً بحقوق التأمين الوطني حتى وان نقل مكان سكناه الى خارج حدود بلدية القدس». ويبدو ان خلفية القرار كانت محاولة لطمأنة السكان الذين اضطروا الى نقل مكان سكناهم الى ضواحي القدس لسبب أو لآخر. وجاء على لسان رئيس بلدية القدس، انذاك، ما يدعم هذه الفرضية: «ان الجهات المختصة لم تأخذ حتى الآن بطاقة هوية من احد، وقد توصلت البلدية الى اتفاق مع المسؤولين في وزارة الداخلية وتم استصدار قرار حكومي بعدم المس ببي مواطن عربي يضطر الى البحث عن حل للخائفة السكنية خارج حدود المدينة». وسرعان ما تغيرت السياسة الرسمية في هذا الشأن

الاسرائيلية تنفذ مشاريع اسكان ذاتية عربية، مثل مشروع اسكان المعلمين في منطقة عطرطوت (قلندية). وكانت النتيجة الطبيعية لسباسة التخطيط والبناء هذه لجوء السكان العرب الى البناء غير المرخص لكل ضائقتهم السكنية. وردت بلدية القدس باصدار اوامر الهدم الادارية، اذا تم اكتشاف المبني، قبل ان يتم بناؤه والسكن فيه، ورفعت الدعاوى امام محكمة الشؤون البلدية ضد من بنى بيتاً من دون ترخيص وسكن فيه، واستصدرت ضدهم اوامر هدم قضائية. ووصل عدد الاوامر الادارية التي اصدرها رئيس البلدية حسني تاريخ ٢/٦/١٩٩٥، الى ٤١ امراً. كما اصدرت البلدية عند الاوامر التي صدرت سنة ١٩٩٤، ومنها ١٣ امراً صدرت بحق بيوت في قرية الغيساوية. ويذكر ان القوى اليمينية في الكنيسة تضغط من حين الى آخر على البلدية لتنفيذ اوامر الهدم في القدس الشرقية. وقد توجه عدد من اعضاء الكنيسة الى محكمة العدل العليا بادعاء ان البلدية لم تنفذ عدداً كبيراً من اوامر الهدم الصادرة بحق بيوت تقع في الحارات العربية. ويبدو ان العنصر الديموغرافي في الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي بشأن السيادة على القدس يبقى ذا اهمية كبيرة. ففي جلسة للبلدية عقدت في بداية تموز (يوليو) ١٩٩٥ قال رئيس البلدية، اولمرت، انه يعارض تحضير مخططات بناء اضافية للطرب، وأنه لا يريد زيادة عدد سكان القدس الشرقية. ز - مخصصات التأمين الوطني: تقوم مؤسسة التأمين الوطني بدفع المخصصات المتعددة للسكان بموجب قانون التأمين الوطني (نص مدمج) لسنة ١٩٩٥، الذي حل محل قانون التأمين الوطني (نص مدمج) لسنة ١٩٦٨، بعد التعديلات الكثيرة التي أجعلت عليه. وجاء القانون لضمان مستوى معين من الرفاه الاجتماعي، وخصوصاً بالنسبة الى الشرائح الضعيفة من المجتمع. وتشمل المخصصات التي تدفع للمستحقين وبموجب هذا القانون الاتي: مخصصات الشيخوخة، ومخصصات الارامل، ومخصصات لمصابي العمل، ومخصصات الامهات وتتم

الموضوع الرئيسي :	القدس .	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٥٦٨
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٨

في اسرائيل. وحتى الان لم يصدر قانون أو أنظمة تلغي حقوق حملة الهوية الاسرائيلية القاطنين ببقية مناطق السلطة الفلسطينية، بشكل صريح، في اثر اتفاقية المرحلة الانتقالية. ويذكر هنا الى موقف وزارة الداخلية الاسرائيلية الذي اعلن في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٦، وبموجبه يفقد كل مقدسي يسكن في «المناطق» (= الضفة الغربية) الإقامة الدائمة في اسرائيل. وبالتالي يفقد حقوقه الأخرى المترتبة على اقامته، ومنها حقوقه بموجب قانون التامين الوطني.

* باحث قانوني، ومحام يعمل في القدس .

سكانه في اسرائيل كان في تعداد مقيم اسرائيلي» (التشديد للمؤلف). من الواضح ان هذا التعريف يقتصر على السكان اليهود ويستثني العرب الفلسطينيين من حملة الهوية الاسرائيلية. وبدأ سريان هذا التعديل بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢١. وتنص الفقرة (ج) من المادة ٣٧٨ على ان الأنظمة التي صدرت بموجب المادة (١٩٢) أي من قانون التامين الوطني بنصه المدمج لسنة ١٩٨٦ قبل تاريخ بدء سريان التعديل (وتنسل الأنظمة التي تطرقنا اليها والصادرة سنة ١٩٨٧ وسنة ١٩٩٣ والتي أبقّت على بعض الحقوق لسكان القدس العرب الذين انتقلوا الى خارج الحدود البلدية) تبقى سارية المفعول وفق الشروط التي يحددها القانون المعدل. والنتيجة هي ان الأنظمة المذكورة تسري على من يسكن خارج منطقتي غزة وأريحا فقط، شريطة ان تكون المخصصات تدفع له عند بدء سريان التعديل، أي بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢١. أما من يسكن من فلسطيني القدس، من حملة الهوية الاسرائيلية، في غزة وأريحا فلا حق له في استلام مخصصات تامين بموجب الأنظمة السابقة، بل مخصصات نتيجة اصابة عمل في اسرائيل فقط وبموجب القوانين المعدل. وبموجب هذا التعديل لا يعتبر حادث «إصابة عمل» إذا وقع بعد تاريخ بدء سريان التعديل خارج اسرائيل في الطريق من العمل واليه. ونتيجة أخرى لتعريف «مقيم اسرائيلي بالمنطقة» كما ورد في المادة ٣٧٨ من قانون التامين الوطني، هي فقدان الأمهات المقدسيات الوالدات في المستشفيات الاسرائيلية لحقوقهن المتعلقة بدفع مصاريف المبيت في المستشفى من قبل مؤسسة التامين الوطني، ومنحة الولادة ومخصص الولادة، اذا كن مقيمات مع أزواجهن في غزة أو في أريحا أو في أي مكان آخر في الضفة الغربية، حتى لو كان الزوج يعمل

حاکم العمل، فعندها يتم دفع المخصص منذ تاريخ تقديم الدعوى.

وفي حين فقد الكثيرون من سكان القدس الشرقية حقهم في مخصصات التامين المتعددة، نتيجة سكنهم خارج حدود البلدية، وفقد البعض حقهم في الإقامة بالقبيل، وصورت منهم هوياتهم، بغية ان تبين لوزارة الداخلية حقيقة اقامتهم «خارج اسرائيل»، فقد حافظ المستوطنون اليهود على حقهم في الحصول على مخصصات التامين المتعددة على الرغم من سكانهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بناء على أنظمة التامين الوطني (سريان على اصناف خاصة من المؤمنين)، لسنة ١٩٨٧. ونصت المادة ٢ من هذه الأنظمة: «تسري تعليمات القانون [قانون التامين الوطني (١-ج)] على كل شخص يسكن في (المنطقة) [الضفة الغربية وقطاع غزة (١-ج)] أو يعمل فيها كما لو كان يسكن أو يعمل في اسرائيل، أو كان مواطناً اسرائيلياً أو له الحق في العودة الى اسرائيل وفقاً لقانون العودة لسنة ١٩٥٠».

وفي إثر توقيع اتفاقات أوسلو وتصديقها من قبل الكنيست أدخلت تعديلات على قانون التامين الوطني، تلغي حقوقاً كان اكتسبها سكان القدس الشرقية الفلسطينيون الذين انتقلوا الى السكن في المنطقة الغربية (يهودا والسامرة) أو في قطاع غزة بموجب أنظمة ١٩٨٧ وأنظمة ١٩٩٣. وتعتمد المادة (١٩٢) من قانون التامين الوطني (نص مدمج) لسنة ١٩٩٣ التي أصبحت المادة ٣٧٨ من قانون التامين الوطني (نص مدمج) لسنة ١٩٩٥، واقتصرت الحقوق والمخصصات التي تمنح على من هو «مقيم اسرائيلي بالمنطقة» (تושاب ישראל) وعرفت الفقرة (١) من المادة ٣٧٨ بند «مقيم اسرائيلي بالمنطقة» بما يلي: «من هو مشغل أو يسكن في (المنطقة) (= يهودا والسامرة باستثناء غزة وأريحا) أو في مناطق غزة وأريحا وهو مواطن اسرائيلي أو له حق القدوم الى اسرائيل وفق قانون العودة، والذي لو كان مكان

999A/A/11

المركز القومي للدراسات والبحوث

المفاوضات بحسبان أن الحدود بين الدولتين قد تم تحديدها فيه بشكل واضح ومحدد، ومن ثم سوف تقتصر المفاوضات بين الطرفين على طريقة تقسيمها بعبارة أخرى فإن على المفاوض الإسرائيلي أن يدخل على مفاوضات الاستعمارية، وبأساليبها الخداعية في هذا الشأن، فلذلك الحدود الدولية بين الدولتين العربية واليهودية هي خط أحمر لا يجوز له تجاوزه أو التلاعب منه. مثلما لا يجوز للمفاوض الفلسطيني التفاوض أو التنازل عنه. طالما أنها تمثل حدوداً تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للصرف خاصة أن قرار التقسيم ١٨١ لم يكن سوى توصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة فتشترط إلى عنصر الإيجاب

في اليوم أن قبلها اليهود وأعلنوا قيام دولتهم في ١٤٨/٥/١٥ بموجب إعلانها فقد التزموا بها لذلك فقد حرصت الجمعية العامة في قرارها رقم ٢٧٣ الصادر في ١٩٤٩/٣/٢٩ بناء على توصية مجلس الأمن رقم ١٨١ في ذات العام - أن تقر من أعضائها بقبول إسرائيل كعضو في الأمم المتحدة بشرطين: هما أولاً:

التزام إسرائيل بتطبيق الأحكام قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ وقرار إعادة اللاجئين رقم ١٩٢ لسنة ١٩٤٨ الصادران عنها وثانياً: تعهدوا بإحرام ميثاق الأمم المتحدة كما أنه يوم أن قبلها الفلسطينيون في إعلان جزائري في ١١/٥/١٩٧٨ واعلنوا قيام دولتها بناء على تلك التوصية وفي إطار الحدود الدولية التي تبنتها وباتسعيد أن القيس الشريف عاصمتها، فقد قامت الجمعية العامة بالتعريب بتلك الخطوة وأقرت الفلسطينيين عليها بناء على مصادقة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة إلى مسمى دولة فلسطين، معجالة الاعتراض غير الشرعي الصادر عن ممثل دولة إسرائيل لديها على إعلان الجزائر بزعم أن تصرف من جانب واحد وكان إعلان إسرائيل قيام دولتها منذ خمسين عاماً استناداً لتوصية التقسيم ١٨١ كان إعلاناً مشتركاً ولم تكف الجمعية العامة بذلك بل أفضت موقراً برغم مصادقة ممثلين دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى مستوى تمثيل بعثات الدول باستثناء حتى التصويت والترشيح مؤسسة قرقرها على ما ورد في احكام قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ كما أنه من غير المستبعد أن تقوم الجمعية العامة بخطوة جريئة أخرى، إذا ما استمررت إسرائيل في التصرف وبكأنها دولة فوق القانون، تتفهم في خفض مستوى تمثيل إسرائيل في الأمم المتحدة إلى مستوى بعثة فلسطين حالياً، أي أن تسحب منها حتى التصويت والترشيح وذلك بناء على طلب من المجموعة العربية على نحو ما أورثته مؤرخاً مجلة الوسط في عندها بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢٠.

ومن ثم وجب على المفوض الإسرائيلي - في مشاورات الوضع النهائي - أن يعيد للمفاوض الفلسطيني في الضفة الغربية وعمرة بمعية القدس، قسباً وإنما وجب عليه أن يعيد إليه قضاء قطاع غزة بما في ذلك الناصرة، والد وراملة وبيت سيج وبأفا وبأبي قناز، وذلك كله على النحو الوارد في قرار النقسمين والمبين في الخرائط المرفقة به.

ومن ذلك القرار الدولي رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ المتعلق بالتقسيم أيضا
وقد علينا ،على المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين ،محدد المقصود
بالقرار، ووفقا لهذا القرار فإن الجانبين الفلسطينيين ومدينة القدس، كما
حديثا وعرفها القرار في الجزء الثالث البند (ب) منه تحت عنوان «حدود
المنطقة، حيث تشمل مدينة القدس ببلدية القدس الحالية، بالإضافة إلى
القرى والبلدان المحيطة بها، بحيث تكون أبو نيس أقصاها شرقا ومدينة
البيت لحم أقصاها جنوبا، وعين كارم (وتشمل قرية قانونيا) أقصاها غربا،
وتكون شغفان أقصاها شمالا، كما هو واضح في الخريطة الخططية
والمرقعة من ١٨١ وجب أن يكون مفهوما ومعلوما أن القدس التي ستكون
محلا للمفاوضات هي القدس أو مدينة القدس، أو القدس الشريف وفقا
لحالة عليها المفاوض الفلسطيني - على النحو السابق تحديده في القرار
١٨١ على نحو ما سبق بيانه، لسبب غاية في البساطة هو أن ذلك التحديد
في هذا التعريف يجد له سندنا من أحكام القانون الدولي محل القول إن
القدس التي ستكون محلا للمفاوض هي قس بتعريف وحيد ورد في قرار
التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧.

وبعد أن تم تحديد وتعريف المقصود بالقدس يتعين علينا أن نعرض للمركز القانوني لهذه المدينة في ضوء أحكام القانون الدولي وليكن هذا موضوع مقال الغد إن شاء الله.

في مقالته في اهرام ٩٨/٣٠ بعنوان «دعوة لصياغة وثيقة للنفاق عن القس»، وجه الزميل الأستاذ أحمد يوسف القرعي الدعوة المبكرة للقسيسين والقسوس العرب للمشاركة في إعداد وصيغة وثيقة للنفاق عن القس مهذا الدعوة تلك بمقال سابق بتاريخ ٩٨/١٦ بعنوان «أية قس تجري مفوضات حولها»، وفيه نوه لما أورده د. إدوارد سعيد في جريدة الحياة بتاريخ ٨/١٧/١٩٩٥ عن المخاطر التي ستعترضها أية نتائج مفوضات الوضع النهائي، خاصة إذا أخذ في الاعتبار ما يورده الجغرافي الإسراييلي جان دي جونج يشير في كتابته من أن القس المزمع طرحها على النفاق في تلك المفوضات ستكون القس الكبرى والتي تبلغ ١٢٥٠ كيلو مترا مربعا ويقع ثلاثة أرباعها في الضفة الغربية.

حسن أحوال

وإنه استجابة لتلك الدعوة وتلبية لهذا الواجب المقدس، فاني أشرك بهذا المقال قوتية من وفاق الدفاع عن الشريعة وقد خصصته للتحديد المقصود بـ «القدس» أو مدينة القدس، على وجه التحديد أو القدس الشريف، على نحو ما يتبعها به دائما المفاوضات الفلسطينية التي ينبغي أن تكون هي - لا غيرها - من الناحية القانونية محلا للمفاوضات الوضع النهائي لتصل بعد تلك إلى بيان مركزها القانوني وفقا لأحكام القانون الدولي، حيث تتمكن أخيرا من استعراض النتائج القانونية المترتبة على ذلك المركز القانوني في تلك المفاوضات، وذلك كله على النحو التالي:

لا مندوحة من التذكير أن تعريف وتحديد المقصود بـ «القدس» يعد أمراً قانونياً في غاية الأهمية بحسبان أنها تعد قضية من قضايا تلك المفاوضات، ومما هو جدير بالملاحظة أن اتفاقيات أوسلو، خاصة اتفاقية الشنتن بتاريخ 13/9/1993 قد أشير فيها إلى «القدس» في المواضيع التالية:

● المادة (٤) بعنوان «الولاية، مكملة بالمحضر المتفق عليه، حيث نص على: سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء سفك المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم؛ القدس والمستوطنات والمواقع العسكرية والإسرائيلية».

● المادة (٥) بعنوان «الفقرة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي»، في فقرتها (٣) حيث تذكر: من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس للتأجيل للمستوطنات للترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.

● وأخيرا البند (١) من الملحق الأول بعنوان برتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها وقد ورد فيه فلسطينيو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية، وفقا لاتفاق بين الطرفين.

بين أنها قد جاءت خلوا من تحديد وتعريف المقصود بـ «القدس» لذلك فقد ذهب البعض إلى أن المقدس هو «القدس الشرقية» التي احتلت في عام ١٩٦٧ ولكن هذا الرأي الآن من الممكن الاتفاق إليه في مفاوضات حلحلة الانتفاضة إلا أنه لا يمكن الأخذ به في مفاوضات الوضع النهائي الدائم، وقد يزعم الجغرافي الإسرائيلي جان دي جونغ إلى أن المقصود، القدس العظمى - على نحو ما سبق أن استعرضناه له بعاليه - غير أن هذا الزعم يفحصه افتقاره السند القانوني وتعارضه مع أحكام القانون الدولي ومبدأ عدم التدخل الجملة، والتعريفات المتعددة التي ذهب إليها البعض لتحديد وتعريف المقصود بالقدس يجب علينا أن نورد بعضها وتحريفيها سند قانوني دولي لا يهوى سياسي أو يصطع استثماري للوصول إلى ذلك علينا - على المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين - إعادة ترميز المادة ٥ في فقرتها ٣ من اتفاق واشنطن (أوسلو) ١٠ بصد ما كترته من قضايا الوضع الدائم، وترتيبها لتقرأ على النحو التالي: «من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية. ما فيها الحدود والقدس اللائحة المستوطات الترتيبات الأمنية... إلخ أي أن قضية الحدود ينبغي أن تكون هي أول القضايا المطارة إليها قضية القدس فتأتي القضايا، ومرجع ذلك أن قضية تحديد الحدود الأولية بين الدولة الفلسطينية والدولة اليهودية هي البداية التي ينبغي أن ينطلق منها التفاوض وهنا نجد أن قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩ برقم ١٨١ سوف يفرض نفسه على تلك

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	حسن أحمد عمر
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	٤٠٧٩١
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٨/١٢

المركز القانوني للقدس .. عاصمة لفلسطين (٢)

بعد أن خُص مقال الأمام إلى تحديد وتعريف المقصود بالقدس يتعين علينا في مقال اليوم أن نعرض للمركز القانوني لهذه المدينة في ضوء أحكام القانون الدولي العام، ولما كان المركز القانوني لمدينة القدس يختلف باختلاف مراحل زمنية متفاوتة لذلك وجب تتبع ذلك في عجالة وفقاً لما يلي:

■ في الفترة منذ قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ وحتى نهاية قبل نهاية عام ١٩٤٩ نجد أن المركز القانوني لمدينة القدس يتم تحديده بموجب قرار التقسيم وفقاً لما جاء في الجزء الثالث منه في البند (١) بحسب أنها مدينة ذات كيان مستقل متفصل تخضع لنظام دولي خاص وتتولى الأمم المتحدة إدارته تحت إشراف مجلس الوصاية حيث يقوم الأخير بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأولى، ونص في البند (د) من ذات الجزء على أن ينفذ ذلك النظام الخاص للدول لمدينة القدس في مدة لا تتجاوز الفاتح من أكتوبر ١٩٤٨، وأن يبقى نافذاً أول الأمر مدة عشر سنوات، مالم يجد مجلس الوصاية أنه من الضروري إعادة النظر في أحكام ذات النظام قبل انقضاء تلك المدة، وبعد انتهاء هذه المدة يعيد المجلس النظر في النظام برمته في ضوء ما اكتسب من تجربته، ويكون لسكان المدينة عندئذ حرية التعبير عن رغباتهم عن طريق استفتاء عام.

■ بيد أن مجلس الوصاية، وفي مواجهة العدوان التوسعي الإسرائيلي لضم القدس في عام ١٩٤٩ باحتلال القدس الغربية، وباصدار قرار باطل من الكنيست - البرلمان الإسرائيلي في ١٩٤٩/١٢/١١ بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، كحاولة منها لفرض سياسة الأمر الواقع، فقد أصدر ذلك المجلس قراره رقم ١١٤ في ١٩٤٩/١٢/٢٠ بإبطال هذا الإعلان، ومؤكداً في ذات الوقت بطلان قيام إسرائيل بنقل بعض الدوائر والوزارات إلى القدس الغربية، وتبعاً لذلك فإننا يمكننا القول اليوم أن مجلس الوصاية في قراره آنف البيان قد استخدم للرخصة المخولة له بشأن إعادة النظر في النظام القانوني الدولي الخاص لمدينة القدس قبل مرور السنوات العشر أن رأى ضرورة لذلك وبإزاء عليه فقد عدل عنه، وإعادها إلى الفلسطينيين أهلها الأصليين بحسب أنهم - أي الفلسطينيون - وقد أكد ذلك في عام ١٩٤٧. كانوا يشكلون الأغلبية في عدد السكان في المدينة، ناهيك عن أن الأقلية اليهودية كانت أغلبية، أما يهودا لم يتحسوا بالجنسية الفلسطينية بعد وفقاً لما أشير إليه في صك الانتداب، وإنما يهوداً حديثي العهد بالجنس ومن ثم لم يكتفوا لمدة القانونية ليتبنوا من مباشرة الحقوق السياسية بما في ذلك المشاركة في الاقتراع في الاستفتاء العام، وفي ضوء الحقائق السابقة يضحى مال أي استفتاء عام يجري وقتذاك هو في تأكيد رغبة سكان مدينة القدس الأصليين في انضمام مدينتهم إلى الوطن الأم فلسطين العربية، وقد فضل مجلس الوصاية - وبحق - اتخاذ قراره آنف الذكر، وفي مخيلته الخشنة من أن تنجح إسرائيل بسياساتها التوسعية والعنصرية في إحداث تغيير ديموكراتي. معلماً نحت في أحداث التغيير الجغرافي - ومن ثم لم تصبح هناك حاجة لإجراء استفتاء عام، مادامت الحكمة منه قد انكثت، ومادامت الحقيقة سوف تكون قد ضاعت مع ضياع الأغلبية المطلقة لسكان مدينة القدس من الفلسطينيين مسلمين وسحيين، وحسناً فعل مجلس الوصاية، ومن ثم عد المركز القانوني للقدس الغربية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٤٩ من قبيل

الأرض المحتلة التي تخضع لأحكام اتفاقيات جنيف

■ في الفترة من ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٥٠ تعد القدس الشرقية أرضاً فلسطينية ضمت كويعة إلى الأردن وكانت على حد تعبير

عجاج نويهض في كلمته أمام الملك عبد الله ملك شرق الأردن، «مباحلة الملك اتفق المؤتمرون في أريحا على مبايعته لجلالته لتكون بقية فلسطين تحت عرشكم للهدى والمسجد الأقصى ومحاوله، أماته في أعناقكم، نحاسكم عليها يوم القيامة، إذا فرطتم فيها».

■ في الفترة من ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٦٧ يعلن الأردن ضم الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية إلى إمارة شرق الأردن تحت مسمى المملكة الأردنية الهاشمية.

■ في الفترة من ١٩٦٧ وحتى اليوم تحتل قوات الاحتلال الإسرائيلية القدس الشرقية، وتصبح القدس الشرقية من ثم أرضاً محتلة، مثلها في ذلك مثل القدس الغربية التي احتلت في عام ١٩٤٩، بل ومثل باقي الأراضي العربية المحتلة الأخرى التي احتلت بداية من عام ١٩٦٧ - تخضع لاتفاقيات جنيف، وتصدر الأمم المتحدة العديد من القرارات الدولية بمنع قيام إسرائيل بصفاتها قوة احتلال عسكري من القيام بأي تغييرات جغرافية أو ديموغرافية في القدس الشرقية، وغيرها من الأراضي العربية المحتلة، مع تأكيد بطلان جميع الإجراءات التي تؤدي إلى مثل تلك التغييرات. وقد اتضح ذلك جلياً وقطعاً أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٢٥٠ بعدم مشروعية إقامة إسرائيل لعرضها العسكري في القدس المحتلة، ورقم ٢٥٢ بإلغاء جميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير وضع القدس، وتواترت قرارات المجلس على تأكيد ذلك الإبطال، وتناغمت معها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا السياق بدءاً من قراره ٢٢٥٣ في ١٩٦٧/٧/٤ القاضي بإلغاء التدابير الإسرائيلية المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس والاعتراف عنها مستقبلاً، وأخيراً بقرارها بشأن عدم مشروعية إقامة إسرائيل لمستوطنة جبل أبو غنيم في جنوب القدس، مع التنبؤ إلى أن مجلس الأمن في قراره رقم ٧٩٩ الصادر عام ١٩٩٣ - بشأن قضية المسعدين الفلسطينيين - قد حرص على تأكيد إن اتفاقية جنيف

مستشار

حسن أحمد عمر

لرابعة تسرى على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية. مما مؤداه - من الناحية القانونية الخالصة - أن مثل ذلك القرار ينبغي النظر إليه كونه مفسراً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ بشأن ما اعتراه من غموض في قضية الانسحاب من أرض أم من الأراضي؛ ويتأكد أن أمره يتعلق بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية مادامت تخضع في مركزها القانوني لاتفاقيات جنيف منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم. ناهيك عن قرارات الجمعية العامة الأخيرة الصادرة أخيراً في عام ١٩٩٧ تحت صيغة «الاتحاد من أجل السلام» أي تعد في قوتها محاولة لقرارات مجلس الأمن - بشأن إدانة الانتهاكات الإسرائيلية في جبل أبو غنيم وتجاه المقدسين، وتأكيد بطلان كل تلك التصرفات، مع إلزام إسرائيل بوجوب العدول عنها .

■ في عام ١٩٨٨ يعلن الأردن فك ارتباطه القانوني والإداري مع الضفة الغربية، تماشياً وتجاوياً مع قرارات القمة العربية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضية باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

■ في ١٩٨٨/١١/١٥ يعلن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف داخل حدود قرار

التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧.

وهكذا تنتهي في بيان المركز القانوني لمدينة القدس أو ما يطلق عليها القدس الشريف، حال كونها العاصمة القانونية لدولة فلسطين العربية - تلك الدولة التي تم تحديد حدودها بموجب قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ - بيد أنها تعد اليوم أرضاً محتلة تخضع لأحكام اتفاقيات جنيف سواء في ذلك جزؤها الغربي الذي احتلته قوات الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٤٩ أو جزؤها الشرقي الذي احتلته تلك القوات في عام ١٩٦٧، وأنه لما كانت السيادة الوطنية الفلسطينية على تلك المدينة بجزءها الغربي والشرقي بموجب أحكام قانون الاحتلال العسكري - على حد تعبير أستاذنا الفقيه د. محمد طلعت النخعي - لا تنتقل إلى قوة الاحتلال الإسرائيلي، كما أنه لا يجوز للأخيرة أن تعلن من جانبها ضم أي من جزئي تلك المدينة المقسمة أو جزءها معاً، والأدع هذا الإعلان في حال صدوره باطلاً وكان لم يكن - على حد وصف استاذنا الفقيه د. علي صادق أبو هيف - ولك بمقتضى أحكام قوانين الاحتلال العسكري، وكل ما يكون لقوة الاحتلال الإسرائيلي هو إدارة المدينة أو الإقليم المحتل حين عودته للسيادة الوطنية الفلسطينية مع امتناعها عن إجراء أية تغييرات جغرافية أو ديموغرافية فيه.

وإحسب أن ما زاد حكومة قوات الاحتلال الإسرائيلي حقاً، هو أن الأمم المتحدة معتلة في جعلتها العامة لم تكف بشجب وإدانة التصرفات الاستعمارية الباغية إلى إجراء تغييرات جغرافية وديموغرافية في القدس الشريف. وبقي الأراضي العربية المحتلة. ولم تكف أيضاً بإقرار بطلان النتائج المترتبة على الممارسات العنصرية لقوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك إعلان حكومة إسرائيل للزعوم بأن القدس بجزءها الغربي والشرقي مدينة موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل - إذ اعتبرته إعلاناً مشابهاً لإعلان حكومة العراق في عام ١٩٩٠ بأن الكويت تعد للحفاظة العراقية رقم ١٩ - ولكنها رخصت في عام ١٩٨٨ بإعلان المجلس الوطني الفلسطيني قيام دولة فلسطين في حدود قرار التقسيم ١٨١ وبموجبه، وبأن القدس الشريف - بجزءه الشرقي والغربي - عامة لهذه الدولة الفلسطينية هذا وقد ذهب - وحق - د. شفيق المصري في مقالته في جريدة الحياة بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٨ إلى القول: «بأن اعتراف الدول منذ عام ١٩٨٨ بالدولة الفلسطينية جاء مستنداً إلى إعلان هذه الدولة آنذاك وعاصمتها القدس الشريف، وهذا أمر مهم من الناحية القانونية لأن ذلك إحياء هذا الاعتراف الدولي من خلال القرار الأخير للجمعية العامة - برفع مستوى التمثيل الفلسطيني - يتجاوز القرار ١٨١ للعام ١٩٤٧ الذي رتب وضعاً دولياً خاصاً للقدس خارج الترتيب القانوني للدولتين الإسرائيلية والعربية في فلسطين ويمكن الآن للسلطة الفلسطينية أن تطور هذا المفهوم وتبرزه في موجهتها المقبلة مع إسرائيل في سياق مفاوضات الوضع النهائي للقدس، وسبق لنا في هذا المقال أن أوضحنا أن قيام الجمعية العامة بتجاوز الوضع الدولي الخاص لمدينة القدس مرجعه قرارات مجلس الوصاية التي أنهت هذا الوضع الخاص لمدينة القدس قبل مرور لسنوات العشر، وضمتها من ثم لدولة فلسطين العربية. وإن كان لكل مقال مفاجاته، فإن هذا المقال، مفاجاته تكمن في أن الاعتراف الدولي بإعلان الجزائر القاضي بقيام الدولة الفلسطينية لم يكن مقتصرًا على عدد من الدول ربا على المائة والأربع وعشرين دولة فقط، ولا على اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة وترجيحها به فحسب، وإنما حظي هذا الاعتراف بالموافقة الضمنية لكل من إسرائيل وأمريكا وبريطانيا، وهاكم دليل ذلك في مقال الغد إن شاء الله.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	حسن أحمد عمر
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	٤٠٧٩٢
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/١٣

المركز القانوني للقدس.. عاصمة فلسطين (٢)

بتلك البؤلة الفلسطينية بشكل ضمني يوم أن امتنعت في ١٩٤٩/٣/٤ عن التصويت عن توصية مجلس الأمن رقم ٦٩ بقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة حال كونها لم تقم بتحديد حدودها، الأمر الذي أدى بالجمعية العامة إلى أن تجعل قرارها بقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة قراراً مشروطاً على نحو ماسبق بيانه. ومن ثم فإذا ما جاء المجلس الوطني الفلسطيني في إعلان الجزائر بتحديد حدود الدولتين اليهودية والفلسطينية لذلك فلا يكون لدى الحكومة البريطانية حجة للاعتراض على ذلك الإعلان. وقد تجلى ذلك الموقف البريطاني أخيراً يوم أن أصدر وزير خارجيتها على زيارة جبل أبو غنيم لتأكيد الطابع الفلسطيني للمدينة المقدسة ويوم أن عزّم رئيس وزراءها على أن يقضى ليلة في ضيافة السلطة الفلسطينية وأخيراً نحد أن الحكومة البريطانية تعلن استعادتها للاعتراف بالدولة الفلسطينية عندما يعلن عرفات في مايو ١٩٩٩ إعلان استقلال دولة فلسطين العربية بموافقة المجلس الوطني الفلسطيني.

وأزاء هذا الزخم القانوني بشأن إسناد المركز القانوني لمدينة القدس أو القدس الشريف على نحو ما نذكرناه مما مؤله أن مفاوضات الوضع النهائي بالنسبة لقضية القدس لن تخرج في نتائجها عن غير النتائج المترتبة على هذا المركز القانوني. وعليه فقد يثور لدى القارئ التساؤل التالي أيضاً: مادام المركز القانوني لمدينة القدس واضحاً بمثل هذا الوضوح، والحق الفلسطيني في القدس الشريف يشقيه الشرقي والغربي ساطعاً بمثل هذا الضوء فلماذا تجادل إسرائيل في ذلك؟ ولماذا تقيم مستعمراتها الاستيطانية فيها؟

الاجابة عن هذا التساؤل تكمن في عقلية المفاوض الإسرائيلي التي تتوهم أنه إن استطاعت في التفاوض بذكاء متقن وأريحية لتلبية أن تحصل من خصمها على مكاسب فلتفعل وعلى الطرف الآخر ألا يلومن إلا نفسه على حد تعبير دوري جولدمستشتر فيثانياهو السابق ومنوب إسرائيل في الأمم المتحدة حالياً، وأصبح أن المفاوضات الإسرائيلية في قضية القدس يعلم تماماً تعريفها ومركزها القانوني على نحو ما سبق أن أوضحناه: لذلك كان غاية ما يطمح في الحصول عليه في مفاوضات الوضع النهائي هو أن يسلب من المفاوضات الفلسطينية القدس الغربية جيد أنه خشي من احتمال أدراك المفاوضات الفلسطينية لتلك الحقيقة القانونية مادامت مفاوضات الوضع النهائي سوف تتطرق إلى مسألة في غاية الأهمية وهي مسألة الحدود الدولية، لذلك عجلت حكومة الليكود بارتفاع أزمة في مرجعية المفاوضات واعتميتها بافتعال قضية نفق المسجد الأقصى الشريف ثم بمسألة تعديل مائد الاتفاق عليه بشأن بروتوكول إعانة اقتدار قوانينها في مدينة الخليل، وأعقبت تلك بقرارها إقامة مستوطنة في جبل أبو غنيم في جنوب القدس وكأنها لم تكف بالمستوطنات الإحدى عشرة التي سبق لها أن أقامتها في القدس الشرقية؛ وأخيراً اقترح فيثانياهو بشأن تسريع مفاوضات الوضع النهائي على ألا يزيد ما يحصل عليه الفلسطينيون فيها على غرة و ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية ضارباً بالشرعية قبلية عرض الحائط؛ فلماذا إذن كل هذا الإفحاح؟ مادام الهدف هو إقامة سلام عادل ودائم ومشرف. ومن ثم يضحى هدف المفاوضات الإسرائيلي محاولة إيقاع المفاوضات الفلسطينية في شرك الحصول على أقرار منه بأن المقصود بالقدس محل التفاوض حتى القدس الغربية التي احتلت في عام ١٩٦٧، ولأما ما لديه يومها من أن يتخذ من قرارات مجلس الأمن - التي سبق له أن رفضها بدءاً من القرار ٢٥٠ وانتهاء بالقرار ٧٩٩، القاضي بأن القدس العربية هي أرض محتلة وخاضعة لأحكام اتفاقية جنيف - عوامل مساعدة لأحياء حيلته على المفاوضات الفلسطينية، وينتهي أمر هذا الاحتمال بأن يفرح الأخير باستردادته القدس الغربية ويزداد الأول غيبة لنجاحه في استلاب القدس الغربية ومحوها بذكائه المتقن. لذلك كان علينا أن نتصدى لهذا الاحتمال الإسرائيلي، وأن ننبه المفاوض الفلسطيني من مخبة الوقوع فيه متذكراً بأن المفاوضات المصرية سبق أن نجح في منازعة طابا المفتعلة في كشف حيلة المفاوض الإسرائيلي في إقناعها، وذلك نظراً ليس بطابا فحسب وإنما بفتح باب استرداد مثلث أم الرشراش المصري المحتل [يراجع مقالنا في الأهرام ١٩٩٥/٩/٢٠]. ومن الطريف أن نذكر أن المفاوضات الإسرائيلية حاول أن يراود المفاوضات الفلسطينية عن قدسه مقترحاً عليه تسليمه أبويس ليطلق عليه القدس، على أن يترك لإسرائيل القدس غربياً وشرقياً مغالب تعهدها بالأمتعة بالقدس

أشار مقال الأهرام في سطوره الأخيرة إلى أن الاعتراف الدولي بإعلان الجزائر القاضي بقيام الدولة الفلسطينية لم يكن مقتضراً على عدد من الدول، أي على الـ ١٢٤ دولة فقط ولا على اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة وترحيبها به فحسب، وإنما حظى هذا الاعتراف بالموافقة الضمنية لكل من إسرائيل وأمريكا وبريطانيا ويقدم مقال اليوم دليل ذلك.

جميعنا يتذكر أن مندوب إسرائيل لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة اعترض على إعلان الجزائر أثر صدوره بزعم أنه إجراء من طرف واحد على نحو ماسبق بيانه. ومع هذا فعندما بدأت في خريف للعام ١٩٩٣ إجراءات الاعتراف

للتدائل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تمهيداً للتوقيع على اتفاقيات أوسلو، وجدنا أسحاق رابين يطلب من الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات تأكيد التزام المنظمة بأربعة بنود هي: الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في المنطقة، والالتزام بعملية السلام، وإدانة أعمال العنف وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بالنسبة للبنود التي تنكر حق إسرائيل في الوجود. وقد تضمن خطاب عرفات إلى رابين بتاريخ ١٩٩٣/٩/٩ تلك البنود السؤال الذي يطرح نفسه هنا بقوة، هل تجرأ رابين ليطالب من عرفات إلغاء قرار المجلس الوطني الفلسطيني القاضي بإعلان قيام دولة فلسطين العربية، أو تجرأ على أن يطلب ألا تكون تلك الدولة مستقلة في قيامها إلى قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، أو تجرأ على أن يطلب بأن لا تكون القدس الشريف عاصمة لتلك الدولة الفلسطينية؛ بالطبع لم يتجرأ على ذلك نظراً لكونها مطالب غير شرعية تخالف أحكام القانون الدولي والشرعية الدولية المدعمة بقرار الجمعية العامة رقم ٢٥٣٥ الصادر في ١٩٦٩/١٢/١٠ بشأن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ومن ثم يمكننا القول من الناحية القانونية الخالصة بأن إسرائيل تبيع لذلك تكون قد سحبت ضمناً اعترافها غير الشرعي - الذي سبق أن زعمت به على لسان مندوبها في الجمعية العامة في العام ١٩٨٨ تعقيداً على إعلان الجزائر. كما أنها تكون قد قبلت ضمناً إعلان الجزائر بما يتضمنه من عناصر حدود الدولة وفقاً لقرار التقسيم وبيان القدس الشريف عاصمة لتلك الدولة الفلسطينية، بل إن طلب أسحاق رابين - رئيس وزراء إسرائيل وزعيم حزب العمل وقتذاك - في السابق بتعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني وإصرار بنيامين فيثانياهو ورئيس وزراء إسرائيل وزعيم الليكود في الوقت الحاضر - على تعديل الميثاق صراحة، يعد في ذلك الوقت أصراً وتأكيداً من جانب إسرائيل على أنها تقبل علناً، ما سبق أن وافقت عليه ضمناً، بحسب أن تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني سيؤدي حتماً إلى تسطير بيان إعلان قيام دولة فلسطين بكل ما احتواه من عناصر أهمها الاستناد إلى قرار التقسيم ١٨١ لتحديد حدود الدولة الفلسطينية، وتأكيد أن القدس الشريف عاصمة لها. وقد يرى البعض في هذا الأصرار الإسرائيلي - من حكومته العمالية والليكودية - على تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بشكل صريح، بما يؤدي إليه من نتائج أنفة البيان، نوعاً من المبالغة السياسية الإسرائيلية، والغناء القانوني للعقيدة اليهودية؛ ولكن أن نقفنا النظر في الأمر لتبين لنا أن غاية ما تلحق به إسرائيل هو الحصول على تأكيد فلسطيني بالموافقة على قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، إذ إنه بدون تلك الموافقة الفلسطينية للصريحة يؤول الحق القانوني الدولي لإسرائيل في فلسطين من دولة بموجب قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة وينحصر في مضمون المادة ٧ من صك الانتداب البريطاني على فلسطين الصادر من عصبة الأمم في ١٩٢٢/٧/٢٤ والتي تقضى بتسهيل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقام دائماً لهم على الجنسية الفلسطينية.

أما الاعتراف الضمني الأمريكي بإعلان الجزائر بكل ما تضمنه من عناصر حدود الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف فقد كان جلياً في استضافة الحكومة الأمريكية في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ للحفل التوقيع الرسمي على اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، دون أن يصدر منها تحفظاً ما على ذلك الإعلان، بل والأهم من ذلك أنه عندما أصرت إسرائيل على منع إدارة المراسم الأمريكية في الحفل من رفع العلم الفلسطيني اضطرت تلك الإدارة إلى تمتنع عن رفع العلم الإسرائيلي في ذلك الحفل أيضاً.

وقد يكون من الأهمية بمكان تأكيد أن الحكومة البريطانية قد اعترفت

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	حسن أحمد عمر
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	٤٠٧٩٢
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/١٣

وإنما باورشليم ! ولكن المفاوضات الفلسطينية رده على اعقابها . وما يدخل الأطمئنان لدينا على أن المفاوضات الفلسطينية يترك تلك الأساليب التدينية الإسرائيلية . أن الدكتور حنان عشراوي . وغيرها من المسؤولين الفلسطينيين . تصرح في أكثر من مناسبة بأن القدس الغربية مثلها مثل القدس الشرقية تخضع للتفاوض في مفاوضات الوضع النهائي وهو ما أكدته البرلمان الفلسطينية في بيانه بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢ وتبقى كلمة أخيرة في هذا السياق ترتبط بعتاب الأستاذ القرعي على الجغرافيين المصريين والعرب وإن كنت أضيق اليهم التاريخيين والمصنفين المصريين والعرب أيضا . وتعلق بما سطره د . جمال حمدان في كتابه «البنية العربية» . على نحو مانوه إليه الأستاذ القرعي في أهرام ١٩٩٨/٧/٢ . من أن لاختيار الأقلية اليهودية لموقع مدينة تل أبيب في العام ١٩٠٩ عند يافا كان استهدافا لاستلاب يافا ذاتها ، وهو . في نظرنا . أمر مازالت تسعى إسرائيل حتى يومنا هذا إلى تحقيقه ، فكلنا يتذكر أن قرار التقسيم ١٨١ جعل يافا جزءا من دولة فلسطين العربية داخل حدود دولة فلسطين اليهودية ، لذلك عمد الوسيط الدولي الكونت برنادوت في توصياته بشأن إعادة صحراء النقب إلى الدولة الفلسطينية إلى تأكيد ضرورة وصل يافا بقطاع غزة بحيث يصبح الشريط الساحلي يافا - غزة جزءا من دولة فلسطين العربية . ولم تكتف إسرائيل باغتصاب هذا الوسيط الدولي من جراء توصياته تلك ولكنها أيضا سارعت إلى زجاة رقعة بلدية تل أبيب على حساب رقعة بلدية يافا ، حتى أضحي مسجد الشيخ حسن - أحد أهم معالم مدينة يافا - يقع ضمن أحد أحياء بلدية تل أبيب على نحو ما يتنذر الفلسطينيون به اليوم . ولم تكن القدس الشريف بعيدة عن تلك المخططات . فقد بدأت الحالة اليهودية وحالات صحافة القنوات الفضائية دون التمادي فيها . ونعتلته بحائط المبكى . مثلما تحاول اليوم أن تنعت جبل أبو غنيم باسم حار حوما . ومن هذه الخدعة انطلقت لتحتل في عام ١٩٤٩ الجزء الغربي من القدس وتقيم فيه دولتها الحكومية وتعلن ضمها إليها فتصدي لها مجلس الوصاية منددا ومقرا ببطلان الضم . وفي عام ١٩٦٧ تحتل الجزء الشرقي من القدس وتعلن ضمها فتصدي لها الأمم المتحدة معارضة ومقرة ببطلان الضم . وبعد ذلك تعلن إسرائيل بتحد سافر لاحكام القانون الدولي أن القدس مدينة موحدة وعاصمة أبدية لها ، وفاتها أنها اعترفت ضمها في خريف عام ١٩٩٣ بأن القدس الشريف بجزءها الغربي والشرقي عاصمة دولة فلسطين العربية . وتبقى كلمة العتاب : هل عاد التاريخيون والصحفيون الفلسطينيون والمصريون والعرب إلى الوراء قليلا ليبرهنوا للعالم أن قضية صلاة اليهود عند حائط البراق قضية مفتعلة كانت بدايتها في عام ١٩١١ ونهايتها في يونيو ١٩٦٧ عندما هدمت قوات الاحتلال حتى للحجاج المغاربة يكامله اللقاع في مواجهة حائط البراق خاصة أن وثائق اللجان والمنظمات الدولية تثبت ذلك وأنه لو كان اليهود حقا يصلون عند حائط البراق منذ القدم لما وافق أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه . عندما تسلم مفاتيح بيت المقدس من بطريك القدس صفر ونيوس ، على أن يعطى أهل إيلياء - بيت المقدس - عهدا يشهد عليه فيه الصحابة : خالد بن الوليد وعمر بن العاص وعبد الرحمن بن عوف ومعاوية بن أبي سفيان . رضي الله عنهم . يلتزم فيه بناء على طلب أهل إيلياء بالألا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود إذ لو كان اليهود يقيمون صلاة لهم عند حائط البراق لما وافق أمير المؤمنين وصحابته على هذا الشرط والقرآن العظيم وهو دستور الإسلام ينكر في سورة الحج آية ٤٠ : «ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيه اسم الله كثيرا» . ورحم الله صلاح الدين الأيوبي وغفر له يوم أن غلبت عليه سماحته . فسمح لبعض من اليهود بدخول بيت المقدس بالمخالفة للعهد العربي . فحملنا نحن أصفاء اليوم وزر هذه للخالف . والتاريخيون والصحفيون والجغرافيون والقانونيون الفلسطينيون والآرنيون والمصريون والعرب وجب عليهم متابعة محاولة إسرائيل استلاب مثلث أم الرشراش المصري المحتل واستلاب ميناء العقبة الأردني الذي مهدت له بحجة إقامة مشروع مطار السلام . ولكل ذلك مقال آخر بإذن الله وأخيرا نقول : شكرا موسى بيان إن العرب يفرعون ومعنة نيتنا هو إن العرب ليسوا ظاهرة صوتية ولكنهم ظاهرة قانونية أي ظاهرة حضارية ، وشكرا أن برهنت للعالم بسلوكك في عصر صحافة القنوات الفضائية على أن إسرائيل ليست سوى ظاهرة إجرامية استعمارية : فنادى تلك بالمشروع الدولي إلى أن يدرج فعل الاستيطان تحت أفعال جرائم الحرب الدولية ، وأضحيت أنت أحد المطلوبين للمثول أمامها .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	٧٣٠٥
المصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/١١/٢٨

مؤتمر دولي في الرباط تحت عنوان «القدس نقطة قطيعة أم ممكن التقاء؟»

القانون الدولي يكرس الحق العربي والإسلامي في المدينة المقدسة

الرباط: الشرق الأوسط

افتتح اول من امس في الرباط مؤتمر دولي حول القدس تعقد في الرباط أكاديمية المملكة المغربية بالتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي، ويتعد المؤتمر تحت عنوان «القدس نقطة قطيعة أم ممكن التقاء؟» وهو السؤال الذي وضعه العامل المغربي الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس وراعي الأكاديمية المغربية كموضوع للمؤتمر.

ويشارك في هذا المؤتمر رؤساء برلمانات عربية إضافة لأعضاء أكاديمية المملكة المغربية وخبراء عرب ولجان ومن ضمنهم الدكتور صالح بن بكر الطيار رئيس مركز الدراسات العربي الأوروبي بباريس والذي شارك بالمداخلة التي ستعرض أهم ما جاء فيها:

من غريب المصادفة انني عندما كنت ما ازال قتي بافعا في المدرسة الابتدائية في المدينة كنت اقوم مع زملائي الأتلاميد بتوجيه من الدولة بجمع التبرعات لدعم صمود المقدسين.

واليوم اجنبي امامكم محاضرا عن قضية القدس ايضا، الأمر الذي يعني ان عدة عقود من الاحتلال لم تستطع ان تلغي أرتباطنا بهذه المدينة المقدسة وبمسجدها الشريف حيث تعتبر أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين والذي يقول عنها في محكم آياته: «سبحان الذي أسرى بغيده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير» صلى الله العظيم.

كما يروى في صحيح البخاري عن القدس الحديث النبوي الشريف: «أقول الرسول صلى الله عليه وسلم: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي».

وما ننوكله اليوم التي تشكرون على تنظيمها إلا دليل ساطع على استمرارية تمسكنا بقضية القدس وبمكانة هذه المدينة الروحية والتاريخية. وأسمحوا لي اغتنام هذه الفرصة لدعوتكم جميعا للمشاركة في هذا المؤتمر الذي سيكون امتدادا لهذه الثروة العلمية والحضارية وتواصلا لأبحاثها وطروحاتها.

وعنوان محاضرتي اليوم سيكون حول «القدس في القانون الدولي». ولقد أخبرت هذا العنوان مجالا لبحثي وذلك انسجاما مع المحور الأول من هذه الندوة والمخصص لمعالجة دور منظمة الأمم المتحدة في منع الحرب والاحتلال، وكيفية احترام النظم الدولية خاصة منها المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام والقدس والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

ونظرا لصيق الوقت الممنوح لكل محاضر فإن دراساتي ستكون أشبه بمحاولة لإلقاء الاضواء على بعض المحطات التي تعتبر مفصلات أساسية في قضية القدس تاريخا وحاضرا، كما سأركز على الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الاميركية بشأن قضية القدس سواء منفردة او في إطار مجلس الأمن وذلك باعتبارها القوة الرئيسية الفاعلة في قضية الشرق الأوسط والمتكئة حاليا برعاية المسيرة السلمية التي انصرت مؤخرا موافقة تفتأهاو على تنفيذ المرحلة الثانية من الانسحاب من الأراضي المحتلة بعد مرور 17 شهرا على تعنته ورفضه.

وبما أننا نتحدث عن تفتأهاو فحري بنا هنا ان نسلط الاضواء على مواقف من القدس الشريف والتي تخضع لعدة اعتبارات اهمها:

1 - الاعتبار الأمني ويتمثل باستمرار الحفاظ على أمن المستوطنين من أي ترتيب مستقبلي لوضع المدينة من جهة، ووجود ترتيبات أمنية على حدود نهر الأردن والخط الأخضر من جهة أخرى.

2 - الاعتبار الديني - القومي وتشكل المستوطنات فيه بعدا محوريا. فهو أحد الأعمدة الثلاثة للأيديولوجيا الصهيونية (الاستيطان، النفاق، الهجرة) على أرض إسرائيل التوراتية كما يصرح تفتأهاو في احاديثه الرسمية والصحافية.

3 - الاعتبار الجيو - سياسي، إذ ترغب إسرائيل في ضمان استمرار استنحائها على نصيب الأسد من البناء الجوفية المستخرجة من الضفة باكملها وبالبغة نحو 600 مليون متر مكعب سنويا، حتى تستفيد المستوطنات في القدس ومناطق الحكم الذاتي، وتنفيذا لهذه السياسة الاستعمارية تكفي الإشارة إلى قرارين اتخذتهما تفتأهاو ويلخصان في مضمونهما اطماعه الآيلة إلى السيطرة كليا على القدس.

القرار الأول: مواصلة الاستيطان رغم قرارات التنديد ورغم أن اتفاقات اوسلو تنص على عدم لجراء أي تغيير في وضعية القدس الشريف قبل حلول المرحلة الأخيرة من المفاوضات.

القرار الثاني: اعطاء صلاحيات واسعة لبلدية القدس والسماح بتمثيل القدس الكبرى.

وبالعودة إلى واقع القدس حري بنا للتذكير بأن هذه المدينة مرت منذ بداية القرن الحالي بعدة مراحل: المرحلة الأولى: خلال فترة الانتداب وكان الالتزام الدولي تجاه مدينة القدس ينص حسب ما ورد في دراسة اعدها ولي عهد الأردن الأمير الحسن بن طلال تحت عنوان «القدس: دراسة قانونية» على التالي:

«تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تأمين عدم التنازل عن أي أرض فلسطينية (وكانت تضم مدينة القدس) أو تاجيرها أو بأي وجه آخر وضعها تحت سيطرة أي حكومة دولة اجنبية».

سيطرة أي حكومة دولة اجنبية. بعد ذلك تحولت القضية إلى عصبية الأمم المتحدة التي اعترفت بقيام دولتين في فلسطين واحدة يهودية وأخرى عربية. ونص الجزء الثالث من قرار الأمم المتحدة على الوضع الخاص لمدينة القدس وجاء فيه «تتعامل مدينة القدس بوصفها كيانا منفصلا يخضع لنظام دولي خاص وتديره الأمم المتحدة، ويكلف مجلس الوصاية بمباشرة مسؤوليات السلطة الإدارية بالنيابة عن الأمم المتحدة».

وقدر بن جوريون على ذلك بقوله: «إن المسألة الأساسية الآن بالنسبة إلى وجودنا ومستقبلنا هي قوتنا العسكرية. فعليها يتوقف مصير القدس كله». بالنسبة إلى مسألة إن كانت القدس داخل الدولة أو لم تكن، المهم أن القدس بقيت مقسمة من عام 1948 إلى عام 1967 ولم يعترف المجتمع الدولي على حد قول الأمير الحسن بن طلال «بوصاية إسرائيل على القدس الغربية ولا بوصاية الأردن على القدس الشرقية».

وكانت الدولتان تحتل كل منهما منطقة تخصها من القدس احتلالا عسكريا وتمارس فيها اشرافا فعلياً قويا. أما المرحلة الثانية فهي تخص اقدام إسرائيل على احتلال القدس بأكملها بعد ظهر 7 يونيو (حزيران) 1967 حيث وقف موسى دايان عند حائط المبكى وقال لقد أعيدنا توحيد المدينة الممزقة، عاصمة إسرائيل. لقد عينا إلى هذا الهيكل الأقدس وإن نبارحه أبدا مرة أخرى».

والمرحلة الثالثة تشمل الظروف التي تمر بها القدس حاليا حيث تهدف الممارسات الإسرائيلية إلى تحقيق ما يلي:

- ضم المدينة القديمة.

- التوحيد البدي للمدينة تحت راية بلدية القدس.

- هدم العقارات والمباني الخاصة التي تعود بملكيتها إلى فلسطينيين.

- تمجير املاك الأوقاف أو تجريئها من طابعها الديني.

- إقامة المستوطنات الإسرائيلية في المدينة القديمة وحولها.

أما فيصل الحسيني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومسؤول ملف القدس فقد حدد الممارسات الإسرائيلية في القدس في محاضرة القاها في باريس في ديسمبر (كانون الأول) عام 1997 حول «القدس: تاريخ... هوية بدعوة من مركز الدراسات العربي - الأوروبي بانها تدخل ضمن ثلاث حلقات هي:

الحلقة الأولى العزلة أي عزل القدس عن المحيط الفلسطيني.

الحلقة الثانية الطرد: الطرد الجسدي والطرد الاقتصادي والطرد من الهوية. أي طرد المقدسين من القدس جسديا واقتصاديا ومن الهوية مجرد اقامتهم في أماكن غير القدس.

الحلقة الثالثة الاحتلال: أي إحلال المستوطنين بدلا من الفلسطينيين.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	٧٣٠٥
المصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/١١/٢٨

او بشكل حكما مسبقا او سابقة كما يستنتج عن المفاوضات. ويبقى الموقف الثابت للولايات المتحدة متمثلا في انه يجب ألا تعود مدينة القدس مقسمة مرة أخرى وأن وضعها النهائي يجب أن يتم تحديده بالمفاوضات. ولهذا لا تعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية أو توسيع حدودها البلدية، وتشجع كل الأطراف على تجنب الإجراءات من جانب واحد، والتي قد تزيد من حدة التوتر المحلي أو تصعب من المفاوضات أو تستدق تقرير نتائجها النهائية... وبالإضافة لذلك فإن موقف الولايات المتحدة يتمثل أيضا في أنه بإمكان فلسطيني القدس الشرقية المشاركة بالتصويت في انتخابات سلطة حكم ذاتي انتقالية... وتساند الولايات المتحدة حق الفلسطينيين في طرح أية مسألة بما في ذلك مسألة القدس الشرقية، على مائدة المفاوضات، وفي وضوح شديد أكد إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي الموقع في واشنطن في 13 سبتمبر (أيلول) 1993 في المادة 3/5 الخاصة «الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم، أنه من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس والملاجئون والمستوطنات الترتيبات الأمنية الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك». كما نصت للفترة الرابعة من نفس المادة على اتفاق الطرفين على أن لا تصحف أو تخل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

ثالثا: قرارات مجلس الأمن تدعو ضم القدس الشرقية ولا تعترف بها عاصمة لإسرائيل
يفضل قرار إسرائيل باتخاذ القدس عاصمة لبيتا تحديا صارخا للشرعية الدولية ويتعارض مع أحكام القانون الدولي وجميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وفي محفلها لقرار رقم 250 لعام 1968، والقرار رقم 253 لعام 1968 الذي اعتبر جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والإسكان، التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس، إجراءات باطلة ولا يمكنها تغيير الوضع فيها، والقرار 267 لعام 1969 أكد فيه المجلس، بأوضح العبارات الممكنة، أن جميع الأعمال الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، لأغية تمام، ولا يمكن أن تغير تلك الوضع، والقرار 465 لعام 1980 الذي دعا إلى إزالة المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الأراضي المحتلة ومن بينها القدس الشرقية، والقرار 478 لعام 1980 الذي دعا جميع الدول إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس، ومع اعتبار جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية القائمة على تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس باطلة ومخالفة للقانون الدولي، والقرارات 672 لعام 1990، 673 لعام 1990، 904 لعام 1994 التي أدانت إسرائيل لارتكابها أعمال عنف ضد الفلسطينيين في المدينة، التي شُهِد بها ساحة المسجد الأقصى في أكتوبر عام 1990، ووصفت القدس فيها بأنها أرض محتلة.

وكل هذه القرارات وافق عليها المجتمع الدولي، وهي تؤكد بوضوح أن القدس الشرقية أرض عربية محتلة ولا يجوز تغيير الأوضاع الديموغرافية أو السياسية فيها، وأن أي تغيير يعتبر باطلا ولا يعد به. فالأمم المتحدة إذ تقر عدم شرعية التغييرات الإقليمية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على الدول العربية وتقرر عدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل نتيجة احتلالها لاقليم هذه الدول، فإنها تؤكد بطلان التصرفات التي تصدر بالمخالفة للقواعد القانون الدولي، وتدعم مبدأ الشرعية، **Legality**، القائم على فكرة سيادة القانون الدولي لكي يحمل محل مبدأ الفاعلية، **Effectiveness**، القائل أن الأمر الواقع يصحح للتصرفات الباطلة، ولما كانت هذه القواعد تتعلق بالمصلحة العليا والإساسية للمجتمع الدولي، فإن المخاطين بها لا يمكن ألا الانصياع لإحكامها، ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها من الإدارة المنفردة لأي دولة من الدول، لأنها قواعد مضمونة جزاءا حاسم يتمثل في بطلان كل تصرف يحدث انتهاكا لها بطلان مطلقا.

إن الحق لا يبنى على خطأ. وحين يكون هذا الخطأ متعلقا بمحاولة التغيير الإقليمي بين الدول، فإننا نصبح أمام حالة من حالات انقياد القواعد القانونية لـ «النتائج الدولية العام، وهو ما ينتج عن تكتلات جميع النجوى لوقفه، والتحذير من مخاطر

ويشمل النظام الدولي بلبية القدس، أي مدينة القدس بأكملها بما فيها من أحياء قيمة وحديثة والقرى المحيطة بها والتي تشكل معها وحدة واحدة، تم تحديد مشتملاتها في خريطة الحقت بقرار التقسيم، إلا أن النظام الدولي للقدس لم ير للنزعة نتيجة لمعارضة كل من البلاد العربية وإسرائيل لتحويل القدس، فبقى التحويل جبرا على ورق، وخلال الخمسينات كانت القوات الإسرائيلية قد احتلت مدينة القدس الجديدة بأحيائها العربية، وسيطرت القوات الأردنية على مدينة القدس الشرقية بما فيها الأماكن المقدسة كلها. وفي 7 يونيو (حزيران) 1967 احتلت إسرائيل مدينة القدس بأكملها عقب عدوانها الذي بدأ في 5 يونيو من نفس العام، وفي 7 يونيو 1967 احتلت إسرائيل مدينة القدس بأكملها عقب عدوانها الذي بدأ في 5 يونيو من نفس العام، وفي أغسطس (آب) عام 1980 أقنعت إسرائيل على ضم القدس المحتلة واعتبرتها عاصمتها الموحدة، وكان هذا العمل من جانب إسرائيل تحديا للمجتمع الدولي بأسره، وانتهاكا لمبادئ القانون الدولي التي أخذت جميع دول العالم على عاتقها احترامها والالتزام بها، ومن ضمنها إسرائيل نفسها. وكان الهدف من لجوء إسرائيل إلى هذه الإجراءات تثبيت ادعائها ترويجيا في الأراضي العربية المحتلة متبعة في ذلك سياسة القامة للمستوطنات الإسرائيلية لتكون في المستقبل بمثابة امر واقع تفرضه إسرائيل على الدول العربية، كما فعلت في عام 1948. ولم تكن أمام دول العالم إلا أن ترفض نقل سفاراتها إلى ما اعتبرته إسرائيل عاصمتها الأبدية، وإن كان بعضها قد أبقى بعثات قنصلية هناك.

ثانيا: عدم شرعية تغيير الوضع القانوني في القدس: عكست مواقف دول العالم من احتلال القدس الشرقية في عام 1967 الوضع الخاص للمدينة، وفي هذا الصدد، أعلنت الولايات المتحدة في 14 يوليو (تموز) 1967 على لسان ممثلها في الجمعية العامة آرثر جولد بريح أنها تعتبر القدس واحدة من القدس من العالم والولايات المتحدة ترى أن القدس مدينة التي احتلتها إسرائيل عام 1967 هي منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال الحربي، ولا يجوز لإسرائيل أن تدخل عليها أية تغييرات، ولذلك فإن التغييرات التي أدخلتها إسرائيل على المدينة تعتبر باطلة ولا تمثل حكما مسبقا على الوضع النهائي والدائم للمدينة. وفي 14 يوليو 1967 أصدرت الجمعية العامة قرارا استنكرت فيه فشل إسرائيل في تنفيذ قرارها رقم 2253، الذي كانت قد أكدت فيه عدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة، وكبرت دعوتها إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات التي اتخذت والامتناع عن اتخاذ أي عمل من شأنه تغيير وضع القدس.

وفي الأول من يوليو 1969 أكدت الولايات المتحدة أمام مجلس الأمن، مرة أخرى - على لسان السفير شانان يوسف مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة - أن القدس التي وقعت تحت سيطرة إسرائيل في حرب 1967 مثلها مثل مناطق أخرى احتلتها إسرائيل تعتبر منطقة محتلة تخضع لنصوص القانون الدولي الذي ينظم حقوق والتزامات دول الاحتلال، التي تقضي بأن دولة الاحتلال لا يحق لها أن تحدث تغييرات في القوانين أو الإدارة، وفي إطار الخطابات المتباعدة الملححة بولتنك كامي يفقد حول القدس ورد برسالة الرئيس جيمي كارتر إلى الرئيس أنور السادات، بتاريخ 22 سبتمبر 1978، أن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يقل هو نفس الموقف الذي أعلنه السفير جولد بريح أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 يوليو 1967 وهو ما أكدته من بعده السفير يوسف أمام مجلس الأمن في أول يوليو 1991، وكذلك جاء في رسالة التظلمات الأميركية إلى الفلسطينيين بتاريخ 18 أكتوبر (تشرين الأول) 1991، أن الولايات المتحدة تفهم الأهمية التي يعقلها الفلسطينيون على مسألة القدس الشرقية، ولهذا نريد أن نطمئنه على أن لا شيء مما سبق قام به الفلسطينيون لاختيار أعضاء وفدهم في هذه المرحلة من العملية، سيؤثر على مطالباتهم بالقدس الشرقية

إزاء ما تقدم بحق لنا أن نتساءل عن موقف الولايات المتحدة الأميركية ليست باعتبارها الراعية لمسيره السلام اليوم بل لأنها كانت منذ زمن بعيد من أكثر الدول اهتماما بتطورات الأوضاع في فلسطين بشكل خاص وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. ويراي الكثيرون لم يكن من الممكن أن تبني إسرائيل هذا التعتد والتصلب بشأن هوية القدس ومصيرها المستقبلي لولا التهافت الذي تلقاه من بعض القوى العربية والإسلامية، ولولا التأييد الذي تلقاه من عدة دول عربية وتحصيدا من الولايات المتحدة الأميركية التي نصبت نفسها نورا وأقيا لكل الأطماع الإسرائيلية وصوتها معبرا عن توجهاتها وتطلعاتها.

وتكفي على سبيل المثال الإشارة إلى موقفين صعدا عن الإدارة الأميركية بشأن القدس للدلالة على مدى تورط واشنطن في معاداة حقوق العرب والمسلمين: المرة الأولى باستخدام الولايات المتحدة للفيديو ضد مشروع القرار المقدم لجلس الأمن لمطالبة إسرائيل بإلغاء مصادرة 53 هكتارا من أراضي القدس الشرقية المحتلة لإنشاء حي يهودي جديد يضم 2500 وحدة سكنية كمرحلة أولى من خطة تهدف إلى مصادرة 500 هكتار إضافية، وقد جاء تقرير السفارة مابدين أونيرايث مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في ذلك الوقت للموقف الأميركي بأنه قد بني على مبدأ يتمثل في أن الطريق الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط هو إجراء مصادقات مباشرة بين الأطراف المعنية بشأن وضع مدينة القدس، وأن مجلس الأمن ليس هو المكان المناسب لذلك. وقد تم احتواء هذا الموقف والتصلب على الأزمة بصور قرار من رئيس الوزراء الإسرائيلي «بشليخ» القرار الخاص بمصادرة الأراضي في القدس. أما المرة الثانية: فهي موافقة الكونجرس الأميركي بمجلسيه (الشيوخ والنواب) بأغلبية كبيرة على مشروع القرار الذي يقضي بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس باعتبارها عاصمة لإسرائيل بعد حلول نهاية شهر مايو (أيار) من عام 1999 بعد أن تمت إجراءات البناء وتجهيز المبنى الجديد، مع إرسال المشروع إلى الرئيس بيل كلينتون بعد تعديل صيغته على نحو يعطي للرئيس الحق في تأجيل نقل السفارة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد إذا ما وجد في النقل ما يسبب ضررا للمصالح الأميركية في المنطقة. ولقد أثار هذا القرار المفاجئ النفشة والاستغراب وطرح التساؤل حول الأسباب الحقيقية التي دفعت إليه، ومدى مشروعيتها من الناحية القانونية، وإذا كان مجلس الأمن - وفقا للتقرير الأميركي في الحالة الأولى - لم يكن هو المكان المناسب لمناقشة وضع مدينة القدس، على الرغم من تعارض ذلك مع كافة أحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، فمن حقا أن نتساءل في ضوء موقف الولايات المتحدة في الحالة الثانية - هل الكونجرس الأميركي هو المكان المناسب لتحديد وضع مدينة القدس؟ وما سبب هذا التعارض الصارخ في مواقف الولايات المتحدة من قضية القدس، وما هو موقف القانون الدولي من القرار الأميركي الأخير؟ وسواء كان هذا الهجوم أو ذاك هو الأشرس، فإن كليهما يصيب عملية السلام في مقتل، وينسف جهودا كبيرة تم بذلها لقرار الأمن والاستقرار والتعاون في المنطقة، ويضع يطور الصراع المستمر، بل من الممكن أن يؤدي إلى نشوب الحرب.

القدس في القانون الدولي

ولعل من المناسب أن نتناول هنا الوضع الخاص بمدينة القدس، لتبين عدم شرعية تغيير وضعها القانوني، ثم نعرض لقرارات مجلس الأمن التي تدعو ضم القدس الشرقية ولا تعترف بها عاصمة لإسرائيل. أولا: الوضع الخاص لمدينة القدس:

بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 الصادر في 29 نوفمبر (تشرين الثاني) 1947 بالموافقة على مشروع تقسيم فلسطين، والقرار رقم 194 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر (كانون الأول) 1948 الذي يقضي بتحويل منطقة القدس، تم وضع نظام للإدارة المؤقتة لمدينة القدس نظرا لاحتوائها على الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين واليهود.

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	جعفر عبد السلام على
الموضوع الفرعى :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القانون الدولى لحقوق الانسان	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

المركز القانوني الدولي لمدينة القدس في الوقت الحاضر

فلسطين تحت الانتداب:

كانت مدينة القدس إحدى المدن التي يتكون منها إقليم فلسطين الذي كان جزءاً من الشام الكبير لوقت طويل تحت الحكم العثماني، وعندما هزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧م، كانت هناك مؤامرات دولية لتقسيم أسلاكها بين الدول المنتصرة في هذه الحرب - دول الحلفاء - وعلى رأسها المملكة المتحدة لبريطانيا وفرنسا - بينما كانت الوعود تقدم للحسين بن علي من جانب بريطانيا لمساعدته على تكوين دولة عربية تضم بين ما تضم، الشام الكبير بما فيه فلسطين ويشهد التاريخ على أن بريطانيا لم تف بوعدها، وبدلاً من ذلك وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني من الفئة الأولى بما يشهد بأن فلسطين كانت قريبة من الحصول على مركز الدولة المستقلة إذ كانت بالقياس إلى معظم الأقاليم التي وضعت تحت الانتداب - متقدمة في شئون الإدارة والحكم بما يؤهلها لنيل الاستقلال أو الحكم الذاتي وهما الهدف الذي يجب أن يتحقق في ظل نظام الانتداب.

علماً بأن الجانب الأكبر في هذه المؤامرة، كان الجانب المتصل بالتعهد البريطاني بإقامة وطن قومي لليهود، ذلك التعهد الذي قطعه بريطانيا على نفسها لأبناء يهود مقابل قيامهم بمساعدتها في حربها ضد الأعداء. وكان وفاء بريطانيا هنا واضحاً، فإن صك الانتداب الذي أبرمته مع عصبة الأمم تضمن الطريق إلى تحقيق وعد بلفور، إذ نصت المادة الثانية منه على أنه: "تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي لليهود". ولم يهمل صك الانتداب النص على تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين وكذلك تسهيل حصولهم على الرعوية الفلسطينية عن طريق سن قانون للجنسية يسمح بذلك.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	جعفر عبد السلام على
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القانون الدولي لحقوق الانسان	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

على أن الوفاء البريطاني للصهاينة كان أوضح في العمل منه في الصكوك أو الوثائق، هذا العمل الذي اختصت مدينة القدس فيه بأكبر قدر من التدابير والأعمال التي تكفل تحويلها إلى مدينة يهودية قبل قيام الدولة اليهودية بوقت ليس بالقصير.

ونستطيع أن نجمل الخطوات التي اتخذت في هذا السبيل من قبل سلطة الاحتلال البريطاني فيما يلي:

تخطيط المدينة:

قبل أن يتم سلفادور اللبني سيطرته على الشام، استدعى (مالكين) "مهندس الإسكندرية" ليضع تخطيطاً للمدينة يحقق الهدف الصهيوني وقام بذلك خير قيام في مخططة الذي وضعه عام ١٩١٨ م ، فقد قسم المدينة إلى أربعة أقسام: البلدة القديمة وأسوارها، المناطق المحيطة بالبلدة القديمة، القدس الشرقية (العربية) القدس الغربية (اليهودية). وسمحت هذه الخطة بالبناء في القدس الغربية وجعلتها منطقة صالحة للتطوير ، بينما منعت ذلك تماماً في البلدة القديمة، وقيدته بشدة في القدس الشرقية. وبذلك سمحت هذه الخطة بتعزيز الوجود الصهيوني في القدس وإحكام تطويقها واستيطانها لمنع أى توسع عربي محتمل ومحاولة السيطرة على الحكم البلدي للمدينة ليتسنى السيطرة تماماً على المدينة وتحويلها إلى عاصمة للدولة اليهودية.

الهجرة إلى المدينة:

سمحت بريطانيا بالهجرة اليهودية إلى القدس بشكل واسع خاصة بعد صعود النازية إلى حكم ألمانيا سنة ١٩٣٣ م ، مما قلب التكوين الديمجرافي في المدينة لصالح اليهود بحيث صاروا يمثلون ٦٠% من عدد السكان في عام ١٩٤٦ م، بينما لم تزد نسبتهم في عام ١٩٢٢ م عن ٢١% من عدد السكان.



الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	جعفر عبد السلام على
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القانون الدولي لحقوق الانسان	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

المؤسسات اليهودية في القدس:

ساعدت حكومة الانتداب على جذب الاستثمارات الأمريكية والأوروبية للمساعدة على إقامة الوطن القومي اليهودي ، وساعدت على إقامة مجموعة من الهيئات والمؤسسات اليهودية لكي يحقق ذلك الهدف في المدينة المقدسة مثل : اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية WZO والوكالة اليهودية Jewish Agency والصندوق التأسيسي والصندوق القومي لليهود والمجلس الوطني (الليشوف) ، الحاخامية الرئيسية، فضلاً عن الجامعة العبرية ومستشفى (هداسا) الجامعي. ولوحظ في إقامة هذه المؤسسات أن تقام على هضبة (سكويس) في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة القديمة وهو الاتجاه الوحيد الذي كان يسمح بالتوسع العربي في المدينة، مما شكل حصاراً كلياً للتوسع العربي فيها.

ومن المفارقات الغريبة أن ذلك قد حدث في الوقت الذي وعدت بريطانيا العرب بتأسيس دولة مستقلة لهم وذلك عام (١٩١٥م - ١٩١٦م) في إطار محادثات (الحسين مكماهون) ومن خلال رسائل أخرى أرسلت إلى الحسين بن علي في وقت لاحق على ذلك عام (١٩١٨م)، وبعد أن كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت وعد بلفور فقد أصدرت بياناً آخر ذكرت فيه أن: "دول الوفاق عاقدة العزم على منح الجنس العربي فرصة كاملة لتكوين أمة في العالم مرة أخرى ... وفيما يتعلق بفلسطين ، فإننا عاقدوا العزم على ألا يكون أي قوم خاضعين لقوم آخرين" (٢٠١).

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	جعفر عبد السلام على
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القانون الدولي لحقوق الانسان	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

كذلك أعلنت بريطانيا بعد احتلالها لمدينة القدس عام ١٩٤٨م أن رغبة حكومة جلالة الملكة هي أن يقوم حكم هذه المناطق مستقبلاً على أساس مبدأ موافقة المحكومين . وأعلنت في بيان مشترك مع فرنسا في يونيو من نفس العام: "أن الهدف الرئيسي الذي ترمى إليه فرنسا وبريطانيا العظمى من مواصلتها الحرب حتى النهاية في المشرق .. هو التحرير الكامل الواضح للشعوب العربية وإنشاء حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من مبادرة السكان الأصليين واختيارهم الحر".

لذلك أرى أن هذه البيانات والإعلانات هي التي تعبر عن حقيقة حق تقرير المصير الذي كان واجب التطبيق على فلسطين والقدس، وخلاصتها ضرورة قيام أي حكومة للأقاليم المختلفة على مبدأ رضا المحكومين، لذا فإن ويلسون قد أكد هذا المبدأ عندما ذكر أنه من بين المبادئ الأساسية التي التزمت بها الولايات المتحدة مبدأ موافقة المحكومين - ويمكن أن نضيف إلى التاريخ النظيف لويلسون تخوفه من تطبيق المبدأ الذي نادى به من خلال نظام الانتداب واقتراحه بتعيين لجنة دولية يقع على عاتقها استيضاح الرأي العام في الأقاليم التي ستوضع تحت الانتداب، وقيامه بتشكيل لجنة أمريكية ثنائية لتولى هذه المهمة بعد أن - أحجم بقية الحلفاء عن تعيين أعضاء اللجنة "لجنة كنج - كرين" ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن هذه هي آخر اللجان المنصفة في تاريخ العلاقات الأمريكية العربية، فقد قدمت تقريراً واضحاً ذكرت فيه أن السكان غير اليهود في فلسطين وهم تسعة أعشار السكان تقريباً، يرفضون البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً، وأن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض، واقترحت اللجنة تعيين الولايات المتحدة مندوبة على سوريا بما فيها فلسطين.



الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	جعفر عبد السلام على
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القانون الدولي لحقوق الانسان	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

ولكن الحلفاء أهدروا تقرير اللجنة واعترف وزير خارجيتهم "بلفور" بأن هذا المبدأ - تقرير المصير - لن يطبق على فلسطين، وأن سياسة الحلفاء تتناقض مع نصوص عهد العصبة، وكان مما ذكره "أننا لا ننوي في حالة فلسطين حتى أن نقوم بشكليات استقصاء رغبات سكان البلاد الحاليين ... إن الدول الكبرى الأربع ملتزمة بالصهيونية، والصهيونية سواء أكانت صائبة أم خاطئة، حسنة أم سيئة، تضرب بجذورها في عادات قديمة قدم الدهر، وهي أكبر أهمية بكثير من رغبات السبعمئة ألف عربي الذين يقطنون الآن تلك الأراضي القديمة.." بل ويقول هذا الرجل إنه "ينبغي استثناء فلسطين من مبدأ استطلاع آراء السكان فيمن يحكمهم لأن الدول الكبرى قد التزمت بالبرنامج الصهيوني الذي استثنى حتما تقرير المصير العديدي". "إن فلسطين تمثل حالة فريدة، فنحن لا نبحث رغبات مجتمع موجود، بل نسعى عن وعى إلى إعادة إنشاء مجتمع جديد والعمل على تكوين أغلبية عديدة في المستقبل".

فهنا نجد اعترافا بضرورة استطلاع رغبات المحكومين في الطريقة التي يحكمون بها، واعتراف صريح بضرورة استثناء فلسطين من هذه القاعدة، وبسبب واضح في ذلك الوقت هو أن الدول الكبرى ملتزمة بالصهيونية وبإقامة وطن لا يهود في فلسطين^(٢٠٢).

الموقف الإسرائيلي

القدس
والموقف الاسرائيلي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	القدس في خطة الليكود	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	ملف الاهرام الاستراتيجي	١١	نوفمبر ١٩٩٦	٦٢
٢	مصير القدس بين الضم والتقسيم	محمد عبد الشفيق عيسى	الحياة	١٢٣٧٢	١٩٩٧/١/١١	٦٥
٣	أنظروا من قسم القدس	شموليل شنيستر	مختارات اسرائيلية	٣٥	نوفمبر ١٩٩٧	٦٧
٤	تفاصيل الخطة الاسرائيلية لتهويد القدس	الجريدة	الوفد	٣٥٣٤	١٩٩٨/١/٢٣	٦٩
٥	شارون يعتبر القرار ((١٨)) لاغيا	شكري نصر الله	الشرق الاوسط	٧٤١٤	١٩٩٩/٣/٢٠	٧٠
٦	القدس في مزاد التسوية	صلاح الدين حافظ	الاهرام	٤١٢٠٤	١٩٩٩/٩/٢٩	٧١
٧	القدس في الخطاب الاسرائيلي	رهام الفقي	مجلة السياسة الدولية	١٣٨	اكتوبر ١٩٩٩	٧٣

الموضوع الرئيسي :

القدس

اسم كاتب المقال :

الموقف الاسرائيلي

رقم العدد :

الموقف الاسرائيلي

تاريخ الصدور :

ملف الاهرام الاستراتيجي

نوفمبر ١٩٩٦

القدس في خطة حكومة الليكود

الآخري ، والايديولوجيه اساسا ، المرتبطة بالتصورات لشكل الدولة الاسرائيلية .

ومما يدل على أولوية القيود كمعبر للانقسام على الاعتبارات الايديولوجية ، وجود انقسام في الرأي حول هذا الموضوع داخل الحكومة القومية - الدينية التي يقودها حزب الليكود بزعامه بنيامين نتنياهو . ففي الوقت الذي يؤيد فيه نتنياهو اختيار الاندماج (أو التضم بالتعبير الليكودي) يوجد من بين أعضاء حكومته ، ومن بين أعضاء حزبه من يؤيد اختيار الانفصال ، ولكن ليس إلى الحد الذي يسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة . وربما كان اختلاف الرأي حول اغلاق الأرائسي الفلسطينية دليلا على هذا الانقسام .

(٤) أنه إذا كان بالإمكان التوصل إلى حل وسط يسمح بنمو للجماعتين الفلسطينية والاسرائيلية ، كجماعتين منفصلتين عن بعضهما ، في الضفة الغربية (أو في غزة كما حدث بالفعل) ، فإن مثل هذه الامكانية تتراجع عند التطرق للقضية الخاصة بالقدس ، في ضوء الفجوة الشاسعة التي تفصل بين مواقف الطرفين - الفلسطينيين والاسرائيلي - من ناحية ، وكذلك في ضوء الحقائق الراهنة القائمة في القدس الشرقية على وجه الخصوص ، وفي البلدة القديمة على وجه أكثر تحديدا . حيث يوجد أكبر تجمع للفلسطينيين (حوالي ١٢٥ ألف عربي) .

الخاصة بشكل العلاقة المستقبلية بين اسرائيل والمناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية . حيث تواجه اسرائيل مشكلة الاختيار بين عدة بدائل ، تندرج جميعها في اطار اختيارها الأساسي بين : انفصال المجتمعين الفلسطيني والاسرائيلي من جهة ، وبين صيغة ما لاندماج المجتمعين من جهة ثانية .

ومما يزيد من صعوبة هذا الاختيار مايلي :

(١) التداخل الشديد بين الاعتبارات التي تدفع إلى تفضيل اختيار الفصل ، وتلك التي تحيد بديل التضم . فإذا كانت الاعتبارات الخاصة بحماية ما يسميه البعض " الأمن الجارى " ، أى أمن المواطن الاسرائيلي - اليهودي ، سواء في اسرائيل ، أو في الضفة الغربية ، تدفع في اتجاه تفضيل فصل الجماعتين ، فإن حقائق الاعتماد المتبادل الاقتصادى ، والاجتماعى ، والأمنى بالمعنى الاستراتيجي ، تجعل من اختيار الاندماج اختيارا مغريا بالنسبة لاسرائيل .

(٢) وبسبب هذا التداخل ، جاءت الترتيبات الناجمة عن الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية ، على نحو يتيح لاسرائيل أن تسير في أى من الاتجاهين . فعلى الرغم من أن المرجح أن الاتفاقيات التي أبرمتها حكومتا رابين وبيريز مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وما ترتب عليها تنطوي على احتمال قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، التي تمثل ذروة انفصال الجماعتين الفلسطينية والاسرائيلية ، فإن الرغبة الاسرائيلية في الحيلولة دون تحقيق ذلك ، تدفعها إلى الاقدام على سلسلة من الخطوات والاجراءات التي ترسي دعائم وأسس البديل الآخر - أى بديل الاندماج .

(٣) ان كلا من البديلين الرئيسيين - الفصل أو الاندماج - ينطوي على مجموعة من المزايا ، والعيوب - من وجهة النظر الاسرائيلية ، الامر الذي يفرض قيودا شديدة على قدرة اسرائيل على الحسم في أى من الاتجاهين . وربما كانت هذه القيود السبب الرئيسى وراء انقسام النخبة والجمهور الاسرائيليين بعدد الاجابة على التساؤلات الرئيسية التي يطرحها اختيار أى من البديلين . إلى جانب الاعتبارات ،

اثار قرار الحكومة الاسرائيلية يوم ٢٤ سبتمبر الماضى افتتاح باب جديد فى نفق البراق الذى يبدأ من ساحة البراق (حائط البكى) ويمر تحت المقارنات الاسلامية بطول ٤٨٨ مترا وينتهى امام مدخل المدرج العمريه ، اشار الحديث بقوة عن مستقبل القدس فى ظل الحكومة الاسرائيلية الراهنة . ويمكن النظر الى القرار والاصرار على عدم التراجع عنه على انه بداية لدخول مرحلة التسوية النهائية مع الفلسطينيين ، ولكن مع ادخال تعديلات جوهرية على الصيغة الأصلية لبدء المفاوضات حول هذه التسوية والتي نصت عليها اتفاقيات أوسلو .

التعديل الأول : ان القرار يجعل من القدس النقطة الأولى في عملية التفاوض من الناحية العملية ، في حين كانت النقطة الأخيرة ، تبعا لما كان متفقاً عليه . ويبدو ان الهدف من اجراء مثل هذا التعديل هو الرغبة في التعجيل بانتهاء مفاوضات السلام مع الفلسطينيين وتجميدها عند الحد الذى وصلت اليه ، وتوفير مساحة من الوقت للحكومة الاسرائيلية تسمى خلالها إلى تغيير الحقائق القائمة في المدينة .

والتعديل الثانى يمس أسلوب التفاوض مع الفلسطينيين ، إذ أن القرار وما ترتب عليه من ردود أفعال ، يمثل عودة إلى نمط قديم من الحوار الاسرائيلي - الفلسطيني ، حول القدس والقضايا الأخرى . فبدلا من الجلوس إلى مائدة التفاوض ، اختارت الحكومة الاسرائيلية اتخاذ خطوة ترمي إلى تأكيد سيادة اسرائيل المطلق على القدس أولا ، وتتماشى ثانيا مع سياسته التي تهدف إلى خلق وقائع جديدة بخصوص القضايا المختلفة التي من المفترض مناقشتها فى مفاوضات المرحلة الأخيرة التي بدأتها بالفعل حكومة شمعون بيريز ، قبيل الانتخابات مباشرة .

معضلة الدمج والفصل

بيد أن المشكلة الأساسية هي أن اختيار اسرائيل الدخول في مرحلة التسوية الدائمة على هذا النحو ، جاء في وقت لم تكن اسرائيل قد حسنت بعد التساؤلات الأساسية التي طرحتها ، وما تزال تطرحها ، مفاوضات السلام مع الفلسطينيين . وفي مقدمة هذه التساؤلات ، تأتي التساؤلات

اسم كاتب المقال :

القدس

الموضوع الرئيسي :

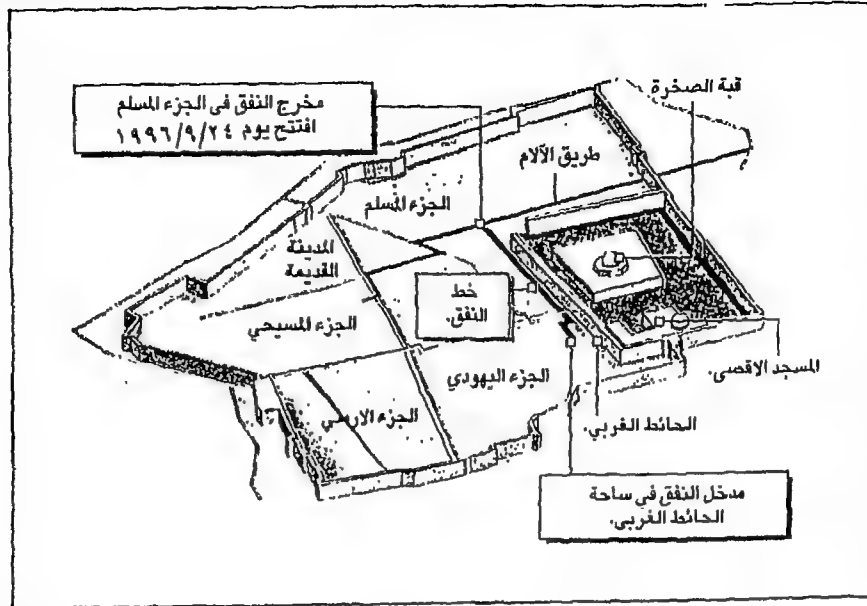
رقم العدد : ١١

والموقف الاسرائيلي

الموضوع الفرعي :

ملف الاهرام الاستراتيجي

تاريخ الصدور : نوفمبر ١٩٩٦



خصوصية القدس

ففي ضوء الارتباط الشديد الذي أثبتته الدراسات التي أجريت على قضايا التسوية الدائمة (قضايا المستوطنات والحدود واللاجئين والقدس . والتي تؤثر على شكل الديان الفلسطيني . ومن ثم على الاختيار بين الانفصال والاندماج) فإن القدس تمثل مجالا مهما لاختبار الفرض والقيود بالنسبة لكل بديل من البدلين الرئيسيين - الفصل أو الاندماج . من وجهة النظر الاسرائيلية . فمن ناحية ، فإن الحفاظ على القدس الموحدة عاصمة لدولة اسرائيل يمثل هدفا لجميع الحكومات الاسرائيلية . وثمة اجماع عام في اسرائيل على هذه القضية حتى وان كان هناك في اسرائيل من يفكر في انسحاب جزئي من القدس الشرقية ، ومن منطقة فلسطينية في اطراف المدينة ، فإنهم لا يستطيعون التفكير في التخلي عن البلدة القديمة حيث توجد المقدسات الاسلامية ، والتي تتمتع ، في الوقت نفسه ، بقداسة ومركزية بالنسبة لليهود انفسهم داخل اسرائيل وفي الشتات ، الأمر الذي يجعل من أي حل يقضى بالانسحاب الاسرائيلي منها مصدرا لتوترات اجتماعية لا سابق لها في الجانب الاسرائيلي ، من شأنها أن تترك أثارا بعيدة المدى في المستقبل السياسي للدولة اليهودية.

ومن ناحية أخرى ، فإن القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها في الضفة الغربية . والتي جرى ضمها اليها لتشكل منطقة القدس الكبرى ، تضم نسبة لا بأس بها من الفلسطينيين الذين لا يحملون الجنسية الاسرائيلية ، والمحتفظون بهويتهم الوطنية . ووفقا لتقديرات اسرائيلية ، فإن المجتمع الفلسطيني في القدس شهد تطورا من حيث الحجم ، خلال السنوات اللاحقة على احتلال القدس الشرقية في عام ١٩٦٧ . فقد زاد عدد الفلسطينيين العرب من ٧٠ ألفا في عام ١٩٦٧ إلى ١٣٠ ألفا و ١٥٠ ألفا في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨ على التوالي ، والمقدر انهم زادوا الى ١٧٥ ألفا في ١٩٩٣ . وكان لهذا النمو تأثيره على نسبة المجتمع اليهودي الاسرائيلي التي تراجعت من ٧٤,٢٪ خلال الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٩٣ إلى نحو ٧١,٧٪ فقط ، وان ظل الاسرائيليون يشكلون أغلبية في مناطق القدس التي ضمت إلى اسرائيل بعد عام ١٩٦٧ .

لقد كان هناك تغير في الموقف الاسرائيلي خلال مفاوضات أوسلو ، أعلن عنه في " اعلان المبادئ " الموقع في واشنطن في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، والذي تأكد في رسالة بعثت بها وزير الخارجية الاسرائيلي ، آنذاك ، شمعون بيريز إلى نظيره الفروييجي هولست ، في أكتوبر ١٩٩٣ ، والمتمثل في اعتماد اسرائيل لمناقشة مصالح فلسطينية وظيفية في المدينة ، والتي أوجدت مجالا لامكان التوصل إلى تفاهات وظيفية في القدس بشأن السكان الفلسطينيين خلافا للتفاهات الضيقة والمحددة بشأن إدارة الأماكن المقدسة ، والتي اقترحتها حكومة أشكول ، وهو موقف لا يزال يتمسك بهاء القدس الموحدة تحت السيادة الاسرائيلية الاسرائيلية . غير أنه سرعان ماتم التراجع عن هذا الموقف الجديد ، حيث أن الكنيست عندما وافق على " اعلان واشنطن " في ٣ أغسطس ١٩٩٤ ، وافق أيضا ، وفي الوقت نفسه على بيان مقدم من حزب الليكود يكرر أن القدس الموحدة تحت السيادة الاسرائيلية ستبقى عاصمة اسرائيل الأبدية ، وعاصمتها وحدها " بأغلبية ٧٧ صوتا مقابل ٩ أصوات . وايده جميع الوزراء في حكومة رابين . بمن فيهم الوزراء من حزب ميرتس . ومن الواضح أن هذا القرار يحول دون جعل القدس عاصمة ثنائية لكل من اسرائيل وكيان سياسي آخر . كما أنه يحول دون تقسيمها .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي :	والموقف الاسرائيلي	رقم العدد : ١١
المصدر :	ملف الاهرام الاستراتيجي	تاريخ الصدور : نوفمبر ١٩٩٦

تحدى التهويد الطلق

يشمل الانخفاض النسبي للمجتمع اليهودي في القدس تجاه المجتمع الفلسطيني العربي تحدياً رئيسياً للجهود الاسرائيلية الرامية إلى تهويد القدس . ومثل هذا التحدي يزداد في ضوء اضطراب اسرائيل لضم نسبة تصل إلى ١١٪ من أراضي الضفة الغربية ، ومكانها العرب الفلسطينيين إلى حدود القدس الموسعة والتي ترفع نسبة العرب إلى ما يقرب من ٥٠٪ . وهو واقع يتمذر على الحكومة الاسرائيلية الحالية ، أو أي حكومة اسرائيلية أخرى تغييره في مدى زمني قصير ، أي قبل انقضاء المهلة الزمنية المحددة لمفاوضات التسوية الدائمة ، أو دون اللجوء إلى اجراءات تؤدي إلى ردود أفعال عربية وإسلامية ودولية تفرض ضغوطاً على اسرائيل .

وفي ضوء هذا القيد ، فإن أي تسوية محتملة بخصوص القدس تدفع أكثر في اتجاه بديل الاندماج ، إذ يصعب على اسرائيل في ظل الظروف الراهنة فرض الجنسية الاسرائيلية على الفلسطينيين في القدس الشرقية أو طردهم . ونتيجة لهذا الوضع ، بات الاسرائيليون أكثر اقتناعاً بصعوبة تصور حلول نهائية وحاسمة لسالة القدس تكفل تصفية كافة عناصر الصراع على المدينة . وأن مجموعة الحلول الوسطية المتصورة تنطوي على مخاطر بالنسبة

لأهداف اسرائيل في ظل عدم امكان التوفيق بين الخلافات بين الاسرائيليين والفلسطينيين بشأن القدس ، الأمر الذي يفتح المجال أمام نشوء نمط من التعايش المؤقت المفروض بحكم الأمر الواقع مع سعي كل طرف إلى اتخاذ خطوات لرسم ملامح النظام الذي يمكن أن ينشأ في المدينة مستقبلاً . ويبرز هنا مجموعة الاجراءات التي اقترحها دوري جولد ، المستشار السياسي لرئيس الوزراء الاسرائيلي ، لحماية ما يراه السيادة الاسرائيلية على القدس حيث تعزز أكثر بديل الاندماج ، إلا أنها تنطوي على بعض الترتيبات التي تجعل اختيار الانفصال قائماً في انتظار أن تمنح الفرصة للتخلص من فلسطيني القدس . ظهرت هذه الاقتراحات في الدراسة التي أعدها لمركز جافي للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب عن وضع القدس في التسوية الدائمة ، وتتمثل في :

(١) منع اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية والسماح فقط باقامة دولة عاصمتها غزة مع تطوير ترتيبات للسيطرة على الضفة الغربية ، الأمر الذي قد يخفف من المطالب بخصوص القدس .

(٢) اقامة منطقة أمنية في القدس تقوم على أحد تصورين : الفصل الكامل بين القدس البلدية والمناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية في اطار القدس الكبرى ، بما ينطوي عليه ذلك من مضاعفات اقتصادية بالنسبة للطرفين ، وما يولده ذلك من محاور للتحرك ستعيد القدس إلى الوضع السابق على عام ١٩٦٧ .

غير أن الحكومة الاسرائيلية الحالية تتخذ سلسلة من الاجراءات والخطوات ، سواء داخل القدس ، أو في المنطقة المحيطة بها من شأنها تعميق الانقطاع الجغرافي بين القدس من جهة والضفة الغربية من جهة ثانية ، والقضاء على أي مظهر للوجود الفلسطيني المؤسسي الرمزي والمادي في القدس الشرقية . ففي داخل القدس ، اتخذت اسرائيل سلسلة من الاجراءات بهدف تأكيد سيادتها ، كان آخرها القرار الخاص بالنفق ، واشتملت على تضييق الخناق على بعض المقرات الفلسطينية ، وفي مقدمتها بيت الشرق . ومن شأن هذه الاجراءات أن تحد من فرص النمو الذاتي المستقل للمجتمع الفلسطيني في القدس . ويدعم هذه الاجراءات خطة الاستيطان التي تتبناها الحكومة الاسرائيلية ، سواء في الضفة الغربية ، أو في منطقة القدس الكبرى ، الرامية إلى توسيع المستوطنات وزيادة عدد المستوطنين من جهة ، وإلى تطويرها بشبكة من الطرق التي تعزل المجتمع الفلسطيني من جهة ثانية ، بحيث تفتح المجال لنمو مقيد للمجتمع الفلسطيني في حدود المدن المعزولة .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	محمد عبد الشفيق عيسى
الموضوع الفرعي :	والموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	١٢٣٧٢
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١/١١

مشروع التدويل طواه النسيان والمشروع العربي الإسلامي مجرد «مثال»

مصير القدس بين مشروع الضم والتقسيم

محمد عبد الشفيق عيسى*

تحتل القدس كل الأبعاد التاريخية والدينية والسياسية والقانونية للصراع العربي الإسرائيلي، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وانطلاقاً من موقعها هذا تبرز معركة القدس كمعركة سياسية، في مسارات التاريخ والدعاية والاستراتيجية، باعتبارها أهم المحطات المرتقبة للنزال السياسي والتفاوضي بين العرب وإسرائيل.

ليست القدس محطة مرتقبة فقط إنما تستمد أهميتها في المستقبل مما جرى في شأنها في الماضي البعيد والقريب. وهناك أربعة مشاريع في شأن مستقبل القدس مطروحة في المخططات المختلفة للأطراف المعنية. وإذا ارتبنا بلورة موقف عربي واجب في مفاوضات التسوية النهائية، لا بد من استذكارها.

أولاً، مشروع الأمم المتحدة: وهو المتضمن في قرار تقسيم فلسطين الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، ويقوم كما هو معلوم على إنشاء دولتين: دولة عربية ودولة يهودية ضمن حدود جغرافية معينة (تجاوزتها إسرائيل لاحقاً)، مع إقامة اتحاد اقتصادي فلسطيني، بين الجانبين. وفي نصوص «مشروع التقسيم مع اتحاد اقتصادي» المرفق بالقرار المذكور، وضمن الجزء الثاني من هذا المشروع، أحكام خاصة بمنية القدس، ركزت على وضعها تحت نظام دولي خاص - لمدة عشر سنوات مبدئية - وعلى إسناد إدارتها إلى الأمم المتحدة من خلال «مجلس الوصاية»، ويعين مجلس الوصاية حاكماً لمدينة القدس يكون مسؤولاً أمامه وعلى ألا ينتمي إلى رعايا إحدى الدولتين العربية واليهودية، ويمثل هذا الحاكم منظمة الأمم المتحدة في مدينة القدس ويباشر باسمها السلطة السياسية بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية ويعاونه موظفون إداريون يعثرون موظفين دوليين بحكم المادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة. ويضع حاكم مدينة القدس مشروع إنشاء أقسام بلدية خاصة تشتمل على الحي العربي والحي اليهودي في المدينة.

ويتم تجريد مدينة القدس من السلاح، ويعلن حيائها، ويحافظ عليه، ولا يسمح لأية منظمة شبه عسكرية بأن تقوم فيها أو تبشر أي تدريبات أو أي نشاط شبه عسكري بها. وينشئ الحاكم العام هيئة شرطة خاصة تملك القوة اللازمة ويختار أعضاها من خارج فلسطين لحفظ النظام في المدينة، وتوفد الدولتان العربية واليهودية ممثلين لهما لدى حاكم المدينة لرعاية مصالح دولتيهما ورعاياهما.

هذه هي أبرز الأحكام الخاصة بالقدس في «مشروع التقسيم مع اتحاد اقتصادي». وواضح من هذه الأحكام أن مدينة القدس تحكمها من حيث الوضع القانوني الدولي العوامل الآتية:

١- التدويل، من حيث إخضاع المدينة لنظام دولي معين تضعه المنظمة الدولية الأم (الأمم المتحدة) من خلال «مجلس الوصاية»، وهو أحد الفروع الرئيسية لهذه المنظمة وفق الميثاق. فالقدس بهذه المثابة تعتبر مدينة دولية، حتى اشعار آخر، إذ يسري النظام الدولي المذكور لمدة عشر سنوات ما لم يقرر مجلس الوصاية إعادة النظر فيه قبل ذلك. فإذا تمت الفترة تجوز إعادة النظر مع استفتاء سكان المدينة.

٢- حياد القدس ونزع السلاح منها.

٣- توحيد القدس. فالقدس مدينة موحدة، باعتبارها مدينة دولية محايدة منزوعة السلاح.

٤- أنها مدينة موحدة سياسياً، لكنها مكونة من شقين على مستوى الخدمات المحلية والبلدية: (حي عربي وحي يهودي). وهذا هو فحوى النظام الدولي الخاص لمدينة القدس والمسمى (Corpus Separatum).

٥- حماية الأماكن المقدسة والمباني الدينية: وتم النص على ذلك في الباب الأول من مشروع «مستور وحكومة فلسطين» ضمن الجزء الأول من «مشروع التقسيم مع اتحاد اقتصادي».

وينكر أن إسرائيل تجاوزت الحدود المنصوص عليها في قرار التقسيم من حيث الأمر الواقع، يعد هزيمة الجيوش العربية المشتركة في حرب فلسطين ١٩٤٨، واستغل اليهود عدم اعتراف الدول العربية بقرار التقسيم وتدويل القدس فاعلوا قيام دولتهم (إسرائيل)

من طرف واحد بتاريخ ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨. بعد ذلك تقدمت إسرائيل في مطلع ١٩٤٩ بطلب عضوية الأمم المتحدة، لكن الجمعية العامة طلبت تأكيداً من إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومنها غنوة اللاجئين أو تعويضهم، ومشروع التقسيم، وتدويل القدس. وبادرت إسرائيل بتقديم هذا التعهد وأرفقته بالطلب المعروض على الجمعية العامة، فوافقت هذه على الطلب المشروط لإسرائيل. ومهد قرار الجمعية العامة لصدور قرار مجلس الأمن في ٤ آذار (مارس) ١٩٤٩ بقبول إسرائيل في الأمم المتحدة باعتبارها «دولة حبة للسلام وقادرة على تنفيذ الالتزامات التي يشتمل عليها الميثاق». وفي الوقت نفسه كانت الجمعية العامة ماضية في اعداد تفاصيل مشروع النظام الدولي الخاص لمدينة القدس، فطلبت من مجلس الوصاية وضع النظام المفصل في قرارها بتاريخ ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩. وقام المجلس بالتصديق على النظام الملحد المقترح وذلك في قراره في ٤ نيسان (أبريل) ١٩٥٠.

لكن إسرائيل أعلنت عدم قبولها تدويل القدس وتوحيدها، بل ونقلت بعض مصالحها الرسمية إلى المدينة. كما أعلنت الدول العربية من جهتها - بما فيها الأردن أيضاً - عدم الموافقة على التوحيد والتقسيم للقدس جرياً على موقفها بعدم الاعتراف بتقسيم فلسطين.

وفي النهاية كان الشيء الوحيد الذي تمت الموافقة عليه بين الأطراف العربية وإسرائيل هو خطوط أو حدود الهدنة، التي تمثل مجرد تحديد للخطوط التي توقف عندها القتال بصفة فعلية، واعتبرت الدول العربية أن خطوط الهدنة لا تحول دون إعادة الأراضي التي استولى عليها اليهود، بينما اعتبرتها إسرائيل غير حائلة من دون الاستيلاء على أراض جديدة خصوصاً بعد حرب ١٩٦٧، باعتبارها مجرد خطوط مؤقتة.

ثانياً، مشروع الضم: وهذا هو المشروع الإسرائيلي طويل الأجل الذي تبناه أبناء الحركة الصهيونية ومؤسسو الكيان، من وايزمان إلى بن غوريون ومناحيم بيغن. ويمكن تبيان مسحورية القدس في المشروع الإسرائيلي إذا نظرنا إلى أفكار أحد

الموضوع الرئيسي : القدس

الموضوع الفرعي : والموقف الاسرائيلي

المصدر : الحياة

اسم كاتب المقال : محمد عبد الشفيق عيسى

رقم العدد : ١٢٣٧٢

تاريخ الصدور : ١٩٩٧/١/١١

القادة التاريخيين لحزب العمل الإسرائيلي، هو إيغال ألون منظر مفهوم الانسحاب المحدود، حين يذكر في مقالته الصادرة في مجلة FOR EIGN AFFAIRS عدد تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٦

«ان القدس عاصمة اسرائيل لم تكن ابدا عاصمة لأي دولة عربية أو اسلامية بل عاصمة ومركزاً للشعب اليهودي على الدوام. لذلك فإنها لا يمكن أن تعود إلى الوضع السخيف القائم على تقسيمها. ان هذه المدينة المقدسة والمناطق المحيطة بها والضرورية لحماية أمنها وخطوط اتصالاتها يجب أن تبقى وحدة موحدة لا تنجز تحت سيادة اسرائيل. الا ان وضع المدينة الدولي الناجم عن كونها مقدسة بالنسبة للديان السماوية الثلاثة وطبيعة سكانها المختلطة، تفسح المجال لامكانية التوصل إلى حل مناسب للمصالح الدينية المتعلقة بها. واعود فباكثر ان هذا الحل يجب ان يكون دينيا وليس سياسيا».

هذا ما قاله إيغال ألون. وعلى رغم غموض مشاريع حزب العمل بخصوص الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فإن خط الحزب السياسي واضح بخصوص القدس: وهو عدم الانسحاب بالقطع من القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧ بل ضمها إلى القدس الغربية المحتلة عام ١٩٤٨ وجعلها مدينة موحدة وعاصمة اسرائيل.

وغني عن البيان ان مواقف الاحزاب والجماعات المعارضة للانسحاب ولو الجزئي (مثل كتل الليكود والاحزاب الدينية وجماعات المستوطنين) اشد تطرفاً من موقف حزب العمل بخصوص الضم، أي القدس الموحدة تحت حكم اسرائيل وعاصمة لها. أقصى ما يمكن الحصول عليه من تنازلات من حزب العمل وجماعات «السلام الصهيوني» يتمثل في ابقاء القدس موحدة - مستعمومة - تحت حكم اسرائيل، وكعاصمة لها، لكن مع تقسيمها من حيث الخدمات البلدية والمحلية إلى حي عربي صغير يمثل «غيتو» في العاصمة، وحي كبير مهيمن يمثل الكتلة اليهودية لمدينة القدس. وهذا ما ألمح اليه الرئيس الحالي لاسرائيل عيزرا وائزمان.

ثالثاً، تقسيم القدس: أصبحت

العودة إلى قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين مطلباً عزيزاً لدى اقسام واسعة من العرب والفلسطينيين، وذلك بعد التوسع الترامتيكي الذي حققته اسرائيل وخصوصاً بعد ١٩٦٧، ويبدو ان قرار التقسيم يشكل اساساً للمشروعية القانونية لإعلان قيام دولة فلسطين، ١٩٨٨. ذلك ان هؤلاء العرب والفلسطينيين ما عابوا يعترضون على الاعتراف بكيان سياسي يهودي، بل على العكس ينحصر طموحهم في اكتساب الاعتراف بالمشروعية القانونية والسياسية لأي كيان فلسطيني، ليس في الحدود التي قررها التقسيم عام ١٩٤٧ وهو ما لم يعد ممكناً في ظل توازنات القوى، لكن في حدود الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ فحسب. ومع التطورات التي أعقبت مؤتمر مدريد، واتفاق أوسلو، أصبحت القيادة الفلسطينية الرسمية الممثلة فيما يسمى «السلطة الفلسطينية» ومركزها غزة، ميالة إلى التأكيد على ضرورة إعادة القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٤٧، وإدراجها ضمن خطوط الانسحاب في التسوية النهائية المقترحة، ومن لم يجعلها عاصمة للدولة الفلسطينية التي تسعى إلى اقامتها على الضفة الغربية وغزة، والمغزى الواضح لذلك هو الدعوة إلى التقسيم السياسي لمدينة القدس إلى مدينتين، عاصمتين: أحدهما عاصمة للدولة العبرية والأخرى عاصمة للدولة العربية الفلسطينية. وبعبارة أخرى فإن دعاة هذا المشروع ياملون في تعميم مبدأ الاعتراف المتبادل ليشمل مدينة القدس: إذ يعترف الفلسطينيون بضم اسرائيل للقدس الغربية وجعلها عاصمة لاسرائيل، مقابل اعتراف اسرائيل بنقل السيادة على القدس الشرقية إلى الفلسطينيين وفق ما كان عليه الحال تاريخياً، ولو حتى ١٩٦٧ على الأقل.

وبطبيعة الحال فإن مشروع التقسيم السياسي، يفتح الباب أمام التوصل إلى «صيغة مشتركة» للإشراف الديني على الأماكن المقدسة، ولكن الحدود مختلطة وعائمة بين محض الإشراف الديني وملابسات التدخل السياسي، كما هو معلوم من الخبرة التاريخية.

رابعاً، القدس الموحدة تحت

وهذا هو المحتوى الضمني للمشروع (الأمل) الذي تتبناه القوى القومية العربية والاسلامية في مواقع متعددة. وفحوى هذا المشروع هو عدم الاعتداد بمشروعية الكيان السياسي العبري قانونياً، أو بشرعيته سياسياً، والسعي التاريخي - ولو من ناحية التوجه الايديولوجي - نحو إقامة الكيان العربي الاسلامي العريض الذي لا ينفي بالضرورة الوجود اليهودي البشري ولا رموزه الدينية والتاريخية ان وجدت. لكن هذا المشروع يظل في حدود «المثال»، ولا يدخل في بحث «الواقع»، ومن ثم تظل المشاريع المعطرفة في الميدان السياسي والقانوني الدولي هي مشاريع التدويل والضم، والتقسيم. ولما كان التدويل قد طواه النسيان، ونحسب ان التوازنات الدولية والإقليمية الحاضرة لا تبرره، فإن الصراع السياسي (الدعائي) سوف يدور على المشروعين المتواجهين: مشروع ضم القدس لاسرائيل، أي اعتبار القدس مدينة موحدة تحت حكم اسرائيل (وحدها)،

ومشروع تقسيم القدس بين مدينة شرقية تدخل في حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية، ومدينة غربية تظل في مركز الدولة العبرية. وهنا ترد أسئلة ينبغي الإجابة عنها في سياق الإعداد لما يسمى مفاوضات الحل النهائي:

إلى أي حد يمكن التفكير في إعادة طرح مشروع توحيد وتدويل القدس في إطار المعركة التفاوضية المقبلة؟ وذلك كخط احتياطي للتفاوض؟ وإلى أي حد يمكن بلورة ثم دعم معركة الفلسطينيين لاستعادة القدس الشرقية كخط رئيسي للتفاوض؟ وإلى أي حد ينبغي دمج الجهد الاسلامي العريض، والجهد العربي الموحد لإحقاق الحقوق العربية في فلسطين؟

هذه أسئلة في مجال الاستراتيجية والتكتيك، ينبغي أن يتدرب المفاوضون الفلسطينيون على طرحها وعلى «استمراجه» الاجابات الدولية عنها.

* استاذ في معهد التخطيط القومي، مصر

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	شموئيل شنيتسر
الموضوع الفرعى :	الموقف الاسرائيلى	رقم العدد :	٣٥
المصدر :	مختارات اسرائيلية	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٧

معاريف ١٩٩٧/٩/٢٣

شموئيل شنيتسر

أنظروا من الذى قسم القدس فى نهاية الأمر

جبل الزيتون، وحولت المكان إلى منطقة محظورة على اليهود إلا إذا وافق أصحابها الفلسطينيون على ذلك. ونظرا لأن هذا شئ من المستبعد حدوثه فإن هذا يعنى أن حكومة إسرائيل قد اعترفت بالمبدأ الذى يقول إنه من حق اليهود السكن فى جبل الزيتون فى حالة الحصول على موافقة الجيران الفلسطينيين فقط. ومن الصعب أن نرى هنا شئنا محترماً أو ذا سيادة. فقد تم اخلاء المكان ولن تكون هناك أى إمكانية لإعادة السكان اليهود إلى هناك إلا بعد التوصل إلى اتفاق مزدوج مع الفلسطينيين ومع الأمريكيين. إن هذه المنطقة التى أصبحت مشاعاً ولا يحكمها قانون والتى تم تدنيس القبور اليهودية فيها فى الماضى واستخدام شواهد هذه القبور كمواد بناء وقهيد طرق سوف تبقى اعتباراً من الآن خارج نطاق السيادة اليهودية.

وحقيقة إن هذا الوضع قد نشأ بواسطة نظام حاكم منتخب لأن شعاره «بيريز سيقسم القدس» وعلى الرغم من أنه يبدو مقنعا لكثير من الناضجين إلا أنه يضاعف من الشعور بالخزي والعار. حيث انه لأول مرة منذ ثلاثين عاما ليس من الواضح من الذى يحكم القدس ومن صاحب القرار فى البناء أو عدم البناء فيها. ومن يرغب فى مواساة نفسه بأن العمل مستمر فى منطقة هارحوما (جبل أبوغنين) من الأفضل ألا يندفع نفسه وألا يقع فى الخطأ، حيث أن جبل الزيتون أقرب إلى وسط المدينتمن هارحوما وإذا كانت السيادة اليهودية فى جبل الزيتون محل شك فإن الأمر سوف يصبح كذلك أيضا فى هارحوما.

ومن الممكن أن نتخيل ماذا يمكن أن يحدث فى هارحوما بل وما حدث فيها بالفعل بعد أن اصرت حكومة إسرائيل على حقوقها. ويعرف الخارجون على القانون سواء من اليهود أو العرب كيف يكون الاصرار وكيف يكون الحفاظ على الحقوق، ومن المؤكد أن الأمريكيين أيضا يعرفون كيف يحترمون الذين يحترمون انفسهم. للمفاوضات الصعبة حول قضايا التسوية النهائية. والمحسن، أن ما حدث كان مناقضا لذلك تماما. فقد تميزت السنوات الخمس بسباق مجنون سعى الطرفان خلاله، لخلق حقائق على أرض الواقع لتحسين وضعهم والوصول إلى مائدة المفاوضات بأوراق أفضل فى حوزته. ويبدو، إن الطريق الصحيح هو تغيير الاتفاق: فيجب ان يفتح اتفاق التفاهم الجديد على اتفاقية حول الهدف النهائي، رغم أن هذه الاتفاقية قد لا يمكنها بالطبع ان تكون مفصلة إلى أقصى درجة. ان اقرار موافقة الجانب الآخر على تمكينك من تحقيق اهدافك العليا، سيخلق الظروف التى تساعد فى اجراء مفاوضات عادية حول بقية القضايا. والهدفان الاساسيان لإسرائيل هما:

قبل مضى ثمانية وأربعين ساعة على اتفاق الحل الوسط الذى تم التوصل اليه فى البيت محل النزاع لموسكوفيتس فى رأس العمود تغير جوهر هذا الاتفاق كلية. حيث اعطى المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية تفسيراً للاتفاق. لقد حوله من اتفاق يبقى السيادة الإسرائيلية على جبل الزيتون كما هو إلى اتفاق خضوع مخجل. وأنه طبقاً لهذا الاتفاق منح فيصل الحسينى الصلاحيات لتحديد من الذى يقيم فى هذا المسكن محل الخلاف ومن لا يسكن.

وطبقاً للمغزى الاصلى فإن الاتفاق يوفر حلاً مؤقتاً طالما أن الخلاف ساخن والعواصف تهب وأنه من الممكن تغيير هذا الاتفاق فى يوم من الأيام بتسوية دائمة يتم من خلاله الاعتراف بحق اليهود فى شراء منازل والسكن فيها فى جميع انحاء القدس. ولكن ها هو المتحدث الأمريكى يجرى ويقول إن هذا اتفاق دائم وليس اتفاقاً مؤقتاً وأن منطقة جبل الزيتون سوف تظل الآن من المستوطنين اليهود وسوف تبقى كذلك فى المستقبل. وسوف يدرس الأمريكيون الموقف ويكتشفون أن الوضع القائم لن يتغير فى هذا المنزل. ونظراً لأن سكان اليهود قد خرجوا منه فلن يسمع لهم بالعودة اليه مرة أخرى فى أى وقت من الأوقات. وهذا يختلف ايضا عن الاتفاق الاصلى وأن تلاميذ المدرسة الدينية الذين كان من المقرر أن يقيموا فى هذا المنزل والحفاظ عليه سيتم السماح لهم فقط بالبقاء هناك خلال النهار فقط وعند حلول الليل فإنه يجب عليهم أن يذهبوا إلى منازلهم مشكورين للنوم. وسوف يبقى منزل موسكوفيتس غير أهل بالسكان نظراً لأن جيراننا لا يرغبون فى أن يكون هناك سكان يهود سواء أسر أو اشخاص غير متزوجين.

ونتيجة اخراج اليهود من هناك ستكون إذن اقامة جيب عربى داخل القدس العاصمة والسبب من وراء ذلك هو أن حكومة إسرائيل لم تكن على استعداد لممارسة وتطبيق سيادتها على

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	شمثويل شنتيسو
الموضوع الفرعى :	والموقف الاسرائيلى	رقم العدد :	٣٥
المصدر :	مختارات اسرائيلية	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٧

الحفاظ على الطابع اليهودى للدولة. فإسرائيل لن توافق على اتفاق مستقبلى يخلق واقعا سكانيا يفقد على أثره الشعب اليهودى أفضليته المميزة، لأغلبته فى الدولة. هذا الشعور بالكيان اليهودى سيثبت موقف إسرائيل فى المفاوضات، حتى مع زيادة كبيرة للسكان العرب الفلسطينيين فى الدولة لتتفقد عند أقل من ٥٠٪، والميزة البارزة للعرب فى نسب الزيادة الطبيعية من شأنها ان تتغلب بسرعة على الاغلبية اليهودية الصغيرة التى ستكون عند نقطة البداية. انهاء النزاع، فالسير باتجاه التسوية النهائية سيلزم إسرائيل بدفع ثمن مرتفع ومكلف، سواء فى صورة تنازلات اقليمية، أو التعامل بمرونة مع ازمات سياسية، واجتماعية وأخلاقية عويصة، وربما أيضا بالنسبة للاستثمارات المالية غير المحدودة التى يتطلبها تنفيذ الاتفاق. ورغم انه لا سبيل لضمان النجاح ١٠٠٪ لآى اتفاق مسبقا، فلا بأس من المحاولة.

كما أن الفلسطينيين لهم أيضا اهداف عليا يريدون تحقيقها، ويدونها لن يستسيغوا طعما لآى اتفاق، أهمها: تسمية دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، فأمام التنازلات الضخمة التى سيكون الفلسطينيون مطالبين بتقديمها فى القضايا المتعلقة بتسوية نهائية فإنهم لن يقبلوا بأى اتفاق دون استقلال سياسى.

تسمية عاصمة الدولة الفلسطينية فى القدس، ليست القدس الغربية وليس بالضرورة القدس الشرقية كلها، ولكن العاصمة الفلسطينية يجب أن تقام داخل حدود القدس، إذ لا بد أن يكون للفلسطينيين - أو لآى طرف عربى مسلم آخر - سيطرة على الأماكن المقدسة الإسلامية فى بيت المقدس.

ومثل هذه المبادئ ستطلب مفاوضات. ومن المشكوك فيه ان يتم التوصل إلى تفاهات جديدة إذا جرت المفاوضات فى العلن، مع كشف يومى من قبل وسائل الإعلام، وفى ظل ضغوط سياسية داخلية تعمل على توجيه الزعامات وتؤدى إلى احباط أى احتمال للتقدم.

وسيكون المحك هو فى القدرة على الاتفاق حول الاهداف العليا المتبادلة، وهى مهمة صعبة وليست بسيطة. فكلما الطرفين مطالبين بالتنازل عن أقدس ما لديهما. فيجب أن تتسم إسرائيل بالمرونة فى موضوع القدس وقد يتبادر إلى الذهن أن التوصل إلى تفاهات فى هذه القضايا مستحيل (أو على الأقل فى الوقت الراهن)، ولكن تلك هى حقيقة الأمور، ومن الأفضل أن يعلم ويدرك الطرفان ذلك مبكرا، كلما امكن.

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : والموقف الاسرائيلي
المصدر : الوفد

اسم كاتب المقال : الجريدة
رقم العدد : ٣٥٣٤
تاريخ الصدور : ١٩٩٨/١/٢٣

تفاصيل الخطة الإسرائيلية لتهود القدس المحتلة خبير جغرافي يكشف المؤامرة الاستيطانية ضد الفلسطينيين

مستوطنون يقيمون في أربعة آلاف وستمئة وحدة استيطانية مقلدة على أراضٍ مساحتها ألف وخمسمائة دونم.. ويقام إلى جانب للمستعمرة حالياً حتى استيطاني جديد يطلق عليه اسم «تلة المؤن» على أراضٍ مساحتها ١٨٢ دونمًا و٥٥٨ وحدة في حوض يسمى حوض الغزلان.

وقال التقرير إن من بين المستوطنات التي ستشملها بلدية القدس الكبرى مستوطنة «هارشمول»، وهي مستعمرة جديدة ستقام على أراضٍ منطقة التي مسوول على مساحة مئتي دونم ويهدف للشروع في إقامة ثلاثمائة وحدة وفق نظم «أرن بيتك» وتستوعب في نهاية تنفيذها نحو عشرين ألف مستوطن.

١٩٨٢ على أربعة آلاف دونم من جيوروت من قرية جبع الفلسطينية وأقيمت بها مئتان وحدة سكنية تضم الآن ٤٩٩ مستوطناً.

وتخطط الحكومة الإسرائيلية حالياً لمصادرة ثمانمائة لصالحها فيما تخطط شركة «رامسات آل أن» الإسرائيلية لإقامة أربع مائة وحدة استيطانية عليها.

وتشمل الخطة الإسرائيلية مستوطنات «علمون»، وقد أقيمت عام ١٩٨٢ على ألف وخمسمائة وواحد وأربعين دونماً تمت مصادرتها من قرية عتاتا ويقع فيها الآن خمس مائة وأثنان وخمسون مستوطناً ويخطط لبناء ٨٢٢ وحدة استيطانية إضافية فيها.

ومستوطنة جفعون حد شاه التي أقيمت عام ١٩٨٠ على قرية بيت لجزا ويبلغ عدد سكانها ١٢٠ عائلة ومساحتها مائة دونم.

ومستوطنة «هار اندار».. وأقيمت عام ١٩٨٥ على أراضٍ قريتي بني وبيت سوريك وقطعة ويبلغ عدد سكانها ألفاً و٤٧٨ مستوطناً ومساحتها ألف دونم.

وقد صارت إسرائيل ستعمارة وخمسين دونماً إضافية من أراضٍ قرية قطنة عام ١٩٨٤ لإقامة ٧٠٠ وحدة استيطانية إضافية ستعمل اسم هار اندار.

مستعمرة معالية انوميم وقد أقيمت على أراضٍ أبونيس والعيزرية.. وتبلغ مساحة مخططها ٣٥ ألف دونم ويقع فيها الآن ٢٢ ألف مستوطن.. وحصت عام ١٩٩٤ على مكانة مدينة.. ويجري الآن بها إقامة ألفي وحدة استيطانية ومشروع لخر لإقامة أربعة آلاف وخمسمائة وحدة استيطانية في منطقة «تل الدبابات».

وقد أقيمت في المستوطنة سوق تجارية تتكون من ١٥٥ محلاً حصد، للخطة الإسرائيلية أن يصل عدد سكانها إلى ستين ألفاً من الفلسطينيين اليهود.

ويضيف التقرير أن إسرائيل وضعت مخططاً لتوسيع للمستوطنة يتضمن تنفيذ مصادرة ١٢ ألفاً و٤٤٢ دونماً ويهدف إلى إقامة ألفين وخمسمائة وحدة سكنية جديدة وألفين وأربع مائة غرفة فندقية.

تتضمن خطة التوسيع أيضاً مستوطنة كفار انوميم.. وقد أقيمت عام ١٩٧٩ على أراضٍ قريتي عتاتا وتبلغ مساحتها تسعمائة وأربعة وثلاثين دونماً وعدد سكانها ألف وثلاثمائة وثمانية وعشرون مستوطناً.

وقد أقيمت على بعد كيلو متر منها مستعمرة جديدة هي «نفه برات» ستقام فيها أربعة آلاف و٨٦٠ وحدة استيطانية بعد أن تم وضع ٣٦ بيتاً متقللاً «كارفان» بها الآن.. ومستوطنة مشور انوميم.. وهي منطقة صناعية أقيمت عام ١٩٧٤ على مساحة أربعة آلاف ومائة دونم منها ألف وستمئة دونم مستقلة للصناعة بها مائة مصنع في مجالات مختلفة.

جبعات زيف... وأقيمت عام ١٩٧٧ على أراضٍ بيتوتيا والجيب وتم تمويلها عام ١٩٨٢ من محمية طبعية إلى مستعمرة.. ويبلغ عدد سكانها سبعة آلاف وخمسمائة

مصادرتها عام ١٩٨٤ ومساحتها ٦٠٧ دونماً بالإضافة إلى المناطق الصناعية في مستعمرة بسجات زيف على أراضٍ قرية حزمنا الفلسطينية ومساحتها مائتان دونم. وذكر خبير الخرائط خليل التفكجي في تقريره أن الخطة تتضمن ميزانية بملايين الدولارات لشق طرق جديدة مثل:

شارع رقم ٤ الذي تمت مصادرة ألفين وثلاثمائة دونم لصالحه من أراضٍ بيت دبالا وبيت خينا بالقدس الشرقية بالإضافة إلى هدم مجموعة من المنازل العربية لصالحه أيضاً.

وشارع رقم ٧٥ الذي تمت مصادرة ألف وخمسمائة وخمسين دونماً لصالحه من قريتي أبونيس والسراخة وصور باهر وعتاتا والطور بالقدس الشرقية.

وشارع رقم ١٥ والذي تمت مصادرة ٩٥ دونماً لصالحه من أراضٍ صور باهر ويجري شقه حالياً.

وشارع رقم ٤٠ الذي تمت مصادرة ألفين ومائتي دونم لصالحه من القرى العربية صفا وديز أبزرع وكفر نعمة وبيتونيا ونعلين وبللتا وبلعيف وبيت عورا التحتا وبيت عور الفوقا والجديدة وقلنديا.

وذكر التقرير أنه بعد الانتهاء من هذه المشروعات سيكون عند الوحدات الاستيطانية في للمستعمرات الشمالية الشرقية للقدس وهي بسجات زيف، وبسجات عورم والنبي يعقوب ثلاثة وثلاثين ألفاً وثلاثمائة وخمسين وحدة سكنية.

وأشار الخبير الفلسطيني خليل التفكجي في تقريره إلى أن بلدية القدس الكبرى وفق القرار الإسرائيلي ستصبح مسئولة عن المستوطنات اليهودية للقائمة على أراضٍ للقدس المحتلة عام ١٩٦٧ وهي:

غزة - أ. ش. أ. كشف خبير فلسطيني تفاصيل الخطة الإسرائيلية لتوسيع وتهود منطقة القدس وإقامة ما يسمى بمنطقة القدس الكبرى بخمس مناطق وقري في القدس الشرقية المحتلة والمستوطنات التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية المحتلة بالإضافة إلى مناطق حول القدس العربية إلى حدود بلدية القدس.. وأنشاء ما يسمى بالقدس الكبرى.

أكد خليل التفكجي مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية بالقدس أن الخطة ستوسع حدود القدس لتبلغ ستمائة كيلو متر مربع بعد أن جرى توسيع حدود القدس الشرقية المحتلة عام ٦٧ من ستة كيلو مترات ونصف كيلو متر مربع إلى سبعين ونصف كيلو متر مربع عقب الاحتلال ثم إلى ١٢٢ كيلو متراً مربعاً عام ١٩٩٥. وتتضمن الخطة ضم تسع مستعمرات يهودية مقلدة على أراضٍ للقدس الشرقية إلى بلدية القدس ومصادرة ١١ ألف دونم من أراضٍ المحتلة لشق أربعة شوارع استيطانية جديدة تحيط بالمدينة كلكي كماشة وتصل الأحياء العربية الموجودة داخل ما يسمى بحدود بلدية القدس عن باقي للناطق العربية خارجها.

وأوضح التفكجي في تقرير له عن الخطة الإسرائيلية أن توسيع حدود منطقة القدس لتصبح ستمائة كيلو متر مربع يمكن إسرائيل من بناء آلاف الوحدات السكنية لليهود بها وإيجاد لقبية يهودية فيها خاصة أن إسرائيل اعتبرت أن العرب الفلسطينيين أصبحوا يشكلون ثلاثين في المائة من نسبة السكان بها وأن هناك مخاوفاً لديها من أن تصل نسبتهم إلى الأربعين في المائة.

كما تهدف الخطة إلى إقامة مصنع للتكنولوجيا في المستوطنات الغربية من القدس بما يمكن من الإبقاء على المستوطنين داخل المدينة والمحيلة دون هجرتهم للإقامة في المناطق الساحلية كما تهدف إلى إقامة مجمعات صناعية وأهمها تل مريم على أراضٍ قرية جبع التي تمت

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	شكري نصر الله
الموضوع الفرعي :	والموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	٧٤١٤
المصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٣/٢٠

شارون يعتبر القرار 181 « لاغيا » ردا على

القرار الأوروبي

باريس: شكري نصر الله

اعلن الجنرال ارييل شارون وزير خارجية اسرائيل امام مؤتمر صحفي عالمي عقده قبل ايام: ان اسرائيل تعتبر القرار 181 الصادر بتاريخ 29 نوفمبر (تشرين الثاني) 1947 «لاغيا» وغير موجود.

وكان شارون يرد على قرار المجموعة الأوروبية الذي صدر في مطلع شهر مارس (آذار) الحالي واعلن فيه الأوروبيون رفضهم الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل، معتمدين على القرار الدولي رقم 181 الذي ينص على تقسيم فلسطين الى دولتين: واحدة عربية والثانية يهودية، ويترك مدينة القدس وضواحيها لإدارة دولية تشرف عليها الأمم المتحدة.

وكشأن اسرائيل خرقت الاتفاقات الدولية التي وافقت عليها وبخلت عضواً في الأمم المتحدة بسببها، وعمدت الى اعلان القدس عاصمة موحدة لاسرائيل في 30/7/1980 بصورة رسمية مخالفة بذلك أكثر من عشرين قراراً دولياً يعتبر ضم القدس «باطلاً ولاغياً» وكأنه غير موجود. ومنذ ذلك التاريخ وهي تسعى لجعل ضم القدس إليها عملاً مشروعاً ومعتزقاً به خصوصاً من الدول الكبرى وأوروبا. لكن لا أوروبا ولا الدول الكبرى ولا الدول الأخرى منحت اسرائيل هذه الامنية. فبقيت الاجراءات الاسرائيلية في القدس عملاً من جانب واحد، ولم تحظ إلا بالسخط الدولي والنداءات والقرارات الدولية التي لم تعترف بسيادة اسرائيل على القدس.

وفي الأسابيع القليلة الماضية حصل تطوران لافتان بخصوص القدس:

الأول: ان مجلس الشيوخ الاميركي اصدر قراراً بأغلبية 98 في المائة يرفض فيه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي يسعى الرئيس الفلسطيني عرفات لإعلانها بعد ان يكتمل التأييد

الدولي اللازم لهذه الخطوة. وكان مجلس الشيوخ الاميركي يرمي من وراء قراره ابلاغ عرفات بأن اميركا لن توافق على انشاء الدولة الفلسطينية لأن الفلسطينيين يصرون على ان تكون القدس الشرقية عاصمتها.

والتطور الثاني: ان الاجتماع الذي عقدته المجموعة الأوروبية في مطلع مارس (آذار) قرر عدم الاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لاسرائيل، الامر الذي اثار غضب الاسرائيليين، على رغم ان أوروبا لم تعلن موافقتها لا على قيام الدولة الفلسطينية، ولا على ان تكون القدس الشرقية عاصمة لها. وطبقاً لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فان اعلان شارون بطلان القرار 181 الصادر في 29/11/1947، معناه ان اسرائيل تعلن بطلان وجودها كله ككيان سياسي اصبح دولة مستقلة في 29/5/1949 بموجب القرار 273 الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: في 14 مايو (ايار) 1948 اعلن ديفيد بن غوريون رئيس حكومة اسرائيل الموقفة آنذاك، قيام دولة يهودية باسم «دولة اسرائيل طبقاً لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 29 نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1947». ولذلك فان الغاء القرار 181 من جانب شارون - وزير الخارجية - يعني قانونياً، الغاء دولة اسرائيل التي قامت بناء على هذا القرار.

ثانياً: كان قبول اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة بتاريخ 29/5/1949 مشروطاً بتنفيذ المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة تنفيذاً كاملاً، وقد وافق الوفد الاسرائيلي على ذلك دون اي تحفظ. وتنص شروط المادة المذكورة على:

● ان تكون دولة محبة للسلام. تقبل بالتزامات ميثاق الأمم المتحدة وتكون قادرة على تنفيذها، وراغبة بذلك.

ثالثاً: اعترفت الجمعية العمومية للأمم المتحدة (بعد موافقة مجلس الأمن) بعضوية اسرائيل فيها بموجب القرار 273 (1949/5/11) المتضمن الشروط الآتية:

● «تلاحظ الجمعية العامة تصريح دولة اسرائيل بأنها تقبل من دون تحفظ، الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة منذ اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة».

● «وإن تذكر قراراتها الصادرة في 29 نوفمبر 1947 (اي القرار 181) وفي 11 ديسمبر 1948 (اي القرار 194) ... وإن تأخذ علماً بالتصريحات والايضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة اسرائيل امام اللجنة السياسية الخاصة في ما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة... فان الجمعية العامة... تقرر ان تقبل اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة».

ويلاحظ ان عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة كانت مشروطة باعترافها بالقرار 181 الخاص بتقسيم فلسطين الى ثلاثة اقسام بينها دولة يهودية ودولة فلسطينية. فاذا كان شارون يريد ان يلغي هذا القرار فمعنى ذلك انه يطالب بسحب عضوية اسرائيل من الأمم المتحدة.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	صلاح الدين حافظ
الموضوع الفرعي :	والموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	٤١٢٠٤
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٩/٢٩

القدس في مزاد التسوية!

بقلم

صلاح الدين حافظ

ومتلما خدع باراك بعض العرب، بتلونه الحريائي، خدعتهم الشركة الأمريكية والاتزال، رغم التهديد العربي الذي يبدو أجوف، بمقاطعة منتجاتها.. إنها تعرف أن تهديد العرب غير جدى، بينما تثق في أن أى تهديد صهيونى لها، سوف يفلسها بل سوف يضر بالمصالح الأمريكية المباشرة، التي تتحكم فيها مفاصل يهودية داخل أمريكا وخارجها!

سوف تمر على أى حال زوبعة والت ميزنى سريعا كما ظنن، لكن تبقى معضلة القدس معلقة على رؤوس الجميع، ولا ظن أن الفلسطينيين حتى بضعف موقفهم التفاوضى الراهن، سوف يقبلون بالتخلي عن القدس، والقول بالاقتراع الاسرائيلى القديم المتجدد، القاضى بإقامة عاصمة فلسطين في قرية «ابوييس» قرب القدس، بعيدا للقدس ذاتها..

فإن تخلى الفلسطينيون جدلا، فإن يتخلى باقي العالمين العربى والإسلامى، بل إنك تجد في أوروبا، المسيحية، ذاتها من ينكر سقوط القدس نهائيا في قبضة إسرائيل، لأسباب دينية. ومن يفضل تدويل المدينة في وضع خاص لتكون مفتوحة لكل الأديان وتخضع لإدارة دولية، وهو الأمر الذى طرح منذ الأربعينيات.

الآن، جاءت مفاوضات المرحلة النهائية، بين الفلسطينيين والإسرائيليين تحديدا، لتسوية العضلات المعلقة، وأصعبها قضية القدس.. يقول النص الرسمى لاتفاق شرم الشيخ «وإى ريغرا» الذى تم توقيعه فجر يوم ٥ سبتمبر ١٩٩٩، «بستأنف الطرفان بصورة حثيثة المباحثات حول التسوية النهائية، وببذل كل جهد من أجل التوصل إلى الهدف المشترك وهو إحراز اتفاق حول التسوية الدائمة..» ثم يقول في الفقرة

التالية مباشرة.. «يتفق الطرفان على الفهم بأن مباحثات التسوية النهائية الدائمة ستعود إلى تنفيذ قراراتى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢، ٢٤٣».

تتلون كالحرباء، ألف وجه ووجه، ولكل وجه لون وشكل، تضحك فتثير بهجة الآخرين، تبكى فتدمى قلوبهم، وللمحاثين تغدع وتلدغ.

هكذا تفعل إسرائيل اليوم في ظل حكومة باراك، صاحب الالتماسة الغامضة الماكرة الخادعة البهتة، وليس هذا جديدا على إسرائيل وليس باراك هو الأول الذى يعارض ألعاب الخديعة، لكن الجديده هو الهالة الكبرى التي صاحبت مجئ باراك إلى الحكم بعد انتخابات مايو ١٩٩٩، تبشر ناصحين السيد المخلص!

على مدى ثلاث سنوات، كانت إسرائيل ينتابها، في أوضاع صورها، رائحة متعنتة متفطرسة، ممسكة بزمَام القوة العسكرية والترسانة النووية، سيفاللمع والتهديد والوعيد.. باراك جاء ليرفع كما قال بالأمس شعار: اتفاوض سيف في يد وعصن الزيتون في يداخرى، استند على القوة الباطشة ليفاوض من رموها، عكس ينتابها الذى استند إلى القوة الباطشة ليفاوض ويرفض التسوية، فقد كان ثعباناً سريهاجم على طول الخط، بينما باراك حرياء تتلون حسب المواقف!

ولابد أن نلاحظ أن الرجل لم يغير موقفه أو استراتيجيته الأصلية رغم أنه يغير تكتيكاته الخداعية، فهذه اللاءات أعلنتها فور نجاحه في الانتخابات، واعتبرها الخط الأحمر الذى لا يمكن تجاوز، ولقد قالت لنا حملات ترويجه وتلميحه وقتها، إن هذه بقايا الوعود الانتخابية، التي سرعان ما تذوب وتبهت بفعل الممارسات الفعلية، أو بفعل الانتقال من مركز المرشح لمنصب رئيس الوزراء، إلى ممارسة منصب رئيس الوزراء لمهامه.

وثبت العكس، لقد تغيرنا نحن وخذعنا، ولم يتغير هو. وإن كان قد مارس الخداع، الذى يحب العرب أن يبتلعوه بمزاج رائق قبل النوم وبعدما.

●●●

اليوم، نخار قضية القدس، لأنها كانت وستكون أكبر عقبة في طريق التسوية النهائية، لأن إسرائيل منذ احتلت القدس

العربية «الشرقية» في حرب ١٩٦٧، أعلنت توحيد المدينة عاصمة أبدية تاريخية لها، في الوقت الذى يعتبرها العرب - مسلمين ومسيحيين - واحدة من أهم مقدساتهم الدينية والثقافية والتاريخية، فضلا عن تدخل أطراف دولية أخرى، لها اهتماماتها

بالقدس، من الفاتيكان إلى البيت الأبيض وحسنا فقلت شركة «والت ميزنى» الأمريكية عندما تسببت هذه الأيام، في إعادة معضلة القدس إلى صدارة الاهتمام الدولى، والعربى بالطبع، حين وافقت على جناح في معرضها بولاية فلوريدا، عنوانه «القدس عاصمة أبدية لإسرائيل» فهاج العرب ومساخوا، وإن كنت تسمع بعض أصواتهم تقول في الس، ليست هذه هي الحقيقة التي يشهد بها الواقع اليوم، هل تريدوننا أن نحارب من جديد تحت وهم تحرير القدس على طريقة صلاح الدين الأيوبي قبل قرون، لقد مضى الماضى، وجاء زمان غير الزمان!

ليس معنى ذلك أننا كنا نفضل بقاء نيتانياهاو على رأس السلطة في إسرائيل، بدلا من مسجى باراك، ولكن المعنى الذى نقصد طرحه أنه قد أن الأوان، ليوقف بعض العرب المسئولين وغير المسئولين، وخصوصا لوى الطنيس، تلك الزفة الهائجة الزاعقة، التي غلفوها بتفاؤل كاذب، والتي استغلوها لتصنيع رؤوسنا بأن التفاوض مع باراك أسهل من التفاوض مع نيتانياهاو لأنه معتدل وطيب، يسهل انتزاع حقوقنا من بين أنيابه.. التي مازالت دماء شهدائنا عاتقة بها!!

لقد أضى باراك أربعة أشهر حتى الآن في السلطة، نتجج خلالها في تحريك سطحى لاتفاقية وإى ريغرا مع الفلسطينيين، التي وقعها سلفه نيتانياهاو ليدينها في رمال الصحراء، لكن باراك حين وقع اتفاقية شرم الشيخ «وإى ريغرا» مع الرئيس الفلسطينى عرفاته، بضغط أمريكى وتهيئة مصرية، ومباركة عربية، فإنه أخذ كل ما أراد، ولم يقدم تنازلا واحدا في صلب القضية، مقابل عشرات الخنازلات الفلسطينية، ولذلك لم يتهمه أحد في إسرائيل، بمن في ذلك خصومه الألداء، بأنه تخلى أو باع أو خان حلم إسرائيل الثوراتى.

لقد تمسك ولا يزال حتى الآن بلاءاته الأربع الشهيرة، لا للعودة لحدود ١٩٦٧، ولا لتقسيم القدس أو التفاوض حولها، ولا لإزالة المستعمرات الصهيونية (المستوطنات)، ولا لوجود أى جيش آخر غريبى نهر الأردن أو عودة اللاجئين الفلسطينيين.. فإن كان ذلك كذلك فعلى أى شعب يتفاوض الفلسطينيون وباقي العرب معه، ماذا تبقى لمفاوضات المرحلة النهائية التي بدأت هذا الشهر، لتنتهى كما هو مقرر بعد عام، وهو أمر نشك في امكانيته كثيرا..

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	صلاح الدين حافظ
الموضوع الفرعي :	والموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	٤١٢٠٤
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٩/٢٩

● أولاً: في مارس ١٩٩٨، أي قبل انتخابه بنحو العام، قام بجولة زار فيها مستوطنات صهيونية قرب رام الله العربية في الضفة، ومن هناك أعلن سعائته بنمو المستوطنات، وأكد موقفه قائلًا للمستوطنين: إننا هنا لنبقى للأبد، مثلما ستبقى القدس عاصمة لنا للأبد!

● ثانياً: قبل مرور أقل من اسبوع على توقيع اتفاقية شرم الشيخ مع عرفات، وتحديداً يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٩، أصدر باراك بياناً يؤكد فيه المواقف الشاذة لحكومته - طبقاً لبرنامجه الانتخابي السابق - وكرر فيه لاءاته وفي مقدمتها بقاء القدس بشطريها الشرقي والغربي، موحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، لن ندخل عليها في مزايدة مع أحداً أخيراً... أخشى القول إن الخداع والمخاطلة

على طريقة باراك، قد تبلى أكثر وضوحاً من مواقف بعض العرب، ومزائدهم باسم القدس زهرة المدائن وعروس عروبتنا - في الأغاني فقط - فمن منا واضح يجاهر، ومن منا يتناقض يزأب، ثم يبلغ الخداع مزهواً يتسلى بأفلام «والت ديزني»، قبل النوم وبعد!!

●●●

الصهيوني داخل امريكا، خصوصاً أن هذا التساؤل يتوأكب تماماً مع سنة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، فكيف يمكن لحاقل أن ينتظر من أي مرشح أو ناخب امريكي، أن يرفع صوته ضد المصالح الإسرائيلية، فهل جاء، ذلك مجرد مصانفة تاريخية محضة!!

● أما الطريقة الثانية، التي لجأت إليها إسرائيل لإحكام قبضتها على القدس، فقد تمثلت في تثبيت الأمر الواقع، وتحويل الاحتلال إلى أقامة دائمة، بتكثيف الاستيطان الصهيوني في القدس ومحيطها إلى أعلى درجة من الكثافة اليهودية، وعلى مدى الثلاثين عاماً الماضية ضاعت حدود القدس العربية «الشرقية»، وذابت جغرافيا وديموجرافيا «بشرياً» في معالم مدينة كبرى جديدة!

وأصبح العرب اصحاب القدس الشرقية - مسلمين ومسيحيين - أقلية في دائرة من الأغلبية اليهودية المتزايدة بكثرة، وأقامت إسرائيل مستوطنات دائرية هائلة تحيط بالمدينة الشرقية متوسعة في كل الاتجاهات، فإذا بمن ولد وعاش في تلك المدينة من قبل، لا يكاد يعرف عليها اليوم، وإذا الوجوه والملابس العربية تتوارى أمام زحف المستوطنين اليهود المتسبين المتطرفين، وإذا الحال تغير الحال بشراً وحجراً!

هكذا حولت إسرائيل الاحتلال إلى امر واقم، ليس بابتلاع القدس وحدها، ولكن بنشر المستعمرات الاستيطانية في الضفة الغربية وغزة، وتعبئتها بالمستوطنين الذين يبلغون الآن أكثر من مائتي ألف مستوطن يهودي، يشكلون أقوى رصيد للطرف وأقوى معرقل للتسوية!

●●●

من باب تنشيط الذاكرة، نقول إن الأغلبية العظمى من المستوطنات المزروعة بالمستوطنين اليهود، قد حبلت في ظل حكومات حزب العمل الذي يقوده باراك اليوم، خليفة لقائمة طويلة، تبدأ بين جوريون واشكول، وجولدا مائير، وتمر عبر رابين وبيريز، الكل سواء، وهم في مسألة القدس والاستيطان لا يختلفون قيد أنملة عن الليكود، من مناحم بيججين إلى نيتانياهو مروراً بشامير وانتهاء بشارون! أما ونحن نتحدث عن مخادعات باراك ومخاتلاته، تلك التي تثير ولع بعض العرب وأعجابهم ببسمته الصفراء الباهتة، فقد حدد موقفه تجاه القدس والاستيطان عشرات المرات، قبل وبعد انتخابه، لكي يفهم من يريد أن يفهم، وقد كان واضحاً أشد الوضوح هذه المرة دون خداع، اللهم إلا خداعنا لأنفسنا:

وهكذا لم يشر الطرفان من قريب أو بعيد إلى قرار سابق لمجلس الأمن هو المرجعية الدولية الأولى في الصراع العربي الإسرائيلي، ونعني القرار رقم ١٨١، الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وعلى أساس مرجعيتها الدولية هذه، أعلن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، ولا يزال هذا القرار قائماً معترفاً به من العالم، باعتباره مع القرار ١٩٤ الصادر في عام ١٩٤٨ والذي ينص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، من القرارات غير القابلة للتصرف.

وبينما تمكنت إسرائيل من التوسع العدواني خارج الحدود التي أقرها قرار التقسيم ١٨١، وصولاً إلى ابتلاعها خلال حرب ١٩٦٧، فلسطين كلها بما فيها القدس العربية، وسيئاً المصرية والجزولان السورية، ظل العالم ملتزماً بشرعية واستمرارية القرار ١٨١ الذي يعترف بالقدس الشرقية داخل الأرض العربية، ثم أصدر مجلس الأمن قراره ٢٤٢ - ٢٣٨ بعد حرب ١٩٦٧، ليؤكد رفضه احتلال إسرائيل للأراضي العربية - بما فيها القدس - عن طريق القوة، وبالتالي لا يزال العالم يرفض «رسمياً» على الأقل الاعتراف بما تعلقه إسرائيل أن «القدس الموحدة، عاصمة أبدية لها».

●●●

لكن إسرائيل لجأت في سبيل إحكام قبضتها على القدس لتبقى كما تدعى «عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل»، إلى أكثر من طريقة أهمها:

● الطريقة الأولى، هي البحث عن غطاء دولي قوى لاحتلالها للقدس وإقامة عاصمتها فيها، خصوصاً مع استمرار تمسك عديد من دول العالم بقرارات مجلس الأمن التي تؤكد أن القدس العربية أرض احتلتها إسرائيل خلال عنوان ١٩٦٧.

وجاء الغطاء الدولي القوي فوراً من الولايات المتحدة الأمريكية كالعادة، فبعد شهور من احتلال القدس، وبالتحديد في سبتمبر من عام ١٩٦٨، أكد الرئيس الأمريكي جونسون، أنه لا ينبغي أن تعود الأسلاك الشائكة والمدافع لتقسم القدس مرة أخرى بعد أن وحدها الإسرائيليون، في حين أفاض وزير خارجيته «دين راسك» في شرح الموقف الأمريكي قائلًا: إن إعادة تقسيم القدس إلى الحالة التي كانت عليها قبل ٤ يونيو ١٩٦٧، هي دعوة صريحة لإثبات الحرب وتجديد العداء وواد السلام!

ومنذ ذلك التاريخ الميكرو، حتى قرار الكونجرس مؤخراً، المطالب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، تعبيرا عن الاعتراض الأمريكي بها، ظل الموقف الأمريكي يمثل أقوى غطاء دولي لأجراءات إسرائيل في القدس، ولا نعتقد أنه موقف سيتغير كثيراً في مرحلة التفاوض على التسوية النهائية بكل ما سيصاحبها من مزايدات اللوبي

الموضوع الرئيسي : القدس

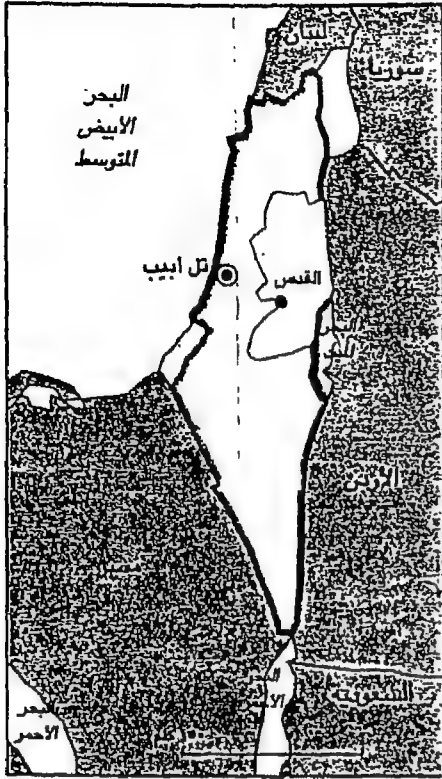
الموضوع الفرعي : والموقف الاسرائيلي

المصدر : (مجلة) السياسة الدولية

اسم كاتب المقال : رهام الفقى

رقم العدد : ١٣٨

تاريخ الصدور : اكتوبر ١٩٩٩



القدس في الخطاب الإسرائيلي

رهام الفقى

جذرى عن لهجة الخطاب العلماني المتعالى بشأن القدس بعد ١٩٤٨ وحتى ما قبل سقوط القدس الشرقية ١٩٦٧.

هذا الاستخدام الدينى للقدس فى الخطاب الإسرائيلى استدعى وبشكل كبير الأساطير والقصص التى عاش عليها اليهود لقرون فى الشتات، لذا يلاحظ فى الفترة التالية لسقوط القدس الشرقية ١٩٦٧، تزايد لهجة التعنت بشأن القدس متجاهلة ومتحدية قرارات مجلس الأمن وأصوات الاحتجاجات العربية بشأن استمرار الاستيطان فى المدينة والتماهى فى الحفريات تحت المسجد الأقصى الشريف، بل ومحاولة إحراقه عام ١٩٦٩. وظل هذا هو الموقف الثابت لرؤساء وزراء إسرائيل وذلك حتى استقالة جولدا مائير عام ١٩٧٤ نتيجة للأزمة السياسية العنيفة التى أطاحت بإسرائيل عقب هزيمة حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ومع هزيمة ١٩٧٣ تبذرت نشوة انتصار ١٩٦٧، وساد الإسرائيليين الشعور بأن النصر فى حرب ١٩٦٧ لم يكن النهائية، فالعرب لازالوا قادرين على الحرب والمقاومة، ويمكن وبسهولة رصد حالة الارتباك فى خطاب رؤساء وزراء إسرائيل

تعد القدس أحد أهم وأصعب قضايا مفاوضات التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى، وتهدف هذه الدراسة الى رصد تطور الخطاب الإسرائيلى بخصوص القدس قبل وبعد كامب ديفيد باعتبارها أولى خطوات تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى التى وضعت ملف القدس على مائدة المفاوضات، وتميز الدراسة فى هذا السياق بين مستويين للخطاب الإسرائيلى، هما : الخطاب الرسمى والخطاب غير الرسمى.

أولا : القدس فى الخطاب الرسمى الإسرائيلى :

١ - السلطة التنفيذية :

١ - رئيس الوزراء :

فى الفترة اللاحقة لسقوط القدس الشرقية عام ١٩٦٧ والسابقة على كامب ديفيد وظف رؤساء وزراء إسرائيل القدس فى تصريحاتهم لالهاب المشاعر الدينية لليهود، وهكذا سادت تصريحات ليفى أشكول (١٩٦٣ - ١٩٦٩) وجولدا مائير (١٩٦٩ - ١٩٧٤) مسحة من التدين والروحانية تختلف وبشكل

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	رهام الفقى
الموضوع الفرعى :	والموقف الاسرائيلى	رقم العدد :	١٣٨
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	اكتوبر ١٩٩٩

عهد هـ فإن أفضل ما حدث للقدس هو الموافقة المبذوبة على ادراجها على مائدة المفاوضات بشرط تأجيلها الى مفاوضات الوضع النهائي، إلا أن أول السلام هجر القدس مع الممارسات الفعلية للحكومة التي تحرشت ببیت الشرق، واحتلّت بالأفنية الثالثة لاتخاذ الملك داود القدس عاصمة لشعب إسرائيل، علاوة عل بتصريحات رابين الواضحة بأن القدس هي العاصمة الموحدة والأبدية لدولة إسرائيل وأن التفاوض حولها لا يعنى إمكانية التنازل عنها، إلا أن كلمات رابين لم تفلح فى امتصاص الغضب الإسرائيلي والنار التي أشعلها اليمين المعارض فتصاعدت الآراء تنتقد الحكومة وتعد مجرد الموافقة على ادراج القدس على ساحة التفاوض تفريطا لا يستهان به فى القدس عاصمة إسرائيل.

وبدا رد فعل المجتمع الإسرائيلي عنيقا وغير متسامح مع الذين فرطوا فى القدس فأتت هزيمة بيريز أمام نيتانياهو فى ١٩٩٦ لتعكس المزايدة المحمومة بين الرجلين على شعار القدس الموحدة عاصمة إسرائيل، إلا أن نيتانياهو نجح فى استغلال قلق المواطن اليهودى بسبب قبول العمل اندراج القدس على ساحة التفاوض، وانقض على غريمه منتزعا منه السلطة رافعا لا ثابتة للتفاوض حول القدس. وظل ثابتا عليها بالرغم مما اتسم به الخطاب الرسمى الإسرائيلي فى عهده بالغموض والتناقض والارتباك فى سائر أمور التفاوض، ففى حين يؤكد فى حوار مع العرب استعدادة للسلام ورغبته فيه يؤكد لمريديه ومؤيديه أنه لن يتراجع عن موقفه من بناء مستوطنة أبو غنيم وافتتاح نفق البراق، إلا أن حديثه بشأن القدس كان لا واحدة وثابتة لم تتغير مما دفع البعض بالقول بأن نيتانياهو قتل أو سلق.

واستمر ذلك الوضع حتى سقطت حكومته فى ٤ يناير ١٩٩٩ أمام العمل بزعامة باراك وسط مناخ من التفاؤل الإقليمي والعالمى صاحب صعود باراك الى السلطة، والذي لم يظهر - رغم تكديده على رغبته فى إحلال السلام فى المنطقة - تهاونا يذكر بشأن القدس، وظل باراك يؤكد لا واحدة وثابتة بشأن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، ولم يكن ذلك الموقف قاصرا على شعاراته فى الحملة الانتخابية فقط بل استمرت بعدها بالذات فى أولى زياراته الرسمية الى القاهرة. وكان باراك أراد أن يقول للعرب .. نعم سلام بين القدس، مما دفع بالكثيرين الى التشاؤم بشأن مستقبل القدس، رغم كل ما يبديه باراك من رغبة فى التسوية السلمية، وبالرغم من جو التفاؤل الذى أشاعه بتصريحاته الإيجابية.

٢- (رئيس الدولة :

فعليا فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي هو رأس السلطة التنفيذية فى إسرائيل، إلا أنه لا يجب تجاهل الدور الذى لعبه رؤساء دولة إسرائيل منذ زلمان شزار ٦٣ - ٧٣ والذي سقطت القدس الشرقية فى عهده، وحتى عيزرا وايزمان ٩٣ - ٩٩ فى تأكيد الخط الذى سارت عليه السلطة التنفيذية الإسرائيلية منذ

جولدا مائير وإسحاق رابين الذى تلاها، حيث اتجه الخطاب الرسمى الإسرائيلي فى ذلك الوقت الى الداخل بحثا عن مواضع الخطأ ومكامن التقصير التى أدت الى الهزيمة، إلا أن موضع القدس فى هذا الخطاب لم يختلف كثيرا، فأتت تصريحات رابين (١٩٧٤ - ١٩٧٧) مؤكدة تمسك إسرائيل بالقدس وعدم استعادتها لفقدائها كما فقدت سيناء، فالقدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة، وبدأ رابين على الترويج لمشروعه القدس الكبرى، فى محاولة فاشلة لعلاج ما سببه حرب أكتوبر من طعنات غائرة فى القلب الإسرائيلي.

ومع نجاح الليكود فى الوصول للسلطة إثر هزيمة العمل فى انتخابات ١٩٧٧ لأول مرة فى تاريخ إسرائيل، خلقت آمال اليمين عاليا فى انتهاء ما بدأه حزب العمل من التفاوض مع العرب، إلا أن دهشة الجميع كانت كبيرة بتسارع الأحداث التى بدأت بزيارة السادات للقدس ١٩٧٧ وما تلاها بعام واحد من توقيع اتفاقية كامب ديفيد، ليكون الليكود بذلك هو صاحب الخطوة الأولى فى بدء تسويات السلام مع العرب بدما بمصر، كسرا لحالة الجمود السياسى والعسكرى فى المنطقة.

وكانت أهم القضايا التى فتحت كامب ديفيد باب الحوار بشأنها القدس وتجلي ذلك واضحا فى الرؤية المصرية التى أكدتها مصر السادات فى خطاب للرئيس الأمريكى كارتر أكدت فيها أن القدس العربية جزء من الضفة الغربية ويجب أن تخضع للسيادة العربية، إلا أن رد فعل ييجين كان شديد العنف فأكد فى تصريحات قوية أن القدس الموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل الأبدية وأنها خارج نطاق التفاوض والمساومة، والتزم بذلك الخط خلفه شامير وزانت معدلات الهجرة لإسرائيل لتزيد معها معدلات التهويد والاستيطان بالقدس مما دفع الحوار بشأن القدس الى حافة الجمود.

ولا يجب أن يخفى هنا أن تصاعد التوظيف الدينى للقدس فى الخطاب الإسرائيلي جاء استجابة من الليكود لحلفائه من الأحزاب والجماعات الدينية، كما كان محاولة محدودة النجاح لبث الاطمئنان فى صفوف الرأى العام الذى شعر فى جزء منه بالهلع لفكرة التفاوض والتنازل عن الأرض، وكان التعت بشأن القدس فى الفترة التالية على كامب ديفيد وسيلة لكى تقول إسرائيل لشعبها، ولشعوب الأرض، أنها لازالت قوية.

وقد لجأت إسرائيل الى ذات هذا التوظيف فى الثمانينيات مع حرب لبنان، لإمتصاص هلع المجتمع الإسرائيلي الذى فقد الكثير من أبنائه هناك. وحتى مع قنوم الحكومة الإنتلافية بين العمل والليكود لأول مرة فى تاريخ إسرائيل ١٩٨٥، واستمرت المزايدة على شعار القدس الموحدة عاصمة إسرائيل والتى أصبحت رمزا لقوة إسرائيل المهددة على رمال لبنان. فى مدريد ١٩٩١ ووسط بدايات التفاؤل العالمى بإمكانية البدء فى كسر الجمود، أفرغ شامير صقر إسرائيل حمامم مدريد بتصريحاتهم أمام الوفود العربية بأن القدس هي العاصمة الموحدة والأبدية لدولة إسرائيل.

وحتى مع قدوم رابين الى الحكم وبدء مفاوضات أو سلق فى

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	رهام الفقى
الموضوع الفرعى :	والموقف الاسرائيلى	رقم العدد :	١٣٨
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	أكتوبر ١٩٩٩

الإسرائيلية.

ولم يؤثر خطاب السادات فى الكنيسة حول توجهاتها بالنسبة لقضية القدس، بل يلاحظ أنه أثناء كامب ديفيد، ويرى الرؤية المصرية بشأن القدس حاول الكنيسة دعم التصريحات العنيفة لرئيس الوزراء مناحم بييجين بشأن القدس التى لا تفرط فيها، بأن أصدر قراره العاجل والاستثنائى فى ٣٠ يوليو ١٩٨٠ يؤكد فيه أن القدس هى عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الاسرائيلية فى تأكيد قاطع على قراره السابق فى ٢٨ يونيو ١٩٦٧، مضافا إليه نقل مقر رئيس الدولة رسميا إلى القدس الموحدة باعتبارها عاصمة لدولة إسرائيل.

وهنا يجب الإشارة إلى أن تصرف الكنيسة اتى استجابة لتيار الخوف والهلع داخل المجتمع الإسرائيلى من أن تمتد التنازلات فى المفاوضات مع العرب إلى القدس فجاء ذلك القانون تكييلا لأيدى من يريدون أو حتى يفكرون فى التفریط فيها فى أى تسوية محتملة مع العرب تمس وضع القدس. وبهذا وفر الكنيسة السنو المظلة (القانونية) لتبرير استعمار الإستييطان وعلى الأراضى والتهديد فى القدس ليس فقط لحكومة بييجين لكن لكل الحكومات التالية حتى اليوم.

وبعد مرور أربعة أيام فقط على موافقة الكنيسة على أوصلو، أصدر الكنيسة عدة قوانين تراكب مع تصريحات شامير المستفزة أمام الوفود العربية بأن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، كان من شأن تلك القوانين، تأكيد هذا المبدأ، وهو نفس ما حدث مع إحترام المواجهة بين الأطراف المتفاوضة فى مايو ١٩٩٤ وفى ديسمبر ١٩٩٤ أتى قرار الكنيسة يحظر منظمة التحرير فى القدس الشرقية .

وهكذا وفر الكنيسة المظلة الشرعية للحكومة، وقن فرضها للأمر الواقع فى القدس.

ثانياً: القدس فى الخطاب غير الإسمى الإسرائيلى :

١- الأحزاب السياسية الإسرائيلية :

١- اليسار: أحزاب اليسار الإسرائيلى وعلى رأسها حزب العمل، هى أحزاب ترى فى كامب ديفيد فعلية وفرصة حقيقية لاتعوض لبدية تحقيق حلم (إسرائيل العظمى)، وذلك من خلال السعى للتعايش السلمى مع العرب وإتباع سياسة التهدة معهم. ولا بأس من التنازل عن بعض الأراضى التى تم الإستيلاء عليها فى ١٩٦٧ مقابل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجى بعيد المدى، وهى أحزاب تؤكد أن ريادة إسرائيل فى المنطقة لا تتحقق إلا بالتفوق الإسرائيلى على العرب اقتصاديا وفكريا وإعلاميا، وقوة إسرائيل العظمى تقاس بحجم ما تسيطر عليه من أسواق.

ويلاحظ على أديبات اليسار الإسرائيلى وعلى رأسها العمل والأحزاب المتضامنة معه (ميرتس - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة). أنها بالرغم من تجاوزها الملحوظ مع رغبة الفلسطينيين فى السلام، وتأكيد بالذات بعد كامب ديفيد على

سقوط القدس الشرقية عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، من أن القدس هى عاصمة دولة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية. وقد تجسد هذا الدور بعد قرار الكنيسة عام ١٩٨٠ بأن تكون القدس مقر رئيس الجمهورية، مع نقل مقر الرئيس الى القدس حتى يجبر سفراء الدول الى تقديم أوراقهم اليه هناك، فى محاولة لاستدراج الاعتراف العالمى - ولو ضمنيًا - بالأمر الواقع الذى أضحت عليه القدس، كذلك يمكننا أن نتبين ذلك بوضوح من خطابات رؤساء أمام الكنيسة والتي لم تتهاون يوما بشأن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية.

ب - السلطة القضائية :

يبدو الأمر للوهلة الأولى وكأن تورط السلطة القضائية فى أمور تخص القدس حالات نادرة ومحدودة، إلا أنها فى الواقع على ندرتها ومحدوبيتها كانت ضربات قاصمة محكمة التسديد لعروبة القدس، أحسنت فيها الحكومة الإسرائيلية استخدام لغة التخصاء فى تحقيق أهدافها. وهنا كان - أول تورط فعلى للقضاء مع محاولة حرق المسجد الأقصى فى بداية عهد جولدا مائير، حيث بالغ القضاء فى اجراءات محاكمة الشاب الاسترالى المتهم، ليسفر الأمر فى النهاية عن تبرئة ساحته. وقد دفع هذا الحكم بالاضافة الى تصريحات حكومة مائير المرتبكة والمتناقضة أحيانا بشأن الحادث الى توجيه أصابع الاتهام العربية الى حكومة مائير.

تلا ذلك استخدام رابين للقضاء بأن طلب من وزير العدل الإسرائيلى فى أغسطس ١٩٩٥ بدراسة ما يمكن اتخاذه من اجراءات قانونية وقضائية بشأن تجاوزات بيت الشرق وتغيير الوضع الذى بنى من أجله، وجاء ذلك فى سلسلة من تحريشات رابين ببيت الشرق فى القدس. فإذا أضفنا الى ذلك القرار القضائى الغريب بالسماح لجماعة مسماه "بناء الهيكل" بالصلاة فى المسجد الأقصى، وكان ذلك فى بداية عهد نيتانياهو والذى شهد عهده نفوذا واسعا للجماعات والأحزاب الدينية فى المجتمع الإسرائيلى، لتبين لنا بوضوح، الى أى مدى تحسن إسرائيل استخدام سلطتها القضائية لتكريس أهدافها وتحقيق مقولة القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، حتى ولو على حساب نزاهة قضائها.

ج - السلطة التشريعية : الكنيسة الإسرائيلى :

لعب الكنيسة ومنذ إنشائه دورا هاما فى ارساء القوانين والقواعد التشريعية اللازمة لىسط الهيمنة الإسرائيلية على القدس. فبالنظر فى الفترة السابقة على كامب ديفيد أن أبرز الخطوات التى قام بها الكنيسة لدعم توجهات الحكومة الإسرائيلية بشأن القدس كان اقراره للقانون الذى خول للحكومة بموجب مرسوم تصدره إخضاع أى جزء من أرض إسرائيل (الكبرى) للقضاء والسلطة القضائية، كان ذلك فى ٢٨ يونيو ١٩٦٧ وعقب سقوط القدس الشرقية، الأمر الذى ترتب عليه إصدار الحكومة الإسرائيلية مرسومها القاضى بأن القدس هى عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة

الموضوع الرئيسي : القدس

اسم كاتب المقال : رهام الفقى

الموضوع الفرعى : والموقف الاسرائيلى

رقم العدد : ١٣٨

المصدر : (مجلة) السياسة الدولية

تاريخ الصدور : اكتوبر ١٩٩٩

السيادة الإسرائيلية، تلا ذلك وفى عام ١٩٨١ اعلان الحركة وفضلها التام لقانون الكنيسة الذى أعلن فيه القدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل، ثم عادت الحركة لتشن هجوما شرسا على الدول التى رفضت نقل سفاراتها من تل أبيب الى القدس، مؤكدة أن إسرائيل دولة ذات سيادة وعن حقها نقل عاصمتها وعلى سائر الدول احترام ذلك.

هذا الخطاب المتخبط لأقوى حركات السلام فى إسرائيل بشأن القدس يشير الى وضوح وعمق الخلل البنيوى فى منظورها الفكرى وذلك كنتيجة مباشرة لاستنادها الى ثوابت الفكر الاسرائيلى ومواقف النخبة الحاكمة بالذات المنتمى منها لحزب العمل فعليا، فى حين أنها نظريا تسعى الى احلال السلام والتعايش بين الأطراف المتناحرة، هذا التناقض الذى وقعت فيه حركات السلام فى إسرائيل نتيجة الفجوة ما بين النظرية والواقع أفقدها المصداقية والقدرة على التأثير وحولها الى مجرد حركة موالية للسلطة تحاول الحفاظ على قناع إسرائيل الديمقراطى وتوازن بعلاميتها كفة الحركات الدينية اليمينية الموالية لليكود.

٢- حركات دينية صهيونية :

وأكبرها كتلة الإيمان (غوش أمونيم)، وهكذا (كاخ) وحركة الوسط الدينى (ميماد) وهى حركات اتخذت من الصهيونية منطلقا وتوجها فكريا، واتسمت آراؤها حيال القدس بالتطرف الشديد، فالقدس هى عاصمة داود التى بناها لشعب اليهود، ومن ثم فلا مجال للنقاش حول أهميتها كعاصمة لدولة إسرائيل، أما تصرفاتها حيال القدس فاستمرت الى جوار التطرف بالعنف أحيانا، ويكفى تدليلا على ذلك تصرفات حركة كاخ، والتى قام أحد أعضائها "ياروخ جولشتاين" بمذبحة الحرم الابراميمى.

٣- الحركات الدينية غير الصهيونية :

وهى الحركات الدينية التى لا تستند الى الصهيونية وتكتفى بالديانة اليهودية، والالتزام بها، ويلاحظ على خطاب تلك الجماعات بشأن القدس، المعادة الصريحة لتصرفات الجماعات اليهودية الصهيونية.

أبرز هذه الجماعات جماعة جماد الحسيدية، وحراس المدينة، وجماعة الطائفة الحريدية، وهى كلها تؤكد بقاء القدس موحدة وغير مقسمة وتحت السيادة الإسرائيلية، إلا أنها تؤكد ضرورة أن يشرف كل أتباع ديانة على أماكنهم المقدسة فى المدينة، وخطاب هذه الجماعات قد يبرز أحيانا نوعا من أنواعها التخبط ما بين الرغبة الأكيدة فى عدم التفريط فى القدس الموحدة عاصمة إسرائيل ثم مهاجمة تصرفات الحكومة الإسرائيلية الهادفة الى توحيد المدينة، وضرورة السماح للديان الأخرى بالإشراف على مقدساتها فى المدينة.

هذا الخطاب المتخبط، لا يجعل من الحركات الدينية غير الصهيونية فى إسرائيل والتى أحيانا ما تصف نفسها بالاعتدال نتيجة رفضها الاستناد الى مبادئ الأيديولوجية

احترامها لحقوق الشعب الفلسطينى، لم يبرز خطابها أى نوع من أنواع التهاون بشأن القدس بل على العكس تماما، ظل المبدء الأساسى بأن القدس هى عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية ثابتا فى كل برامج الأحزاب الإسرائيلية اليسارية، سواء كانت فى السلطة أم بين صفوف المعارضة.

وحتى عندما بدا الأمل بشأن القدس عندما وافقت حكومة العمل - رابين على ابراج القدس على مائدة المفاوضات للوضع النهائى قتل رابين الأمل مؤكدا أن التفاوض حول القدس لا يعنى التنازل عنها، تماما كما قتله باراك فى لاءاته حول القدس بعد وصوله الى سدة الحكم عام ١٩٩٩.

٢- اليمين : أحزاب اليمين الاسرائيلى هى تلك الأحزاب التى رأت فى كامب ديفيد تهافتا وتفريطا فى أرض إسرائيل، لا يجوز التعادى فيه أبدا، وأحزاب اليمين وعلى رأسها الليكود والأحزاب والحركات المؤيدة له (كاخ - غوش أمونيم). وهدف إسرائيل الكبرى، لا يتحقق إلا عن طريق استمرار الاستيلاء على الأراضى وبناء المستوطنات واستمرار سياسة البطش والمهيمنة، وبالرغم من أن حكومة الليكود ييجن كانت من خطى خطوات السلام الأولى فى كامب ديفيد مما أحدث زلزالا فى الحزب والأحزاب المؤيدة له، إلا أن اليمين بزعامه ليكود لم يبد فى خطابه ولا فى برامج حزبه على مدار الانتخابات التى شهدتها إسرائيل تهافتا أبدا بشأن القدس كعاصمة أبدية وموحدة تحت السيادة الإسرائيلية وكذلك كان ذلك مبدأ ثابتا فى كل أدبيات اليمين، وظل ذلك حتى انتخابات ١٩٩٩ التى أطاحت بصغر الليكود.

ب- الحركات غير الحزبية فى إسرائيل :

١- حركات السلام : فى الفترة السابقة على كامب ديفيد أو بعد حرب ١٩٦٧ بدأ يظهر فى المجتمع الاسرائيلى اتجاه يدعو للسلام مع العرب، انقادا لدماء اليهود التى أهدرت فى حروب الاستنزاف، وما تلاها فى أكتوبر ١٩٧٣ من لحظة قوية لإسرائيل، تلا الحرب ظهور حركات سلام محدودة الحجم والثقل فى إسرائيل.

إلا أنه مع زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد ازدهرت حركات السلام فى إسرائيل بشكل كبير، كان أبرزها على الاطلاق حركة السلام الآن والتى تعد أقوى وأكبر حركات السلام فى إسرائيل ويلبها فى الثقل ميرتس والجهة القومية للسلام، بالرغم من الاستقلال الشكلى لحركة السلام الآن، إلا أن ارتباطها بحزب العمل هو فى الواقع ارتباطا عميق الجذور، فلو حظ أن الحركة لا تنشط إلا عندما يكون الحزب فى المعارضة، وتسكن تماما عندما يكون الحزب فى السلطة.

وتحليل خطاب حركة السلام الآن - باعتبارها أقوى حركات السلام الموجودة على الساحة - بشأن القدس نجد أن الحركة فى بيانها الصادر ١٩٨٠ أكدت الحركة التزامها بأن القدس هى عاصمة دولة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	رهام الفقى
الموضوع الفرعى :	والوقوف الاسرائيلى	رقم العدد :	١٣٨
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	اكتوبر ١٩٩٩

الصهيونية أحسن حالا من حركات السلام فى إسرائيل.

ج - جماعات الضغط والمصالح فى إسرائيل :

١- الحركات العمالية الإسرائيلية : وتنقسم الى : كحركة العمال الوطنيين، والعمال المتدينين، وتكفل عمال إسرائيل، وهى حركات سيطر عليها فى أغلب فترات عمرها الليكود، فعليا هى ليس لها أى تأثيرا وموقف سياسى محدد بخلاف مواقف الليكود.

الهستدروت : اتحاد نقابات عمال إسرائيل :

وشهد الهستدروت على طوال تاريخه هيمنة الماباي ثم المعراخ ثم يليهما العمل، والهستدروت سيطر وبشكل كبير فى فترات طويلة من تاريخ إسرائيل على مختلف الأنشطة الثقافية والاقتصادية والعمالية، وشهد كذلك وبالأذات فى فترات حكم العمل العديد والعديد من التحالفات السياسية والحزبية التى تمت على ساحته، ولأن العمل يسيطر فعليا عليه، فإن خطة السياسى ومواقفه من القضايا الكبرى فى انتزاعها فى جوهرها هى نفس آراء العمل.

٢- العسكريون : للعسكريين فى إسرائيل دور هام وحيوى فى الحياة السياسية الإسرائيلية، فيشهد التاريخ الإسرائيلى بمرات عدة عمل فيها أفراد المؤسسة العسكرية على ممارسة مختلف الضغوط على الساسة الإسرائيليين لتحقيق أهدافهم ومصالحهم، ولأن إسرائيل قضت فترة طويلة من تاريخها دون وجود قوانين تحدد علاقة الجيش بالمؤسسة السياسية فيها، أعطى ذلك الفرصة العظيمة للعسكريين للتوغل فى الحياة السياسية ولعب دور هام فيها، حتى أن البعض أصبح يطلق على إسرائيل اسم دولة المعكسر.

وكما لعب العسكريون الدور الأساسى فى الحروب التى خاضتها إسرائيل، ويعود لهم الفضل وبشكل مباشر فيما حصلت عليه إسرائيل من أراض ومكتسبات فى حرب ١٩٦٧ ومنها القدس الشرقية، حملوا على عاتقهم بالأذات بعد مرارة هزيمة أكتوبر ١٩٧٣، الحفاظ على تلك الأرض وهذه المكتسبات سلما كان ذلك أم عنفا.

ف نجد أن العسكريين كانوا هم المحرك الأول لحركة السلام الآن الإسرائيلية عام ١٩٧٨، وفى أعقاب زيارة السادات للقدس، ودعوا فى رسالتهم الى مناحم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلى الى ضرورة أن تختار إسرائيل طريق السلام، وضرورة تخليها عن التعتن فى المفاوضات مع العرب فى كامب ديفيد إلا أن حركتهم لم تبد موقفا مستقرا بشأن القدس وكذلك كان أغلب رؤساء وزراء إسرائيل من نوى الخلفية العسكرية، وكانوا شديدي التعتن بشأن القدس والاصرار على أنها عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة التى لا مجال للنقاش حول تقسيمها. وعلى مدار فترات الصدام بين الطرفين داخل المدينة كان يلاحظ تشدد لهجة العسكريين بشأن المدينة ووضع قوتهم فى خدمة قمع المتمردين العرب، وفى فترات المفاوضات يلاحظ تشدد وتصلب لهجة وزراء دفاع إسرائيل بشأن القضية

نفسها.

إن فالخطاب العسكرى سلميا كان أم عنيفا متشددا، يبرز ولاشك عدم استعداد العسكريين للتهاون فى أمر القدس التى وحدوها بدمهم وحياتهم، إلا أن الفارق الوحيد ربما يكون فى استقرار لهجة الخطاب الإسرائيلى العسكرى الحكومى باستمرار التصلب والتعتن بشأن القدس، إلا أن الخطاب العسكرى غير الرسمى السلمى ممثلا فى بدايات السلام الآن، كان ولازال مضطربا وغامضا بشأن القدس.

القدس فى الخطاب الإسرائيلى بين ثوابت الفكر الصهيونى وخطوط السلام الحمراء :

عندما يحين الحوار عن القدس فى إسرائيل، فلا فرق ما بين حمائم وصقور أو حركات سلام وحركات صهيونية، لا فرق حتى ما بين الليكود والعمل، فالكل سواء والقدس هى عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية.

إلا أن الحقيقة التى يجب الإشارة إليها هى أن قضية القدس نجحت فى كشف تناقضات النظام الإسرائيلى فيما يتعلق بالتسوية السلمية، ففى حين يدعى هذا النظام رغبته فى السلام ويعترف بأن القدس هى أصعب قضايا الحوار حول السلام، فإنه مع ذلك لا يريد التفريط فيها أو حتى التفاوض حولها، يريد سلما دون تنازلات.

وهكذا يصبح مستقبل القدس الذى سيتحدد فى مفاوضات على الوضع النهائي أمرا مقلقا خاصة وقد أصبحت القدس فى الخطاب الإسرائيلى ثابتا من ثوابت الفكر الصهيونى وخطا أحمر من خطوط السلام التى لا يمكن لإسرائيل اختراقها مهما أعطت ومنحت مقابل السلام من الأرض.

إلا أن ما جعل القدس بهذه المكانة وتلك المنزلة عظيمة الشأن فى الخطاب الإسرائيلى، هو ما أوضحه عرضنا السابق من كونها أصبحت أحد المصادر الرئيسية لشرعية أى حكومة إسرائيلية. وقد صار هذا الخطاب يمثل توجهها سياسيا واضحا، يسعى الى فرض الأمر الواقع، مستندا الى سياسة إعلامية قوية، تلفت أنظار العالم لهذا الأمر الواقع وتحاول تبريره وتقنيه واختلاق شرعيته. وما لم يواجه هذا التكتيك الإسرائيلى بتكتيك عربى على نفس المستوى إن لم يكن يفوقه، لجذب الاهتمام الاقليمى والعالمى الى ما يحدث فى القدس، بحيث يكون الخطاب العربى المتمسك بالقدس العربية المدافع بشراسة عن عروبيتها هو الدافع لجعل القدس فى بؤرة الاهتمام العالمى، فقد يصبح الحديث عن حقوق عربية فى القدس عبثا، خاصة وأن تأجيل التفاوض حول القدس الى مرحلة التفاوض حول الوضع النهائي أعطى لإسرائيل فرصة عظيمة للاستمرار فى تغيير معالم المدينة وتهويدها والاختلال بالتركيب السكانى فيها، مما يصعب وبلاشك مهمة المفاوضات العربى فى التفاوض حول المدينة عندما يحين وقتها، وربما لن يجد حينئذ ملامح عربية للمدينة يتحدث عنها، ويتبغى لذلك صياغة خطاب عربى بشأن القدس، رسمى وغير رسمى، يؤكد على عروية القدس الشرقية، باعتبارها عاصمة دولة فلسطين.

الموقف العربي

القدس
والموقف العربي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	القدس ورقة عمل عربية	أحمد يوسف القرعى	(كتاب) القدس من بن غوريون		١٩٩٧	٧٨
٢	عروبة القدس	الجريدة	الوفد	٣١٧١	١٩٩٧/٤/٢٦	٨٥
٣	ابعاد الموقف المصرى تجاه قضية القدس	أحمد يوسف القرعى	(مجلة) السياسة الدولية	١٣١	يناير ١٩٩٨	٩٠
٤	القدس والختيار الصعب امام المفاوضات الفلسطينى	أحمد صدقى الدجائى	الاهرام	٤٠٨١٨	١٩٩٨/٩/٨	٩٣
٥	القدس فى القلب وفى العقل العربى السليم	مصطفى كامل السيد	الاهرام	٤١١٦٤	١٩٩٩/٨/٢٠	٩٥
٦	المدينة المقدسة وخيارات التحرك العربى	عمر الحسن	الاهرام	٤١١٦٤	١٩٩٩/٨/٢٠	٩٦

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعي
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القدس من بن غوريون ١٩٥٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

القدس.. ورقة عمل عربية - اسلامية عاجلة

إذا استعرضنا قمم صنع القرار السياسي العربي (مؤتمرات القمة العربية) نجد أن القدس - كإسم أو كقضية - لم ترد ضمن أية قرارات أو بيانات ختامية لمؤتمرات القمة العربية قبل مؤتمر القمة العربي السادس المعقود في الجزائر (٢٦- ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣).

وأورد هذا المؤتمر في قراراته أربعة أهداف مرحلية للنضال العربي المشترك وجعل القدس كهدف ثان، ونص القرار على أن تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة.

وفي بيانه الأخير وضع المؤتمر شرطين رئيسيين للسلام هما: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوق الوطن الثابتة.

وأعاد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط (٢٦- ٢٩ أكتوبر ١٩٧٤) قرار مؤتمر الجزائر بالحرف الواحد وإن لم يصدر له بياناً ختامياً.

وانشغل مؤتمر القمة العربي الثامن بالقاهرة (٢٥- ٢٦ أكتوبر ١٩٧٦) بالقضية اللبنانية في قراراته وبيانه الخطير. ولم يرد اسم القدس في قراراته أو بيانه الختامي.

كما انشغل مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد (٢- ٥ نوفمبر ١٩٧٨) بتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ولم يرد اسم القدس في جملة استكمالها حول تصميم الشعب الفلسطيني على تحرير القدس وكل التراب الفلسطيني المحتل.

وأكد مؤتمر القمة العربي العاشر في تونس (٢٠- ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩) الإلتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية السابقة والخاصة بتحديد الأهداف المرحلية للنضال العربي المشترك ومنها تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	والموقف العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القدس من بن غوريون ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

وتكرر تسجيل مثل هذه الأهداف في الملحق الأول لقرارات مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان (٢٥- ٢٧ نوفمبر ١٩٨٠) وجاء الملحق تحت عنوان: برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة القادمة. وأضاف الملحق فقرة خاصة بضرورة استمرار الاتصالات مع حاضرة الفاتيكان ومع المقامات والمؤسسات الدينية المسيحية لضمان وقوفها إلى جانب إعادة السيادة العربية الكاملة على القدس.

وفي مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس (٦- ٩ سبتمبر ١٩٨٢) قرر المؤتمر اعتماد ثمانية مبادئ في مشروع السلام العربي في مقدمتها: أولاً انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية، وثانياً حماية حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة، وثالثاً قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

وفي مؤتمر القمة العربي غير العادي في الدار البيضاء (٧- ٩ أغسطس ١٩٨٥) وهو مؤتمر تنقية الأجواء العربية اعتبر الملوك والرؤساء العرب خطة التحرك الأردنية - الفلسطينية (في ١١ فبراير ١٩٨٥) مع مخطط فاس خطة عمل لتنفيذ مشروع السلام العربي من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة تضمن انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس.

ثم جاء مؤتمر القمة العربي عام ١٩٩٠ وأكد مكانة القدس الدينية والسياسية واعتبرها جزءاً لا يتجزأ من فلسطين وعاصمة إدارتها ورفض أي مساس بوضعها الديني والقانوني باعتباره انتهاكاً صارخاً للمواثيق والقرارات الدولية. وأدان المؤتمر قراري مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين وأكد في هذا الشأن أن الدول العربية ستتخذ الإجراءات السياسية والاقتصادية ضد أية دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعي
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القدس من بن غوريون ١٩٩٧	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

ويبدو واضحاً أن الإجراءات السياسية والاقتصادية المعنية هنا لا تتعدى قطع العلاقات مع أية دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل وهذا ما حدث فعلاً بالنسبة لكل من السلفادور وكوستاريكا في مايو ١٩٨٤ عندما قررت مصر قطع العلاقات معهما رداً على نقل سفارتيهما إلى القدس (كوستاريكا: مايو ١٩٨٣) السلفادور أبريل ١٩٨٤). وكانت سفارة مصر في السلفادور هي السفارة العربية المقيمة الوحيدة هناك. فضلاً عن أن سفارة السلفادور في القاهرة كانت أيضاً هي السفارة الوحيدة على مستوى الوطن العربي.

معنى هذا أن المقاطعة السياسية والاقتصادية للدولة التي تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل هي السلاح الأوحيد الذي تمتلكه الدبلوماسية العربية وهو لا يجدي أساساً في غياب استراتيجية عربية لتحرير القدس، لمواجهة سياسة الأمر الواقع التي فرضتها إسرائيل في المدينة المقدسة.

وإذا كانت مثل هذه القرارات المتواضعة والموجزة بشأن القدس قد وردت في مؤتمرات القمة العربية فلقد حظيت القدس بمكانة أفضل في مؤتمرات القمة الإسلامية حيث خرجت مؤتمرات القمة الإسلامية بقرارات أوضح وأقوى وأشمل، منها السياسية ومنها الاقتصادية ومنها الإعلامية، والمهم في هذه القرارات أنها جاءت بأغلبية مطلقة من الدول الإسلامية (نحو ٥٠ دولة) وبلورت موقفاً إسلامياً موحداً بشأن القدس.

أما الموقف الموحد الذي اتفق عليه فيتلخص فيما يلي:

أولاً: إعادة السيطرة العربية على مدينة القدس شرط أساسي وضروري لأي حل لمشكلة الشرق الأوسط.

ثانياً: رفض أي محاولة لتدويل القدس.

ثالثاً: رفض أي محاولة لجعل القدس مدينة مفتوحة.

رابعاً: مواصلة الجهاد في سبيل تحرير القدس وصيانة مقدساتها ومطالبة الدول الإسلامية ببذل كافة جهودها للعمل على تحقيق هدف تحرير القدس وأن لا تكون مدينة القدس موضعاً لأية مساومات أو تنازلات.

خامساً: مقاومة إجراءات التهويد الإسرائيلية على الصعيد الإسلامي بالوسائل التالية:

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	والموقف العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القدس من بن غوريون ١٩٩٧	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

أ- دعم صمود مدينة القدس العربية بالمال اللازم لإبقائها عربية إسلامية وترميم المسجد الأقصى المبارك وبقية المقدسات الإسلامية وكذلك الأبنية الأثرية الإسلامية التي تأثرت بالحفريات الإسرائيلية التي استتكرها المجتمع الدولي.

ب- شراء البيوت والأراضي المستهدفة للمصادرة من قبل السلطات الإسرائيلية وجعلها وقفاً على المسلمين.

ج- تعمير الأحياء العربية وإقامة المشاريع الإنمائية والسكنية لأبناء القدس العربية على أراضي الأوقاف الإسلامية واعتبار تلك المشاريع أوقافاً إسلامية.

د - دعم المؤسسات الخيرية في مدينة القدس وتمكينها من مواصلة خدماتها الإنسانية.

هـ - دعم المعاهد العلمية العربية وإنشاء المدارس والكلليات لتقف أمام الثقافة الصهيونية العنصرية.

و- دعم المؤسسات الاقتصادية العربية في القدس لتقف أمام الضغوط الإسرائيلية التي تحاول تدميرها.

أما على الصعيد الإعلامى فقد تقرر اعتبار قضية القدس قضية إسلامية رئيسية وأن على جميع أجهزة الإعلام الإسلامية المختلفة إبرازها وإثارته لدى المحافل الدولية والنوادي السياسية والثقافية.

ولا عجب، أن تصدر مثل هذه القرارات عن مؤتمرات القمة الإسلامية. فقد كانت قضية القدس وحريق المسجد الأقصى هي الشغل الشاغل لأول مؤتمر قمة إسلامي عام ١٩٦٩، وكان البند الوحيد المطروح في جدول الأعمال. وصارت القدس هاجس كل مؤتمر قمة إسلامي منذ تم تسجيل تحرير المقدسات الإسلامية ضمن الأهداف الاستراتيجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وقد نص ميثاقها صراحة على هدف تحرير القدس في البند الخامس من أهداف المنظمة التي تتمثل في:

١ - تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.

٢ - دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفي المجالات الحيوية الأخرى والتشاور بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعي
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القدس من بن غوريون ١٩٩٧	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

٣ - العمل على محور التفرقة العنصرية والقضاء على الاستعمار في جميع أشكاله.

٤ - اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل.

٥ - تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه.

٦ - دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في منبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية.

٧ - إيجاد المناخ لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى.

ولعل ترتيب هذه الأهداف السبعة جاء مقصوداً، فإن الجهود الإسلامية لتحرير المقدسات الإسلامية كما جاء في البند الخامس لن يتحقق إلا بتعزيز التضامن الإسلامي ودعم التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي وفي المجالات الحيوية الأخرى، كما جاء في البندين الثاني والثالث.

يعني هذا أن الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها لا يتطلب عملاً مشتركاً فحسب وإنما يتطلب في الواقع استراتيجية متكاملة.

ومن أبرز الاجتهادات التي طرحت على الساحة الإسلامية بشأن القدس في السبعينات نذكر الاقتراح الخاص بإعداد مسيرة إسلامية تتجه إلى القدس، ونذكر إعلان الجهاد المقدس لإنقاذ القدس الشريف، وأوضحت مؤتمرات القمة الإسلامية باتفاق الملوك والرؤساء أن للجهاد مفهومه الإسلامي الذي لا يحتمل التأويل وإساءة الفهم، وأن الإجراءات العملية لتنفيذه ستتم وفقاً لذلك بالتشاور المستمر بين الدول الإسلامية.

واستجابة للمتغيرات التي طرأت على ساحة الشرق الأوسط بعد مؤتمر مدريد حدد مؤتمر القمة الإسلامي في الدار البيضاء عام ١٩٩٤ عدة خطوات رئيسية لتحرك العربي - الإسلامي بشأن القدس هي:

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	والموقف العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القدس من بن غوريون ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

أولاً: دعوة دول العالم إلى تجنب التعامل مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعاملًا يحدو بتلك السلطات إلى اعتباره - بأية صورة من الصور - اعترافاً ضمنيّاً بالأمر الواقع الذي فرضته بإعلانها القدس عاصمة لها.

ثانياً: دعوة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى مواجهة التطورات الخطيرة الناجمة عن استمرار السياسة الإسرائيلية التوسعية في القدس الشريف والتصدي بكل الوسائل الممكنة.

ثالثاً: دعوة المجتمع الدولي وخاصة الدولتين راعيتي مؤتمر السلام لحمل إسرائيل على عدم إجراء أي تغيير جغرافي أو سكاني في مدينة القدس الشريف خلال المرحلة الانتقالية يخل بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي للمدينة، مع وقف الاستيطان اليهودي في القدس وتوفير ضمانات دولية لتأمين ذلك.

وجاءت القمة الإسلامية في إسلام آباد في ٢٣ مارس ١٩٩٧ بمناسبة ذكرى قيام دولة باكستان وسط تفاقم أزمة التسوية السلمية بعد إعلان حكومة الليكود الإسرائيلية مشروعها في بناء مستوطنة هارحوما واتخذت القمة موقفاً حاسماً في بيانها الختامي من أبرز معالمه:

أولاً: دعوة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لإعادة النظر في علاقتها مع إسرائيل وجعلها تتواءم مع التقدم الذي يتم إحرازه في عملية السلام حتى تنصاع إسرائيل إلى قرارات الأمم المتحدة وتنفذ الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي توصلت إليها الأطراف المعنية بعملية السلام.

ثانياً: السعي لدى الأمم المتحدة إتخاذ التدابير اللازمة لحمل إسرائيل على الوقف الفوري لمصادرتها الأراضي الفلسطينية وإقامتها المستوطنات الجديدة خاصة في جبل أبو غنيم في الجنوب الشرقي من مدينة القدس الشريف وعلى عدم إجراء تغيير جغرافي أو سكاني في مدينة القدس خلال المرحلة الانتقالية والامتناع عن أي عمل أو إجراء قد يكون من شأنه المساس بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي للمدينة.

الموضوع الرئيسي :	القدس .	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	والموقف العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القدس من بن غوريون ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

ويعد أيام قليلة من انعقاد القمة الإسلامية في إسلام آباد جاء اجتماع لجنة القدس في الرباط نهاية مارس ١٩٩٧ والذي اتخذ عدة قرارات تؤكد ما جاء بإعلان القمة الإسلامية منها:

- دعوة الدول الإسلامية التي شرعت في اتخاذ خطوات تجاه العلاقات مع إسرائيل في إطار عملية السلام على إعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل بما في ذلك إقفال البعثات والمكاتب حتى تنصاع إسرائيل إلى قرارات الأمم المتحدة وتنفيذ الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي توصلت إليها الأطراف المعنية بعملية السلام وفقاً للمبادئ التي أقرها مؤتمر مدريد أو اتفاق أوسلو والاتفاقات الأخرى المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

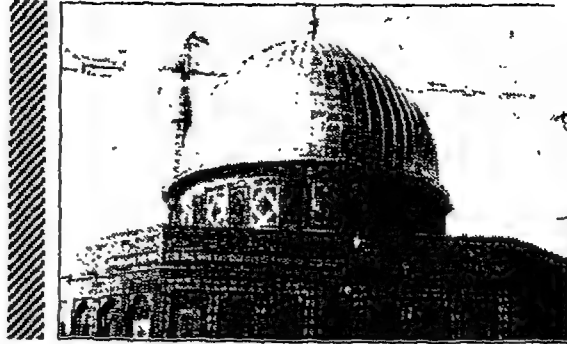
- وضع الأموال الموجودة في صندوق القدس ووقفه فوراً تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية وذلك نظراً للظروف التي تمر بها مدينة القدس والهجمة الاستيطانية ومؤامرة تهويد المدينة المقدسة.

وجاءت قرارات مجلس الجامعة العربية بعد ذلك (مارس ١٩٩٧) مؤكدة: توجهات كل من القمة الإسلامية ولجنة القدس (راجع نصوص بيانات وقرارات القمة الإسلامية ولجنة القدس ومجلس الجامعة العربية في ملحق الوثائق) ..

وأخيراً.. فإن الوضع النهائي للقدس لم يحسم بعد والأمة العربية الإسلامية لن تفرط في القدس. وتعلم إسرائيل أكثر من غيرها أن المفاوضات حول القدس هي أصعب وأشق ما تواجه به منذ بدأت عملية السلام. فهي (أي إسرائيل) أمام قضية تحكمها قرارات دولية صريحة ولا خلاف عليها. وإذا كانت المسألة الخاصة باحتلال إسرائيل لشرقى القدس مكانها المفاوضات الثنائية طبقاً لمبادئ القرار ٢٤٢ ونصوصه وخاصة ما يتعلق منها بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق القوة، فإن وضعها العام يهم كل دولة إسلامية ويهم الأديان السماوية جمعاء، ومن ثم فإن موضوع القدس من هذا المنظور لا بد أن يطرح أيضاً أمام المفاوضات المتعددة الأطراف إلى جانب المفاوضات الثنائية حتى تتأكد السيادة العربية - الإسلامية على المدينة.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	والوقف العربي	رقم العدد :	٣١٧١
المصدر :	الوفد	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٤/٢٦

عروبة القدس



شهد مقر حزب الوفد مساء أمس الأول أضخم مؤتمر شعبي جماهيري للتضامن مع الشعب الفلسطيني. عقد المؤتمر تحت شعار «عروبة القدس». وجهت الأحزاب السياسية والقوى الوطنية للصربية والعربية التي حضرت المؤتمر نداء للعالم العربي والشعب المصري لواصل الكفاح ضد العدوان الإسرائيلي والصهيوني. طالب المؤتمر الحكومة المصرية بتجميد العمل بالاتفاقيات للوقفة مع إسرائيل، ومنع سفر المصريين إليها ووقف المشروعات المشتركة معها والتصدى لمحاولات التسلل الأمريكي للمجتمع المصري. كما طالب قادة الأحزاب الحكومات العربية بوقف التطبيع مع إسرائيل وإحياء الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية العربية ومحاصرة إسرائيل نيلو ماسيا كما طالبوا بعقد قمة عربية شاملة.

تمثلت خلال المؤتمر هيئات ١٠ آلاف مواطن، نددت لهيئات بالمارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. تحدث في المؤتمر مؤيد سراج الدين رئيس الوفد مؤكدا أن الإجماع الجماهيري الحاشد بالمؤتمر هو تعبير حقيقي لما يجيش في صدور ونفوس جماهير مصر تجاه فلسطين والقدس العربية. أعرب سراج الدين عن همسته للبائسة من لوقف الأمريكي الذي اعتاد تجاهل مشاعر مئات الملايين من المسلمين والمسيحيين، وأكد زعيم الوفد أن قضية فلسطين ليست في حاجة إلى بيانات استنكار وإنما تحتاج إلى العمل الجاد والنافع لدعم المقاومة الفلسطينية.

كما تحدث في المؤتمر السفير محمد صبيح سفير فلسطين في الجامعة العربية وإبراهيم شكرى رئيس حزب العمل وضياء الدين فاو الأمين العام للحزب الناصري ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار ورفعت السعيد أمين حزب التجمع ناشيا عن خالد مجيب الدين وأحمد شرف ممثلا عن الشيوعيين وأمنون الهضبي ممثلا عن الإخوان المسلمين ومحمد عيقلالة ممثلا عن الحزب الوطني. كما شارك في المؤتمر الدكتور حنفى السيد ممثلا لل نقابات المهنية وسعد الدين وهبة ممثلا للنقابات الفنية وعادل عبد الجواد رئيس نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ممثلا لنادى هيئات التدريس بالجامعات المصرية وأحمد عبد القادر ممثلا للنقابات العمالية والفنان حمدي غيث. كما حضر المؤتمر العديد من قيادات وأعضاء الأحزاب السياسية في القاهرة والحافظات. قدم المتحدثين في المؤتمر الدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد، وقمع رؤساء الأحزاب وممثلو القوى الوطنية خلال المؤتمر على بيان بعنوان «نداء القدس».

والقدس

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	والوقف العربى	رقم العدد :	٣١٧١
المصدر :	الوفد	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٤/٢٦

مؤتمر شعبى حاشد بالوفد للتأكيد

على عروبة القدس

١٠ آلاف مواطن يهتفون خلف

قيادات الأحزاب المصرية

والقوى الوطنية السياسية :

هذا الإجماع الجماهيرى تعبير عما يجيش

فى صدور الشعب المصرى تجاه فلسطين

أنا فى دهشة من موقف أمريكا التى تتجاهل

مشاعر مئات الملايين من المسلمين والمسيحيين

فؤاد
سنراج
الدين

الموضوع الرئيسي :	القدس .	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العدد :	٣١٧١
المصدر :	الوفد	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٤/٢٦

القضية الفلسطينية ليست في حاجة إلى بيانات الاستنكار وإنما تحتاج إلى العمل الجاد

حقيقة بأن الله فإن نسكت على إقامة المستوطنات وكأنهم يريدون للقدس أن تكون مفرقة لما حولها وليست مجمعة، أن علينا أن نسلك طريقاً لا بد أن يكون مفهوماً لإسرائيل أيضاً لا أمريكا نعم لا بد أن يخرج هذا القبول الذي ينحشرون به عن التطبيع ولا بد من إعادة السفير للصري في إسرائيل إلى القاهرة، ولا بد أن نقول أيضاً للسفير الإسرائيلي ليس لك مكان هنا بالقاهرة. ولا بد أن نقاطع كل البضائع الإسرائيلية التي أصبحت موجودة في السوق للصري، لا بد أن نحاول أن نثبت لأمريكا أن مصالحها في المنطقة لن تكون إلا إذا كانت بجانب الحق العربي، بجانب الحق الشرعي نعم نحن نعرف أنهم يتستترون بأنواع من أسوأ الوسائل أنهم قد ضلوا الخطى، لقد رسموا خطاهم لأن يصل ماء النيل إلى القدس وقال «ببجن» تحدثنا عن ماء النيل لتصل إلى صحراء النقب وليس للقدس، ونحن كمصريين لا نبتل عن القدس ولو بماء النيل كله. وما تابعناه من خلاف حول موقع طابا واندشنا أن هذا الخلاف على البنين الذي كان فنقنا يعتبره منفذاً له لدخول مصر، ونحن لا نعترف إلا بالتنفيذ الطبيعي وهو رفح للصري ورفح للفلسطينية نعم بهذا الشكل الذي لاقيناه يدخلون من باب هذا الفندق الشرقي على الأراضي المصرية مباشرة ولا بد لنا أن نحترس ولا نحاول أن نتفهم تلك المحاولات التي يريدونها قائلين «لا بد أن نواصل للتفاوض».. لا بد أن يكون هناك طريقاً للتفاوض، أي طريق وهم يقسمون لا لدولة الفلسطينية لا بد أن نقول علينا أن نعمل على مقاطعة إسرائيل وعلى عدم التطبيع.

لندون معربيه للفلسطين. وأضاف في ذلك سراج الدين قائلاً أن الدول العربية قادرة على هذا الدعم وقد رأينا مراراً أن اللوبي اليهودي في أمريكا يدعو إلى جمع تبرعات لليهود فلسطين وتجمع في ساعات قليلة مئات الملايين من الدولارات.

ونحن العرب يجب ألا نكون أقل شهامة وأقل مروءة وأقل وفاء من هؤلاء الناس.. قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً مسلمين ومسيحيين وقضية كل محب للعدالة وكل محترم لحقوق الإنسان، وكنا في دهشة كبيرة لموقف أمريكا من هذه القضية.. تحرص على استرضاء خمسة أو ستة ملايين يهودي وتضحى بمشاعر مئات الملايين من العرب من المسلمين ومن المسيحيين.

في الواقع إذا كانت أمريكا تعتمد على قوتها فإننا نقول لها إن الله أقوى وأطول لها في النهاية أن دولة للظلم ساعة ودولة الحق إلى قيام الساعة. وأجب أن أقول لاشقائنا للفلسطينيين في شخص الأخ العزيز محمد صبيح لا يتأسوا ولا تقنطوا من رحمة الله.. قاله دائماً مع الحق وهو أن شاء الله ينصركم.. وأن ينصركم الله فلا غالب لكم.

● وتحصت نهنس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل فقال: لا يمكنني أن أبدأ كلامي إلا ببناء «الله أكبر» نعم «الله أكبر» لأن هذا الاجتماع الذي نراه اليوم لم تشهده مصر وهذا دليل على أن الشعب للصري يعلم تماماً ما يجب أن يكون في هذه المرحلة التي يجب أن نقول لإسرائيل لا تتصور أن العرب قد تقيبوا أو انقسموا على أنفسهم، لا بد أن يفهموا أن الشعوب العربية والإسلامية لا بد أن تقف بجانب الحق، ولا بد أن نقول إن الأمل في فلسطين للعربية وعاصمتها القدس القديمة لا بد أن تكون

في البداية تحدث فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد قائلاً: باسمي وباسم أخواني رؤساء الأحزاب والقوى السياسية وللهن والاتحادات أرحب بكم.. وباسمي وباسم هذا المؤتمر الكبير لشكر الأخ العزيز رئيس ياسر عرفات الوطني المناضل الكبير لمشاركته لنا في هذا الاجتماع وكان حريصاً على حضوره لولا العديد من الارتباطات المسقة التي منعه

من الحضور وقد اناب عنه الأخ الأستاذ محمد صبيح مسفير دولة فلسطين في الجامعة العربية لالقاء كلمته وأحب أن أقول للأخ صبيح أن مصر منذ عشرات السنين لم تشهد مثل هذا الاجتماع بين أحزابها المختلفة إلا الليلة من أجل فلسطين.. هذا الاجتماع الرابع هو تعبير عما يجيش في صدور الشعب المصري من عاطفة نحو فلسطين وقضية فلسطين، وقد كتبنا كثيراً واصبرنا بيانات كثيرة عن التصرفات الجريئة الأثمة التي تمارسها إسرائيل في أرض فلسطين واعتقد أن قضية فلسطين لم تعد في حاجة إلى بيانات استنكار وشجب بقدر ما هي في حاجة إلى عمل جدي ونافع يشارك الحركة الوطنية الفلسطينية ويقوى من روح المقاومة ويدعمها، واعتقد أنه إلى الآن لم تبذل - مع الأسف - لخاضعين الذين يبغضون معط عن سلامهم هم وليس سلام شعوبهم ولا دولهم.

بعد خمسين عاماً من هذا القرار الظالم نرى أن العرب قد فسرطوا في كل المسلمات العربية.. فسرطوا في الأرض ونسروا، بن بناء إسرائيل وقوة إسرائيل ومن ورائها أمريكا ضمر وخطر على عروشكم ومواقع حكمكم قبل أن يكون ضرراً على أي أحد آخر.. فالخطر شامل ودائم للجميع. أخرجوا الأسرار وثوقفوا عن

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	والوقوف العربي	رقم العدد :	٣١٧١
المصدر :	الوفد	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٤/٢٦

الأحزاب والقوى الوطنية المصرية توجه للعالم «نداء القدس»:

رفض التطبيع وتجميد البروتوكولات مع إسرائيل ومنع سفر المصريين إليها محاصرة إسرائيل دبلوماسياً وتقديم الدعم المادي والسياسي والإعلامي للشعب الفلسطيني

● ألقى الدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد البيان الختامي للمؤتمر تحت عنوان «نداء للقدس».

وفيما يلي نص البيان:

الأحزاب والقوى السياسية والاتحادات والنقابات والمنظمات الوطنية لمصرية، التي تلتئم للقائه مساء اليوم الخميس ٢٤ أبريل ١٩٩٧.

نفاذا عن عروبة القدس والكنسات الإسلامية والمسيحية فيها، وتكريسا لوقف الشعب المصري لرفض الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، ولإقامة المستوطنات، وتهويد القدس، وفرض تسوية سياسية تقوم على تحقيق الهيمنة الإسرائيلية العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية على الأمة العربية من خلال النظام الشرق أوسطى واحتكار إسرائيل للأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل.

وفي ضوء ما لا يتقنه للحالات المتكررة للتوصل إلى تسوية سياسية، من عدم التزام الحكومات الإسرائيلية للتخفيف بما توقعه من اتفاقات وعدم استجابتها لقبول تسوية شاملة عاملة للصراع العربي الإسرائيلي، ونسكتها بالمطاليم الصهيونية القائمة على إلغاء التفوق العنصري والقهر والاستغلال والسيطرة.

وبعد أن أكدت الولايات المتحدة خطأ القول أنها الدولة الراعية للتسوية السياسية الشاملة والعادلة في المنطقة ولأنها وسيط نزيه بين العرب والإسرائيليين، وعمقت تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل، وقدمت دعماً عسكرياً وسياسياً واقتصادياً غير محدود لإسرائيل بلغ قمته في الاتفاقات العسكرية وصفقات السلاح الأخيرة وتعزيز الترسانة العسكرية الصهيونية

بمختلف أسلحة الدمار الشامل، واستخدم حق النقض (الفيتو) مرتين في أسبوع واحد في مجلس الأمن لمنع إصدار قرار اجتمعت عليه كل الدول الأعضاء في مجلس الأمن، بل كل نول العالم، بدين الاستيطان الإسرائيلي في جيل ابوغنيم وتهويد القدس.

ونظرا للتطورات الأخيرة في المنطقة والتي هددت عروبة القدس وثوابت الأمة الوطنية والقومية والعقائدية، وكشفت طبيعة التسوية الإسرائيلية الأمريكية التي يرد فرضها علينا، والتي لا تتضمن تحرير فلسطين ولا الأراضي العربية المحتلة في الجولان وجنوب لبنان، ولا إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة سيادة وعاصمتها القدس العربية، ولا إزالة المستوطنات، ولا عودة اللاجئين والنازحين إلى أراضيهم، ولا إنهاء احتكار إسرائيل للأسلحة النووية.

وتفرض على الدول والشعوب العربية في ظل هذه الهيمنة الإسرائيلية، إقامة علاقات عادية مع إسرائيل تحت اسم التطبيع، والخنول في ترتيبات اقليمية تخدم أهداف التحالف الإسرائيلي الأمريكي تحت اسم النظام والسوق الشرق أوسطى، ولتخلي عن الهوية القومية والوطنية..

هنا الأحزاب والنقابات والاتحادات والمنظمات والجمعيات الوطنية المصرية للمشاركة في مؤتمر القدس، تتوجه بهذا النداء إلى الشعب المصري والشعوب العربية، وإلى الحكومات المصرية والحكومات العربية، وإلى الشعوب والقول الإسلامية، وإلى شعوب العالم وحكوماته.. نفاذا عن القدس والكنسات الإسلامية والمسيحية وعن الحق العربي وحماية لأمتنا القومية ومن أجل سلام العالم؛

أولاً: أننا ندعو الشعب المصري لواصله كفاحه الذي لم يتوقف ضد العدوان الإسرائيلي وضد الصهيونية والاستعمار، خاصة وقد أكدت تطورات الأحداث منذ كتاب العقد، من دونه سلو صحة موقفه الرافض للتطبيع وللسلام الإسرائيلي الأمريكي.

وعلى هذا الطريق فمستقبلنا كحزب وقوى سياسية واتحادات ونقابات وكمواطنين في كل قرية وحى وموقع عمل الالتزام بما يلي:

● رفض أى شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل. وبصفة خاصة مقاطعة البضائع الإسرائيلية والسيلحة الإسرائيلية، وعدم السفر لإسرائيل مهما كانت الأسباب، وعدم اعتبار إسرائيل سوقاً للعمل المصري، وحث العمال المصريين الذين سافروا لإسرائيل تحت ضغط الحاجة للعونة إلى الوطن

على أن تتولى الحكومة إيجاد أعمال بديلة لهم، ومواجهة محاولات الاختراق الصهيوني لصفوف الشعب المصري وللقوى المصرية تحت أى مسمى، وإنشاء فخار جين على إجماع الشعب ومقاطعتهم.

● رفض أى شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل. وبصفة خاصة مقاطعة البضائع الإسرائيلية والسيلحة الإسرائيلية، وعدم السفر لإسرائيل مهما كانت الأسباب، وعدم اعتبار إسرائيل سوقاً للعمل المصري، وحث العمال المصريين الذين سافروا لإسرائيل تحت ضغط الحاجة للعونة إلى الوطن

على أن تتولى الحكومة إيجاد أعمال بديلة لهم، ومواجهة محاولات الاختراق الصهيوني لصفوف الشعب المصري وللقوى المصرية تحت أى مسمى، وإنشاء فخار جين على إجماع الشعب ومقاطعتهم.

● رفض أى شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل. وبصفة خاصة مقاطعة البضائع الإسرائيلية والسيلحة الإسرائيلية، وعدم السفر لإسرائيل مهما كانت الأسباب، وعدم اعتبار إسرائيل سوقاً للعمل المصري، وحث العمال المصريين الذين سافروا لإسرائيل تحت ضغط الحاجة للعونة إلى الوطن

على أن تتولى الحكومة إيجاد أعمال بديلة لهم، ومواجهة محاولات الاختراق الصهيوني لصفوف الشعب المصري وللقوى المصرية تحت أى مسمى، وإنشاء فخار جين على إجماع الشعب ومقاطعتهم.

● رفض أى شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل. وبصفة خاصة مقاطعة البضائع الإسرائيلية والسيلحة الإسرائيلية، وعدم السفر لإسرائيل مهما كانت الأسباب، وعدم اعتبار إسرائيل سوقاً للعمل المصري، وحث العمال المصريين الذين سافروا لإسرائيل تحت ضغط الحاجة للعونة إلى الوطن

على أن تتولى الحكومة إيجاد أعمال بديلة لهم، ومواجهة محاولات الاختراق الصهيوني لصفوف الشعب المصري وللقوى المصرية تحت أى مسمى، وإنشاء فخار جين على إجماع الشعب ومقاطعتهم.

الموضوع الرئيسي : القدس

الموضوع الفرعي : الموقف العربي

المصدر : الوفد

اسم كاتب المقال : الجريدة

رقم العدد : ٣١٧١

تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٤/٢٦

إعادة إحياء الاتفاقيات

العربية الاقتصادية والعسكرية

وعقد قمة عربية شاملة

مؤكدين على حقه في ممارسة كافة اساليب الكفاح بلا استثناء، ومسألة الصمود للبناني في الجنوب والصمود السوري في الجولان.

● القيام بكل جهد ممكن من أجل تحقيق الوحدة الوطنية بين كافة فصائل وحزب ومنظمات الشعب الفلسطيني.

● محاصرة إسرائيل عن طريق عمل دبلوماسي منسق ومكثف في كافة السبلات الدولية خاصة السبلات الإسلامية والأفريقية والأوروبية.

● إطلاق الحريات الديمقراطية وتوفير الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان لتستطيع الشعوب العربية التعبير عن نفسها وتنظيم صفوفها دفاعاً عن الوطن والأمة.

● وفي ضوء ما اكتمله تطورات الأحداث من أن التسوية السياسية التي بنت بكلمة بيفيد وانطلقت في مدريد مروراً بأوسلو وواي عربية، قد خلقت في منطق مظلم.. فقد أصبحت الحاجة ملحة لعقد قمة عربية لدول الجولان -مصر- سوريا- لبنان- فلسطين- الأردن، تمهيداً لعقد قمة عربية شاملة، تعيد النظر في منهج واساليب التسوية السياسية الحالية وتقر استراتيجية عربية جديدة، لتحقيق تسوية سياسية شاملة وعادلة.

ويسبق هذا كله انتفاضة الشعوب العربية معثلة في احزائها وقواها السياسية ومنظماتها الحزبية والديمقراطية لتشكل معاوية لا تقهر للدفاع عن مصالح الوطن وتمنه ومقنساته الإسلامية والمسيحية.

وتتحمل مصر لحزبا وقوى سياسية ونقابية، والأزهر الشريف والكنيسة القبطية مسئولية رياضية في هذه الصلوة الوطنية والقومية والطلبية برف الحصار عن الشعبين الليبي والعراقي.

هذا هو موقفنا وكلمتنا وصرختنا ونبلونا، إنه القدس.. نتوجه به لشعبنا في مصر والأمم العربية والشعوب الإسلامية وكل الشعوب الحبا للسلام والحرية..

والثمين أننا اصحاب حق ثابت وإرادة لا تلين ونملك من اسباب القوة ما يكفل لنا تحقيق انصاف باذن الله.

للمشترك التي تشارك فيها إسرائيل والبنديقة عن قرارات القمة الاقتصادية في الدار البيضاء وعمان والقاهرة أو مؤتمر طابا بين وزراء التجارة والاقتصاد في مصر وإسرائيل والأردن وفلسطين والولايات المتحدة الأمريكية.

● استدعاء السفير المصري في تل أبيب للتشاور.

● تنظيم حملة دولية للمطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا جرائم قتل الأسرى المصريين في حروبنا ضد العولان الإسرائيلي.

● التصدي للتسلل الأمريكي للداخل للجمع المصري بما يهدد الأمن المصري، كما تمثل أخيراً في إنشاء فرع لكتب التحقيقات الفيدرالية في مصر، والذي يتعين إغاؤه فوراً.

● تقديم كافة أشكال الدعم للشعب الفلسطيني والشعبين السوري واللبناني لكفالة استمرار الصمود.

● إزالة كل العقبات التي تعترض تنظيم الشعب المصري لحركته ضد التطبيع ولإسنادة الشعب الفلسطيني وسوريا ولبنان.

ثالثاً: لتحمل الحكومات العربية في ضوء قرارات القمة العربية في القاهرة (٣٠ يونيو ١٩٩٦) وقرارات مجلس الجامعة (٣١ مارس ١٩٩٧) وقرارات القمة الإسلامية في سلام آباد ولجنة القدس ومؤتمر دول عدم الانحياز، مسئولية تاريخية في تحويل هذه القرارات والتوصيات إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع، لتصدي للعولان الإسرائيلي والإسنادة الأمريكية للطلقة له.

● ونقطة البداية هي التزام الدول العربية جميعاً بإيقاف كافة خطوات التطبيع التي جرى تخلفها مع إسرائيل بما في ذلك التوافق للكتاب والبعثات الدبلوماسية، ووقف لعمليات الحجاز الخاصة بالتفاوضات المتعددة الأطراف، واللتزام كافة الدول العربية بلا استثناء بالقاطعة العربية لإسرائيل، وتأكيد ذلك جماعياً في اجتماع مكتب للقاطعة.

● إعلان عربي واضح بإلغاء الدورة الرابعة للمؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وللقمر عقده في نوفمبر القادم بقطر إذا أصر اللندني الاقتصادي العالي الذي يتولى الدعوة لهذه المؤتمرات على مشاركة إسرائيل فيه.

● إعادة النظر في العلاقات العربية الأمريكية واتخاذ خطوات عملية لحمل الأمانة الأمريكية على مراجعة سياستها للعربية العرب بعد أن كشفت بوضوح عن وجهها القبيح، لتدرك أن هناك أخطاء جمة ستصيب مصالحها الحيوية في المنطقة إذا ما استمرت في هذا الانحياز لإسرائيل وللتحالف الاستراتيجي معها.

● إعادة الحياة إلى الاتفاقيات الجماعية العربية الاقتصادية والتجارية والعسكرية.. بما في ذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة، واتفاقية الدفاع العربي المشترك.

● تقديم دعم للندى والسياسي والإعلامي لنضال الشعب الفلسطيني وصموده وانتفاضاته المتكررة،

● مناشدة اتحاد الغرف التجارية واتحاد لصناعات، والتجار المصريين، ورجال الأعمال المصريين، وقف أية علاقات أو تعاقدات أو مشروعات مشتركة مع إسرائيل والأسرائيليين، والالتزام بالقاطعة الشاملة للبضائع والمنتجات الإسرائيلية.

● تشكيل لجان القدس، في المدن والأحياء والقرى والجامعات والمعاهد والمدارس ومواقع العمل وفي الأحزاب والمنظمات للسهر على تطبيق سياسة القاطعة وتنظيم الدعم للشعب الفلسطيني وانتفاضاته للنتالية، ولصمود الشعبين السوري واللبناني.

● تشكيل الأحزاب والقوى السياسية للجنة تنسيق تحت اسم اللجنة المصرية للقدس، تعمل على مواصلة العمل من أجل الأهداف الوطنية والقومية ولحملة عربية للقدس والقدس الإسلامية والمسيحية.

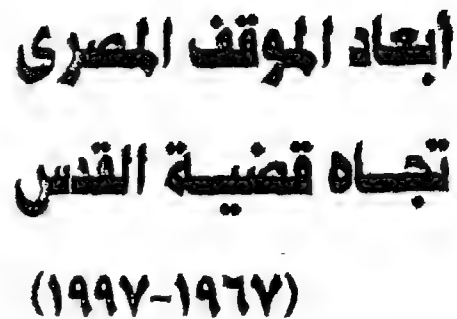
ثانياً: إن الحكومة المصرية مطالبة في ضوء مسئولياتها وقرارات القمة العربية ومجلس الجامعة العربية باتخاذ خطوات عملية في مواجهة العنف الإسرائيلي للعلوم أمريكيا، وبصفة خاصة:

● تجديد العمل بكل الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية والتجارية والثقافية التي وقعتها الحكومة المصرية مع إسرائيل، ووقف بيع البترول والغاز ووقف السياسة الصهيونية، وكل أشكال وإجراءات التطبيع مع إسرائيل.

● منع سفر المصريين إلى إسرائيل.

● تجديد كل مشروعات ومؤسسات العمل الإقليمي

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : والموقف العربي
المصدر : (مجلة) السياسة الدولية



-9.-

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	والموقف العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يناير ١٩٩٨

الشرعية الدولية خاصة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بشأن المدينة المقدسة وهو القرار الذى نص صراحة على أن القدس أرض محتلة وجزء من الضفة الغربية لنهر الأردن. وطالبت مصر عبد الناصر منذ صدور القرار بتطبيقه وهذا يعنى اعتبار القدس من الأماكن التى يحكمها قانون الاحتلال الحريى بما يعنيه ذلك من ضرورة استرداد العرب لها.

ثالثاً: تحميل قواتنا المسلحة المصرية والعربية مسئولية تحرير القدس فى الرسالة التى وجهها الرئيس عبد الناصر يوم ٢٣ أغسطس ١٩٦٩ إلى القوات المسلحة المصرية ومن ورائها القوات المسلحة لشعوب الأمة العربية وكانت للرسالة مغزاهما الذى ما يزال قائماً وذلك بقلته لا ببل ولا أمل ولا طريق إلا القوة العربية بكل ما نستطيع حشدته وبكل ما نملك توجيهه. وحمل عبد الناصر ضباط وجنود القوات المسلحة مسئولية أمانة معركة التحرير مؤكداً أنهم فى معركتهم القادمة ليسوا جند أمتهم فقط ولكنهم جند الله حماة أديانه وحماة بيوته وحماة كتبه المقدسة ومؤكداً أيضاً أن جيوشنا سوف تعود إلى رحاب المسجد الأقصى وسوف تعود القدس كما كانت قبل عصر الاستعمار الذى حاول بسط سيطرته عليها منذ قرون حتى أسلمها لهؤلاء اللاعبين بالنار. كما شرح عبد الناصر الخطوات العملية للرد والردع.



ومنذ مبادرة السلام عام ١٩٧٧ جرت مياه غزيرة ومتدفقة عبر أنهار الوطن العربى حاملة معها للمرة الأولى إمكانية استرداد القدس عبر الحلول السلمية.

ومن بين ٩٩ حلاً مطروحاً منذ ذلك الوقت لحل قضية القدس سلمياً - كما يدعون - فإن المراءى يفاجئ بغياب حل واحد من بينها يحتل بموافقة عربية جماعية فالخطاب السياسى العربى بشأن القدس قاصر على محتوى ومضمون قرارات القمم العربية، والقرارات بطبيعتها تشكل مواقف عربية تجاه تطورات الأحداث ولا ترقى إلى مرتبة حل أو سيناريو أو استراتيجية عربية لاسترداد القدس سلمياً أو حربياً.

وفى غياب هذا الحل أو السيناريو أو الاستراتيجية العربية لاسترداد القدس تظل نقاط السادات السبع بشأن المدينة المقدسة فى الورقة الوحيدة التى تبلور رؤية عربية رسمية متكاملة ضمن الحلول المطروحة لتسوية قضية القدس سلمياً:

وكان السادات قد أورد النقاط السبع فى رسالته إلى الرئيس الأمريكى جيمى كارتر بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ خلال مباحثات كامب ديفيد ومن هنا اكتسبت رسميتها لولاً.

أكد السادات فى النقاط الثلاث الأولى على ما سبق أن أكد عبد الناصر عليه بشأن الهوية العربية للقدس أرضاً وشعباً وأضاف السادات أن القدس العربية تعتبر جزءاً من الضفة الغربية ووجوب احترام إعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية فى المدينة (النقطة الأولى) ووجوب أن تكون القدس العربية تحت السيادة العربية (النقطة الثانية) وأن من حق الفلسطينيين فى القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية

عبرت مصر عبد الناصر عن موقفها بشأن القدس قبل وبعد احتلالها عام ١٩٦٧ فى خطوات عديدة من أبرزها:

أولاً: للمشاركة فى تعمیر وصيانة المقدسات الإسلامية بالقدس نتيجة آثار القصف الإسرائيلى خلال معارك حرب ١٩٤٨ حيث أصبحت منطقة الحرم بأضرار فى عدة أماكن فضلاً عن حلبة قبة الصخرة إلى الإعمار العاجل نظراً لعدم استكمال التعميرات السابقة وتعاونت مصر مع الأردن التى كانت تتولى آنذاك رعاية الأماكن الإسلامية المقدسة فى إعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة وأرسلت مصر خبراء لفحص مبنى القبة وشكلت على الأثر لجنة من المهندسين لفحص المبنى وأكد التقرير الذى وصفته اللجنة ضرورة القيام بأعمال تعمیر واسعة فى الحرم وخصوصاً فيما يتعلق بتزيم القبة نفسها وتجديد القيشانى والفسيفساء اللذين كانا فى حالة سيئة.

ووضع المهندسون المصريون تقريراً مفصلاً لتنفيذ أعمال الإعمار المطلوبة فى قبة الصخرة وفى الوقت نفسه أصدر مجلس الوزراء المصرى فى ٢٥ أبريل ١٩٥٦ تقريراً بتأسيس مكتب فنى للإشراف على العمل نعى بإسم المكتب العمارى الهندسى لاصلاح وإعمار الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك ووصفت الحكومة المصرية المخصصات اللازمة لتسيير أعمال المكتب سواء فيما يتعلق بنفج المرتبات أو إعداد الدراسات.

ويؤشر فى التعميرات الجزئية وإعداد الدراسات والمواصفات الإنشائية فى أبريل ١٩٥٦ وبدأت واستمرت أعمال المرحلة الأولى من الإعمار ٦ سنوات وانتهت فى أغسطس عام ١٩٦٤ وشملت فيما شملته تفكيك القبة القديمة بصورة تامة ووضع قبة جديدة من الألومنيوم المذهب وتغيير عدد كبير من الركائز الداخلية التى استبدلت بها أعمدة رخامية ذات قطعة واحدة مستوردة من إيطاليا مع القواعد والتيجان الرخامية المنقوشة بالزخرفة الإسلامية وتركيب جسور خشبية مزخرفة بالألوان المنمقة تصل بين تيجان الأعمدة الرخامية.

ومع افتتاح مبنى قبة الصخرة فى ٦ أغسطس ١٩٦٤ بحضور مندوبى ملوك ورؤساء الدول الإسلامية أنعمت الحكومة الأردنية خلال الاحتفال بأوسمة رفيعة على المهندسين المصريين تقديراً لأعمالهم.

وبعد انتهاء إعمار قبة الصخرة يوشى فى التحضير للمرحلة الثانية التى كانت ستشتمل على أعمال إضافية فى الصخرة وصحنها وما عليه من مباني وفى طليعتها قبة السلصلة وكذلك فى ساحة الحرم وتجديد المتحف الإسلامى وتعمير الجانب الغربى من المسجد الأقصى المبارك وطلبت لجنة الإعمار الأردنية بالفعل من المكتب العمارى الهندسى المصرى تنفيذ المرحلة الثانية ووافقت الحكومة المصرية ولكن الاحتلال الإسرائيلى للقدس سنة ١٩٦٧ حال دون الاستمرار فى الإعمار.

ثانياً: تأكيد الهوية العربية للقدس والاستمسك بقرارات

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	والوقوف العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يناير ١٩٩٨

على العلاقات بكافة الدول. دون استثناء وأضاف الرئيس أن هذا القرار لم يكن حيا فى قطع العلاقات ولكن حرصا على الحفاظ على الشرعية الدولية وحكم القانون وحفاظا على الحقوق القانونية والتاريخية لأكثر من مائة مليون عربى و ٥٠٠ مليون مسلم وألف مليون مسيحى (وفقا لتعداد ١٩٨٤).

(٢) إن سفارة مصر فى السلفاوير كانت آنذاك هى السفارة العربية المقيمة الوحيدة هناك، فضلا عن أن سفارة السلفاوير فى القاهرة كانت هى أيضا السفارة الوحيدة لها فى الوطن العربى. وكان قرار القاهرة بقطع العلاقات يعنى فى الحقيقة الموقف العربى بصفة عامة رغم محاولات الدول العربية آنذاك عزل مصر عن محيطها القومى.

(٣) سبق صدور القرار المصرى وواكبه وأعقبه امتعاضات الاعلام المصرى والمشروع المطروح آنذاك على الكونجرس الأمريكى بشأن الاعتراف الأمريكى بالقدس عاصمة لإسرائيل ويعنى هذا أن قرار القاهرة بالمقاطعة بعدم استثناء دولة من الدول تقدم على نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس تحذير انى كل الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

ثانيا : مبادرة الرئيس مبارك بتخصيص لجنة فنية مصرية معنية بترميم الآثار عام ١٩٩٢ لعمل دراسة ميدانية شملت مساحة المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة والقباب واسكالات والفسيفساء الموجودة داخل الحرم الشريف. وأولى مبارك اهتماما شخصيا بقرار اللجنة تأكيداً على التزام مصر طوال عصورها التاريخية بالحفاظ على المقدسات والآثار الإسلامية بالقدس.

وتأتى مبادرة مبارك استكمالاً لمبادرات مصرية سابقة على انعقاد الإسرائيلى عام ١٩٦٧ عندما شكلت مصر الثورة مكتبا فنيا عام ١٩٥٦ تحت اسم "المكتب المعمارى الهندسى لاصلاح وإعمار الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى وروصت الحكومة المصرية المخصصات اللازمة لتسيير أعمال المكتب سواء فيما يتعلق بدفع الرواتب أو إعداد الدراسات وهكذا أسهم مهندسو مصر فى المرحلة الأولى لترميم المقدسات والتى انتهت فى أغسطس ١٩٦٤ ثم استأنف المهندسون المصريون المشاركة فى التحضير للمرحلة الثانية ولكن الاحتلال الإسرائيلى للقدس عام ١٩٦٧ حال دون الاستمرار فى العمل.

ثالثا : اختيار مصر عام ١٩٩٥ عضوا بلجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامى منذ عام ١٩٧٩ وهو اختيار تأخر كثيرا لظروف وملابسات المقاطعة العربية والإسلامية (المتعجلة والمريرة) طوال الثمانينات ولم يكن غيابنا عن العضوية (طوال ١٦ عاما) يحول دون قيام مصر بدورها المستمر والمتواصل تجاه قضية القدس.

وأخيرا فإن متابعة القيادة السياسية المصرية وكذا التحرك الدبلوماسى والإعلامى المصرى لكل ما يجرى داخل القدس وحولها وبشأنها يكاد يشكل عملا مصريا يوميا لمواجهة محاولات التهويد من ناحية وقطع الطريق على إسرائيل انساعية لانتشال "شرعية دولية" لها فى المدينة المقدسة.

المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية (النقطة الثالثة).

وفى مواجهة ممارسات إسرائيل العدوانية لتهويد القدس أبرزت النقطة الرابعة من النقاط السبع للسادات التمسك بالشرعية الدولية مبرزا قرارات مجلس الأمن وخاصة القرارين ٢٤٢ ، ٢٦٧ ووجوب تطبيقها بشأن القدس وعلى أساسها تعتبر كافة الاجراءات التى اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية وغير قائمة ويجب إبطال آثارها.

أما النقاط الثلاث الأخيرة من النقاط السبع فقد تركزت على ترتيب الأوضاع الخاصة بالحريات الدينية والشئون البلدية فى ظل عودة السيادة العربية عليها على الأسس التالية :

- يجب أن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول الى القدس لممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الأماكن المقدسة بدون أى تمييز أو تفرقة.

- يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إدارة وإشراف ممثل هذا الدين.

- ينبغي ألا تتسم الوظائف الضرورية فى المدينة ويمكن إقامة مجلس بلدى من كل من العرب والإسرائيليين للإشراف على تنفيذ هذه الوظائف وبهذه الطريقة فإنه لن يتم تقسيم المدينة.

ويمكن القول أن النقاط الثلاث الأخيرة مستوحاة من نص وروح قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧ وذلك بشأن الولاية الدينية على الأماكن المقدسة ومسألة البلدية المشتركة.

وأيا كان الأمر فإنه يبقى للنقاط السبع تفردا حيث تشكل حتى الآن من مبادئ الموقف العربى الرسمى المعلن وحتى إشعار آخر تستطيع فيه القمة العربية صياغة حل أشمل أو إعداد سيناريو عربى تفصيلى أو استراتيجى عمل عربى مشترك يسبق بدء مفاوضات الوضع النهائى إذا قدر لها أن تبدأ عاجلا أو آجلا.

قدمت مصر اسادات نقاطها السبع بشأن القدس فى إطار مقاطعة عربية وإسلامية لم تدرك روح العصر آنذاك، وسرعان ما أثبتت القاهرة أن النقاط السبع لم تكن استسلاما - كما اعتقد البعض - وذلك عندما أقدمت مصر مبارك على إعطاء القدس أولوية مطلقة فى تحرك مصر الدبلوماسى والإعلامى والإقليمى والدولى، وترصد هنا عدة شواهد تؤكد الى أى حد تشكل عروبة القدس موقعا استراتيجيا من ثوابت السياسة الخارجية المصرية :

أولا : قيام مصر مبارك فى أواخر أبريل ١٩٨٤ وروح المقاطعة العربية والإسلامية لها بقطع علاقاتها مع كل من كوستاريكا والسلفاوير بعد نقل سفارتيهما من تل أبيب الى القدس وكان من مؤشرات ودلائل هذا القرار:

(١) تصريحات الرئيس مبارك فى خطابه بمناسبة عيد العمال (مايو ١٩٨٤) على تأكيد الموقف المصرى بشأن القدس قائلا أن هذا القرار يمثل خطا ثابتا فى سياسة مصر يطبق

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد صدقي الدجاني
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم العدد :	٤٠٨١٨
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٩/٨

القدس .. والخيار الصعب امام المفاوضات الفلسطينية

برزت قضية القدس جزءاً أساسياً من قضية فلسطين، منذ بدأ الغزو الاستعماري الصهيوني لهما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وكانت القدس آنذاك عربية خالصة يعيش فيها أهلها العرب من مسلمين ونصارى وأفراد من اليهود العرب. وجاء بروز القضية لأن الغزاة أولوا أهمية خاصة للتسلل إلى القدس في مرحلة التسلل الصهيوني (١٨٨٢ - ١٩١٧)، وبدأوا وضعاً مائيتونه لاغتصاب القدس. وتجلي حظر الاغتصاب حقيقة واقعة، في مرحلة التغلغل الصهيوني (١٩١٧ - ١٩٤٨) إبان الاحتلال البريطاني لفلسطين. وهكذا تحولت قضية القدس بكونها دفع الخطر الصهيوني الاستعماري عنها قبل فوات الأوان. وقد خاطب الشاعر العربي الفلسطيني أميراً عربياً شاباً جاء لزيارة القدس عام ١٩٣٥ قائلاً: «المسجد الأقصى اجلث تزوره/ام جئت من قبل الضياع تودعه».

قويت فكرة التسوية السلمية لقضية فلسطين وقضية القدس على الصعيد الدولي بعد حرب عام ١٩٦٧. وبدأ الحديث يتردد عن مؤتمر دولي للسلام، وعن تنفيذ قرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن، وعن التفاوض بين الدول العربية «إسرائيل» للوصول إلى حل للقضيتين. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور خاص في الدعوة لهذه التسوية، وللتفاوض في ظل الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية. وكانت في الوقت نفسه تقدم الدعم لاستمرار هذا الاحتلال وتمكينه مادياً ومعنوياً. وهكذا شهدت الفترة بين ٧٣ و ٧٥ تحركات المبعوث الأممي جاريغ ومبادرة روجرز وزير الخارجية الأمريكي آنذاك عام ١٩٧٠. وتحركت الولايات المتحدة بعد حرب رمضان أكتوبر ١٩٧٣، بقوة لاقناع الدول العربية بفكرة التسوية السلمية، واسهمت بدور كبير في إبرام اتفاقيتي فصل القوات بين مصر وإسرائيل عامي ٧٤ و ٧٥ في سيناء، واتفاقية فصل القوات بين سوريا وإسرائيل في الجولان عام ٧٥. ثم انفردت في خريف عام ١٩٧٧ بالتحرك على هذا الصعيد متجاوزة فكرة المؤتمر الدولي وبنور القطب الآخر الاتحاد السوفيتي، وأشرفت على إبرام اتفاق كامب دافيد بين إسرائيل ومصر في خريف عام ١٩٧٨، وصولاً إلى إبرام معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية عام ١٩٧٩. اللافت للنظر في تاريخ تلك الفترة بين ٦٧ و ٧٩، أنه كلما انجذب الموقف العربي الرسمي لمنطق التسوية السلمية ازداد تحرق الحكومات الإسرائيلية على تغيير الواقع القائم في القدس انتهاكاً لاتفاقات جنيف واستخفافاً بقرارات الأمم المتحدة الصادرة عن كل من الجمعية العمومية ومجلس الأمن. وكذلك ازداد الدعم الأمريكي لهذه السياسة

هذا الشق بين الرؤية الرسمية والرؤية الشعبية لقضية القدس، بدأ يحدث فلسطينياً حين توجهت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تصبح المنظمة طرفاً في عملية تسوية محتملة، فكان أن تبنت برنامجاً مرحلياً، وسعت إلى صدور قرار عربي بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤، وأصبحت لها صفة المراقب في الأمم المتحدة. وهكذا بدأت تستخدم مصطلحات في قضية القدس وقضية فلسطين على السواء، تتناسب مع الحل المرحلي، مع حرص على تخفيف وقع هذا التحول على جمهور الشعب بتأكيد التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، وبجميع قرارات الشرعية الدولية. وكان الانطلاق في هذا

«الاجتهاد» من تنسيق مع الموقف الرسمي العربي، ومن اعتماد منطق يقول بطلب «الممكن» مرحلياً.

أصبحت قضية القدس بفعل هذا الشق، بعد عام ١٩٦٧، على الصعيد العربي الرسمي مقتصرة على القدس الشرقية مع إشارات عامة لحقوق عربية فلسطينية نصت عليها قرارات الأمم المتحدة. وأصبحت كذلك على الصعيد الفلسطيني الرسمي، بعد عام ١٩٧٤. وكبرت قرارات مؤتمر القمة العربي في قاس عام ١٩٨٢ هذا المفهوم الرسمي لقضية القدس عربياً وفلسطينياً. وبقي المفهوم الشعبي لقضية القدس على حاله مستقراً في أعماق الضمير الشعبي، يقول «هي القدس كلها التي يحتلها الصهاينة ولابد من تحريرها، كما حررها من قبل صلاح الدين من احتلال الفرنجة لها».

نصل في بحثنا عن الموقف الفلسطيني من قضية القدس إلى الوكوف أمام فكرة هذه التسوية السلمية، والمنطق الحاكم فيها، وتتبع جذورها، لتتعرف على السقف الذي تحدده للموقف الفلسطيني الرسمي من قضية القدس.

في عام ١٩٤٨ نجح الغزو الاستعماري الصهيوني، في احتلال جزء كبير من القدس إبان الحرب التي نشبت في أعقاب انتهاء الانتداب البريطاني بترتيب من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فبانت قضية القدس هي تحرير هذا الجزء المحتل الذي يمثل القسم الغربي من المدينة. وكان قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٩٤٧/١١/٢٩ قد تضمن تدويل المدينة المقدسة المباركة، مع إقامة دولتين في فلسطين يهودية وعربية ولم يطبق.

استمرت الرؤية الفلسطينية العربية الحضارية الإسلامية لقضية القدس على أنها قضية مدينة محتلة وجزء من قضية فلسطين المحتلة، حلها هو «التحرير» طوال الفترة بين عامي ١٩٤٨ - ١٩٦٧. وتبنت منظمة التحرير الفلسطينية، حين تأسست عام ١٩٦٤ وجرى إعلان قيامها يوم ٥/٢٨ من على جبل الزيتون في القدس الشرقية، هذا المفهوم لقضية القدس الذي التقي عليه العرب والمسلمون على الصعيدين الشعبي والرسمي، كما تبنت المنظمة هدف تحرير القدس وفلسطين.

في حرب عام ١٩٦٧ نجح الغزو الاستعماري الصهيوني في احتلال القسم الشرقي من مدينة القدس، وسارعت «إسرائيل» إلى إعلان ضمها إليها رسمياً، وبأشرت عملية تهويد تدريجياً بانخراط المستعمرين المستوطنين فيه، وعملية «صهيونته» بفرض العنصرية الصهيونية عليه، تماماً، كما فعلت مع القسم الغربي بين عامي ٤٨ و ٦٧ ومع ارتفاع شعار «إزالة آثار عدوان عام ١٩٦٧» في أجواء الوطن العربي، وقبول الدولة العربية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في (١٩٦٧/١١)، بدأ حدوث شق بين الرؤية الرسمية والرؤية الشعبية لقضية القدس عربياً، فالقدس المدينة في المفهوم الشعبي عند الحديث عن تحريرها، هي القدس كلها الغربية والشرقية القديمة والحديثة، مع قراها. بينما صار المفهوم الرسمي يقصد القدس الشرقية حين يتحدث عن «الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ومن قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية».



الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد صدقي الدجاني
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم العدد :	٤٠٨١٨
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٩/٨

مر تغيير الامر الواقع في القدس الشرقية بمراحل، وبدأ بالمناطق المحيطة بأسوار المدينة القديمة، وبهدم حي المغاربة الملاصق لحرم المسجد الأقصى داخل الأسوار، وتكثف الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المصادرة إبان حكومة العمل بعد عام ١٩٦٧، ثم ركز هذا الاستيطان على المدينة القديمة نفسها باخذ بيوت فيها إبان حكومة ليكود عام ١٩٧٧. وقصد مجرم الحرب شارون أن يستولي على أحد هذه البيوت وهو وزير حرب ليشجع هذا الاستيطان. وحين كثفت الولايات المتحدة الأمريكية دعوتها للعرب لمباشرة التسوية السلمية عام ١٩٧٧ وزان الرئيس السادات الكنيست وطرح فيه فكرة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ومنها القدس الشرقية، رأينا كيف أجابه مناحيم بييجن رئيس الحكومة الإسرائيلية بالحديث عن القدس عاصمة لإسرائيل، ثم رأينا كيف رفض بييجن في كامب دافيد إعطاء أي التزام لانسحاب من القدس الشرقية، واضطر الرئيس الأمريكي إلى معالجة المأزق بأن يسجل كل من الطرفين الإسرائيلي والمصري موقفه من القدس في رسالة مستقلة. ودأب الداعون للتسوية السلمية في الغرب عموماً وهم يسوقون دعوتهم، ويترخون بعض خطوط هذه التسوية، على القول

«أما القدس فينبغي تأجيل الحديث عنها لأننا نترك صعوبة قضيتها..» (١)، وكان واضحاً أن أحد أهداف تلك هو إعطاء المحتل الصهيوني زمناً أطول لفرض الامر الواقع في القدس. وحين كان هؤلاء يسمعون رداً عربياً مستفسراً عن هذه الصعوبة ومعتداً لها، لا يملكون إلا التلجلج. ولكن المواقف الرسمية العربية انساقاً إلى قبول تأجيل البحث في قضية القدس.

بعد معركة بيروت عام ١٩٨٢ وخروج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس وصعود مبادرة الرئيس الأمريكي ريجان، عملت الإدارة الأمريكية ماوسعها للضغط على هذه القيادة كي تتخلى عن معظم أوقافها التفاوضية، في مرحلة ما قبل التفاوض، معتمدة أساليب ترهيب وترغيب. وقد شهد عام ١٩٨٨ بعد اغتيال الشهيد خليل الوزير «أبو جهاد» أحداثاً فاصلة على هذا الصعيد. ففي الأسبوع الأخير من شهر إيار - مايو وقع رئيس المنظمة في رسالة رسمية موجهة لرئيسي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بما يفيد بأن فلسطين وطن لشعبين عربي فلسطيني ويهودي. وقد ترحب على ذلك فوراً إطلاق الإسرائيليين والأمريكيين مصطلح «أراض متنازع عليها» للدلالة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ومنها منطقة القدس الشرقية كلها. وعرفت تلك الرسالة باسم «وثيقة أبو

شريف» نسبة لمسؤول الاعلام الفلسطيني الذي ضمنها في ملف إعلامي وزعه في قمة القمة العربية بالجزائر (٨٨/٦). وفي آخر شهر تموز - يوليو أعلنت قيادة المملكة الأردنية فك الارتباط بالضفة الغربية، الامر الذي أنهى علاقة الأردن الرسمية بالقدس الشرقية التي كانت ضمن وحدة الضفتين بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٧. وفي منتصف شهر تشرين الثاني - نوفمبر تم إعلان ماسمي بوثيقة استقلال الدولة الفلسطينية في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر. وفي الوثيقة إشارة ضمنية إلى وجود عناصر في قرار التقسيم يمكن البناء فوقها. وفي منتصف شهر كانون أول - ديسمبر سلم رئيس المنظمة إلى وزير خارجية السويد رسالة سرية تفيد بالانسداد لاعتراض إسرائيل، وذلك تلبية للشرط الأمريكي للحوار مع المنظمة الذي وضعه كيسنجر عام ١٩٧٥، وحصل عليه شولتز آخر عام ١٩٨٨. وقد عنت هذه الخطوة تسليم فلسطين رسمياً بأن القدس الغربية إسرائيلية، وهي بالتالي ليست محل تفاوض حين يبدأ التفاوض الرسمي العلني.

جديد برز على الصعيد الأمريكي بشأن قضية القدس، أثناء تكثيف الجهود الأمريكية لدفع الأطراف العربية إلى عملية التسوية السلمية، هو اتخاذ الكونجرس الأمريكي قراراً بأن القدس عاصمة أبدية (كذا) لإسرائيل، وذلك في ١٩٩٠/٣/٢٢. ثم تكرر في عام ١٩٩٤، وفي ١٩٩٦/١٠. وهو قرار غير مسبوق في شؤنه وعدوانه على العرب والمسلمين والمسيحيين والقانون الدولي، وكانت الإدارة الجمهورية في عهد الرئيس ريجان قد أعلنت أن المستوطنات الصهيونية ليست غير شرعية ولكنها تعكر أجواء المساعي للتسوية السلمية.

بلغ التحرك الأمريكي لتحديد سقف المفاوضات العربي في قضية القدس ثروته بعد زلزال الخليج عام ١٩٩١، من خلال ما قام به وزير الخارجية جيمس بيكر في جولاته للتخصير لمؤتمر مدريد. وقد فرض المصمم الأمريكي لعملية سلام الشرق الأوسط بداية على الأطراف العربية تحجب طرح قضية القدس في مفاوضات الفترة الانتقالية.

وهكذا لم تتضمن الدعوة لحضور المؤتمر أي ذكر لقضية القدس أو إشارة لها. كما لم تجر الإشارة بشأن أساس المفاوضات إلا لقراري ٢٤٢ و٣٣٨ دون ذكر لقرارات مجلس الأمن بشأن القدس. ولم يشر كل من بوش وجورباتشوف بكلمة في خطابهما إلى القدس. واكتفى ممثل الجماعة الأوروبية بالقول «أن موافقنا بشأن القضايا الخاصة بالأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية معروفة». وتحدث رئيس الجانب الفلسطيني في الوفد الفلسطيني الأردني المشترك د. حيدر عبد الشافي في خطابه بمرارة شديدة عن تخيب القدس عن المؤتمر. بينما عبر أسحق شامير عن ارتياحه لجانب المؤتمر موضوعها، وأكثر وجود قضية للقدس. وتفصيل ذلك كله في كتابنا «لا للحل العنصري في فلسطين».

لعل من أهم ما أسفر عنه تحرك الوزير بيكر بشأن قضية القدس، هو انكشاف الخطوط الرئيسية للموقف الأمريكي منها، لأن لهذا الموقف دوراً أساسياً في تحديد سقف المفاوضات الفلسطينية في هذه القضية.

والتساؤل المطروح الآن: ماهو الخيار الموجود أمام الطرف الفلسطيني الرسمي إذا أراد تجنب النخول في التفاوض، ومن ثم قبول اتفاق إساءة بشأن القدس، خطوته واضحة؟

نستطيع في ضوء ما سبق أن نرى إمكانية قيام قيادة منظمة التحرير بمقاومة الإملاء، وذلك بمساندة موقف عربي رسمي، وعدم القبول بالتسليم بحقوقنا الوطنية الثابتة في بيت المقدس، ولها في الانتهاكات

الإسرائيلية لكل الاتفاقات التي تم إبرامها ما يبرر أحجامها.

وأضح أن الموقف الشعبي الفلسطيني يرفض الرضوخ للمخطط الأمريكي الإسرائيلي بشأن تصفية قضية القدس. وهو متمسك بتحرير القدس، ومقتنع بأن السبيل إلى ذلك استمرار المقاومة وعدم قبول اتفاقات الإملاء، وحشد طاقات الأمة لإنقاذ مدينتها المقدسة.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	مصطفى كامل السيد
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العدد :	٤١١٦٤
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٢٠

القدس في القلب وفي العقل العربي والمسلم

سوف تحمل اثناء مفاوضات الحل النهائي التي لا يبدو انها ستجرى في المدى القريب او انها سوف تكون مجددة مع سياسة الامر الواقع التي تتبعها إسرائيل.

هل هناك ما يمكن عمله؟

والواقع ان من العار على هذا الجيل من العرب، سواء كانوا في مقاعد الحكم او بين المحكومين ان يقفوا مكتوفي الايدي امام الاختفاء التدريجي للقدس العربية بعد ان اسقط عنها صلاح الدين السيطرة الصليبية منذ سبعة قرون واذا كان من الصعب على العرب ان يحشدوا الجيوش لزحف مقدس لتحرير القدس، فانه يمكنهم على الاقل ان يقسموا النعم لسكانها العرب وان يواصلوا تكبير انفسهم والعالم بان قضية القدس قضية حية في ضمائرهم

د . مصطفى كامل السيد
مدير مركز الدول النامية جامعة القاهرة

لقد دعا السيد فيصل الحسيني منذ عامين الى حملة لجمع الاموال لدعم صمود سكان القدس، وكانت نتائج هذه الحملة مخيبة للرجاء الى ابعد الحدود ولعل استئناف هذه الحملة عبر كل أجهزة الاعلام العربية وخصوصا من خلال محطات التلفزيون العربية والفصائية والاستجابة لها من جانب الاثرياء العرب خصوصا في الوطن العربي وخارجه لهو الخطوة الاولى والضرورية لابقاء الفلسطينيين في القدس حيث ينبغي ان يكونوا وريثا حان الوقت لكي تتذكر لجنة القدس المنبثقة عن المؤتمر الاسلامي وملك المغرب انها قد توقفت عن الاجتماعات منذ فترة ليست بالقصيرة وان اول الاعمال التي ينبغي ان تقوم بها هو الاتصال بالنول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وتذكيرها بان المسلمين والعرب ان يقبلوا سلاما مع اسرائيل لا يضمن بقا الاماكن المقدسة لاصحابها الاصليين تحت السلطة الاصلية التي صانعتها طوال القرون السبعة الماضية ولعله من المفيد للجنة القدس ان توثق صلاتها وان تتسق موافقها مع الفاتيكان، الذي يرفض حتى الان ان تؤول الاماكن المقدسة الى السيطرة الإسرائيلية كما لا ينبغي ان تهمل كل الاطراف العربية الرسمية وغير الرسمية ان هناك قوى عديدة مستترة في الولايات المتحدة بل وفي اسرائيل ترى امكانية الوصول الي تسوية تجعل من الممكن ارضاء المطالب المتنوعة بشأن القدس من جميع اطراف النزاع الفلسطيني الإسرائيلي

والخيرا فان تكوين لجان القدس الشعبية في كل مدينة عربية وإسلامية تحمل هذه اللجان مسئولية التعريف والتذكير بالقدس في مواجهة العرب والمسلمين والرأي العام العالي - لهو اللبيل المموس على ان القدس ليست موضوعا للبيكا في الاغاني فحسب، وانما هي شاغل دائم للقلوب والعقول العربية والمسلمة.

يصعب على المواطن العربي في هذه الايام ان يقاوم الشعور باليأس تجاه ما يجري من محاولات إسرائيلية دعوى ومستميتة من اجل تغيير الطبيعة العمرانية والديموقراطية لمدينة القدس العربية ليس بأحاطتها بمستوطنات إسرائيلية من كل جانب وقطع كل صلة لها بالصفة الغربية بل بتشجيع الاستيطان اليهودي فيها بكل الوسائل. بل ويتفريغها تدريجيا من سكانها العرب بطرق متعددة منها على سبيل المثال الغاء تصاريح الاقامة للفلسطينيين الذين لا يستطيعون تقديم كل الوثائق التي تطلبها منهم السلطات الاسرائيلية وذلك

لثبات ان «مركز حياتهم» يقع داخل حدود القدس الادارية ووفقا لبيانات وزارة الداخلية الإسرائيلية فان ١٦٤١ فلسطينيا وعائلاتهم قد فقدوا حقهم في الاقامة في القدس ما بين ١٩٩٦ عندما بدأت في تطبيق هذه الاجراءات واغسطس سنة ١٩٩٨ وكانت هناك خمس مائة حالة اخرى قيد نظر السلطات الاسرائيلية وقد فقد هؤلاء الفلسطينيين - مع حرماتهم - من الاقامة في القدس - التأمينات الصحية والاجتماعية بل وكذلك احتمال عودتهم من جديد الى المدينة المقدسة وتواصل الحكومة الاسرائيلية حربها ضد الوجود العربي في القدس بمنع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وغزة والذين لا يحملون تصاريح المرور التي يصعب الحصول عليها من الدخول الى القدس وفضلا على ذلك تستمر السلطات الإسرائيلية في هدم منازل الفلسطينيين القائمة بالقرب من مؤسسات إسرائيلية في كل الضفة الغربية

وفي القدس يدعوى انها لم تحصل على تراخيص من هذه السلطات وفي النفس الوقت فانها تقدم التسهيلات لبناء مشروعات اسكانية ضخمة حول القدس وفي كل الضفة الغربية.

وكان من الصعب مقاومة هذا الشعور باليأس في الفترة الماضية قبل الانتخابات وفي الفترة الحالية حيث ان هناك حملة انتخابية امريكية في اواخر هذا العام تتوج بانتخابات رئاسية وتشريعية في نوفمبر من العام القادم وسوف تشهد مزايدات هائلة من جانب السياساسيين الاسرائيليين والامريكيين فالاولون يجمعون على ما يسمونه ببقاء القدس «عاصمة موحدة لإسرائيل» والاخرون سوف يتبارون في اظهار هذا التأييد لهذا الموقف.

والواقع ان الحياة السياسية الاسرائيلية ان تحمل جديدا في هذا المقام فالاحزاب الاسرائيلية مجمعة تقريبا على موقف واحد ازاء القدس واذا كانت الادارة امريكية لم تغير موقفها الرسمي من كون القدس العربية مدينة محتلة الا انها لا تقوم بان مسعى لحمل إسرائيل على وقف حملتها المستمرة من اجل تهويد القدس بدعوى ان قضية القدس

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	عمر الحسن
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العدد :	٤١١٦٤
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٢٠

المدينة المقدسة .. وخيارات التحرك العربي

إن القدس عاصمة موحدة وأبنة لإسرائيل إضافة إلى الانتارات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية، التي تؤكد الفصل بين الولاية الدينية والولاية السياسية في القدس، وأنه إذا كان الفلسطينيون يرون أن القدس عاصمة لهم، فيمكن الاسم دون السعي، حيث ترتفع بعض الأوساط اليهودية قرية أبيوس للعربية في فلسطين للقيام بهذا الدور بعد تغيير اسمها إلى القدس ومن الناحية الأخرى، فإن الجانب الفلسطيني مدعوما عربيا وإسلاميا يصمر على أن القدس هي عاصمة دولته المقبلة وأنه لا تنازل عن هذا الحق الذي يختزل في داخله مجمل القضية الفلسطينية وسنوات الصراع الطويلة بين العرب وإسرائيل والسؤال، الذي يطرح بقوة على الساحة العربية الآن في ظل كل ذلك وللجميع ممنوعون للبحث عن أجابته هو ما الكحل؟

وفي تقديرى فإن الإجابة عن هذا التساؤل تأتي في إطار عدة أمور أهمها:

د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أولا: استنفار عربى وإسلامى على جميع المستويات يضع القدس على قمة الأولويات والانتقال من مرحلة القول إلى الفعل الذى يوسع الخيارات أمام صانع القرار، وفي إطار تلك تأتي أهمية عقد عدة مؤتمرات مشتركة عربية -

إسلامية - مسيحية حول القدس يشارك فيها للتخصصون وعلماء السياسة والتاريخ والقانون وتركز على هدف أساسي هو وضع التصورات المختلفة لكيفية التعامل العربى مع القضية خلال الفترة المقبلة، بحيث توضع نتائج هذه المؤتمرات أمام منظمة المؤتمر الإسلامى والحامية العربية أو أمام لجنة القدس أو لجنة تشكل خصيصا لهذا الغرض للخروج بعدة سيناريوهات للتحرك والتفاوض تخرج العالم العربى والإسلامى من حالة رد الفعل إلى الفعل نفسه ومن حالة الارتباك بين المبادرات والقرارات العديدة التى تأتي من خارجة إلى حالة المبادرة. ثانيا: على الرغم من أن للفلسطينيين هم أصحاب القضية الأساسيون والمعنون مباشرة بها، فإنها قضية عربية - إسلامية - مسيحية في نفس الوقت ومن مصلحة الطرف الفلسطيني استثمار أبعادها الثلاثة تلك، حيث يشعر للمسيحيين بالقلق على مقدساتهم في القدس تحت حكم اليهود، وتولى الفاتيكان أهمية كبيرة للمدينة ومستقبلها، وتحمل القدس أهمية محورية في العالم الإسلامى كله حتى أن حريق للسجود الأقصى في ١٩٦٩ كان هو السبب المباشر في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى التى اتخذت من جدة مقرا مؤقتا لها إلى حين تحرير القدس، وعلى هذا فإن العرب والفلسطينيين في حاجة إلى التفكير بصوت عال مع المسلمين والمسيحيين حول القدس، خاصة أن المنظمات الصهيونية قد سبقتنا إلى ذلك من خلال الترويج لما يسمى بالحسمارة لليهودية للمسيحية والتحالف مع المنظمات الأصولية المسيحية، وخاصة في الولايات المتحدة وكان التحرك الإسرائيلي تجاه الفاتيكان هو السبب في اعتراف بها في ١٩٩٦ وطابع التهنية الذى أصبح يخلف مواقف تجاهها، تحتاج قضية المقدسات المسيحية في القدس منذ ذلك الحين.

ثالثا: دعم الوجود الفلسطيني في القدس، فهناك ١٧٠ ألف فلسطيني يعيشون في المدينة ولهم مؤسساتهم لخاصة، التى تقف ضد إجراءات التهويد وطمس الهوية إلا أن هؤلاء يحتجون إلى الدعم واللساندة حتى يستطيعوا الاستمرار في مقاومة إجراءات تمهيد وتهويدهم، ففي رسالة إلى جميع العرب قال فيصل الحسيني مسئول ملف القدس في السلطة الوطنية لفلسطينية ملكى تنال للزساعات العربية في القدس واقفة على أقدامها فهي بحاجة إلى ٣٠ مليون دولار في السنة أى ٢.٥ مليون دولار في الشهر.

رابعا: مع لختلاف المواقف العربية والإسلامية حول القدس فلكل دوره في معركة المدينة المقدسة الذى يجب عدم استبعادها ولكل رايه، الذى يجب عدم الحجر عليه ولكن في النهاية لابد من موقف واحد ولم يعد في الوقت الكثير ولم يعد في الفرص الضائعة إلا فرصة واحدة هي فرصة الاتفاق حول القدس.

إذا كانت فلسطين هي جوهر ولب الصراع العربى - الإسرائيلى منذ قيام الدولة اليهودية في عام ١٩٤٨ فإن القدس هي لب وجوهر القضية الفلسطينية لما تحتوى عليه من أبعاد دينية وحضارية وتاريخية وسياسية معقدة ومتشابكة، فهي عند المسلمين مسرى للنبي محمد صلى الله عليه وسلم وأولى القبلتين وثالث الحرمين وشاهدة على التاريخ العربى إمام مجده وتلقاه، ورمز الانتصار الإسلامى في معركة بدر في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وحطين بقيادة صلاح الدين الأيوبي، وهي عند المسيحيين مسقط رأس المسيح ومحضن كنيسة القيامة ودير السلطان وبيت لحم وغيرها من المقدسات المسيحية، كما أنها عند اليهود تقع عند قمة مخططاتهم وهي هدف للعديد من الأساطير اليهودية الدينية والتاريخية، التى تجعل منها محورا للمعتقد والتحرك السياسى في ذات الوقت.

ولقد كان إبراك هذه الحقيقة هو الذى أدى إلى غياب القدس عن دعوات مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ ووثائقه المختلفة، كما غابت عن مفاوضات للرحلة الانتقالية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث تم ترحيلها إلى مفاوضات

الوضع النهائي لأنه لم يرد لها أن تكون سدا متعبا أمام الطرفين من البداية إلا أن حضورها رغم كل ذلك كان طافيا ومباشرا بدرجة فاقت وغطت على القضايا الانتقالية محل التفاوض، حيث كانت مواقف التوتير الكبرى بين العرب وإسرائيل بعد أوصلو ١٩٩٣ حول القدس سواء بسبب التفق في ١٩٩٧ أو مستعمرة جبل أبوغنيم بعد ذلك خاصة أن إسرائيل قد كشفت من جهودها لتهويد المدينة وفرض الأمر الواقع على الأرض بها بحيث لا يجد العرب ما يتفاوضون عليه بشأنها عندما يحين موعد هذا التفاوض، وذلك من خلال سياسات الاستيطان والطرز والأبعاد وتوسيع حدودها البلدية وطمس معالمها التاريخية وتغيير واقفها الجغرافى والسكانى تلك السياسات التى لم تتوقف للحظة واحدة منذ إعلان قيام الدولة العبرية وعاصمتها القدس ثم احتلال القدس للشرق في عام ١٩٦٧ وإعلان القدس للوحدة عاصمة أبية لإسرائيل في عام ١٩٨٠ وقد زادت جهود التهويد كثافة بعد مؤتمر مدريد للسلام وفي هذا تكفى الإشارة إلى أن إسرائيل قد فتحت باب الهجرة لليهود إلى القدس على مصراعيه في حين أغلقت هذا الباب أمام عودة العرب حتى أصبح عدد اليهود اليوم أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة في مقابل ١٠٠ ألف عربى فقط أى بنسبة ٧٥/ لليهود و ٢٥/ للعرب وبعد أن كانت نسبة تملك الأراضى لليهود في القدس عام ١٩٧٨، ٩٤ في مقابل ٦/ للعرب أصبحت هذه النسبة ٨٤/ للإسرائيليين و ١٤/ للعرب وحظيت المدينة باهتمام كبير في سياسة إسرائيل الاستيطانية، حيث تمكنت إسرائيل خلال العقود الثلاثة الماضية من إقامة ثلاثة أطواق متوالية من المستوطنات حول المدينة وتهيف إسرائيل من وراء مشروع مستوطنة أبو غنيم الأخير إلى تحقيق حلم القدس الكبرى التى تشكل ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية وحسب الخطط التى وضعتها رئيس وزراء إسرائيل السابق نيتانياهو، فإن عدد اليهود في القدس سوف يصل إلى ٧٥٠ ألفا عام ٢٠٠٠ يسكنون في ١٨٠ ألف وحدة سكنية على أن تصبح مساحة المدينة ١٠٨ كم مربع بإضافة ٥٠ كم مربع أخرى من قرى وأراضى الضفة الغربية المحيطة بالمدينة.

وأيوم تشغل القدس بال جميع الأطراف العربية والإسلامية والمسيحية واليهودية، حيث اقترب موعد للتفاوض الرسمى عليها، ولذلك تزيد حمى المبادرات والتصريحات وإعلانات المواقف حولها في حين تبدو إسرائيل مستعدة لأن تغامر بكل العملية السلمية من أجلها وهذا ما يبدو من عمليات الاستيطان التى تجرى بها على قدم وساق غير عابئة بلى اعتراضات عربية أو دولية أو قرارات الأمم المتحدة والاتفاق الثام بين جميع القوى السياسية الإسرائيلية - على الرغم من الاختلاف بينها - على

الموقف الأوروبي

القدس
والموقف الاوروبي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	التحول الى دور سياسى اوروبي اكثر نشاطا في عملية السلام	هاني خلاف	(كتاب) لمن واروبا		١٩٩٧	٩٧
٢	صدمة في اسرائيل من موقف اوروبا تجاة القدس	سائدة حمد	الحياة	١٣١٥٣	١٩٩٩/٣/١٢	١٠٩
٣	أزمات اسرائيل مع نفسها ومع العالم	بلال الحسن	الحياة	١٣١٦٣	١٩٩٩/٣/٢٢	١١٠
٤	الاتحاد الاوروبي والتسوية والقدس	أحمد صدقي الدجاني	الاهرام	٤١١٧١	١٩٩٩/٨/٢٧	١١١

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	هاني خلاف
الموضوع الفرعي :	والموقف الأوروبي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن وأوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

التحول إلى دور سياسي أوروبي أكثر نشاطاً في عملية السلام

اتسمت مرحلة ما بعد سبتمبر ١٩٩٦ بتحركات ومواقف من جانب الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء تستهدف تنشيط الدور الأوروبي في مواجهة المصاعب التي تتعرض لها عملية السلام ، واضطلاع الاتحاد بدور سياسي وعدم الاكتفاء بالدعم الاقتصادي . ومما يؤهل الاتحاد لذلك تحمله للجزء الأكبر من المساعدات للفلسطينيين (٧٥٪ منها) بالإضافة لكون أوروبا الشريك التجاري الأول لإسرائيل .

وبجانب الدور الاقتصادي كان للاتحاد الإسهام الأساسي في تكوين الشرطة الفلسطينية وتدريبها وتمويلها ، ودعم الانتخابات الفلسطينية ، كما قدم خطاب تطمينات إلى الرئيس عرفات إتصلاً بتوقيع اتفاق الخليل .

وقد صدر عن الاتحاد الأوروبي عدة تصريحات معربة عن القلق تجاه الممارسات الإسرائيلية بما في ذلك الأحداث المرتبطة بفتح نفق المسجد الأقصى ومناشدة الأطراف المعنية بتنفيذ الاتفاقات المبرمة . وفيما يلي رصد لأهم هذه التصريحات والمواقف :

* إصدار الرئاسة الأيرلندية لبيان في ٩/٢٦ أوضح فيه أن الأحداث المرتبطة بفتح نفق المسجد الأقصى تهدد العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بالانهيار وناشدت الأطراف المعنية تنفيذ الاتفاقات الموقعة والمضى للمرحلة التالية من المفاوضات كما تم تحديدها في اتفاقات أوسلو .

* توجيه رسالة شديدة اللهجة أثناء مقابلة الترويكا لوزير خارجية إسرائيل في نيويورك في سبتمبر ١٩٩٦ وحث الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ إجراءات ملموسة لمواصلة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني والتبنيه بأن تداعيات الأحداث الأخيرة ستعرض مصداقية إسرائيل للاهتزاز .

* اجتماع الترويكا بالرئيس عرفات في أول أكتوبر ٩٦ وتصريح وزير خارجية أيرلندا عقب اللقاء أن الاتحاد يرى أن مسئولية استئناف مسيرة السلام تقع على عاتق إسرائيل موضحاً ضرورة احترام إتفاقيات أوسلو .

* جاء بيان لوكسمبورج (أكتوبر ١٩٩٦) ليعزز الموقف الأوروبي المؤكد على تمسك الاتحاد بالأسس التي إستندت عليها عملية السلام ، ومن أهم النقاط التي تضمنها :

أ- مناشدة الجانبين الالتزام بقرار مجلس الأمن ١٠٧٣ الصادر في ١٩٩٦/٩/٢٨ والامتناع عن أية أعمال من شأنها تصعيد العنف .

ب- دعوة الحكومة الإسرائيلية لعدم معاودة إدخال قواتها إلى المنطقة (أ) الخاضعة للسلطة الفلسطينية .

ج- التأكيد على موقف الاتحاد تجاه القدس الشرقية وعدم خضوعها تحت السيطرة الإسرائيلية .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هانى خلاف
الموضوع الفرعى :	والموقف الاوروبى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

د- تحديد عدة إجراءات هامة بالنسبة لعملية السلام :ويشمل ذلك تنفيذ الاتفاقات التى تم التوصل إليها متضمنة بذلك إعادة انتشار القوات الإسرائيلية فى الخليل وإطلاق سراح المسجونين الفلسطينيين . ورفع الإغلاق عن الأراضى الفلسطينية وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية . واستئناف التعاون بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى لضمان الأمن الداخلى فى إسرائيل والمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية . والامتناع عن الإجراءات التى من شأنها تهديد مفاوضات الوضع النهائى (مثل ضم الأراضى ، هدم المنازل ، بناء المستوطنات وتوسيعها) . والبدء فى المرحلة التالية من المفاوضات كما هو منصوص عليه فى إعلان المبادئ.

هـ- التأكيد على أهمية اتفاق المشاركة الأوروبى المتوسطى الذى يتأسس على الالتزام المشترك بعملية السلام ودعوة الاتحاد - فى هذا الإطار - لإسرائيل لتنفيذ الاتفاقات التى تم التوصل إليها مع منظمة التحرير الفلسطينية .

اتصالا بذلك جاء قرار قمة دبلن فى ١٠/٥/٩٦ بإيفاد وزير الخارجية الأيرلندى للمنطقة وأعقبه قرار مجلس الشئون العامة (فى أكتوبر ٩٦) بتعيين " Miguel Angel Morationos " سفير أسبانيا لدى إسرائيل مبعوثا للاتحاد لمتابعة عملية السلام (شغل من قبل منصب مدير إدارة الشرق الأوسط بالخارجية الأسبانية وساهم فى الإعداد لعقد كل من مؤتمر مدريد وورشلونة ، ويتميز باحتفاظه بعلاقات وثيقة مع طرفى النزاع وكذلك مع الجانب الأمريكى) .

وقد طرح مانويل مارين نائب رئيس اللجنة الأوروبية عدة خيارات أمام الاتحاد من خلال الورقة غير الرسمية التى قدمها لاجتماع مجلس الشئون العامة فى ٢٨ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٩٦ :

أ- أن يكون الاتحاد راعيا مشتركا فى عملية السلام .

ب- أن يحصل الاتحاد على وضع خاص " SPECIAL STATUS " (أقل من راع مشترك وبذلك يحصل على كافة المعلومات وحق الاشتراك فى التشاور) .

ج- أن يطلب حضور الاجتماعات .

د- أن يطلب أن يكون له دور أكبر فى الأجهزة المعنية بالموضوعات الاقتصادية .

هـ- أن يتم أخذ رأى الاتحاد فى جميع الموضوعات التى تتضمن مساهمته المالية .

وفيما يخص الإجراءات التى يمكن إتخاذها للتأثير على الموقف الإسرائيلى ، أوضحت الرئاسة الأيرلندية (رئاسة الاتحاد) أن الاتحاد قد تدارس الإمكانيات والوسائل المتاحة دون أن يلزم نفسه بإتباع أسلوب معين . وقد إستبعد مانويل مارين نائب رئيس اللجنة قدرة المجلس الوزارى على فرض عقوبات فى ضوء المعارضة المتوقعة من بعض الدول .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هانى خلاف
الموضوع الفرعى :	والموقف الاوروبى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

وبوجه عام يلاحظ وجود تفاوت فى المواقف بين أعضاء الاتحاد فيما يخص حدود الدور الأوروبى فى عملية السلام ، فبينما تدعو فرنسا وإيطاليا وأيرلندا للمساهمة بدور سياسى أكبر ، ترى ألمانيا أن ينحصر الدور فى الاستعداد لمساعدة الجانبين إذا طلبا ذلك مع عدم المبالغة فى أهمية الدور الذى يمكن القيام به . كما ترى هولندا (التى تتولى رئاسة الاتحاد من يناير ١٩٩٦) أنه من الفضل أن يأتى الضغط من داخل إسرائيل نفسها لما قد يؤدي إليه الضغط الخارجى من نتائج عكسية ، وإن كانت تؤكد على أهمية الدور السياسى والتواجد الأوروبى لدفع عملية السلام بصرف النظر عن شكليات هذا التواجد .

ومن ناحية أخرى ظهرت بعض الاتجاهات داخل البرلمان الأوروبى وكذلك بعض البرلمانات الوطنية التى تدعو لربط المسائل المتعلقة بالعلاقات أو التعاون مع إسرائيل بمواقفها من عملية السلام .

وقد طالب قرار البرلمان الأوروبى حول عملية السلام فى الشرق الأوسط الصادر فى ١٤/١١/٩٦ المجلس الوزارى بتبنى تحرك مشترك يسمح للاتحاد بأن يكثف اتصالاته مع الحكومة الإسرائيلية والدول الأخرى فى المنطقة . قام رئيس البرلمان " klaus hansch " بزيارة إسرائيل (١٧-١٩ نوفمبر ٩٦) ثم قام بعد ذلك بزيارة غزة وأريحا .

ويحرص الاتحاد فى المرحلة الحالية على إعطاء الفرصة للمبعوث للقيام بمهمته والحصول على تعاون مختلف الأطراف وذلك بمنأى عن البيانات السياسية العلنية التى يرى الاتحاد أنها من الممكن أن يترتب عليها نتائج سلبية قد تحول دون تعاون الحكومة الإسرائيلية مع المبعوث .

كما يلاحظ أن الاتحاد يركز جهوده على المجالات الآتية :

أ- تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين وفتح ميناء ومطار غزة كما أبدت هولندا (رئاسة للاتحاد خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦) استعدادا لدعم ميناء غزة تكنولوجيا وماديا حتى يمكن تأمين المخاوف الأمنية الإسرائيلية - وهو ما وافق عليه الجانب الإسرائيلى .

ب- التركيز على موضوع المستوطنات والقدس حيث تم الاتفاق بين وزراء خارجية الاتحاد فى ديسمبر ١٩٩٦ على إنشاء آلية للمراقبة بشأن القدس " JERUSALEM WATCH " وأخرى حول المستوطنات " SETTLEMENTS WATCH " تضم الأولى قناصل دول الاتحاد فى القدس ، وتضم الثانية سفراء هذه الدول فى تل أبيب .

ج- إرساء الثقة بين أطراف عملية السلام ، ومحاولة إحياء المسار السورى واللبنانى ، وكذلك المفاوضات متعددة الأطراف .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هانى خلاف
الموضوع الفرعى :	والوقوف الاوروبى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

مهمة المبعوث الأوروبى :

أقر مجلس الشئون العامة فى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦ تعيين المبعوث بصورة رسمية، واتفق على أن يكون مقره والفريق الذى يعمل معه فى بروكسل كما أن هناك احتمالا بأن يعين نائب له يكون مقره فى المنطقة (ولم يستبعد المستشار السياسى لسفارة إسرائيل فى بروكسل فكرة إقامة مكتب اتصال خاص بالمبعوث فى تل أبيب فى ضوء عدم وجود ممانعة رسمية لذلك على الأقل حتى الآن بهدف تسهيل مهمته فقط) .

وتم اختيار السيد " LUCINI ALFONSO MATTEO " كمساعد للمبعوث بالإضافة إلى تعيين ثلاثة مستشارين له (سياسى واقتصادى وصحفى) ، واعتماد ٢١٣ مليون وحدة نقد أوروبية كميزانية لهذه المهمة (وهى ميزانية قابلة للزيادة فى حالة إذا ما اقتضت الحاجة)

وتحددت مهمة المبعوث فى :

أ- إجراء الاتصالات مع الأطراف المعنية بعملية السلام والدول الأخرى فى المنطقة ومع الولايات المتحدة والدول المهتمة بعملية السلام والمنظمات الدولية ذات الصلة وذلك للتسيق معهم فيما يخص عملية السلام .

ب- مراقبة مفاوضات السلام بين الأطراف والاستعداد لإبداء مشورة الاتحاد والمساعدة الحميدة إذا طلبت الأطراف المعنية ذلك .

ج- المساهمة - إذا طلب منه ذلك - فى تنفيذ الاتفاقات الدولية التى تم التوصل إليها ، والاتصال بالأطراف من خلال الطرق الدبلوماسية فى حالة عدم تنفيذ بنود هذه الاتفاقات .

د- الاتصال بأطراف الاتفاقات الخاصة بعملية السلام لدعم الالتزام بالمبادئ الأساسية للديمقراطية بما فى ذلك احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون .

هـ- إطلاع أجهزة المجلس الوزارى على إمكانية تدخل الاتحاد فى عملية السلام وكذلك حول أفضل السبل لمواصلة مبادرات الاتحاد ، وما يتعلق بالجوانب السياسية للمشروعات التنموية التى يقوم بها .

و- مراقبة التحركات التى تتم من أى طرف والتى قد تضر بنتائج مفاوضات الوضع النهائى.

ى- أن يعمل المبعوث وفقاً لتوجيهات رئاسة مجلس الشئون العامة وأن يقدم التقارير إليها بصورة منتظمة وكلما دعت الحاجة ، كما سيكون للجنة الأوروبية دور فيما يخص هذه المهام .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هانى خلاف
الموضوع الفرعى :	والوقوف الاوروبى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

وتضمنت أهم تصريحات المبعوث عقب تعيينه :

- أهمية استخدام الإطار المتوسطى كآلية لتحقيق السلام فى منطقة المتوسط ، والشرق الأوسط نظرا للتزاوج الهام بينهما .

- أن من ضمن مهامه مراقبة تطبيق الاتفاقات الدولية وخلق ما أسماه " EUROPEAN PEACE WATCH " لمتابعة عملية السلام .

- ضرورة أن يتحرك بخطوات محدودة ولكن قوية التأثير والفعالية مؤكدا على أن الاتحاد تتوافر لديه الإرادة السياسية لتفعيل دوره فى المنطقة مضيفا بأنه سيتحرك بشكل مكمل للدور الأمريكى .

- الإشارة إلى أن " ميثاق العلاقات الأوروبية - عبر الأطلنطية " الذى وقعه الاتحاد مع الولايات المتحدة فى مدريد فى ١٩٩٥ يسمح له بالحصول على معلومات خاصة بتطورات عملية السلام عبر القنوات المختصة .

- الإشارة إلى حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، موضحا أنه لا يوجد اتفاق بين دول الاتحاد حول مسألة قيام دولة فلسطينية مستقلة .

- أنه سيركز مهمته حاليا مع الجانب الفلسطينى على تخفيف إغلاق أراضي الحكم الذاتى وعلى تحسين سبل الاتصال وأنه لن يشارك فى المفاوضات الخاصة بالخليل إلا إذا طالبت الأطراف بذلك . وأن ما يهدف إليه ليس الإشتراك فى المفاوضات السياسية المباشرة وإنما المساهمة فى إرساء الإجراءات التى تكفل البناء التدريجى للثقة بين الأطراف .

- أنه سيقترح تشكيل مجموعة عمل من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن عبور العاملين بعقود والشخصيات العامة للحدود .

- أنه يأمل فى التحول من الوضع الراهن إلى إقامة منطقة شرق أوسطية مشتركة " MIDDLE EAST COMMON AREA " متراصلة فيما بينها .

- أنه يهتم بقضايا الجانب اللبنانى وسيدرس معهم ما يمكن عمله من أجل إعادة إعمار لبنان ، وأنه لا يمكن تجاهل سوريا للتوصل إلى مفهوم شامل لعملية السلام .

- الاهتمام بإقامة علاقة متميزة مع مصر باعتبارها أكبر الدول العربية ، وضرورة جنى ثمار مؤتمر برشلونة .

وقد لخص " مورايتنوس " تصوره للتحرك الأوروبى فى الآتى :

أ- إرساء آلية للمتابعة مع الأطراف للتغلب على عدم المشاركة الأوروبية المباشرة فى المفاوضات .

ب- الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة حول سبل التحرك الأوروبى ، والتواجد المستمر فى المنطقة .

ج- السعى للحصول على ثقة الجانب الإسرائيلى ، وتكثيف الاتصال بالرأى العام الإسرائيلى بمختلف تياراته .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	هاني خلاف
الموضوع الفرعي :	والموقف الأوروبي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن وأوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

د- التنسيق الكامل مع الجانب الأمريكي .

هـ- التركيز على موضوع المستوطنات والقدس ، وتطوير موقفهم بالنسبة لزيارات بين الشرق .

و- محاولة إحراز تقدم في المسار السوري ، وإحياء المفاوضات المتعددة الأطراف .

وقام "موراتينوس" بعدة جولات في المنطقة حيث زار القاهرة في ٧ و ٨ ديسمبر ١٩٩٦ ، وزار إسرائيل أكثر من مرة وحمل رسالة من إسرائيل إلى سوريا حول استئناف المفاوضات ، كما زار المغرب حيث طالب الملك الحسن باستئناف دور الوساطة في عملية السلام وتفعيل علاقات بلاده مع إسرائيل .

كذلك أجرى المبعوث في أوائل فبراير ١٩٩٧ مباحثات في واشنطن مع المنسق الأمريكي "دينيس روس" تناولت المسار الفلسطيني ، وكذلك كلا من المسار السوري واللبناني وقد لاحظ المراقبون في أعقاب تلك المباحثات ما يلي :

أ- اتفاق الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة في الرأي حول صعوبة التوصل إلى تسوية على المسار اللبناني بطريقة منفصلة عن المسار السوري .

ب- أن بعض الدول الأوروبية على استعداد للمشاركة في قوات أو فرق للمراقبة في جنوب لبنان في حالة التوصل إلى تسوية (تجدر الإشارة إلى أن "موراتينوس" سبق وأن أعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي للمساهمة بمبلغ قدرة ٨٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية لإعادة بناء لبنان).

ج- حرص الجانب الأمريكي على عدم عزل سوريا ، والتركيز على استئناف المفاوضات على أساس الأرض مقابل السلام ، والتأكيد على أن أوروبا يمكنها أن تقوم بدور في بناء الثقة بين إسرائيل وسوريا خاصة بالنسبة للمجال الأمني حيث يمكن أن تقبل سوريا تواجد أجهزة إنذار مبكر في الجولان بإدارة أوروبية .

وقد تم الاتفاق على قيام المبعوث الأوروبي والمنسق الأمريكي بزيارة مشتركة إلى الأردن ، والتعاون في موضوع الحظر المفروض على الأراضي الفلسطينية.

التقرير الأول لموراتينوس :

تضمن التقرير الذي عرضه "موراتينوس" على وزراء خارجية الاتحاد في اجتماعهم في ١٩٩٧/١/٢٠ ما يلي :

أ- أن جهوده في المرحلة الأولى ركزت على محاولة تعزيز إجراءات بناء الثقة بين أطراف عملية السلام .

ب- أن اتصالاته مع الحكومة الإسرائيلية لتخفيف الضغوط عن السكان الفلسطينيين بدأت تؤتي بعض الثمار حيث تم إنشاء " لجنة توصية " في الخارجية الإسرائيلية للبت في المشكلات المتعلقة بعملية الإغلاق وأن السلطات الإسرائيلية تعهدت له بتنفيذ ثلاثين بنداً من الإجراءات الخاصة بتحسين الأحوال المعيشية (آخرها السماح للصيادين من قطاع غزة بدخول المياه الإقليمية لإسرائيل) .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	هاني خلاف
الموضوع الفرعي :	والموقف الأوروبي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن وأوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

ج- أنه أبرز للجانب الإسرائيلي الأهمية التي يوليها الاتحاد لبدء تنفيذ ميناء ومطار غزة وأنه طرح إمكانية مساهمة أوروبا في مسألة المرور الآمن وتسهيل عبور المنافذ الحدودية (تم الاتفاق مبدئياً على إمكانية تقديم أوروبا لأجهزة أشعة فرنسية متقدمة للكشف السريع عن المتفجرات في الشاحنات) .

د- أهمية صياغة أوروبا لأفكار ومواقف إزاء القضايا الشائكة في الحل النهائي.

هـ- أنه بصدد صياغة أفكار حول كيفية تعامل الاتحاد مع بين الشرق .

و- أن القناصل العاملين للاتحاد الأوروبي في القدس سيقومون بإعداد تقرير حول إمكانية تقديم دعم أوروبي وسياسي وفني لإنجاح الانتخابات المحلية الفلسطينية في م منطقتي "ب" ، "ج" في المرحلة المقبلة .

ز- أهمية إحياء المسار السوري واللبناني ، وأهمية إحياء المفاوضات المتعددة الأطراف .

ح- إمكانية اضطلاع أوروبا بدور لوضع الاتفاقات المائنة بين الأردن وإسرائيل موضع التنفيذ وتشجيع تبادل الاستثمار .

ط- ضرورة استمرار التشاور الوثيق مع مصر .

اقترح جديد وجرى للمبعوث الأوروبي (بدلا من صيغة الأرض مقابل السلام)

أمام تفاهم الموقف السياسي في الشرق الأوسط بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية إزاء استئناف مباحثات السلام على الجبهة السورية واللبنانية - تقدم موراتينوس (المبعوث الأوروبي) إلى رئاسة الاتحاد الأوروبي باقتراح صيغة بديلة للصيغة التي سبق إقرارها في مؤتمر مدريد (الأرض مقابل السلام) وفي صيغته الجديدة اقترح موراتينوس (الانسحاب الكامل مقابل الأمن الكامل) وقد رأى السفير موراتينوس في شرحه لهذه الصيغة أنها تحقق الأهداف الآتية :

أ- انسحاب إسرائيل من الجولان وجنوب لبنان .

ب- تحقيق الأمن لإسرائيل بما في ذلك ما يتعلق بتوفير موارد منتظمة للمياه . كما يمكن تصور وجود قوات دولية أو إنشاء مناطق منزوعة السلاح في الأراضي التي يتم الانسحاب منها .

ج- أن السلام سوف يتحقق نتيجة لتحقيق هذه المعادلة الجديدة .

وترى بعض الدوائر العربية أن مجرد التفكير في إحلال صيغة بديلة عن الصيغة التي اتفق عليها جميع الأطراف في مدريد - بما فيهم إسرائيل آنذاك - يعتبر تراجعاً معيباً لا يليق بمكانة الدور الأوروبي الذي احتفظ طوال السنوات الخمس اللاحقة على مدريد بمصداقيته وتجانسه واستمراره على مواقفه المبدئية .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	هانى خلاف
الموضوع الفرعى :	والموقف الأوروبي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن وأوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

ويرى آخرون - على الجانب العربى أيضا - أن الصيغة الجديدة تعطى إسرائيل ذريعة لإعادة احتلال الأراضى التى تتسحب منها فى حالة ما إذا فسرت - من طرفها الانفرادى - أى خطوة أو إجراء أو تحرك سورى أو لبنانى على أنه مهدد للأمن . لأن القاعدة عندئذ ليست تكمن فى أحقية سوريا ولبنان فى أراضيها - وإنما فى الملاءمة السياسية المختارة إسرائيليا لما يحقق أمنها وأمنها فقط .

بعض مؤشرات التوجه الأوروبي من خلال ردود الفعل الأخيرة :

يعتبر بعض المراقبين أن ردود فعل الاتحاد الأوروبى وفرادى الدول الأعضاء فيه إزاء توقيع إتفاق الخليل فى يناير ١٩٩٧ وإزاء قرار الحكومة الإسرائيلية ببناء مستوطنة جديدة فى جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية من أبرز المؤشرات الدالة على طبيعة الانتقال النوعى فى المواقف الأوروبية إزاء أزمة الشرق الوسط وكذلك حدود الفاعلية فى هذه المواقف .

وفيما يلى عرض لردود الفعل الأوروبية إزاء هذين الحادثين الهامين اللذين شغلا الاهتمام الإقليمى والدولى منذ بدايات عام ١٩٩٧ .

أولا : ردود الفعل الأوروبية إزاء توقيع إتفاق الخليل :

اللجنة الأوروبية :

رحب رئيس اللجنة الأوروبية " جاك سانتير " ونائب رئيس اللجنة " مانويل مارين " بالاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول الخليل . وذكر " سانتير " بدور الاتحاد الأوروبى فى عملية السلام من خلال اتصالات السفير " موراتينوس " علما بأن الأخير عرض الإتفاق وعناصر خطاب الضمان الأوروبى خلال اجتماع يوم ١٧ يناير ١٩٩٧ لمجموعة العمل المعنية بمسيرة السلام فى إطار الاتحاد الأوروبى، وقد أبدت بعض الوفود رغبتها فى بدء البحث فى كيفية استئناف المفاوضات على المسارين السورى واللبنانى .

وتم الإتفاق فى إطار الاجتماع المذكور على أهمية استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف خاصة تلك المتعلقة بالتعاون الإقتصادى الإقليمى وكذلك المتعلقة بالبيئة . والذى عرضت أسبانيا استضافة اجتماعها القادم فى غرناطة .

الدول الأعضاء :

• فرنسا :

رحبت فرنسا بإتمام الإتفاق وصفته بأنه يمثل انطلاقة جديدة لعملية السلام بكافة مكوناتها، وسيكون من المهم السعى حثيثا لوضع باقى بنود الإتفاق المرحلى حول الضفة وغزة موضع التنفيذ .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هاني خلاف
الموضوع الفرعى :	والموقف الاوروبى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن واروپا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

كما أعربت عن تقديرها للتحرك الدبلوماسى للولايات المتحدة وحرصها على توجيه الشكر للرئيس مبارك والملك حسين لإسهاماتهما الشخصية فى إنجاح المفاوضات ، والتأكيد على أن فرنسا ستواصل مشاركتها الفعالة فى تنفيذ الحكم الذاتى وبناء السلام بالتنسيق مع شركائها الأوروبيين .

وذكر المتحدث الرسمى باسم الخارجية أن المبعوث الأوروبى "موراتينوس" قد سلم خطاب ضمانات أوروبيا يتكامل مع خطاب الضمانات الأمريكى وأن هذه تعد سابقة تؤكد التفاعل الأوروبى الأكثر نشاطا فى عملية السلام وهو ما دعت إليه فرنسا دائما .

• أسبانيا :

جاء فى بيان للخارجية أن الحكومة الأسبانية تلقت بارتياح نبأ التوقيع على الاتفاق الذى يمثل دفعة حيوية لمواصلة عملية السلام على أساس المبادئ المقررة فى مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو .

• النمسا :

عبر كل من المستشار "فرانيتسكى" ونائبه وزير الخارجية "شوسيل" فى بيان عن ترحيبهما باتفاق الخليل بين إسرائيل والفلسطينيين ووصفاه بأنه مرحلة هامة وبناءة نحو إحلال السلام فى الشرق الأوسط وأن من شأن هذا توفير مناخ بين مختلف الأطراف المعنية والاستقرار والأمن فى المنطقة .

وناشد المستشار ونائبه الاتحاد الأوروبى بعدم الاكتفاء بمتابعة تطورات عملية السلام فى الشرق الأوسط عن بعد ولأن لا بد من المشاركة الفعالة فى هذه العملية فى ضوء مسئولية أوروبا عن تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة .

• أيرلندا :

أدلى "ديك سبرنج" نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بتصريح رحب فيه بالتطورات الأخيرة وأشار أنها مشجعة وأعرب عن التهنية للجانبين على قوة التزامهم بعملية السلام .

• إيطاليا :

أعربت الحكومة الإيطالية عن ارتياحها التام للتوصل إلى الاتفاق وأوضحت أنه يتوج التزام الذين عملوا بنشاط - مثل إيطاليا - لمساندة عملية السلام ، سواء على المستوى الثنائى أو عن طريق تشجيع ودفع جهود الاتحاد الأوروبى ، وأكدت أن إيطاليا على استعداد للمشاركة فى القوة التى ستنتشر فى الخليل لضمان أمن المدينة .

وأشارت إلى أملها فى أن يودى الاتفاق إلى فتح الطريق أمام تنفيذ الإلتزامات الأخرى الواردة فى الاتفاقيات ، وأن يسمح المناخ الجديد بتقديم جديد يضع فى النهاية حدا لإغلاق الأراضى الفلسطينية والانطلاق الشامل نحو التعاون الاقتصادى لما فيه مصلحة الشعبين سواء الفلسطينى أو الإسرائيلى ، وذلك أيضا بفضل أعمال البنية الأساسية الكبرى مثل ميناء غزة والخطوط الجديدة للمواصلات المباشرة بين أهم المراكز الفلسطينية .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هانى خلاف
الموضوع الفرعى :	والموقف الاوروبى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

كما يرى الإيطاليون أن خطاب الضمان الأوروبي (وجهته الرئاسة الهولندية إلى عرفات) جاء فى صياغة بالغة العمومية ولا يحقق التوازن المطلوب بالنظر إلى لهجة الخطاب الأمريكى الموجه إلى نتنياهو والذى يحمل عرفات مسئولية الحفاظ على الأمن ومواجهة الإرهاب فى غزة، والضفة الغربية .

ورغم التفاؤل الذى يشعر به الإيطاليون لتوقيع الاتفاق إلا فإنهم يرون أنه أهرم بضغط من الجانب الأمريكى لاعتبارات تتعلق بموعد بدء فترة الرئاسة الثانية للرئيس " كلينتون " كما يشعرون أن عقد الاتفاق أدى إلى غياب ورقة ضغط هامة كان المجتمع الدولى يستخدمها مع " نتنياهو " ويتوقعون أن يحاول الأخير استغلال الوقت لصالحه والتسوية فى التوصل لاتفاق بشأن الوضع النهائى والقدس .

• السويد :

أعربت " لينافالين " وزيرة الخارجية السويدية عن الارتياح للانسحاب الإسرائيلى من مدينة الخليل ، وأضافت أن من أهم الأمور المتبقية فى المرحلة النهائية وفى إطار إعلان عام ١٩٩٣ وضمن أمور أخرى هى موضوعات القدس والمستوطنات والموضوعات ذات الطابع الحدودى . وأضافت أن عمليات إغلاق مناطق الحكم الذاتى يجب أن تتوقف حتى تتوافر المقومات اللازمة لنمو الاقتصاد الفلسطينى . وأشارت الى أن كلا من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قد وجهتا الدعوة لست دول من بينهم السويد للمشاركة ضمن قوة المراقبة متعددة الجنسيات التى من المزمع تمركزها فى مدينة الخليل عند بدء تنفيذ الاتفاق .

• ألمانيا :

بعث المستشار هيلموت كول ببرقية لكل من نتنياهو وياسر عرفات أشاد فيها بالتوقيع على الاتفاقية وأكد استمرار دعم بلاده لعملية السلام . كما أشاد بالمساندة التى قدمتها كل من الولايات المتحدة والأردن لعملية التفاوض والتى أسهمت بشكل كبير فى التوصل إلى اتفاق .

• بريطانيا :

رحب وزير الخارجية البريطانى ، وأشاد على نحو خاص بتدخل الملك حسين والذى بنى على ما سبق بذله من جهود من جانب الولايات المتحدة وباقى المجتمع الدولى ، كما أشار إلى أهمية التحريك السريع للعناصر الأخرى المتعلقة من الاتفاق الانتقالى أخذاً فى الاعتبار أن عملية السلام ينبغى أن تستمر فى التقدم .

• بلجيكا :

ترى الخارجية أن اتفاق الخليل خطوة للأمام ، إلا أنه يجب توخى الحذر بالنسبة لمدى التزام إسرائيل بتنفيذ بقية مراحل الانسحاب من الضفة الغربية ، وخاصة بعد ما تلقى الجانب الإسرائيلى خطاب الضمان الأمريكى الذى يعطى له حق تحديد عمق الانسحاب من المناطق "ب"، "ج" وقد وصف مصدر بالخارجية خطاب الضمان الأمريكى بأنه " محير " PUZZLING " .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هانى خلاف
الموضوع الفرعى :	والموقف الاوروبى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

ورد فعل الجامع - اعربيه على مسار -

تحليل عام لطبيعة ودلالات التحرك الأوروبى السياسى إزاء عملية السلام :

من مجمل التطورات والتحركات والمقررات السابق ذكرها يتبين أن هناك ما يمكن توصيفه بالانتقال النوعى للموقف الأوروبى إزاء عملية السلام . بما يقترب من الرؤية العربية ولكنه لا يتطابق معها بالضرورة ^(١) .

فهو انتقال من مجرد الدور الداعم اقتصاديا لعملية السلام إلى دور مشارك فى صياغة ومتابعة جوانبها السياسية (استكمالا للدور الأمريكى) . ومن دائرة التعبير اللفظى والرمزى إلى دائرة التحرك فعليا وميدانيا ومن خلال آليات عملية بالقرب من مواقع الأحداث وتطوراتها . ومن دائرة ردود الفعل القطرية والمنفردة والجزئية إلى ردود فعل جماعية تعكس فى كثير من الأحوال توجهات وسياسيات جماعية تجاه (المتوسط) (والشرق الأوسط) بل وتجاه توازنات الأقطاب الدولية فى العالم على اتساعه . ومن مجرد الاهتمام العاجل والمباشر بالقضايا السياسية إلى الاهتمام أيضا باستشراف قضايا المستقبل متوسط وبعيد المدى ومشاكله (لمسألة شكل وطبيعة الكيان الفلسطينى المنتظر وإطاره السيادة وتوجهاته السياسية - ومسألة ترتيبات الأمن الإقليمية - وشروط التنمية المستدامة ، وبناء الديمقراطية .. والمياه إلخ) .

مدى فاعلية هذا الدور الأوروبى والاعتبارات الحاكمة له :

هناك مجموعتان من الاعتبارات التى تحكم فاعلية هذا الدور الأوروبى السياسى فى عملية سلام الشرق الأوسط :

المجموعة الأولى : اعتبارات إيجابية تبرر هذا وتزيد من صدقيته وحيويته وتوسع من دائرة القبول به ليس فقط لدى الشارع الأوروبى بل أيضا لدى أطراف النزاع المباشرين فى الشرق الأوسط ومن بين ذلك مثلا :

المردودية السياسية والاقتصادية المنتظرة لأوروبا فى حالة استقرار السلام بالشرق الأوسط وجنوب المتوسط .

الخبرة التاريخية لأوروبا بالمسألة اليهودية .

الالتزامات القانونية والسياسية وفقا للشرعية الدولية (قرارات مجلس الأمن على وجه التحديد) .

الحرص على تأكيد الهوية السياسية الأوروبية الخاصة داخل إطار التحالف الغربى عموما وأهمية عدم ترك المجال كاملا للولايات المتحدة فى المنطقة المتاخمة جنوب وشرق البحر المتوسط .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هانى خلاف
الموضوع الفرعى :	والموقف الاوروبى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

الانعكاسات المباشرة لأخطار عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط على الأمن الأوروبى العام وأمن فرادى دول الاتحاد الأوروبى (الانتشار النووى - الإرهاب - الهجرة - المخدرات .. الخ) .

التواجد التاريخى والثقافى لبعض الدول الأوروبية فى العالم العربى .

وأما المجموعة الثانية : فهى تضم الاعتبارات التى تسلب أو تضعف من فاعلية الدور الأوروبى وهى على وجه التحديد :

إصرار بعض الأطراف على تحيية أى تدخل من جانب أية أطراف أخرى والانفراد بضبط وإدارة عملية التسوية السياسية فى الشرق الأوسط .

استمرار بعض بؤر المشكلات السياسية المعلقة بين بعض الأطراف الأوروبية وبعض أطراف الشرق الأوسط (عقدة الذنب الألمانية تجاه اليهود - مشكلة لوكيربى - التخوف الأوروبى من الاتجاهات الإسلامية) .

التباينات الداخلية فى توجهات دول الاتحاد الأوروبى والتى تتوزع بين حرص البعض على الانغماس فى أدوار جديدة بالشرق الأوسط مقابل توجهات أخرى تهتم أساسا بمستقبل الأوضاع والترتيبات فى شرق ووسط أوروبا .

عدم تبلور سياسة أمنية ودفاعية موحدة للاتحاد الأوروبى وبالتالى عدم وضوح إمكانية تحقيق توافق تام بين الدول الأعضاء بشأن حدود الحركة الواجبة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآليات هذا التحرك .

قوة اللوبى الصهيونى داخل مؤسسات صناعة السياسة الخارجية واتخاذ القرار فى الاتحاد الأوروبى .

تشكك بعض الأطراف العربية فى حقيقة النوايا الأوروبية واحتمالات وجود مخططات خفية من وراء الستار .

الشواغل الأوروبية الداخلية والحاجة إلى ترشيد توظيف الموارد لمعالجة مشكلات البطالة والجريمة وتدهور البيئة والهجرة وتأهيل الأعضاء الجدد المرشحين للانضمام .

هذه بعض حقائق الدور الأوروبى إزاء الشرق الأوسط ومشكلاته .. وحدود هذا الدور وأفاقه وبرغم التطور النوعى والتدريجى الهام فى هذا الدور فإن هناك ما يزال أملا فى مزيد من التطور والتفعيل لهذا الوجود الأوروبى فى القضية التى تشغل نصف حياتنا تقريبا . والثقة فى أن المستقبل القريب كفى بإذن الله بأن يشهدنا هذا التطور .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	سائدة حمد
الموضوع الفرعي :	والموقف الاوروبي	رقم العدد :	١٣١٥٣
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٣/١٢

الاتحاد الاوروبي يؤكد مجددا وضع المدينة ككيان خاص "صدمة" في اسرائيل من موقف اوروبا تجاه القدس

□ القدس المحتلة - سائدة حمد

الاسرائيلية الرسمي بضم القدس لم يتطرق الى الوضع الدولي للمدينة بل اكتفى بتأكيد رفضه أي خطوة تهدف الى تغيير مكانة القدس.

وهاجم رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو ووزير خارجيته ارييل شارون بشدة الرسالة الأوروبية مشددين على «أبدية» وحدة القدس عاصمة لاسرائيل.

وقال نتانياهو في اعقاب اجتماع مع رئيس البرلمان التركي الذي يزور اسرائيل: «نحن نرى في كل شبر من اورشليم (القدس) جزءاً لا يتجزأ من السيادة الاسرائيلية، هكذا كان الأمر وهكذا سيبقى». واستغل شارون الكشف عن فحوى رسالة السفير الألماني التي جاءت في خضم حملة الانتخابات الاسرائيلية، وقال ان حكومته «لم تقدم ولن تقدم أي تنازلات في ما يتعلق بالقدس»، مضيفاً ان هذه الحكومة «تتني (المستوطنات) في كل مكان وتسيطر على كل شبر فيها». وزاد ان حكومة «ليكود» طرحت مسؤولين فلسطينيين من المدينة وأغلقت مؤسسات تابعة للسلطة الفلسطينية فيها ومنعت كبار المسؤولين الاجانب من زيارة «بيت الشرق».

وأشار شارون الى ان زيارة وزير الخارجية اليوناني الاخيرة الى «بيت الشرق» جرت من دون علم اسرائيل وان اليونان اعتذرت رسمياً عن ذلك.

ووصف شارون الرسالة بأنها جاءت «متسارعة» وأكد ان وزارته ستعمل على ان تغير اوروبا من موقفها ازاء القدس.

وامتنعت غالبية دول العالم بما فيها الولايات المتحدة عن فتح سفارات لها في مدينة القدس تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد ان هذه المدينة ارض محتلة. وفي المقابل افتتحت هذه الدول قنصليات لها في القدس الشرقية واخرى في الغربية.

وكان من المفترض ان تبدأ مفاوضات الحل النهائي مع الفلسطينيين والتي تشمل القدس قبل نحو عام.

وقال الحسيني ان القدس بشقيها الشرقي والغربي ستطرح على طاولة المفاوضات، مشيراً الى ان اتفاق اوسلو نص على التفاوض على القدس وليس فقط الجزء الشرقي منها.

أكد الاتحاد الاوروبي مجددا رفضه الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل، بما في ذلك القدس الغربية، مشدداً على ان المدينة المقدسة كيان خاص، الامر الذي شكل «صدمة» للحكومة الاسرائيلية واثار ردود فعل غاضبة.

وكانت وزارة الخارجية الاسرائيلية بعثت برسائل الى السفراء الاجانب المعتمدين لديها طالبتهم فيها بالامتناع عن اجراء لقاءات في «بيت الشرق»، المقر غير الرسمي للسلطة الفلسطينية في القدس الشرقية، ومقر المسؤول الفلسطيني المكلف ملف القدس السيد فيصل الحسيني. واعتبرت الوزارة ان زيارات الديبلوماسيين الاجانب «بيت الشرق» تشكل «تدخلًا في الانتخابات الاسرائيلية وتناقض اتفاقات اوسلو وواي ريفر».

ورد السفير الألماني لدى اسرائيل ثيودور ولاو باسم الاتحاد الاوروبي على هذا الطلب في رسالة جاء فيها: «نحن نؤكد مجدداً موقفنا المعروف في ما يتعلق بالمكانة الخاصة للقدس ككيان خاص، وهذا الموقف يتماشى مع القانون الدولي». وأضاف ان الاتحاد الاوروبي الذي ترأسه ألمانيا حالياً، لا يعتزم تغيير موقفه من مسألة اللقاءات مع الفلسطينيين في القدس. واعاد الاتحاد الاوروبي للمرة الاولى منذ عقود مصطلح *corpus separatum*، أي كيان خاص الذي استخدمته الامم المتحدة في قرار تقسيم فلسطين الرقم ١٨١ عام ١٩٤٧ والذي وضع مدينة القدس بشقيها الشرقي والغربي في اطار خاص تشرف عليه الامم المتحدة.

ووصفت مصادر دبلوماسية اسرائيلية الرسالة الاوروبية بأنها «خطيرة» لأنها لم تميز بين الجزء الغربي الذي احتلته اسرائيل عام ١٩٤٨ والجزء الشرقي منها الذي احتلته في حرب عام ١٩٦٧. وقالت المصادر ان رسالة السفير الألماني «تؤيد بوضوح تدويل المدينة».

واعربت اسرائيل عن صدمتها من الموقف الاوروبي تجاه المدينة المقدسة. وأشارت مصادر قانونية اسرائيلية الى ان «اعلان البنديقية» الصادر عام ١٩٨٠ والذي اعقب قرار الكنيست (البرلمان)

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : بلال الحسن

الموضوع الفرعي : رقم العدد : ١٣١٦٣

المصدر : التاريخ الصدور : ١٩٩٩/٣/٢٢

القدس

والموقف الاوروي

الحياة

أزمات إسرائيل مع نفسها ومع العالم

بلال الحسن *

■ المفاوضات متوقفة، والاتفاقات مجمدة، ومع ذلك فإن عملية التسوية السياسية تزداد تعقيداً على الأصعدة كافة. فحكومة بنيامين نتانياهو تستفز أقرب حلفائها من الأميركيين والأوروبيين، وإلى درجة دفعت بهؤلاء الحلفاء إلى إعلان مواقف أثارت ضجيجاً كبيراً في إسرائيل. وتأتي هذه الاستفزازات الإسرائيلية في سياق العملية الانتخابية المنتظرة في ١٧ أيار (مايو) المقبل، وبطريقة تكشف عن محاولات نتانياهو الاستفادة منها لصالحه.

أوروبا والقدس

هناك خلاف مديد بين أوروبا (والكثير من دول العالم) وإسرائيل حول وضع مدينة القدس، غير عن نفسه تاريخياً برفض غالبية هذه الدول نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس، لأنها لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل. لا بالقدس الغربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨ ولا بالقدس الشرقية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وبإستثناء دولتين أو ثلاث، فإن أغلب الدول تكتفي بفتح قنصليات لها في القدس وتبقي على سفاراتها في تل أبيب.

وقد لجأ نتانياهو أخيراً إلى تصعيد تحديه للدول الأوروبية في موضوع القدس بالذات، فوجه رسائل متوالية إلى الدول الغربية يطالبهم فيها بوقف إرسال وفود دبلوماسية تلتقي مع فيصل الحسيني في مكتبه (بيت الشرق) في القدس، ويبدو أن هذه الرسائل أثارت غضب الأوروبيين بحيث قرروا إبلاغ إسرائيل موقفاً حاسماً في هذه المسألة، فوجه الاتحاد الأوروبي برئاسة الألمانية الحالية، رسالة رسمية إلى الحكومة الإسرائيلية تشرح أن أوروبا لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأن عدم الاعتراف هذا يستند إلى القانون الدولي، أي إلى قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الصادر عن الأمم المتحدة العام ١٩٤٧، والذي قامت دولة إسرائيل استناداً إليه. وينص ذلك القرار على إنشاء دولتين يهودية وعربية، كما ينص على إنشاء مدينة القدس، ويعطيها صفة «كيان خاص» تشرف عليه الأمم المتحدة، وهو وضع يشبه تمويل المدينة. وقد تم إرسال هذه الرسالة قبل أسابيع إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، وتكتم الطرفان عليها، ولكن نتانياهو وشارون ارتابا، كما يبدو، أن إثارة هذه المسألة تخدم معركتهم الانتخابية، فسريا مضمون الرسالة إلى الصحافة، وبدأ بعد ذلك حملة دفاع عن القدس كعاصمة موحدة وأبينة لإسرائيل. وأثار التسريب غضب أوروبا حتى أن صحيفة «يديعوت أحرونوت» نقلت عن مسؤول ألماني رفيع المستوى قوله: «لقد نسف نتانياهو وشارون، في مناورة انتخابية قذرة، العلاقات الودية بين إسرائيل وأقرب دولة أوروبية لها، أن أوروبا لم تعترف أبداً بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل». ومع أن الضجة حول هذا الموضوع ستستخدم لأغراض انتخابية موقتة، ومع أن الأزمة الإسرائيلية مع أوروبا يمكن أن تسوى مع الوقت، إلا أن قضية مهمة وحساسة وضعت أمام الرأي العام العالمي بوضوح شديد، وسيكون لها أثرها على مستقبل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد صدقي الدجاني
الموضوع الفرعي :	والموقف الأوروبي	رقم العدد :	٤١١٧١
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٢٧

الاتحاد الأوروبي والتسوية والقدس

د. أحمد صدقي الدجاني

القدس باعتبارها كيانا خلاصا Corpus Separatum. وهذا الموقف يتسجم مع القانون الدولي، وإن الاتحاد الأوروبي لا يعترف حاليا بتغيير موقفه من لقائه الأوروبيين مع الفلسطينيين في مدينة القدس وقد هاجمت الدوائر الصهيونية بسبب هذا الرد الذي جرى تسريبه للصحف وأصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي بيانا رسميا يرد فيه على موقف الاتحاد الأوروبي، وصادق على مشروع قرار يؤكد أن إسرائيل لن توافق على تقسيم القدس تحت أي ظروف ولا على تحويلها كليا أو جزئيا. ورفض القرار موقف الاتحاد الأوروبي للقاضي بن القدس لا تخضع للسيادة الإسرائيلية، وكرر الزعم بأنها ستبقى العاصمة الأبدية لإسرائيل. وجاهر بمقاومة الاستيطان في جبل أبي غنيم.

كانت هذه الأزمة الدبلوماسية مناسبة لقيام الاتحاد الأوروبي بالتذكير بما جاء في بيان البنية الذي صدر في ١٩٨٠/٨ بشأن القدس من أن المجموعة الأوروبية لا تقبل أي مبادرة تتخذ من جانب واحد لتغيير وضع القدس، انطلاقا من الاعتراف بالدور المهم الذي تحته مسألة القدس، وللتذكير أيضا بالبيانات الأوروبية التالية، ومنها ذلك الذي صدر في ١٩٨٠/٨ عقب حادث التفق وفيه في مجملها تدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية.

لقد قامت كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي بالتعبير عن موقفها من قضية القدس انطلاقا من هذا الموقف الموحد، وفق أسلوها. وكان لبريطانيا موقف لافت بحكم كونها الدولة التي استعمرت فلسطين باسم الانتداب ومكنت للصهيونية من إقامة وطن قومي، واستعمار استيطاني.

وأعلن هذا الموقف ماكمل وفكند وزير الخارجية لبريطاني في وزارة المحافظين برئاسة جون ميجور، أمام جمعية اللعون للفلسطينيين يوم ١٩٩٦/٥/٢٢. ومعلوم أن وفكند يهودي بريطاني، وقد قال في خطابه «وكما تعلمون أوضحت بريطانيا منذ سنوات عديدة، مثلها مثل المجتمع الدولي أنها تعتبر إسرائيل تحتل القدس الشرقية عسكريا، وأنها تملك السلطة بحكم الواقع على القدس الغربية. إن الحل الدائم الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يصادق عليه يجب أن يحترم الطموحات الشرعية للأطراف، وأن يحترم الطبيعة الخاصة للأماكن المقدسة التي هي موضع اهتمام العديد من العالم أجمع». وخطاب وفكند هذا يستحق حديثا خاصا يعرض لموقف بعض اليهود الأوروبيين ولطرواف إعلان الموقف، ولدور دبلوماسية هادئة قام بها السفراء العرب ومنهم صفيو فلسطين في لندن. وقد أصدرت الخارجية البريطانية بيانا في أبريل ١٩٩٩

تحتل عن بيان قمة برلين للأجنداء الأوروبية، وأضاف أن بريطانيا سوف تدرس بعناية لقرار الذي ستصدره المحكمة العليا الإسرائيلية بخصوص مصاندة هويات للفلسطينيين ووسائل إبعاد أهل القدس، العرب عن مدينتهم، وذلك إشارة إلى متابعة لندن للاتهاكات الإسرائيلية لحقوق أبناء فلسطين. وأضح مما سبق أن موقف الاتحاد الأوروبي من قضية القدس في معارضات الوضع النهائي يرفض التسليم بالاحتلال الإسرائيلي، ولازعم الصهيوني أنها عاصمة أبدية لإسرائيل، ويتمسك بما جاء بشأن القدس في قرار التقسيم رقم ١٨١ يوم ١٩٤٧/١١/٢٩ أساسا. ويعتبر القدس الشرقية تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وأن إسرائيل تملك السلطة بحكم الواقع على القدس الغربية، فالقدس كلها شوقها وغريها، العتيقة والجديدة، للجنة وقراها مطروحة للبحث.

إن هذا الموقف ينه أسرى الرؤية الأمريكية - الإسرائيلية للتسوية إلى أن بإمكانهم أن يتحدروا منها، ويعتبرهم إلى التمسك بحقوقنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف في القدس، وإلى فتح ملف القدس بكامله، وهو ما يقول به الموقف الشعبي، ولا يلتفتون إلى الجمعية الاسترالية حول العاصمة الأبدية، ويرفضون ما تم التوصل إليه من تقام بين طرف إسرائيل وآخر فلسطيني في مباحثات سرية غير رسمية لم تقرر مؤسسات المنظمة أو الحكم الذاتي، ويوطنون أنفسهم على صراع القدس لأطول.

يبقى أن نتذكر أن للاتحاد الأوروبي موقفه الأولية من بقية قضايا الوضع النهائي الخاصة بالأجنداء والاستيطان والحدود. وفي مواقف قابلة للتطوير وتستحق منا نحن العرب أن نثني ببذل جهود دول الأوروبية فرأى وجماعات، لكي تتطور في اتجاه احترام الشرعية الدولية وتأييد حقوقنا. وواضح أن ما يطبق على الاتحاد الأوروبي يصدر على القوى الدولية الأخرى الفاعلة. وواضح أيضا أن ما يصنع على السار الفلسطيني يصدر على السارين السوري واللبناني.

إن هناك الكثير مما يمكن عمله عربيا وإسلاميا في هذا العالم الخاص، وهو يتطلب أول ما يتطلب استئناسا لإرادة الأمة وثقة بقدرتها على اللجوء وإحاطة بمواقف القوى الدولية الفاعلة وزعما على تطوير هذه للمواقف وتصديا لتسايل شيلوك في «تاجر البندقية» التي يرى باراك يحارب بها حين يطلب من واشنطن لتجلب تنفيذ «البضعة الثلاثة» من اتفاق مذكرة وإي كي يستخدم استعرا. احتلال الأرض وية - مساهمة في المفاوضات، هكذا عيني عنك - كما يقول المثل النصف - في وصفه - للحاجة بالسر - من القول أو الفعل.

استحضار موقف الاتحاد الأوروبي من تسوية الصراع العربي - الصهيوني، وقضايا المفاوضات المتبقية النهائية في عملية سلام الشرق الأوسط أمر حيوي لنا نحن العرب، مستولين وأهل رأى وجماعيرا. وحيوية هذا الأمر لا تعود إلى مايقفه الاتحاد الأوروبي من قوة شاعلة على صعيد البعد الدولي للتسوية فحسب، ولكن إلى الوسيلة التي يتخذها هذا الموقف بالشسة لشريحة من شقطينا العرب لا يرون إلا الموقف للصهيوني والموقف الأمريكي، وهم يفعل ذلك باتوا مهينين للانعان وقبول اتفاقات وإملاءه، وما أشد خطر هذا الحال في هذا العالم الخاص، الذي بدأ مع مطلع صيف ١٩٩٩، وخاصة مع سانشور رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب يهود باراك يوده حول «الآلات» بشأن قضايا الوضع النهائي الأربع، ويشمل لتجلب تنفيذ الاتفاقات التي ته أبرامها مع الفلسطينيين بالبرلاف، الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك مع ماطور من مساهمة أمريكية له.

لقد أعلن الاتحاد الأوروبي موقفه من التسوية في بيان رئاسة المجلس الأوروبي الذي صدر في برلين يوم ١٩٩٩/٢/٢٦ حول عملية سلام الشرق الأوسط، وجاء فيه أن رؤساء الدول والحكومات يؤكدون دعمهم للتسوية تفاوضية في الشرق الأوسط تعكس مبدأ الأرض - قابل السلام. ويؤكد الأمن الجماعي والفردي لإسرائيل ولشعب الفلسطيني وتضمنه، وتضمن هذا البيان القول: «إن الاتحاد الأوروبي مشغول بالطريق للسود الذي وصلت إليه عملية السلام، وهو يدعو الأطراف إلى التنفيذ الكامل للقرى المذكرة نهرواى، كما يدعو الأطراف أيضا لتكدي التزامهم بالمبادئ الرئيسية والاتفاقات وفق قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢، ٣٣٨ والموافقة على من الفترة الانتقالية في اتفاق أوسلو.

بعد أن أكد الاتحاد الأوروبي في بيانه هذا مبدأ الأرض مقابل السلام، وعبر عن انشغاله لتوفيق المفاوضات، وطالب بتنفيذ الاتفاقات دعا على الخصوص إلى استئناف المفاوضات النهائية في الشهور القليلة على أسس متساعنة وبنين لبالية وغير من اعتقاده أن هذا ممكن خلال عام، ولبنى استعداده للتساعنة، ثم تحت الاتحاد الأوروبي الأطراف على عدم القيام بنشاطات تؤثر في نتيجة المفاوضات أو تصرفات تخالف القانون الدولي بما في ذلك جميع أشكال النشاط الاستيطاني، ومحاربة التحريض والعنف.

نلاحظ هنا أن الاتحاد الأوروبي خدد منة عام الفراع من مفاوضات الوضع النهائي، وهي الدة التي لم يلبث بيان الخارجية الأمريكية أن حدها حين صدر بعد شهر من بيان الاتحاد الأوروبي، ولا عجب في ذلك، فالتمسيق قائم بين الحليفين الأمريكي والأوروبي، وكثيرا ماتهمد واشطن إلى بروكسل بالمباورة بالطرار لأمور متلف عليها، كما نلاحظ لة البيان الجماسية في بعوة لثقاف الاستيطان وأى تصرفات إسرائيلية تخالف القانون الدولي، فـ محاربة التحريض والعنف.

لم يلبث الاتحاد الأوروبي بعد هذا التحديد لأساس تفاوض ومبته أن طرح رؤيته لما ينبغي أن تسفر عنه المفاوضات بشأن قيام دولة فلسطينية، وقد تميز طرحه باعتماد لفة واضحة لا ليس فيها، فالاتحاد الأوروبي يعيد تأكيد ممارسة حق تقرير المصير للفلسطيني غير المفيد، بما في ذلك خيار الدولة، وهو يتنظر قدما إلى الوفاء بهذا الحق مبكرا، ويدعو الأطراف للتضامن بنية صالحة من أجل التوصل إلى حل تفاوضي على أساس التنازلات القائمة بدون أي تعصب إزاء حق إقامة الدولة الذي لا يجوز أن يخضع لحق النقض (الفيتو) «وان الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن إيجاد دولة فلسطينية ديمقراطية قابلة للحياة مسألة تقوم على أساس الاتفاقات القائمة ومن خلال المفاوضات سوف تكون خير ضمان لأن إسرائيل وللقبول إسرائيل كشريك مساو في المنطقة وأوضح أن هذه الجملة جاءت لتعلمين لليهود الصليبية الأوروبيين، وانتهى بيان الاتحاد الأوروبي إلى القول أنه «يعلن استعداده للاعتراف بدولة فلسطينية تبعها للمبادئ السابقة، كما دعا إلى استعادة مبكرة للمفاوضات السورية واللبنانية على المسارين لتنفيذ قرارات مجلس الأمن أرقام ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥.

إن هذا الموقف الأوروبي من عملية سلام الشرق الأوسط يدعو إلى لخطاظر الموقف الأمريكي الراهن منها، كما أوضحه بيان الخارجية الأمريكية ورسالة الرئيس كلينتون لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية. «حين تقارن بين الموقفين نجد أن لكل منهما تميزه عن الآخر، وهما في الوقت نفسه متكاملان، فالوقف الأوروبي أوضح لفة ويتطرق لموضوعات تعتبرها واشطن حساسة وتؤثر الاتفاقات حولها، وهو أيضا يشير بوضوح إلى القانون الدولي. وتكامل الموقفين نابع من حقيقة التمسيق القائم بين الحليفين ومن اتفاقهما على توقيت تحرك كل منهما، وهذا أمر خيرة كل من تعامل مع دول الاتحاد الأوروبي في سياساتها تجاه الصراع العربي - الصهيوني.

يتضمن هذا الموقف الأوروبي من عملية التسوية في طياته رأيا أوروبيا واضحا في بعض قضايا الوضع النهائي، خاصة قضية القدس. وقد جرى إعلان هذا الرأي في مطلع ربيع عام ١٩٩٩، في سياق أزمة دبلوماسية حدث حين اتحتت الحكومة الإسرائيلية برئاسة نيتانياهو على قيام الدبلوماسيين الأوروبيين بحضور اجتماع في «بيت الشرق» في القدس الشرقية. وتذكر كيف رفض صفيو المانيا لدى الكيان الإسرائيلي هذا الاحتجاج، وكتب رسالة باسم الاتحاد الأوروبي الخارجية الإسرائيلية - لمتة - عيها - من تؤكد مجددا موقفنا المعروف بخصوص المكانة الخاصة - لمتة -

الموقف الأمريكي

القدس
والموقف الامريكى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مستقبل السياسة الامريكية فى منطقة الشرق الاوسط	عبد الله صالح	(مجلة) السياسة الدولية	١٢٧	يناير ١٩٩٧	١١٢
٢	واشنطن تعارض سياستها	محمد علام	الحياة	١٢٥٣٨	١٩٩٧/٦/٢٨	١١٥
٣	القدس ودلالات الموقف الامريكى	عبد الله الاشعل	الحياة	١٢٥٤٣	١٩٩٧/٧/٣	١١٨
٤	قضية القدس فى المفاوضات الوضع النهائى	أحمد صدقى الدجاني	الاهرام	٤٠٩١٨	١٩٩٨ ١٢/١٧	١١٩
٥	أزمات اسرائيل	بلال الحسن	الحياة	١٣١٦٣	١٩٩٩/٣/٢٢	١٢٠

الموضوع الرئيسي : القدس

اسم كاتب المقال : عبد الله صالح

رقم العدد : ١٢٧

تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٧

الموضوع الفرعي : والموقف الأمريكي

المصدر : (مجلة) السياسة الدولية

مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

عبدالله صالح

الضغط حتى في تفاصيل خطيرة مثل سياسة الإستيطان - كما لم تفعل سابقا - فكليتون يدرك أنه لا فائدة من محاولات التأثير في حكومة يقودها رجل على نسق نيتانياهو ، وبالتالي طالما أن الأولوية هي لعلاقة عضوية استراتيجية بين أمريكا وإسرائيل ، فلا خيار سوى التعايش والتأقلم مع الواقع الإسرائيلي كما يفرضه نيتانياهو ، وما يعزز هذا الاتجاه أن تطلعات كليتون في ولايته الثانية تدور في فلك توسيع رقعة التحالف والشراكة والإعجاب به دوليا .

استمرارية السياسة الخارجية لأمريكا :

ظلت منطقة الشرق الأوسط تقف كراحدة من أكثر مناطق العالم وصراعاته الإقليمية التي احتفظت بقدر كبير من استمرارية المواقف تجاهها من جانب الإدارات الأمريكية المختلفة . وربما كان هذا راجعا في معظمه الى وجود قدر كبير من الاتفاق في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية حول المصالح والأهداف الأمريكية في المنطقة ، فضلا عن قدر كبير من قبول وتأييد الرأي العام الأمريكي لهذه الأهداف التي تبلورت في مرحلة الحرب الباردة حول منع هذه المنطقة من أن تقع ضمن النفوذ السوفيتي الأيديولوجي والسياسي على نحو يهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وفي مقدمتها مصادر الطاقة وأمداداتها وخطوط مواصلاتها . ومع تراجع إطار الحرب الباردة واختفاء التهديد السوفيتي ظلت أهداف ضمان المصالح الأمريكية في المنطقة باقية ، وأضيفت إليها أبعاد جديدة وهي منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة الإرهاب والأصولية الإسلامية والدول والقوى التي تمارسها وترمز إليها ، ويرتبط بذلك احتواء وحصر وعزل دول مثل إيران والعراق وليبيا والسودان .

وتتجلى استمرارية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بوضوح في مواقفها من الصراع العربي الإسرائيلي في مراحل وتطوراته المختلفة ، حيث كان يحكمها من ناحية التزام مطلق بإمن إسرائيل حتى وإن اتخذ صورة عدوانية مثل حرب ١٩٦٧ ، وهو ما دافعت عنه إدارة جونسون الديمقراطية أو انقاذ هذا الأمن في المواقف الحرجة

مثل حرب أكتوبر والذي فتحت له إدارة نيكسون مخازن الجيش الأمريكي ونظمه العسكرية التي لم يستخدمها بعد ، وكذلك الالتزام بضمان التفوق العسكري النوعي لإسرائيل على كل جيرانها العرب ، وهو الالتزام الذي تؤكد باستمرار وتنفيذه كل الإدارات الأمريكية . وفي إطار هذه الالتزامات الثابتة تجاه إسرائيل اشتركت الإدارات الأمريكية المختلفة وعلى مستويات مختلفة في العمل على أن تقدم نفسها كوسيط في محاولات التوصل الى تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي

جاءت الانتخابات الأمريكية الأخيرة بنتائج المتضمنة فوز الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون ، وما تمخضت عنه من تداعيات ، لتعكس قدرا من التحول في توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء أولويات وقضايا السياسة الخارجية ولاسيما بعد تعيين مادلين أولبرايت كوزيرة للخارجية بما يعكس تراجع منطقة الشرق الأوسط ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي أصبحت ترتبط أساسا بأوروبا وروسيا ثم العلاقات الأمريكية مع آسيا ، يليها التحديات الأمنية الدولية كالإرهاب والدول المنبوذة التي احتل التعامل معها مرتبة أكثر تقدما من عملية السلام في الشرق الأوسط في إطار التوجهات المعلنة للإدارة الأمريكية الجديدة .

ورغم صحة القول جزئيا بأن انتهاء الانتخابات الأمريكية بفوز كلينتون لفترة رئاسة ثانية وأخيرة أدى الى تحرره من القيود والاضغوط الانتخابية التي حددت بعض مواقفه إزاء الشرق الأوسط ، وأنه سوف يتصرف تماما وفقا لإعتبارات المصالح القومية الأمريكية وإن يدع نيتانياهو وتحالفه يدمران عملية السلام ، إلا أن عدة حقائق ينبغي ألا تغيب عن أذهاننا وفي مقدمتها أن كلينتون وإن كان لن ينتخب ثانية ، فإنه ملتزم بالعمل على حماية انتصارات الحزب الديمقراطي ، وملتزم بتمهيد الطرق لنائبه آل جور ليخلفه في الرئاسة من بعده ، فضلا عما يشعر به كلينتون من أنه مدين - عن حق أو غير حق - لليهود وإسرائيل بالمساعدة في إعادة انتخابه ، حيث قام نيتانياهو بتعبئة كل القوى الليكودية - وهي القوى الغالبة

بين النشطين من يهود أمريكا - للعمل على تحقيق الفوز لكلينتون . أضف الى ذلك أن كلينتون كأي رئيس أمريكي - لا يتعرض لضغوط من جانب الأطراف العربية - غير مستعد لأن يفتح معركة مع إسرائيل ومؤيديها في البنتاجون والجامعات ومراكز البحوث وأجهزة الإعلام ، حتى وإن كان الهدف تحقيق رؤية أمريكية للسلام في الشرق الأوسط تخدم أمن إسرائيل وتحترم غنائمها في الأرض والمياه والاقتصاد الإقليمي ، لأنه يدرك تماما أن إسرائيل لن تقبل إلا رؤية إسرائيلية تتبناها الولايات المتحدة ، وتشترك تل أبيب في تنفيذها ، وعلى هذا فإذا كانت الولايات المتحدة ستسعى لاستمرار عملية السلام وفقا لإطار مدريد ضمانا للحد الأدنى من الاستقرار في منطقة حيوية لأمريكا والعالم ، فإن الإدارة الأمريكية لن تتبنى سياسة

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : عبد الله صالح

القدس

رقم العدد : ١٢٧

الموضوع الفرعي : والموقف الأمريكي

تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٧

المصدر : (مجلة) السياسة الدولية

انعكس في الاهتمام المكثف بالتقريب بين وجهات النظر السورية والإسرائيلية . غير أن محاولات كلينتون لدفع السلام في المنطقة تحطمت على صخرة فوز الليكود وبروز زعيمه التشدد بنيامين نتنياهو الذي أعلن مواقف مناهضة لأسس عملية السلام ، ورغم صدمة الإدارة الأمريكية لهذا التطور ، فلم يكن أمامها إلا التعامل مع الواقع الجديد الذي صاغه نتنياهو ، والمضى قدما في عملية السلام لإبقائها على قيد الحياة ، ولكن في إطار الرؤية التي حددتها الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي تناقض أسس ومبادئ مؤتمر مدريد سواء فيما يتعلق بالقدس أو المستوطنات ، أو مبدأ الأرض مقابل السلام ، ويتوازى مع هذا ما يكاد يكون إنكارا لما اتفق عليه في أوسلو ، وهو التطور الذي أصاب العملية السلمية في مجملها بالركود وهذا في أسسها ومستقبلها .

تأييد أمريكي مطلق لإسرائيل :

على الرغم من استمرارية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بدرجة كبيرة مع تعاقب وتغير الإدارات الأمريكية حيث كان الرؤساء الأمريكيون في الغالب مؤيدين لإسرائيل ، وإن اختلف ذلك بدرجة ما من رئيس لآخر وفقا لرؤيته الشخصية وطبيعة البيئة السياسية التي حكم أثنائها ، فإن فترة حكم الرئيس كلينتون شهدت تحولا غير مسبوق في الموقف من إسرائيل حيث أبدى تعاطفا شديدا معها ، وهو ما وضع في خطبه وزياراته المتكررة لإسرائيل بصورة رمزية حيث كان أول رئيس أمريكي يلقي خطابا أمام مجلس الحرب الإسرائيلي ، ويحرص على ارتداء القلنسوة اليهودية ، فضلا عن تعاطفه البالغ مع مقتل بعض الإسرائيليين إلى حد البكاء الشديد ، مما يعكس دلالات رمزية بالغة تشير إلى نشوء علاقة عاطفية بينه وبين الإسرائيليين تتجاوز مجرد الدعم والمساندة من خلال السياسة الرسمية ، وهو ما يمثل نقلة نوعية في إطار العلاقات الأمريكية الإسرائيلية التي تشهد نموا مطردا في صورة خط بياني صاعد ، خاصة منذ تولي ريجان الرئاسة في عام ١٩٨٠ . ومن ثم فإن الأداء الفعلي للإدارة الأمريكية حاليا يأتي في إطار هذا التنامي الذي يزداد رسوخا خاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهد اختلالا غير مسبوق في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل وغياها ملحوظا لتأثير القوى العربية على صانع القرار الأمريكي إزاء الشرق الأوسط .

ولا نجافي الحقيقة إذا قلنا أن زيادة مصادر نفوذ اليهود ودعم مواقعهم داخل المجتمع الأمريكي وحرصهم على إنشاء مزيد من لجان العمل السياسية في إطار اللوبي الصهيوني في مقابل ضعف الأمريكيين العرب سياسيا ، أسهم في تفاقم الخلل القائم بين القدرات العربية والإسرائيلية في التأثير على صانع القرار الأمريكي . ويكفي أن نذكر أن اللوبي الصهيوني أنشأ حتى الآن أكثر من ٧٠ لجنة عمل سياسيا تعمل كل منها بشكل شبه مستقل ، فضلا عن أن أعضاء الكونجرس من اليهود بلغوا ٤٣ عضوا منهم ١٠ في مجلس الشيوخ و ٣٣ في

بصورة متوازنة مع التأييد العسكري والشامل لإسرائيل ، وهو ما وضع جليا في مواقف إدارة نيكسون أثناء حرب أكتوبر التي اتجهت بفعل هذا التأييد للعمل على التوصل لتسويات ليس فقط لمخلفات الحرب وإنما لإيجاد إطار جديد للعلاقات في المنطقة . فكان التدخل المباشر واليومي لوزير الخارجية هنري كيسنجر هو العمل الذي أفضى إلى اتفاقيات فض الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية ، وهي الاتفاقيات التي هيأت الفرصة للتطور الكبير الذي تابعته وحققته إدارة كارتر من خلال اتفاقيات كامب ديفيد التي كانت في الواقع الأساس الذي تطورت على أساسه وفي اتجاهه عملية التسوية السياسية في المنطقة وتفاعلاتها .

وقد واصلت إدارة ريجان الجمهورية جهود التسوية وتحريك الركود الذي ألم بالعملية السياسية بعد كامب ديفيد خاصة فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني ، حيث أصدرت في أول سبتمبر عام ١٩٨٢ ما عرف بمبادرة ريجان التي كانت أول اقتراب جاد لقضيتين هامتين هما قضية المستوطنات الإسرائيلية ، حيث طالبت بوقف بنائها ، وقضية الكيان الفلسطيني . غير أن مبادرة ريجان لم تلق الإرادة ولا الثقل المطلوب من الإدارة حيث تركت المبعوثين يفتقنون الثقل السياسي ، أما ما يمكن اعتباره اهتماما جادا ومتعاسكا في اتجاه البحث عن تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي ، فهو ما تبنته إدارة بوش التي تبلورت جهودها في جمع أطراف الصراع المباشرين وغير المباشرين في مؤتمر مدريد الذي أرسى مبادئ وقواعد العملية السلمية وفي مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام .

أما تطورات ما بعد مدريد وتقصد بها أساسا اتفاقيات أوسلو وملحقاتها بين إسرائيل ومنظمة التحرير والاتفاق الإسرائيلي الأردني ، فقد حدثت في عهد إدارة كلينتون التي اعتبرتها ضمن إنجازاتها في السياسة الخارجية ، وأعلنت تأييدها لحماية تطور هذه الاتفاقيات سواء في صورة دعوتها الحماسية لمؤتمر شرم الشيخ ، أو تقضيلها الواضح لحزب العمل وزعامته وفرصه في الانتخابات الإسرائيلية ، على اعتبار أن ذلك يقدم فرصا أكبر لتطور العملية السلمية على المسارات المختلفة ، وكشأن الإدارات الأمريكية السابقة ، اعتبرت إدارة كلينتون أن تحقيق أي تقدم للعملية السلمية مرتبط بنجاح المفاوضات على المسار السوري ، وهو ما

الموضوع الرئيسي : القدس

الموضوع الفرعى : الموقف الأمريكى

المصدر : (مجلة) السياسة الدولية

اسم كاتب المقال : عبد الله صالح

رقم العدد : ١٢٧

تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٧

والنواب فى دورتين متلاحقتين ، ولهذا فإنه سيحاول خلال الفترة الثانية لرئاسته تحقيق إنجاز سياسى يعيش معه السنوات الطويلة الباقية من عمره بعد خروجه من الرئاسة ، لاسيما أنه سيكون عندئذ أول رئيس أمريكى يخرج صغيرا من هذا المنصب الكبير . ولهذا فإن سلام الشرق الأوسط إذا كان فيه من المخاطر ما يهدد مستقبل آل جور والحزب الديمقراطى ، فإنه سيصبح إنجازا مستحيلا ، إلا إذا جاء السلام الأمريكى على هوى إسرائيل وعلى ما تبقى من أرض عربية .

ولكن التساؤل الذى يثار هنا يتعلق بحدود الدعم والمساندة على نحو قد يؤدى لاضطراب الأوضاع فى المنطقة بما يهدد المصالح الأمريكية ، مثل هذا المناخ لاشك أنه سيضع السياسة

الأمريكية أمام خيارين لا ثالث لهما : إما مواصلة سياسة دعم إسرائيل حتى وإن ترتب على ذلك اضطراب الأوضاع الإقليمية ، أو ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لمواصلة العملية السلمية ولو على المستوى الشكلى ، وبطبيعة الحال وفى ضوء الخبرة التاريخية بيد أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقبل البديل الأول ، وقد تأكد بعد انتهاء الحرب الباردة أن الإدارة الأمريكية لا تسمح - لحسابات تتعلق بمصالحها - أن يصل التوتر فى المنطقة إلى حد يهدد المصالح الحيوية لها ، وبالتالي فإن البديل الآخر سيكون هو المقبول موضوعيا ولكن حتى فى إطار هذا البديل هناك خيارات متعددة أمام السياس الأمريكية .

مجلس النواب ، الأمر الذى يعنى بالضرورة المشاركة المباشرة فى عملية صنع القرار السياسى ولاسيما المتعلق بمنطقة الشرق الأوسط ، هذا بالإضافة إلى الدور الخطير الذى يلعبه اللوبي الصهيونى فى التأثير على صنع القرار من خلال الاتصال الدائم بالمسؤولين والضغط عليهم بتساليب مختلفة ، ناهيك عن قيام هذا اللوبي بتمويل الحملات الانتخابية لكافة المناصب الفيدرالية ، فنظرا للارتفاع المذهل فى تكلفة الحملات الانتخابية ، فإن المرشح لى منصب فيدرالى يسعى دوما إلى الحصول على مزيد من الأموال للإنفاق على حملته ، خاصة وأن ضعف التمويل عادة ما يؤدى بقرص المرشح ، إذ لا يسمح له بالنفاذ إلى قطاعات كبيرة من الناخبين .

غير أن كل ما سبق ذكره من مصادر النفوذ رغم أهميته القصوى وفاعليته ، لم يكن من الممكن أن يؤتى ثماره لصالح إسرائيل لولا قدرة اليهود على دعم مواقعهم داخل المجتمع الأمريكى نفسه والروابط الوثيقة التى تربطهم ليس فقط بصناع القرار ، وإنما أيضا بغيرهم من الأمريكيين . وهذا ما دفع أحد الكتاب للقول بأن الأمريكيين عموما لا يؤيدون إسرائيل بسبب قيمتها الأمنية للولايات المتحدة ، ولا بسبب النشاط السياسى للجماعة اليهودية ، وإنما لأنهم يحبون من يعرفون من اليهود فى محيطهم الاجتماعى . وإدراكا منهم لأهمية إسرائيل بالنسبة لهؤلاء اليهود ، فإن أولئك الأمريكيين - من غير اليهود - يتكون لهم القضية برمتها .

كذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا تمثل فى ضيق هامش الخلاف بين الديمقراطيين والجمهوريين فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط ، وهو ما ظهر جليا فى قضية نقل السفارة الأمريكية إلى القدس حيث مر الكونجرس مشروع القانون بأغلبية ساحقة فى المجلسين ، مما اعتبر تغييرا جوهريا فى موقف الجمهوريين تحديدا الذين رفضوا علنا اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل وكان أغلبهم يؤيد ترك القدس للمفاوضات ، ورغم أنه كان هناك دائما من الطرفين من يعلن اعتباره القدس عاصمة لإسرائيل ، إلا أن هؤلاء كانوا فى أغلب الأحيان يمثلون الأقلية فى الحزبين ، وتتبع أهمية هذا التطور الأخير باتجاه التقارب بين وجهات نظر الحزبين الكبيرين من ضرورة التساوق بين الرئيس الأمريكى (الديمقراطى) والمؤسسة التشريعية (التي يسيطر عليها الجمهوريون) لتعزير معظم قرارات السياسة الخارجية ويدخل فى إطارها ما يتعلق بالشرق الأوسط ، وهو ما يعنى أن السياسة الأمريكية سوف تستمر فى تأييدها المطلق لإسرائيل على يد كليتنون الذى حطم عددا من الأرقام القياسية ، فكان أول رئيس ديمقراطى يعاد انتخابه منذ أيام روزفلت ، وأول رئيس أمريكى يحظى بعفو شعبى عام عن كل زلاته وأخطائه الأخلاقية وغير الأخلاقية ، رغم أنه الوحيد بين رؤساء أمريكا الذى تعرض لهذا العدد الكبير من القضايا والتحقيقات ، فضلا عن كونه الرئيس الديمقراطى الوحيد الذى تسبب فى حصول الجمهوريين على غالبية المقاعد فى مجلس الشيوخ

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	محمد علام
الموضوع الفرعي :	والوقوف الامريكي	رقم العدد :	١٢٥٣٨
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٦/٢٨

أي قدس سيتم التفاوض عليها؟

واشنطن تعارض سياستها والدول العربية لاتملك حلاً واضحاً

□ القاهرة - من محمد علام وجيهان الحسيني:

لا يعد قرار الكونغرس نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس سوى خطوة سبقتها خطوات ومواقف وممارسات اسرائيلية مدعومة امريكياً جعلت اعتراف القرار بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، مجرد تحصيل حاصل. فمنذ الحرب الاسرائيلية العربية الاولى ١٩٤٨، وخصوصاً منذ عبوان ١٩٦٧، اتخذت اسرائيل خطوات متتالية لفرض سيادتها على القدس وتهويد المدينة في غياب اي اثر لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وتعتمد اسرائيل حتى الآن في مصادرتها للأراضي العربية في القدس وتهويد المدينة على قانون الأراضي العثمانية الصادر عام ١٨٥٨ الذي يعتبر السلطان (العثماني) هو المرجع الأعلى للكلية معظم أراضي فلسطين. عدا الوقف. وكان اسرائيل تعتبر نفسها خليفة السلطان على الأراضي في فلسطين. وتملك كل الأرض ما لم يثبت مالكها عكس ذلك.

لكن الغياب الأكبر وسط هذه المعصية هو لصيغة قانونية او سياسية عربية - اقله للحد الأدنى المقبول للتسوية - توضح كيف يتعاظم العرب مع موضوع القدس في المفاوضات ما يجعل القول بأن مستقبل القدس تحده المفاوضات النهائية تسليماً بحل تفرضه موازين القوى والامر الواقع.

حتى الآن لا يوجد مفهوم عربي واضح للقدس يحدد ما هو المقصود بها، هل هي قدس قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي نص على نظام خاص للصيغة (كانت مساحتها وقتها ٤٠٠ كيلو متر مربع) ام القرار ٢٤٢ المعزز بالقرارين ٣٣٨ و ٢٥٢ في شأن عدم شرعية ضم شرق القدس (التي تشكل ١١ في المئة من مساحة الضفة) أم القدس التي تعنيها اسرائيل (الف كيلو متر مربع تشكل ٢ في المئة من مساحة الضفة الغربية) أم القدس في دائرة المقسمات الدينية (٢ في المئة من مساحة شرق القدس). فإي مساحة للقدس سيتم التفاوض عليها؟

وباستثناء رفض ضم شرق القدس، لا توجد رؤية توضح - على الأقل - كيف يتم التوفيق بين تمسك اسرائيل بعدم تقسيم القدس واحتفاظها بالسيادة ورفض العرب للسيادة الاسرائيلية على القدس. او توضح كيفية التوفيق بين قضيتي السيادة والعبادة. والأخطر من ذلك أن اتفاق اوسلو جعل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ «أراضي متنازع عليها» الامر الذي يضعف اي موقف تفاوضي قانوني وسياسي، خصوصاً وأن هذا الاتفاق هو اول وثيقة فلسطينية - اسرائيلية مشتركة منذ بداية النزاع. وهناك من يرى أن اتفاق اوسلو أنهى عملياً قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وجعل الدولة الفلسطينية رهناً بموافقة اسرائيل على قيامها على «أرض اسرائيل». ولعل رئيس حكومة اسرائيل بنيامين نتانياهو كان واضحاً حين أعلن في كانون الثاني (يناير) الماضي أن حكومته «ستحافظ على حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة والقطاع للحفاظ على أرض اجداننا».

وعلى رغم هذه الوضعية يعد الموقف الاسرائيلي القانوني والسياسي اضعف من الموقف العربي في أي مفاوضات حول القدس. فحكومة اسرائيل قامت بمقتضى القرار الدولي ١٨١ (نفذ منه الشق الاول بإنشاء دولة يهودية في فلسطين) الذي وضع حدوداً - في القسم الثاني منه - بين الدولتين العربية واليهودية، كما حدد نظاماً دولياً خاصاً لمدينة القدس يقوم مجلس وصاية بدارته نيابة عن المنظمة الدولية. ووصف المدينة بأنها بلدية القدس (بشقيها) مضافاً إليها أبو ديس شرقاً وبيت لحم جنوباً وعين كارم غرباً وشغاف شمالاً.

ونص ١٨١ على أن «ينفذ هذا النظام في موعد لا يتجاوز اول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ ويبقى نافذاً كمرحلة أولى لمدة عشرين سنة على أن يعيد المجلس النظر في النظام برمته بعد السنوات العشر وتكون لسكان المدينة وقتها حرية التعبير عن رغباتهم عن طريق استفتاء عام، وتبع استفتاء اسرائيل على القدس الغربية (١٩٤٨) والشرقية (١٩٦٧) صدور قرارات دولية لا تعترف بالقدس عاصمة لدولة اسرائيل ومنها القرارات ٢٥٠ و ٢٥٢ و ٢٦٧ و ٢٧١ و ٢٩٨ و ٤٤٦ و ٤٥٢ و ٤٦٥ علاوة على القرارين ٢٤٢ و ٣٨٨.

وبما أن اسرائيل تسعى بالنهاية - حتى في حال فرض سلام اسرائيلي - إلى الاندماج في المنطقة والتعايش كدولة طبيعية (القيام الثاني لدولة اسرائيل)، وبما أن ممارسات ما قبل السلام لا تصلح ولا يتوقع لها أن تستمر في حال تحقيق السلام لذلك فإن اسرائيل تسعى إلى موازنة قانونية تحقق بها السيادة على القدس الموحدة كعاصمة لها.

ونظراً لأن الوضع القانوني في القدس منذ مجلس الوصاية حتى الآن باطل سيظل الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لدولة اسرائيل ناقصاً من نون اعتراف عربي تطعم اسرائيل إلى تذبذبه من خلال المفاوضات حول الوضع النهائي. ما يلغى النظر إلى أن اسرائيل في حاجة إلى هذه المفاوضات ربما أكثر من غيرها للحصول على اعتراف فلسطيني بالقدس الغربية اسرائيلية أولاً لتقرير هذه الموازنة وأقرارها.

ولعل هذا ما يفسر اسراع اسرائيل قبل بدء مفاوضات الوضع النهائي، إلى فتح نفق البراق وإنشاء مستوطنة أبو غنيم والتخطيط لإلغاء حق ٥٠ ألف فلسطيني من القدس في الإقامة في المدينة وهدم ٥٠٠ منزل - كمرحلة أولى - في المناطق المحيطة بالقدس خلال العام الجاري.

كما تلقي ذلك الضوء أيضاً على استبعاد الولايات المتحدة القرار ١٨١ من مجموعة القرارات التي كانت وزيرة الخارجية الاميركية مادلين أولبرايت سعت عام ١٩٩٤ - وقت رئاسة وفد بلاها في الجمعية العامة - إلى انخزال تعديلات أو إسقاطها كونها «لا تعكس طبيعة اطار عملية مدريد للسلام» على حد زعم أولبرايت.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	محمد علام
الموضوع الفرعي :	والموقف الامريكي	رقم العدد :	١٢٥٣٨
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٦/٢٨

* مصر : القدس موحدة... وشرقها محل تفاوض.

تتضمن ورقة القدس في الملف الفلسطيني لدى وزارة الخارجية المصرية أسس ومركزات موقف القاهرة في شأن وضع ومستقبل المدينة وهي:

١- وحدة القدس مقررة بأول سلطة الأمم المتحدة منذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧. والدول العربية وافقت على وحدة المدينة منذ بداية الخمسينات طبقاً لقرار الأمم المتحدة في هذا الشأن (١٨١). لكن موافقة الدول العربية مرتبطة بطروحات الأمم المتحدة الخاصة بالتسوية السلمية للقضية فلسطين والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

٢- شق القدس الذي تم احتلاله عام ١٩٦٧ يحكمه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وهو احد اسس مسيرة السلام الحالية وموافقة الدول العربية على وحدة القدس - طبقاً للنقطة السابقة - يختلف عن قرار ضم القدس الذي اعلنته اسرائيل في اعقاب حرب ١٩٦٧ وهو لا توافق عليه الدول العربية، كما لا توافق عليه اي دولة عضو في الأمم المتحدة باعتبار هذا القرار (الضم) غير مشروع.

٣- الوضع النهائي للقدس لن يتقرر الا عن طريق المفاوضات وبالذات مفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

٤- المقدسات الإسلامية والمسيحية موضوع يتطلب حلاً خاصاً بالإضافة الى الوضع السياسي الخاص بالمدينة. ويقوم الحل على حماية المقدسات وحرية العبور وتحصيد السلطة العربية التي تشرف عليها. وهذه امور مطروحة في اطار المفاوضات النهائية.

٥- ضرورة ضمان الحقوق المتكافئة والعدالة لسكان القدس في ظل اسس الشرعية الدولية، وأهمية حماية الاثبات المقدسة للمسلمين والمسيحيين التي لها وضع خاص.

* الولايات المتحدة: موقف رسمي مقبول عربياً لكنه مجمد منذ مؤتمر مدريد.

حرصت الولايات المتحدة، منذ بدء التحضير لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط عام ١٩٩١، على عدم الالتفات الى اي من مواقفها السابقة (على المؤتمر) في شأن قضية القدس استمسكاً بما هو معلن عن ان القدس محل تفاوض بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي في المفاوضات حول الوضع النهائي، باعتبار هذه المفاوضات هي مرجعية الحل.

ونظراً لان واشنطن لم تسحب مواقفها السابقة او تراجع عنها او تنقضيها فإن هذه المواقف تعد قائمة من الناحية النظرية خصوصاً لكونها المواقف الرسمية والمكتوبة في هذا الصدد. وهي تضم بيانات البيت الابيض ووزارة الخارجية والبيانات الاميركية امام مجلس الأمن في اعقاب عدوان ١٩٦٧.

ويحدد بيان الرئيس الاميركي السابق ليندون جونسون في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الموقف من القدس على النحو الآتي:

١- يجب ان يكون هناك اعتراف ملائم بالمصالح الخاصة ثلاث بيانات عظيمة في الاماكن المقدسة في القدس.

٢- يجب إجراء مشاورات مناسبة مع الزعماء الدينيين وغيرهم من المهتمين بهذا الأمر اهتماماً عميقاً قبل ان يتم اتخاذ اجراء من طرف واحد حول القدس.

٣- المعتقدات العاطفية لاحد العناصر الثلاثة (الإسلامية والمسيحية واليهودية) أدت تكراراً الى استثناء آخرين او الجور عليهم خصوصاً خلال العشرين سنة الأخيرة (التي سبقت حرب ١٩٦٧).

واضاف بيان الخارجية الاميركية في ٢٨ حزيران ١٩٦٧: - ان قرار ضم القدس الشرقية لا يمكن اعتباره مقررًا مستقبلاً الاماكن المقدسة او وضع القدس. والولايات المتحدة لا تعترف على الاطلاق بمثل هذه الاجراءات المتخذة من جانب واحد للتحكم في الوضع الدولي للقدس.

وزاد البيان الاميركي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث من تموز (يوليو) من العام نفسه والمقام ارثر غولدرغ مندوب بلاده في الأمم المتحدة:

- ان صيانة الاماكن المقدسة وحرية الجميع في الوصول اليها يجب ان تكون مضمونة دولياً. وضع القدس بالنسبة لهذه الاماكن المقدسة يجب ان يقرر من خلال مشاورات مع جميع المعنيين.

- قرار ضم اسرائيل للقدس او التدابير المتخذة في هذا الشأن غير مقبولة او معترف بها ولا يمكن اعتبارها الكلمة الأخيرة في القضية.

- لا يمكن اعتبار هذه التدابير سوى انها مؤقتة وتمهيدية ولا تشكل حكماً مسبقاً على الوضع النهائي او الدائم للقدس.

- ان اجهزة الأمم المتحدة وخبرتها ومواردها يمكن ان تكون ذات عون لا يقدر في تنفيذ الاتفاقات المقبولة لدى الاطراف.

وفي موقف أكثر وضوحاً اعلن السفير تشارلز يوسن ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن في اول تموز ١٩٦٩:

- وضع القدس ليس مشكلة منعزلة بل جزء لا يتجزأ من القضايا في نزاع الشرق الاوسط لابد وان تحل.

- الولايات المتحدة تعتبر القدس الشرقية التي وقعت تحت سيطرة اسرائيل منطقة محتلة مثلها مثل باقي المناطق الأخرى التي احتلتها اسرائيل. وهي تخضع لنصوص القانون الدولي التي تلزم اسرائيل مثلما تلزم أية دولة احتلال بعدم احداث تغييرات في القوانين او الإدارة او انتزاع ملكية ارض او مصانيرها او بناء المساكن عليها او هدم ابنية بما فيها الابنية ذات الأهمية التاريخية والدينية. ان تطبيق القانون الاسرائيلي على الاجزاء المحتلة من المدينة ضار بمصالحنا المشتركة في المدينة.

- تعتبر الولايات المتحدة تصرفات اسرائيل في الجزء المحتل من القدس يعطي صورة أخرى تتضمن مخاوف مفهومه بان الوضع النهائي للقدس الشرقية يمكن ان يصاب بضرر وان حقوق السكان موضع تأثير وتغيير.

- لا تعترف الولايات المتحدة بأي تدابير اسرائيلية في القدس سوى التدابير المؤقتة التي تقتضيها الحاجات العاجلة للاحتلال.

- ترى الولايات المتحدة ضرورة التصرف بصورة مسئولة لحل النزاع بأكمله. وإلى ان يحل يجب الامتناع عن القيام بأي عمل في القدس يزيد في الاضرار بفرض الحل.

* رئيس الاستخبارات الفلسطينية: الوصاية العربية انتهت.

قال رئيس جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني (الاستخبارات) في غزة العقيد محمد دحلان ان الوصاية العربية والاجنبية على الشعب الفلسطيني انتهت وان الولاية التفاوضية على القدس في المفاوضات النهائية هي للسلطة الوطنية.

وهنا ربه على اسئلة «الحياة»:

- حسب الاتفاق نحن نتحدث عن قس ١٩٦٧ بكامل حدودها. فلا يوجد اي فلسطيني يستطيع ان يتصرف في موضوع القدس مهما كانت قوته او جبروته.

● ما هي حدود الاتفاق حول القدس في المفاوضات؟

- موضوع القدس مقدس سياسياً ودينياً وجغرافياً بالنسبة لنا، وربما بالنسبة الى حكومة اسرائيل أيضاً. لذلك سيكون هو الموضوع الأكثر صعوبة الذي سيتم التفاوض عليه مع الاسرائيليين.

● هل ستستمر الولاية التفاوضية للفلسطينيين؟

- بالتأكيد، انتهى بالنسبة لنا موضوع الوصاية العربية والاجنبية على الشعب الفلسطيني. قلل مرة الاولى توجد فلسطينية علم ارض

فلسطينية، وهذا انجاز لن نتركه لأحد. ولدينا الاستعداد والقبالية والرغبة في ان نقف معاً كل الدول العربية بما فيها الأردن لمساعدتنا لاعادة حق مقدس للمسلمين والعرب.

الموضوع الرئيسي :	القدس
الموضوع الفرعي :	والموقف الامريكي
المصدر :	الحياة
اسم كاتب المقال :	محمد علام
رقم العدد :	١٢٥٣٨
تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٦/٢٨

* الحسيني: لا أحد يرغب في ان
حيدر القدس برلين جديدة.

قال مسؤول ملف القدس في السلطة الوطنية الفلسطينية السيد فيصل الحسيني انه لا أحد يرغب ان يرى القدس برلين جديدة، وان المفاوضات المزمعة حول القدس في اطار عملية السلام تتناول القدس بشقيها الغربي والشرقي وحقوق الطرفين (الفلسطيني والاسرائيلي) معا فيها، مشيرا الى وجود أكثر من سيناريو للتعاطي مع ذلك قد يكون من بينها القرار ١٨١، وأكد، في مقابلة مع «الحياة» ان «القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة هو الحد الأدنى للموقف التفاوضي» لافتا الى ان «أي محاولة اسرائيلية للتطلع شرقا علينا ان نواجهها بالتطلع غربا» واعتبر التوفيق بين قضيتي السيادة والعبادة «يمكن ان يتم بكل بساطة من خلال عاصمتين في مدينة واحدة» مشددا على ان «محاولة الحل الديني الغيت».

واعرب الحسيني عن «عدم اطمئنان فلسطيني للمفاوضات حول الوضع النهائي في خصوص القدس ما لم تنفذ اسرائيل التزاماتها في المرحلة الانتقالية» وأشار - ردا على أسئلة «الحياة» - الى انه «من حق الفلسطينيين والعرب الذين كانوا يمثلون اراضي في القدس اقامة دعاوى قضائية لاستعادة ممتلكاتهم» لكنه لفت الى «ضرورة ان يتم ذلك من خلال جسم قانوني وسياسي فلسطيني وليس بصفة فردية».

وهنا نص المقابلة:

ما هي الصيغة القانونية والسياسية التي يرغب العرب التعاطي بها في المفاوضات بشأن مستقبل القدس؟

- حطينيا المفاوضات هي ضمن ضوابط معينة، أهمها قرارا سجنس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ اي انسحاب اسرائيل من المناطق العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ ومن بينها القدس المحتلة

الخط الثاني هو انه لا أحد في العالم يرغب في ان يرى في القدس (بشقيها) حائطا مثل حائط برلين. والتصور الذي نراه هو ان يكون هناك انسحاب سريع من كل الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وان تكون القدس (شرقية وغربية) مدينة مفتوحة داخلها حرية انتقال من سيادة الى اخرى وليس أكثر من ذلك، لان العملية السلمية كلها قائمة على القرار ٢٤٢ وهذه هي حدود القرار.

وفيما يتعلق بالمفاوضات، نحن لا نفكوا على القدس الشرقية، بل على القدس بشقيها وطبيعة العلاقة بينهما والحقوق الفلسطينية في الشرقية والغربية معا. وبالمقابل ان كان هناك حقوق لاسرائيل في القدس الشرقية فليطالبوا بها. لذا فقاعدة المفاوضات هي الانسحاب ثم النظر في العلاقة بين الشرقية والغربية.

هناك ٧٠ في المئة من اراضي القدس الغربية يمتلكها الفلسطينيون لن يتم التنازل عنها ونريد ان نبني عليها، وامكان دينية اسلامية ومسيحية لا يجوز ان تظل مغلقة ويجب التعاطي معها. فالموضوع ليس ان لاسرائيل اماكن مقدسة في الشرقية يريدون التعاطي معها.

ما هي القدس المقصودة بالتفاوض؟

- المقصود بالقدس - كما شرحت - هو طبيعة العلاقة بين شرقها وغربها. وهنا يوجد أكثر من سيناريو للتعاطي، وقد يكون القرار ١٨١ احدهما. وهذا ليس هدفا فلسطينيا. ولكن قد يكون هدف إحدى الجهات التي لها مصالح في القدس ضمن مفهوم العلاقة.

ما هو الوضع الذي يمثل الحد الأدنى لتسوية مستقبل القدس بالنسبة لكم؟

- القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة هو الحد الأدنى. واي محاولة اسرائيلية للتطلع شرقا علينا ان نواجهها بالتطلع غربا. فإذا كان لديهم مستوطنات حول القدس يريدونها جزءا من اسرائيل. فلماذا تكون الجليل او المثلث ضمن اسرائيل؟ ومن يقول ابو غوش (غرب القدس) اسرائيلية وقرية المالحه وقرى اخرى عربية؟ فإذا كانوا يريدون وجودا في الشرق، فلماذا لا يكون لنا وجود في الغرب؟. لذا ما يتم بحثه ليس مصير القدس الشرقية بمعنى انها منطقة محتلة عليها بل القدس كلها خاضعة لذلك.

لاسرائيل تفسيرات خاصة تنطلق من ان حرب ٦٧ كانت دفاعية ما يترتب عليه شرعية الاحتفاظ بأرض ما يعني انسحاب هذا التفسير على القدس الشرقية؟

- حرب ١٩٦٧ لم تكن دفاعية. اسرائيل هي التي حشدت ودفعت الى المعركة. هذه الحرب لم تبدأ بالقدس بل في سيناء بالهجوم على القواعد المصرية. وان كان الامر كذلك فلماذا لا نعتبر ان الاردين قامت بخطوة دفاعية؟. فإذا كانوا يعتبرون العدوان على مصر خطوة دفاعية عليهم ان يقبلوا بان الموقف الاريني كان دفاعيا.

اسرائيل تريد الاحتفاظ بالسيادة وعدم التقسيم والعرب لا يوافقون على السيادة. كيف يتم التوفيق بين مسألتين عدم التقسيم والسيادة... وما هو الحل الأمثل من وجهة نظركم؟

- التوفيق بكل بساطة يتم بعاصمتين في مدينة يضمن فيها حرية التنقل، عاصمتان وسيادتان مع حرية الحركة.

ما هو موقفكم من الاخطار الاسرائيلية الخاصة بقصر حدود القدس العربية في دائرة المقدسات الاسلامية (٢ في المئة من مساحة شرق القدس)؟

- محاولة الحل الديني الغيت. الموضوع موضوع سيادة، والحل السياسي والديني وجهان لعملة واحدة. ومن يطرح علينا القدس كمنطقة دينية هو في الواقع يريد حلا سياسيا. ومن يطرح علينا حلا سياسيا فقط هو في الواقع يسعى لحل ديني. لذا أقول ان قضية القدس لها بعدان سياسي

وديني، ودمج البعدين يعني الحديث عن السيادة التي تكون اما لهذا الطرف أو ذاك ويجب ان يحل الموضوع على اساس ان لنا سيادتنا في منطقتنا ولهم سيادتهم في منطقتهم.

الولايات المتحدة تسعى لجعل مرجعية المفاوضات حول القدس هي المفاوضات نفسها ما يضر بالحقوق العربية في القدس، الا ترى ضرورة التوافق حول مرجعية قانونية واضحة قبل الشروع في التفاوض حول القدس؟

- قطعاً المرجعية ليست المفاوضات، المرجعية هي القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ وهذا واضح ومحدد منذ البداية. وقبل التفاوض يكون لكل طرف وجهة نظر مختلفة.

هل ستستمر الولاية التفاوضية حول مستقبل القدس للجانب الفلسطيني وحده؟ هناك رأي يعتبر القدس ذات طبيعة خاصة بحيث لا يجب الا يتم التفاوض حول القدس في المفاوضات النهائية حتى لا تخضع لمساومات؟

- يجب بالدرجة الاولى ايجاد نوع من تنظيم الخطوات الفلسطينية والعربية والاسلامية. وليس ذات الضرورة ان تتولى الدول العربية والاسلامية المفاوضات. بإمكان الطرف الفلسطيني ان يفاوض، وبجانبه كل الحشود والقوى العربية والاسلامية بحيث نجد تناغماً بين الموقف التفاوضي الفلسطيني والموقف السياسي العربي. ونحن لن نطمئن الى خاوض في المرحلة النهائية ما لم تنفذ اسرائيل التزاماتها تجاه المرحلة الانتقالية اولا، والقدس على راس قضايا الحل النهائي. وبالطبع نحن نعي جيدا محاولة رئيس حكومة اسرائيل التهرب من موضوع القدس.

هناك حجج ووثائق في شأن الممتلكات العربية في القدس، ما موقفكم في حال رفع دعاوى قضائية لاستعادتها. وما هي الجهة المخولة للنظر في مثل هذه الدعاوى؟

- يجب اقامة هذه الدعاوى القضائية من خلال جسم قانوني سياسي فلسطيني وليس بصفة فردية. وقد تكون الامم المتحدة محكمة العدل الدولية جهات خولة لذلك.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	عبد الله الأشعل
الموضوع الفرعي :	والموقف الأمريكي	رقم العدد :	١٢٥٤٣
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٣

القدس ودلالات الموقف الأميركي : منهج قانوني للمواجهة

عبد الله الأشعل *

■ يكتسب قرار مجلس النواب الأميركي نقل مقر السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس «موقناً» دلالات مهمة. أولها عزم الولايات المتحدة - رغم كل شيء - على تأكيد تبعية القدس لإسرائيل حتى لو كان هذا الموقف يناقض الدور السياسي الأميركي في عملية السلام، كما بعد انتهاكاً صارخاً لاتفاق أوسلو الذي وقع عليه الرئيس كلينتون جنباً إلى جنب مع روسيا ومصر والأردن والنرويج كشيء. وثانيها أن القرار يمثل استمراراً للخط الأميركي الثابت في هذه المسألة رغم استمرار الموقف السياسي للإدارة الأميركية لاعتبارات تتعلق باستمرار الدور الأميركي حتى لو لم يسفر هذا الدور عن فعالية وإيجابية. وثالث هذه الدلالات أن توقيت القرار حين توقفت عملية السلام وتوشك أن تنهار أن لم تتخط مرحلة الاحتضار الحالي رسالة لإسرائيل باستمرار التصرف من طرف واحد في القدس، ضاربة عرض الحائط باتفاق أوسلو الذي يقضي بحجز قضية القدس لمفاوضات الوضع النهائي. وهذا يعني، بدهاء، عدم أحقية أي من الطرفين في الاتيان بأعمال من طرف واحد من شأنها تغيير وضع المدينة بأي شكل وتجميد الوضع الذي كانت عليه لحظة التوقيع في ١٩٩٣/٩/١٣. ورابع هذه الدلالات أن القرار وصف نقل السفارة بأنه موقف ذلك بهدف التخفيف من وطأته على المتطلعين إلى أوامم العدالة الأميركية. وآخر هذه الدلالات تعدد مجلس النواب الأميركي انتهاك قرارات الأمم المتحدة منذ قرار التقسيم الذي تبته وفرضته واشنطن مراراً بعشرات القرارات من الجمعية

والمجلس والوكالات المتخصصة التي تؤكد على عدم مشروعية أي تصرف في القدس أو مس بوضعها المحجوز للاتفاق بين الأطراف. وإذا كنا لا يجوز أن نستيق نتائج المساعي السياسية المبذولة من أطراف دولية وإقليمية لإعادة قطار السلام إلى مساره وفق مرجعيته قدر المستطاع، فإنه صار ملحاً الآن أن تتحرك الحكومات العربية لتعزيز الملف القانوني للقدس خصوصاً أن قرار إسرائيل البناء في جبل أبو غنيم ينطوي على مضامين خطيرة، أهمها أن القرار عصف بالتزام مزدوج وهو عدم بناء مستوطنات في الأراضي الفلسطينية منذ أوسلو، وعدم البناء بشكل خاص في القدس على أساس أن المستوطنات والقدس من موضوعات التفاوض على الوضع النهائي. والمضمون الثاني الذي لا يقل خطورة هو أن قرار البناء هو إجهاض للمرحلة الانتقالية والقفز فوقها قبل استكمالها فتح ملفات الوضع النهائي وخلق أمر واقع أمام المفاوضين يفرغ المرحلة النهائية من مضمونها مادامت إسرائيل - ومعها الولايات المتحدة - قد قررت ما تريده بشأن المستوطنات والقدس. ومن هنا يصبح العمل القانوني وجيهاً رغم كل ما

المستوى الثالث: أن يتم عرض النزاع حول القدس على محكمة العدل الدولية للفصل فيه على أساس الاختصاص المفقود للمحكمة في قرار التقسيم، ويجوز للسلطة الفلسطينية أن تقدم طلباً بذلك للمحكمة بوصفها الطرف المختص صاحب المصلحة المباشرة في النزاع. وللاستناد إلى قرار التقسيم ميزتان: الأولى أنه يتفادي البحث في مدى أحقية السلطة الوطنية في التقاضي أمام المحكمة. وهو حق محجوز للدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة. والمعروف أن فلسطين تتمتع بمركز المراقب الدائم في الأمم المتحدة ولكنها ليست عضواً في الأمم المتحدة، ولعضو الأمم المتحدة بحكم كونه طرفاً في الميثاق وضع الطرفين في نظام المحكمة بشكل آلي، وليس العكس صحيحاً.

أما الميزة الثانية فهي أن إسرائيل لا تستطيع الاحتجاج بعدم قبولها اختصاص المحكمة في ما يتعلق بهذه المسألة على أساس تحفظها على مثل هذا الاختصاص في المسائل المتعلقة بأقاليمها. وبناء على ما تقدم يجوز للسلطة الوطنية أن تطالب كإجراء عاجل قيام المحكمة بفرض إجراءات تحفظية بوقف الأعمال الإسرائيلية والأميركية في القدس التي من شأنها التأثير على الحق الفلسطيني المخترض في المدينة المقدسة، أما في الموضوع فيطلب من المحكمة بيان المركز القانوني للقدس في ضوء قرار التقسيم والتزامات الأطراف في نطاق اتفاق أوسلو. وأخيراً لا يجوز أن تصابر الآمال المعقودة على فرض التسوية السياسية الجارية أهمية تعزيز الملف القانوني للقدس: فلنل من السياسة والقانون وتليفته في هذه المواجهة المصرية المعقدة.

* كاتب وديبلوماسي مصري.

يعرفه عن عدم جدوى القانون في صراع ذي صفقات معروفة وأنحياز الوسيط إلى أحد طرفي النزاع. ولذلك نرجو أن يشمل التحرك القانوني مستويين على أساس أن وضع القدس يستند إلى مصدرين للمرجعية وهما قرار التقسيم وقرارات الأمم المتحدة اللاحقة. وأقصد في هذا السياق القدس بأكملها الغربية والشرقية معاً إذ نص قرار التقسيم على الاحتفاظ للقدس بوضع خاص Cor-pus Separatum إلى أن يتوصل الطرفان إلى وضع متفق عليه للمدينة المقدسة. وليس هناك أي أساس قانوني لاستيلاء إسرائيل على القدس الغربية، وإنما توارد الحديث عن القدس الشرقية بعد احتلال إسرائيل لها من الأردن عام ١٩٦٧، وليس هناك في نظرتنا تناقض بين ما جاء في قرار التقسيم بشأن القدس وما تبناه مجلس الأمن في قراره ٢٤٢ الذي وضع أسس التسوية وأهمها انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ومنها القدس الشرقية، بما لا يعني التسليم أو السكوت على احتلالها للقدس الغربية.

وفي ضوء ما تقدم يتعين على الدول الإسلامية والعربية أن تتحرك في اتجاهين:

الاتجاه الأول: تحكيمي أساسه اتفاق واشنطن، إذ يجب أن تطلب السلطة الوطنية أو أي من الدول الشاهدة الموقعة على اتفاق واشنطن عام ١٩٩٣، أن يلجأ الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي إلى التحكيم ما دام التفاوض قد فشل في حل المنازعات المتعلقة بتفسير وتنفيذ الاتفاق كما فشل الوفاق الذي حاولته الولايات المتحدة من خلال مبعوثها الخاص

الإنهاء الثاني: قضائي، وذلك على ثلاثة مستويات: المستوى الأول: أن تطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية أن تصدر رأياً استشارياً حول وضع القدس على أساس قرار التقسيم واتفاق أوسلو، واستناداً إلى سلطة الجمعية العامة في ذلك.

المستوى الثاني: أن تطلب أي من الدول ذات المصلحة في قضية القدس أن تقوم محكمة العدل الدولية بالفصل في النزاع حول القدس وفق قرار التقسيم الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي يعطي المحكمة أساس الاختصاص في نظر كل نزاع ينشأ حول تفسير أو تطبيق المسائل الواردة في قرار التقسيم ومنها القدس ولم يحدد القرار طرفاً معيناً تحق له إثارة هذا الأساس لاختصاص المحكمة القضائي.

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : والموقف الأمريكي
المصدر : الأهرام
اسم كاتب المقال : أحمد صدقي الدجاني
رقم العدد : ٤٠٩١٨
تاريخ الصدور : ١٩٩٨/١٢/١٧

قضية القدس في مفاوضات الوضع النهائي

خطر شديد يتهدد القدس اليوم بفعل التوجه الصهيوني العنصري لتحويل المدينة الفلسطينية العربية المقدسة، ودعم امريكي لهذا التوجه بتولى كبيره الكونجرس الأمريكي وتسهم فيه الإدارة الأمريكية، وبفعل تظليل فكرى يساند، يرفع شعار «صدام الحضارات»، تتولى تعميمه مراكز «صهيونية امريكية» بغية تعبئة «دائرة حضارة الغرب» لصراع «دائرة الحضارة العربية الإسلامية» الأمر الذى قد يؤدى إلى مواجهة طويلة بين الحضارتين فى القرن الحادى والعشرين الميلادى، تكون القدس فى بؤرة الصراع مما قد يعرضها - وهى قبلة المؤمنين ومحجهم - إلى معاناة أخرى فى تاريخها الطويل الذى سجل تعرض أهلها إلى مذابح فى مناسبات عديدة، وأكثر من عشرين حصاراً، ولتدمير المدينة أكثر من سبع عشرة مرة كما أورد هنرى كتن فى كتابه القدس الشريف. والحق أن نذر الطبيعة والتفجر هذه سوف تبلغ مداها إذا ما اعتمد الفئائى الإسرائيلي الأمريكى فى مفاوضات الوضع النهائي «منطق الأملاء» الذى حكم الاتفاقات السابقة، لأن هذا المنطق سيفرض حلاً عنصرياً لقضية فلسطين، لا يمكن أن يكون نهائياً، ولو حمل هذا الوصف، والتاريخ الإنسانى يذكرنا بما نجم عن اتفاقات الأملاء من تداعيات ومضاعفات، وبأنها سرعان ما تاتى بنقيضها فهى لا يمكن أن تتضمن حلاً نهائياً. ومثل عليها «أملاءاً قيرسائى» فى أعقاب الحرب العالمية الأولى التى اتت إلى شوب الحرب العالمية الثانية بعد عقدين من السنين.

نذر الطبيعة فى القدس تتجلى فى واقع الاحتلال الإسرائيلي الرأج على صسر المدينة منذ تكتسى فلسطين عام ١٩٤٨م حين نجحت الغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية بعون الاستعمار البريطانى فى احتلال «القدس الغربية» وسبعين بالمائة من اراضى فلسطين، وأقامت قوى الهيمنة الغربية الكيان الإسرائيلي فهما، ثم حين تمكنت «إسرائيل» بعون الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٧م من احتلال «القدس الشرقية» وبقعة فلسطين «الضفة الغربية» وقطاع غزة، وشيئا الحصرية والجولان السورية. وكانت بريطانيا التى احتلت فلسطين آخر عام ١٩١٧ قد مكنت الغزوة الصهيونية فى القدس وفلسطين بعد أن أصدرت تصريح بلفور فى ١٩١٧/١١/٢ الذى تضمن النص على إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، واختلعه فى صك الانتداب عام ١٩٢٢. وكانت الغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية قد استهدفت القدس فى مرحلة تسليها إبان الحكم العثمانى لفلسطين بين عامى ١٨٨٢ و ١٩١٧، فبدأت بإحضار مهاجرين يهود أوروبيين للعيش فيها إلى جانب أهلها من عرب فلسطين الذين كان منهم مئات من اليهود بين كثرة من المسلمين والنصارى.

لقد ذاب الاحتلال الإسرائيلى منذ أن تمكن من القدس الغربية عام ١٩٤٨ على أمرين مثلاًزمن هما قوام كل استعمار استيطانى احتلالى، الأول هو جلب مستعمرين مستوطنين يهود بتهجيرهم من وطناتهم إلى فلسطين والقدس. والآخر هو العمل على طرد أهل القدس العرب مسلمين ونصارى وترجيلهم تدريجياً بسبل شتى بعد مصادرة أراضيههم وقد وصل هذان الأمران اليوم عشية بدء مفاوضات الوضع النهائي الخاصة بالقدس، إلى درجة خطيرة تندر ببلوغ نقطة قطعية.

«القدس» التى يجرى الحديث عن التفاوض حول وضعها النهائي، عمد الاحتلال الإسرائيلى إلى توسيع رقعتها بانتظام بضم اراض محيطة بها إليها.. فالقدس الغربية التى تم احتلالها عام ١٩٤٨ كانت تضم ١٦/٢٦١ دونما. وقد أضاف إليها الاحتلال الإسرائيلى حتى عام ١٩٦٧ م حوالى ٢٣.٠٠٠ دونم فغدت مساحتها ٢٦١/٣٩ دونما. تماماً كما أضاف إلى القدس الشرقية بعد أن احتلها عام ١٩٦٧ م حوالى ٦٧.٠٠٠ دونم فغدت ٧٣.٠٠٠ دونم.

أحمد صدقي الدجاني

وهناك مشروع توسيع آخر للمدينة تختبئه حكومة لىكود الإسرائيلى الحالية. ويشرح وليد الخالدى المتابع لقضية القدس فى مقاله «الإسلام والغرب والقدس» فى مجلة الدراسات الفلسطينية صيف ١٩٩٧ ما فعله الاحتلال الإسرائيلى بالقدس منذ عام ١٩٤٨ قائلا: «ستة وستون فى المائة مما يسمى (القدس الموحدة) هو ارض احتلت بالقوة سنة ١٩٦٧، منها ٥ فى المائة كانت بلدية القدس الأردنية، ١١ فى المائة هى اراض من الضفة الغربية ضمت عنوة وقسراً إلى منطقة البلدية الأردنية. وقبل سنة ١٩٤٨، كانت الملكية اليهودية على الأرض من الـ ٦٦ فى المائة هذه أقل من ٣ فى المائة. وحتى الحى اليهودى من البلدة القديمة كان يهودياً بالأسفار بصورة رئيسية، فأغلبية الحى كانت تخص عائلات مقدسية قديمة بصفة وقف (إسلامى). وفيما يخص الـ ٣٤ فى المائة الباقية التى تشكل اليوم القدس الغربية، فإن الأملاك التابعة لليهود فيها قبل سنة ١٩٤٨ لم تعد فى مجموعها ٢٠ فى المائة، والباقى يخص فلسطينيين مسيحيين ومسلمين وهنأت نولية مسيحية، وكان هذا القطاع يضم الأحياء السكنية الفلسطينية الأكثر ثراء، وكذلك أغلبية القطاع التجارى الفلسطينى».

وقد انحل الاحتلال الإسرائيلى فى القدس الغربية اراضى قرى فلسطينية قام بتدميرها بعد احتلالها مثل دير ياسين ولقتا وعين كرام والمالحة وروميما والشيخ بدر وخلة الطرحة. وأقام عليها أغلبية مبانى الحكومة الإسرائيلىة بما فيها الكنيست، بعد أن اغتصبها ونزع ملكيتها وشردها أهلها. لقد أخذى الاحتلال الإسرائيلى القدس الغربية من جميع سكانها العرب مسلمين ونصارى، وكان عددهم عام ١٩٤٨م خمسة وثلاثين ألفاً تم تشريدهم ولم يسمح لواحد منهم بالعودة إليها. وجلب من المستعمرين المستوطنين اليهود إلى القدس الشرقية مائة وسبعين ألفاً أسكنهم فى «مستوطنات» أقامها لهم فى اراضى أهل القدس الغرب، وذلك لكى يحائل عددهم عند العرب.

وهكذا منع تزايد المسلمين والنصارى العرب فى القدس بقانون الاحتلال، فبقى حوالى مائتى ألف، بينما أصبح عدد المستعمرين المستوطنين اليهود فى القدس الغربية والشرقية نحو ٤١٣.٧ ألف نسمة. وبلغت المستوطنات فى القدس الموسعة خمس عشرة مستوطنة، فى الحى اليهودى وفى نيفى يعقوب ورموت وغيلو وتالبيوت الشرقية ومعلوت دقنا والجامعة العبرية وغنغات هشفاف وبسغات زئيف ورمات أشكول وعطروت وغنغات همطوس وحاروما فى جبل أبو غنيم والتلة الفرنسية ومشروع ماملا. وقد فصل الحديث عنها خليل تنجر فى دراسة «الاستيطان فى مدينة القدس الأهداف والتناجج» (مجلة الدراسات الفلسطينية صيف ١٩٩٧). تصعيد للعدوان الصهيونى الاستعمارى الاستيطانى على القدس الذى ينتهك القانون الدولى والقرارات الأممية والشرعية الدولية قامت به حكومة لىكود الإسرائيلىة برئاسة نيتانياهو حين أعلنت سنة ١٩٩٧ مشروع استيطان جديد فى القدس فى جبل أبو غنيم، وقربة رأس العمود، ووصل القدس بمستوطنة معالين توسيع عدد من المستوطنات ودمجها فى القدس الكبرى وتكثيف الاستيطان فى المستوطنات القائمة. وكان نيتانياهو قد مهد لهذا التصعيد بطرحه أفكاره بشأن اغتصاب القدس فى كتابه «مكان بين الأمم» الذى نشره غداة انتخابه رئيساً للوزراء، كما شرحت حكومته فى خطتها المعلنة لتنفيذ هذه الأفكار. وقد تتبع عدد من الباحثين هذا النشاط الاستيطانى المحصوم فى القدس الذى توالى عليه حزب العمل وتكتل لىكود فى الحكومات الإسرائيلىة المتعاقبة.

ومن هؤلاء ميرون بنفستى وجيفرى ارونسون وخليل عابد. وتقدم مجلة واشنطن ريبورت «تقرير واشنطن» برصيد مستمر للاستيطان الصهيونى، تضمن فيما تضمن ما أسمته جانبيت مكماهون «الحقيقة السريالية لفلسطين ما بعد أوسلو» وصفت فيه ما يحدث فى القدس من تهويد، ونشرت فى مقالها صورة للوحة مكتوب عليها بالعبرية والإنجليزية نداء من مؤسسات التيريت، يقول: «ساعوناً على أن نبنى الحياة اليهودية فى المدينة القديمة» (عدد ٩٨/٩). القدس ارض وعمارة وإنسان عمرها منذ أن نشأت قبل خمسة آلاف سنة، هو ايها الذى يتنفس هواها ومعه ما زرعه يدها من أشجارها، وقد عمدت الغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية إلى اغتصاب الأرض كما رأينا، ونظمت الحكومة الإسرائيلىة سلسلة إجراءات ووسائل لذلك استهدفت الاستيلاء على الأراضى المملوكة للدولة من جهة، ومصادرة الأراضى المملوكة للأفراد ملكية خاصة، ولا يزال حيل الاغتصاب على غاربه بوضع اليد على الأرض للأغراض العسكرية، وبالإستيلاء عليها عن طريق الإعلان عنها أراضى الدولة. وأراضى فلسطين والقدس هى اراضى وقف إسلامى ونصرانى، وأراض ملك، وأراض أميرية.

كما عمدت هذه الغزوة الصهيونية إلى تغيير العمارة فى القدس ببناء هذه المستوطنات، مما شوه صورة المدينة المقدسة. وانكر أننى سجلت فى كتابى لحظات ممتدة ما قالته ابنة القدس هند الحسينى ليهودى أوروبى اقترن اسم عائلته «روتليد» بهذه الغزوة حين زار مؤسسة «بيت الطفل» فى السبعينيات التى انشأتها لرعاية أطفال ضحايا المذابح من أبناء فلسطين «انظر إلى ما يفعلونه فى القدس من تشويه لعمارتها»، فكان أن أطرق. ويتساءل المرء عن حاله كيف يكون لو رأى المدى الذى وصل إليه التشويه اليوم.

هذا هو أحد الأخطار التى تهدد القدس اليوم، أن تفرض الهيمنة الأمريكية مع الصهيونية العنصرية الاستعمارية الاستيطانية الصهيونى الذى أوجدتها فيها امراً واقعاً علينا، وتتملى اتفاقاً يسلم بتهويد مدينتنا المقدسة العربية الإسلامية. ولا بديل عن التصدى وإنقاذ القدس.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	بلال الحسن
الموضوع الفرعي :	والوقف الأمريكي	رقم العدد :	١٣١٦٣
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٣/٢٢

أزمات إسرائيل مع نفسها ومع العالم

بلال الحسن *

الكونغرس والدولة الفلسطينية

يتحرك اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة دائماً بالتنسيق مع إسرائيل، وبما يخدم مصالحها السياسية والأنية والبعيدة. وقد بلغت إسرائيل باستخدام نفوذها داخل اللوبي الصهيوني، وبطريقة تستفز المواطن الأمريكي الغادي، وتؤدي إلى فقدان الثقة العامة بالمؤسسة الديمقراطية الأميركية، وذلك من خلال استغلال هذا اللوبي ضد الرئاسة الأميركية من جهة، ومن خلال استخدام التشريع القانوني لتأكيد مواقف سياسية أنية من جهة أخرى، فإذا كانت إسرائيل تعارض مثلاً أن يعلن الفلسطينيون دولة مستقلة في نهاية الفترة المحددة لاتفاق أوسلو (أي في ١٩٩٩/٥/٤)، فإن إسرائيل تحرك اللوبي الصهيوني داخل مجلس النواب وداخل مجلس الشيوخ، لاستصدار قانون يلزم الرئاسة الأميركية بموقف سياسي. وهكذا أقدم مجلس النواب الأميركي يوم ١٩٩٩/٣/١٥ على صياغة «قرار» يحض الرئيس بيل كلينتون على معارضة إعلان منفرد لدولة فلسطينية مستقلة. وافق على القرار ٣٨٠ نائباً وعارضه ٢٤ نائباً فقط. وقال مات سالون، النائب الجمهوري الذي تقدم بمشروع القرار: «إن إدارة كلينتون تتخذ موقفاً غامضاً من هذه المسألة... أن القرار ليس قانوناً، لكنه... يقول للرئيس إن عليه أن يؤكد أن الولايات المتحدة لن تعترف بدولة فلسطينية تعلن من جانب واحد، وواضح كيف أن هذا القرار يأتي قبل أيام معدودة من الموعد المحدد للقاء بين كلينتون وعرفات لبحث هذا الموضوع بالذات.

إن استخدام المؤسسات التشريعية لفرض قرارات سياسية، مسألة تشكل تقزيماً للديمقراطية، كما تشكل تقزيماً للعمل السياسي نفسه. كذلك فإن استخدام سلطة التشريع والقانون لتقرير مسائل تخص شعوباً أخرى، من شأنها أن تثير غضب الكثيرين في العالم ضد المؤسسة الأميركية، وضد أسلوب استخدامها لموقعها القيادي العالمي، فالولايات المتحدة التي تتزعم الدعوة للحوار على مستوى العالم كله، لا تتورع عن إلغاء هذا الحوار بقوانين وقرارات برلمانية تجمد عمل مؤسسة الرئاسة ومؤسسة وزارة الخارجية.

الكونغرس والسفارة الأميركية

وهناك سابقة أميركية أخرى في هذا المنحى، اقترب موعد استحقاقها، وتعود إلى العام ١٩٩٥، ففي ١٩٩٥/١٠/٢٤ وافق مجلس الشيوخ الأميركي بغالبية ساحقة (٩٣ صوتاً ضد خمسة أصوات) على مشروع قانون يقضي بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، ونص هذا القانون على ما يلي:

أولاً: ينبغي أن تبقى القدس مدينة غير مجزأة. ثانياً: ينبغي أن يعترف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل.

ثالثاً: السفارة الأميركية في إسرائيل ينبغي أن تقام في القدس في موعد أقصاه ١٩٩٩/٥/٣١ (أي قبل أيام من انتهاء مرحلة اتفاق أوسلو).

وقد عارضت الإدارة الأميركية إصدار هذا القانون في حينه، وأنها كانت تترك أن تطبقه يقضي على عملية التسوية السياسية من أساسها، ولكن أقصى ما استطاعت الوصول إليه، وبعد مساومات معقدة، هو إضافة بند إلى القانون تجبر للرئيس الأميركي تحديد العمل به لفترة ستة أشهر قابلة للتجديد، وحسب ما يراه ضرورياً. وصدر في حينه بيان رسمي عن البيت الأبيض فريد من نوعه يقول: إن الرئيس كلينتون يعارض القانون، ولكنه لن يستخدم حق الفيتو (الإلغاء)، ولن يوقعه (لإقراره). وقيل في تفسير هذا الموقف، أنه إذا لم يوقع الرئيس الأميركي النص تصبح له قوة القانون خلال عشرة أيام، وهو لن يستخدم الفيتو الرئاسي لأنه لن يغير النتيجة، لأن الأغلبية مضمونة للتصويت مرة ثانية وبما يزيد على (غالبية الثلث).

وهكذا أصبحت أمام قانون ملزم للرئيس الأميركي، ولكن موعد تنفيذه متروك له، وشكل هذا القانون أكبر عملية ضغط على الرئاسة الأميركية من قبل اللوبي الصهيوني، كما شكلا سابقة تتدخل فيها الولايات المتحدة في تحديد عاصمة دولة أخرى.

أثار موضوع نقل السفارة الأميركية إلى القدس مسألة أخرى تتعلق بالأرض التي ستبنى عليها السفارة. فالحكومة الأميركية كانت قد استأجرت عام ١٩٩١، ولأمد طويل، أرضاً تعرف بوقف الشيخ الخليلي، وتقع بين القدس الغربية والقدس الشرقية، وهي تابعة للوقف الإسلامي ومسجلة في وثائقه، ويقول عدنان الحسيني، مدير الأوقاف الإسلامية في القدس، إن قطعة الأرض تم التنازل عنها للأوقاف الإسلامية قبل ٢٠٠ عام من قبل الشيخ محمد الخالدي. وكانت الأوقاف تؤجر الأرض للجيش البريطاني حتى نهاية ١٩٤٨. وقد أقام الدكتور أنيس القاسم دعوى لإبطال عقد الإيجار الذي تم بين وزارة المالية الإسرائيلية والحكومة الأميركية. ولكن خبراء القانون الأميركيين درسوا المسألة استناداً إلى القانون الإسرائيلي الذي ألغى ملكية الوقف الإسلامي في القدس الغربية، وأعلنوا قراراً قالوا فيه: أنه تم درس الوثائق وتبين أنه «لا يوجد بها غموض». ويطرح هذا كله مسألة قانونية بين الأوقاف الإسلامية وبين الحكومة الأميركية، لأنه لا يجوز بيع أراضي الأوقاف لأي جهة.

